الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي البحث العلمي

جامعة لونيسي علي – البليدة2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

اللسانيات التطبيقية والقضايا المعرفية والمنهجية
دراسة في واقع الممارسة في الجامعة الجزائرية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د، تخصص: لسانيات تطبيقية

من إعداد:

عبدالكريم روينة

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور: **علي منصوري**

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د: مراد العرابي	**أستاذ تعليم عالي**	**البليدة2**	**رئيسا**
أ.د: علي منصوري	**أستاذ تعليم عالي**	**البليدة2**	**مقرّرا ومشرفا**
د: محمد هتهوت	**أستاذ تعليم عالي**	**البليدة2**	**عضوا مناقشا**
د: عروة فتيحة	**أستاذ محاضر "أ"**	**البليدة2**	**عضوا مناقشا**
أ.د: عبدالقادر قرماط	**أستاذ تعليم عالي**	**تمنراست**	**عضوا مناقشا**
أ.د: باديس لهويمل	**أستاذ محاضر "أ"**	**بسكرة**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 1445-1446هـ.

2023-2024م.


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان



نحمد على فضائله ونعمه، نحمده أولا وآخرا

يقول النبي صلى **الله** عليه وسلّم: **"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"** [الحديث]

أرفع أجزل عبارات الشكر والامتنان لكل الذين قدّموا لنا يد العون ليرى هذا المنجز النور

وأخص بالذّكر أوّلا سعادة الأستاذ الدكتور: علي منصوري المشرف على هذه الرسالة والذي قدّم لي التوجيهات اللازمة معرفيا ومنهجيا

كما لا ننسى من كان لهم الفضل في نشأتنا وتعلّمنا إلى والدي الكريمين

والشكر موصول لمن كان له بصمته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في هذا العمل



أهدي هذا الجهد المتواضع إلى فضلية الدكتور: ***محمد سعيد رسلان*** وأحمد الله

على أن وفّقني أن أكون طالبا في جامعة منهاج النبوة

كما أهدي هذا العمل إلى نخبة مدينة سيدي خالد العامرة ومفكّريها ورموزها العملية

والثقافية

الفهارس

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾	الروم	22	**32**
﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾	الغاشية	17	**52**
﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾	العلق	5-1	**115**

فهرس الأشكال

الشكل	الصفحة
الفضل الأول: اللسانيات التطبيقية بين النشأة والتحولات المنهجية في العالم الواقعي.	
(الشكل –01–) دائرة مثلثية تظهر النسب المئوية لأكثر مجالات اللسانيات التطبيقية استعمالا.	**47**
الفصل الثاني: القضايا المعرفية للسانيات التطبيقية والتطبيقية المعاصرة.	
(الشكل–02–) جدول يوضح تطور تحليل اللغة بدلالة الزمن.	**126**
(الشكل–03–) رسم توضيحي لمتطلبات المعرفة بالاختصاصات الفرعية للسانيات المصطلحية.	**152**
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة.	
الشكل رقم(04): يمثل الرتبة العلمية.	**218**
الشكل رقم(05): يمثل الرتبة الوظيفية.	**220**
الشكل رقم(06): يمثل الرتبة التخصص.	**223**
الشكل رقم(07): يمثل الخبرة المهنية.	**224**
الشكل رقم (08): العضوية في مخابر البحث العلمي الوطنية.	**226**
الشكل رقم (09): العضوية في مخابر البحث العلمي الدولية.	**228**
الشكل رقم (10): العضوية في مجلات البحث العلمي الوطنية.	**230**

الشكل رقم (11): العضوية في مجلات البحث العلمي الدولية.	**232**
الشكل رقم(12): يمثل الجنس.	**233**
الفصل الرابع: عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية.	
الشكل رقم(13): يمثل تدريس اللسانيات التطبيقية.	**239**
الشكل رقم(14): يمثل صفة التدريس.	**241**
الشكل رقم(15): يمثل نوع التدريس.	**243**
الشكل رقم(16): تعريف اللسانيات التطبيقية.	**245**
الشكل رقم(17): يمثل تطور اللسانيات التطبيقية.	**249**
الشكل رقم(18): يمثل بحوث المشكلات الاجتماعية.	**253**
الشكل رقم(19): يمثل مصادر البحث المعتمدة.	**256**
الشكل رقم (20): يمثل العلاقة بين اللسانيات التطبيقية والعامة.	**260**
الشكل رقم(21): يمثل إمكانية استقلالية اللسانيات التطبيقية.	**263**
الشكل رقم(22): يمثل توظيف النظرية في اللسانيات التطبيقية.	**265**
الشكل رقم(23): يمثل التداخل بين عناصر ومكونات الظاهرة.	**269**
الشكل رقم(24): اللسانيات التطبيقية تخصص بيني.	**272**
الشكل رقم(25): الداعي إلى تداخل الاختصاصات.	**274**
الشكل رقم(26): يمثل استقلالية فروع اللسانيات التطبيقية.	**278**

الشكل رقم (27): وجود اللسانيات التطبيقية في المقررات التعليمية وعروض التكوين في الجامعة الجزائرية.	**282**
شكل رقم (28): يمثل مدى حركية النشاط البحثي في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية.	**285**
الشكل رقم(29): يمثل أكثر الفروع البحثية نشاطا.	**288**
الشكل رقم (30): علاقة اللسانيات التطبيقية بالواقع الجزائري.	**294**
الشكل رقم (31): يمثل البرامج التعليمية ومعالجة المشكلات الاجتماعية.	**297**
الشكل رقم (32): طريقة معالجة المشكلات الاجتماعية المتعلقة باللغة.	**299**
الشكل رقم (33): التحديات التي يمكن أن يواجهها الباحث في دراسته للمشكلات الاجتماعية.	**303**
الشكل رقم (34): يمثل أكثر فروع اللسانيات التطبيقية الأكثر ارتباطا بالجانب الآكاديمي.	**308**
الشكل رقم (35): يمثل فهم مكونات الظاهرة الاجتماعية.	**319**
الشكل رقم (36): يمثل طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية.	**324**
الشكل رقم (37): طريقة وضع الحلول للمشكلات المدروسة.	**330**
الشكل رقم(38): تطوير اللسانيات التطبيقية	**336**
الشكل رقم (39): يمثل تأثير نشاط مخابر البحث العلمي على البرامج الدراسية ضمن أبحاث اللسانيات التطبيقية.	**340**
الشكل رقم(40): يمثل واقع مراكز البحث العلمي.	**343**
الشكل رقم(41): يمثل مستوى عروض التكوين.	**344**
الشكل رقم (42): يمثل توافق اللسانيات التطبيقية مع المعايير العالمية.	**349**

الشكل رقم (43): يمثل اهتمامات الباحثين في رسائلهم البحثية.	**354**
الشكل رقم (44): يمثل مستوى مقررات التكوين.	**357**
الشكل رقم (45): يمثل خيار الاتفاق على مادة علمية موحدة.	**361**
الشكل رقم (46): يمثل آثار الاختلاف في مقررات التكوين.	**365**
الشكل رقم (47): يمثل توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية في كل الجامعات.	**368**
الشكل رقم (48): يمثل طرق توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية في كل الجامعات.	**372**
الشكل رقم (49): يمثل فائدة توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية.	**375**

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة.	
الجدول رقم (01): جدول يعرض عدد محاور الاستبيان قبل وبعد التحكيم.	**214**
الجدول رقم (02): يمثل الرتبة العلمية.	**218**
الجدول رقم (03): يمثل الرتبة الوظيفية.	**220**
الجدول رقم (04): يمثل الرتبة العلمية.	**223**
الجدول رقم (05): يمثل الخبرة المهنية.	**224**
الجدول رقم (06): العضوية في مخابر البحث العلمي الوطنية.	**226**
الجدول رقم (07): العضوية في مخابر البحث العلمي الدولية.	**228**
الجدول رقم (08): العضوية في مجلات البحث العلمي الوطنية.	**230**
الجدول رقم (09): العضوية في مجلات البحث العلمي الدولية.	**232**
الجدول رقم (10): يمثل الجنس.	**233**
الفصل الرابع: عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية.	
الجدول رقم (11): يمثل تدريس اللسانيات التطبيقية.	**239**
الجدول رقم (12): يمثل صفة التدريس.	**241**

الجدول رقم (13): يمثل نوع التدريس.	**243**
الجدول رقم (14): يمثل تعريف اللسانيات التطبيقية.	**245**
الجدول رقم (15): يمثل تطور اللسانيات التطبيقية.	**249**
الجدول رقم (16): يمثل بحوث المشكلات الاجتماعية.	**253**
الجدول رقم (17): يمثل مصادر البحث المعتمدة.	**256**
الجدول رقم (18): يمثل العلاقة بين اللسانيات التطبيقية والعامة.	**260**
الجدول رقم(19): يمثل إمكانية استقلالية اللسانيات التطبيقية.	**263**
الجدول رقم (20): يمثل توظيف النظرية في اللسانيات التطبيقية.	**265**
الجدول رقم (21): يمثل التداخل بين عناصر ومكونات الظاهرة.	**269**
الجدول رقم (22): اللسانيات التطبيقية تخصص بيني.	**272**
الجدول رقم (23): الداعي إلى تداخل الاختصاصات.	**274**
الجدول رقم (24): يمثل استقلالية فروع اللسانيات التطبيقية.	**278**
جدول رقم (25): وجود اللسانيات التطبيقية في المقررات التعليمية وعروض التكوين في الجامعة الجزائرية.	**282**
جدول رقم (26): يمثل مدى حركية النشاط البحثي في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية.	**285**
الجدول رقم (27): يمثل أكثر الفروع البحثية نشاطا.	**288**
الجدول رقم (28): علاقة اللسانيات التطبيقية بالواقع الجزائري.	**294**
الجدول رقم (29): يمثل البرامج التعليمية ومعالجة المشكلات الاجتماعية.	**297**

الجدول رقم (30): طريقة معالجة المشكلات الاجتماعية المتعلقة باللغة.	**299**
الجدول رقم (31): التحديات التي يمكن أن يواجهها الباحث في دراسته للمشكلات الاجتماعية.	**303**
الجدول رقم (32): يمثل أكثر فروع اللسانيات التطبيقية الأكثر ارتباطا بالجانب الآكاديمي.	**308**
الجدول رقم (33): يمثل فهم مكونات الظاهرة الاجتماعية.	**319**
الجدول رقم (34): يمثل طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية.	**324**
الجدول رقم (35): طريقة وضع الحلول للمشكلات المدروسة.	**330**
الجدول رقم (36): تطوير اللسانيات التطبيقية.	**336**
جدول رقم (37): يمثل تأثير نشاط مخابر البحث العلمي على البرامج الدراسية ضمن أبحاث اللسانيات التطبيقية.	**340**
الجدول رقم (38): يمثل واقع مراكز البحث العلمي.	**343**
الجدول رقم (39): يمثل مستوى عروض التكوين.	**344**
الجدول رقم (40): يمثل توافق اللسانيات التطبيقية مع المعايير العالمية.	**349**
الجدول رقم (41): يمثل اهتمامات الباحثين في رسائلهم البحثية.	**354**
الجدول رقم(42): يمثل مستوى مقررات التكوين.	**357**
الجدول رقم (43): يمثل خيار الاتفاق على مادة علمية موحدة.	**361**
الجدول رقم (44): يمثل آثار الاختلاف في مقررات التكوين.	**365**
الجدول رقم (45): يمثل توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية في كل الجامعات.	**368**

الجدول رقم (46): يمثل طرق توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية في كل الجامعات.	**372**
الجدول رقم (47): يمثل فائدة توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية.	**375**
الجدول رقم (48): جدول مركب وفق متغيّرين تقسيم اللسانيات التطبيقية بدلالة الخبرة المهنية.	**378**
الجدول رقم (49): جدول مركب وفق متغيّرين اللسانيات التطبيقية في المقررات التعليمية وعروض التكوين في الجامعة الجزائرية بدلالة الخبرة المهنية.	**381**
الجدول رقم (50): جدول مركب وفق علاقة اللسانيات التطبيقية بالواقع الجزائري بدلالة دراسة المشكلات الاجتماعية في بحوث الجامعة الجزائرية.	**384**
الجدول رقم (51): جدول مركب وفق التداخل بين عناصر ومكونات الظاهرة المعرفية حتى تخفى معها الحدود الفاصلة بين جزئيّاتها بدلالة طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع.	**387**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	البسملة	
01	**شكر وتقدير**	-
02	**إهداء**	-
03	**فهرس الآيات**	05
04	**فهرس الأشكال**	06
05	**فهرس الجداول**	10
06	**فهرس المحتويات**	14
07	**ملخص باللغة العربية**	18
08	**ملخص باللغة الإنجليزية**	19
09	**ملخص باللغة الفرنسية**	20
10	**مقدمة**	29-23
11	**الفصل الأوّل: اللسانيات التطبيقية بين النشأة والتحوّلات المنهجية في العالم الواقعي**	113 – 32
12	**المبحث الأول:** اللسانيات التطبيقية ماهيتها ونشأتها الأولى	47 – 32
13	أولا: اللسانيات التطبيقية المفهوم والمصطلح	32
14	ثانيا: اللسانيات التطبيقية بداياتها وتحوّلاتها	37
15	ثالثا: اللسانيات التطبيقية سماتها وخصائصها	40
16	رابعا: اللسانيات التطبيقية فروعها ومجالاتها	43
17	**المبحث الثاني:** اللسانيات التطبيقية أدواتها المنهجية ومرجعيّاتها المعرفية	79 – 48
18	أولا: منهجية البحث في اللسانيات التطبيقية	48
19	ثانيا: الماهية الحديثة للسانيات التطبيقية	69
20	ثالثا: المرجعية المعرفية للسانيات التطبيقية	71

21	رابعا: خصوصية اللسانيات التطبيقية	73
22	خامسا: إشكالية في أفق البحث اللساني التطبيقي	77
23	**المبحث الثالث:** اللغة والمجتمع وتطور الدرس اللساني التطبيقي	113 – 80
24	أولا: المتغيرات اللغوية والمتغيرات الاجتماعية	80
25	ثانيا: اللسانيات التطبيقية والمتغيرات الاجتماعية	84
26	ثالثا: فروع اللسانيات التطبيقية والمتغيرات الاجتماعية	90
27	أ: اللسانيات التعليمية والمتغيرات الاجتماعية	90
28	ب: اللسانيات النفسية والمتغيرات الاجتماعية	95
29	ج: اللسانيات الاجتماعية والمغيرات الاجتماعية:	100
30	د: اللسانيات الحاسوبية والمتغيرات الاجتماعية	105
31	هـ: اللسانيات الجغرافية والمتغيرات الاجتماعية	110
32	رابعا: مجالات اللسانيات التطبيقية والمتغيرات الاجتماعية	111
33	ملخص الفصل الأول	113
34	**الفصل الثاني: القضايا المعرفية للسانيات التطبيقية والتطبيقية المعاصرة**	203 – 115
35	**المبحث الأول:** اللسانيات التطبيقية وفروعها المعرفية أولا	161 – 115
36	أوّلا: المجالات المعرفية الكلاسيكية للسانيات التطبيقية	115
37	أ: اللسانيات التعليمية	115
38	ب: اللسانيات النفسية	122
39	ج: اللسانيات الاجتماعية	131
40	د: اللسانيات المعجمية	140
41	هـ: اللسانيات المصطلحية	147
42	و: اللسانيات التقابلية	152
43	ز: اللسانيات الحاسوبية	156
44	**المبحث الثاني:** اللسانيات التطبيقية وفروعها المعرفية ثانيا	196 – 162
45	المجالات المعرفية المعاصرة للسانيات التطبيقية	162
46	أولا: لسانيات المدوّنات	162

47	ثانيا: اللسانيات الجنائية	175
48	ثالثا: تعليم اللغة لأغراض خاصة	187
49	**المبحث الثالث:** توصيف واقع البحث اللساني التطبيقي في الجامعة الجزائرية	203 – 197
50	أولا: تقييم مفردات مقياس اللسانيات التطبيقية	197
51	ملخص الفصل الثاني	202
52	**الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة**	236 – 205
53	أولا: مجالات الدراسة	205
54	ثانيا: منهج الدراسة	207
55	ثالثا: أدوات جمع البيانات	210
56	رابعا: عيّنة الدراسة	216
57	ملخص الفصل الثالث	235
58	**الفصل الرابع: عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية**	392 – 238
59	أوّلا: عرض وتحليل وتفسير نتائج المحور الأوّل: مدى وضوح مفهوم اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية	239
60	ثانيا: عرض وتحليل وتفسير نتائج المحور الثاني: القضايا المعرفية والمنهجية للسانيات التطبيقية	260
61	ثالثا: عرض وتحليل وتفسير نتائج المحور الثالث: واقع الممارسة الآكاديمية للسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية	282
62	رابعا: عرض وتحليل وتفسير نتائج الجداول المركّبة	378
63	ملخص الفصل الرابع	392
64	**خاتمة**	394
65	**توصيات ومقترحات**	403
66	**قائمة المصادر والمراجع**	407
67	**ملاحق**	426
68	**الملحق رقم (01) استمارة الاستبيان**	437–426

ملخصات

الملخص باللغة العربية

تتناول هذه الدراسة المُعطى العلمي في حقل اللسانيات التطبيقية من الناحية المعرفية والمنهجية؛ حيث عرف هذا المجال تطوّرا ملحوظا جعل من القضايا اللغوية التي كانت تعدّ هامشية محور البحث والدراسة، وذلك من خلال ما استحدث ضمن جهازه المعرفي من منظور ما يسمى البينية، أو تداخل الاختصاصات، حيث أنّ المنطلق الحقيقي للدراسات من حيث التصوّر والإجراء المشكلات اللغوية في العالم الواقعي.

وكان من نتائج هذا البعد الغائي أن تبلورت إشكالية هذا الموضوع الذي نهدف من خلاله إلى معرفة طبيعة هذا المجال المعرفي وسبر أغواره من ناحية القضايا المعرفية والمنهجية وما يتعلّق بها من مشكلات، والبحث في مستجدّاته، والتطوّر الذي نلفيه يحقّقه بين الفينة والأخرى في مجالات مختلفة تستقّل بعد ذلك في شكل تخصصات علمية قائمة بذاتها، ومن ثمّة البحث في واقع اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية، ممثلة في عيّنة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: البينية، الجامعة الجزائرية، العالم الواقعي، قضايا لغوية، قضايا معرفية ومنهجية، لسانيات تطبيقية.

Abstract:

The subject of this study is the scientific data in the field of applied linguistics from a cognitive and methodological standpoint. This field has witnessed remarkable development, making linguistic issues that were considered marginal the focus of research and study, through what was developed within its cognitive system from the perspective of what is called interdisciplinarity, or the intersection of specializations, as the real starting point for studies in terms of conceptualizing and conducting linguistic problems in the real world. .

One of the results of this teleological dimension was that the problem of this topic was crystallized, through which we aim to know the nature of this field of knowledge and explore its depths in terms of cognitive and methodological issues and the problems related to them, and research its developments, and the development that we meet it achieves from time to time in various fields that are still independent. This is in the form of stand-alone scientific specializations, and then research into the reality of applied linguistics at the Algerian university, represented in the study sample.

Keywords: Applied linguistics, Algerian university, cognitive and methodological issues, Interdisciplinary, Linguistic issues, Real world.

Résumé:

Le sujet de cette étude est les données scientifiques dans le domaine de la linguistique appliquée d'un point de vue cognitif et méthodologique. Ce domaine a connu un développement remarquable, plaçant des questions linguistiques considérées comme marginales au centre de la recherche et de l'étude, à travers ce qui s'est développé au sein de son système cognitif dans la perspective de ce qu'on appelle l'interdisciplinarité, ou l'intersection des spécialisations, comme point de départ réel de études en termes de conceptualisation et de conduite de problèmes linguistiques dans le monde reel.

L'un des résultats de cette dimension téléologique a été la cristallisation de la problématique de ce sujet, à travers laquelle nous souhaitons connaître la nature de ce champ de connaissance et explorer ses profondeurs en termes de questions cognitives et méthodologiques et les problèmes qui y sont liés, et recherche ses développements, et le développement que nous rencontrons il

réalise de temps en temps dans divers domaines encore indépendants. Cela prend la forme de spécialisations scientifiques autonomes, puis de recherches sur la réalité de la linguistique appliquée à l'université algérienne, représentée dans l'échantillon d'étude.

Mots clés: Enjeux cognitifs et méthodologiques, Enjeux linguistiques, Interdisciplinaire, Linguistique appliquée, Monde reel, Université algérienne.

مقدمة

مقدمة

لا شك أنّ النظر إلى مجال معرفي ما وما يتحقّق فيه بين الفينة والأخرى من تقدّم حاصل ضمنه يطلعنا على مدى أهمّية هذا المجال للإنسانية، وهذا ما نقف عليه في تخصص اللسانيات التطبيقية، فإذا ما طالعنا الأدبيات النظرية في هذا الفرع المعرفي وعلى مدار قرابة قرن من الزمان، نجد أن تخصص اللسانيات التطبيقية في حركية دؤوبة ومستمرّة دون انقطاع من الناحية المعرفية، ويتقاسم هذا جانب إجرائي ومنهجي، وبالنظّر إلى هذا التخصّص في بيئته الأصلية، نجد تحيين للمقولات المعرفية بين الفينة والأخرى، وهذا ما أكسب اللسانيات التطبيقية هوية معرفية.

إن اللسانيات التطبيقية كتخصص علمي دقيق موضوعه اللغة، يعرف بين فترة وفترة تطوّرات بناء على متطلبات يتقاطع الكثير منها مع إشكالات تتعلّق بالظواهر الاجتماعية، تربط بين اللغة والواقع وبعدها الاجتماعي، إن دراسة المشكلات الاجتماعية فيما يعلّق باللغة صار توجّها إلزاميا وهذا ما نجده معمول به إذا ما طالعنا اهتمامات الباحثين على الصعيد الدولي والعالمي، حيث أنّ الكثير من الجامعات العالمية نحت هذا المنحى في طرحها المعرفي.

وهذا التوجّه ليس اختياريا، أو مجرّد ترف معرفي لا أساس واقعي له، بل يرتبط بحاجات إنسانية خالصة، كالتواصل، وبناء أنظمة الأتمتة والذكاء الاصطناعي وما يعد به هذا المجال الذي تعتبر اللغة أساسه، وأيضا الأنظمة الاستشارية والنظريات التي تدرس السلوك الإنساني والتي تقدّم حلولا لمعضلاته، هذا التحوّل دَفَعَ إيه عجز الإنسان للقيام بمهامه متفرّدا فطوّر هذه الأنظمة، وهذا تطلّب تكثيف الجهوده وإعمال

فهمه، ما نعكس على اللغة عموما وعلومها خصوصا، واللسانيات التطبيقية بالتحديد كونها العلم الذي يربط بين اللغة وبعدها الاجتماعي.

إن هذه النظرة الموجزة عن تخصص اللسانيات التطبيقية على الصعيد العالمي تقابلها نظرة أخرى كمحاولة للتكيّف مع التحوّل الحاصل في هذا المجال، وقبل ذلك إعادة تقييم هذا التخصص في جامعاتنا حتى نستطيع أن نقول بإمكانية الارتقاء معرفيا ومنهجيا بما يتواءم مع متطلّبات الواقع، والعمل على مقاربة المشكلات الاجتماعية فيما يرتبط باللغة. وهذا هو موضوع البحث.

وتحقيقا لرؤية معالي رئيس الجمهورية: السيد **عبدالمجيد تبّون**، في جعل الجامعة قاطرة للتنمية وأنه لابد من ربطها بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، قُدِّمَتْ هذه الدراسة للبحث في سبل ربط المعرفة في مجال اللغة بالمتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية، وإعطاء نفسٍ جديد للباحثين في هذا المجال، وكذا تجاوز الضعف والنمطّية التي ارتبطت بعلوم اللغة والمعرفة اللغوية. ولكي تحقق علوم اللغة مؤشراتها الاقتصادية لا بدّ من تنزيل هذه المعارف للواقع واستثمارها عمليا وربطها بمجالات مختلفة والتعريف بالإمكانات التي يمكن تحقيقها إذا ما عمّقنا البحث في هذا المجال والتزمنا بالأهداف وحقّقنا النتائج.

وعملا بما يتطّلبه الموضوع اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، مع أداة التحليل، حيث يصف الباحث متعلّقات تخصص اللسانيات التطبيقية من ناحية القضايا المعرفية كالمجالات ومقولات المعرفية وما يرتبط به من متعلقات من الناجية المنهجية، كتقسيم الظواهر أثناء مقاربتها، وحدود التداخل المنهجي، ...، ومن ثمّة الاعتماد على أداة التحليل للوصول إلى رؤية أشمل حول الموضوع وتحقيق رؤية أكثر عمقا، ومنه الوصول إلى حصر المتغيّرات والعوامل التي تؤثر على مسار التحوّل في هذا المجال.

إنّ الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع عديدة منها ما هو شخصي ومنها ما هو موضوعي، أما عن الأسباب الموضوعية فمنها:

- الرغبة في تجاوز المقولات الثابتة في هذا المجال، وأنه لا بد من إعادة النظر في اللسانيات التطبيقية وإعادة تحيينها وفق المتطلبّات الاجتماعية.
- محاولة فهم وتجاوز الضعف في نظام التكوين في تخصص اللسانيات التطبيقية.
- إعطاء هوية وتواجد فعلي لتخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية.
- إعادة تقييم النشاط المعرفي في مجال اللسانيات التطبيقية لدى هيئة التدريس والطلبة الباحثين.
- محاولة الدفع بتخصص اللسانيات التطبيقية، ودعم أفق الابتكار والانفتاح على مستجدات هذا المجال وما يتواءم مع معرفيا ومنهجيا مع المتطلّبات الاجتماعية وهوية المجتمع الجزائري.

أما عن الأسباب الشخصية فهي كثيرة منها:

- تحقيق بصمة على المستوى المعرفي سواء ذاتيا في إثراء معرفتي في هذا المجال أو حصر المقولات في عمل معرفي واحد حتى يكون مرجعا للتيسير على المتخصص في اللسانيات التطبيقية ومجالاتها مع الإجابة على قدر المستطاع على الإشكالات التي قد تواجه الباحثين الراغبين في خوض غمار هذا التخصّص.
- الشعور بأن مجال اللسانيات التطبيقية لم يأخذ حقّه من النقاش، وهذا السبب أجعله مع الأسباب الشخصية لأنّها قد تكون نظرة قاصرة مني للنّشاط في هذا التخصص.
- الرغبة في استكمال مسار التكوين قبل اختيار تخّصص فعلي وهذا شعور نابع من عدم تحقيق

كفايتي المعرفية في مرجلة الماستر فجاءت رسالة الدكتوراه على هذا النحو لاستكمال التكوين وتعزيز جوانب الضعف على المستوى الشخصي في هذا المجال المعرفي.

ومما سبق جاءت هذه الدراسة للإجابة عن إشكالية رئيسية تعقبها أسئلة فرعية وهي كالآتي:

ما هي أهم القضايا المعرفية والأطر المنهجية للسانيات التطبيقية المعاصرة؟

هل يمكن القول أنّ الباحثين في تخصص اللسانيات التطبيقية صار اهتماماتهم منصبا على ارتباط اللغة بالواقع؟، وما يتعلّق بذلك من مشكلات؟.

هل هناك جاهزية معرفية لدعم مسار التحوّل من الناحية المعرفية والمنهجية في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية؟.

هل نمتلك العدّة المعرفية كباحثين جزائريين متخصصين في اللسانيات التطبيقية وفروعها، لمقاربة المشكلات الاجتماعية فيما يتعلّق باللّغة والواقع؟ وإلى أي مدى يمكن تحقيق ذلك؟

ما الذي يمكن أن يحقّقه هذا الفرع المعرفي إذا ما أعدنا هيكلته معرفيا منهجيا للمجتمع الجزائري، من الناحية الآكاديمية والناحية الاجتماعية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها مما يرتبط بالموضوع جاءت خطة الدراسة كالآتي:

أمّا الفصل الأوّل والمعنون باللسانيات التطبيقية بين النشأة والتحوّلات المنهجية في العالم الواقعي، والذي يتقسم إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأوّل عنوانه اللسانيات التطبيقية ماهيتها ونشأتها الأولى، والمبحث الثاني معنون باللسانيات التطبيقية أدواتها المنهجية ومرجعيّاتها المعرفية، ليكون عنوان المبحث

الثالث اللغة والمجتمع وتطور الدرس اللساني التطبيقي.

وجاء هذا الفصل لمناقشة قضايا عديدة كالمفهوم والمصطلح، والتحوّل المعرفي وما يتطلّبه ذلك من نقاش منهجي، وتم ذلك وفق ما هو موجود في الأدبيات النظرية، أيضا الربط بين فروع ومجالات اللسانيات التطبيقية والمجتمع.

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان القضايا المعرفية للسانيات التطبيقية والتطبيقية المعاصرة، والدي يحتوي على مباحث، عنوان المبحث الأوّل اللسانيات التطبيقية وفروعها المعرفية أوّلا، أما عنوان المبحث الثاني اللسانيات التطبيقية وفروعها المعرفية ثانيا، ليكون عنوان المبحث الثالث توصيف واقع البحث اللساني التطبيقي في الجامعة الجزائرية.

وأهم ما تم مناقشته في هذا الفصل هو المجالات الكلاسيكية للسانيات التطبيقية وما هو معمول به في الجامعة الجزائرية كتخصص اللسانيات التعليمية، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية، وغيرها من الفروع، وكذا تطرقت لأهم المجالات المستحدثة كلسانيات المدونات واللسانيات الجنائية، ...، وفي الأخير توصيف مقررات التكوين في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية.

أما الدراسة التطبيقية فقسّمتها إلى فصلين فصل أوّل عنوانه الإجراءات المنهجية للدراسة، والذي يحتوي على توصيف للإطار المنهجي للدراسة التطبيقية وهي: (مجالات الدراسة، منهج الدراسة، أدوات جمع البيانات، عيّنة الدراسة، ...).

والفصل الرابع تحت عنوان عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية، والذي عرضت فيه عرض وتحليل وتفسير لبيانات كل من المحور الأول، والمحور الثاني، والمحور الثالث.

ولإثراء هذه الدراسة عمدت إلى مجموعة من الدراسات السابقة في هذا المجال منها:

دراسة **صالح غيلوس** وهو مقال عنوانه **اللسانيات التطبيقية بين الفردانية وغياب المنهج**، وهده الدراسة تعبّر عن واقع اللسانيات التطبيقية من الناحية المنهجية، وقد ساعدني هذا المقال في التصوّر الجزئي لواقع البحث اللساني التطبيقية في الجامعة الجزائرية من جهة، وأيضا تصوّر الباحثين اللسانيين المتخصّصين للسانيات التطبيقية من جهة أخرى.

الدراسة الثاني هي دراسة **عدار الزهرة** وهي مقال أيضا عنوانه **اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية: إشكالية التعريف وخصوصية الانتماء**، وفي هذا المقال ناقشت الباحثة مفردات التكوين في مرحلة الليسانس في تخصص اللسانيات التطبيقية، أين تعرّضت بنظرة نقدية لواقع عروض التكوين في هدا المجال، ووظف هذه الدراسة في مبحث مستقل أين حاولت أن أعرض للموضوع بما هو متوفر من دراسات.

أيضا مقالتين للباحث **محمد خاين** عنوان المقال الأوّل **اللسانيات التطبيقية من ملابسات النشأة إلى تشعّبات التطور**، وعنوان المقال الثاني **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، والمقالتين أمدّتاني بجزئيات الدراسة أين حاولت أن أدعوا إلى تحوّل ضمن هذا المجال في جامعاتنا بناء على ما تحتويه الدراستين، حيث أنّهما بالأهمية بما كان، وخاصة أنّ الباحث تعرّض للبحث عن طبيعة النشاط المعرفي في هذا التخصّص في الجمعيات العالمية للسانيات التطبيقية، وكذا النقاش المنهجي.

وهناك العديد من الدراسات والكتب التي اعتمدت عليها لإثراء هذه الدراسة، وأيضا متابعة نشاط مراكز البحث العلمي المحلية والدولية، ومواقع الجمعيات العالمية المتخصّصة في اللسانيات التطبيقية على شبكة الأنترنت.

أمّا عن الصعوبات التي واجهتني خلال إنجاز هذه الأطروحة فهي كثيرة منها، محاولة الإلمام بالموضوع، وكذا إيجاد المادّ العلمية وخاصة في جانب مقررات التكوين، وكذا الصعوبات أثناء توزيع استمارة الاستبيان على المستجوبين وامتناع الكثير منهم على الإدلاء بآرائهم، أيضا التحكيم الدولي لمسودّة الاستبيان حيث واجهت صعوبة في الاتصال بالمحّكّمين الدّوليين، وهذا ما أثّر بشكل كبير على عيّنة الدراسة حيث حصلت على عدد محدود من المشاركين الذين لم يصلوا إلى العدد الكافي المطلوب توفّره في العيّنة، وكان لابد من تجاوز هذه المشكلات والتقدّم في الموضوع بحسب ما هو متوفّر على أمل أن يواصل الباحثون بعدنا تحسين هذا الموضوع وتقديم دراسة في الباب ذاته إذا توفرت ظروف أحسن للحصول على نتائج أفضل.

وفي الأخير أتقدّم بالشكر الجزيل للمشرف الأستاذ الدكتور **علي منصوري** على إضاءاته وتوضيحاته، وكذا إشرافه الماتع وتوجيهاته كلّما عرضت لي صعوبات، كما أتقدم بأجزل عبارات الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور **عزيز كعواش** على إشرافه كمشرف مساعد دون إخطار قانوني فكان عونا لي في تصور الموضوع والبحث فيه فله مني أسمى عبارات فائق الاحترام والتقدير.

البليدة في: 20 جانفي 2024

الإطار النظري

الفصل الأوّل: اللسانيات التطبيقية بين النشأة والتحوّلات المنهجية في العالم الواقعي.

المبحث الأوّل: اللسانيات التطبيقية ماهيتها ونشأتها الأولى.

المبحث الثاني: اللسانيات التطبيقية أدواتها المنهجية ومرجعيّاتها المعرفية.

المبحث الثالث: اللغة والمجتمع وتطور الدرس اللساني التطبيقي.

المبحث الأوّل: اللسانيات التطبيقية ماهيتها ونشأتها الأولى

أولا: اللسانيات التطبيقية المفهوم والمصطلح:

أ- **في مصطلح اللسان:** يقول الله سبحانه وتعالى:

﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡعَٰلِمِينَ﴾[1]،

فسّر العلّامة **عبد الرحمن بن ناصر السعدي** (ت1376هـ) هذه الآية بقوله: "فكل هذه الأدلة العقلية، نبّه الله العقول إليها، وأمرها بالتفكر واستخراج العبرة منها.

{و} كذلك في {ٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ} على كثرتكم وتباينكم مع أن الأصل واحد، ومخارج الحروف واحدة، ومع ذلك لا تجد صوتين متفقين من كل وجه (...)"[2].

1- اللسان لغة: ذكر **ابن فارس** (ت 395هـ) في معجم مقاييس اللغة في مادة (لسن) أنّ: "اللام والسين والنون أصل واحد صحيح، يدل على طول لطيف غير بائن، في عضو أو غيره. من ذلك اللِّسان، معروف، وهو مذكّر والجمع ألسن، فإذا كثر فهي ألسنة. ويقال لسنته، إذا أَخَذْتَه بلسانك"[3]، وجاء في لسان

---

[1]- سورة: الروم الآية 22.

[2]- عبد الرحمن بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، (ط. 2)، دار السلام للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2002، ص751.

[3]- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، **معجم مقاييس اللغة**، تح عبد السلام محمد هارون، ج 5، ط بلا، دار الفكر، بلد بلا، 1399هـ، 1979م، ص246. مادة (ل، غ، و).

العرب لـ**ابن منظور** (ت 711هـ) في مادة (ل س ن)[1]:

لسن: اللّسان: جارحة الكلام –يقصد بها عضو اللسان–، وقد يُكْنَى بها عن الكلمة فيؤنث حينئذ؛ قال أعشى باهلة:

إنّي أَتَتْني لسانٌ لا أُسَرُّ بها *** من عَلْوَ، لا عَجَبٌ منها ولا سَحَرُ

قال ابن بري: اللسّان هنا الرّسالة والمقالة؛ ومن مثله:

أَتَتْني لسانُ بني عامرٍ *** أحاديثُها بَعْد قوْلٍ نُكُر

ب– مصطلح اللسانيات التطبيقية:

إنّ مصطلح **اللسانيات التطبيقية (Applied Linguistics)** مركب من مفردتين أساسيين هما (اللسانيات) أو (علم اللغة) (Linguistics)، و(التطبيق) (Applied)، وليس الأمر مقصورا على جمع المصطلحين –حيث أن أول ما يتبادر إلى الأذهان أن معنى اللسانيات التطبيقية هو تطبيق المعارف اللسانية–، ومن هذا المنطلق يقول **زين كامل الخويسكي:** "لوكان الأمر مقصورا حقا على مزج معنى (علم اللغة) بـ: (التطبيق) لحلّت مشكلة المصطلح منذ أمد بعيد"[2]، إذا فإن فهم اللسانيات التطبيقية على أنها تطبيق للمعارف اللسانية خطأ، إنما يحمل هذا المصطلح محمولات دلالية مختلفة وهذا ما سنتعرف عليه من خلال البحث في دلالة هذا المصطلح لدى العديد من الباحثين.

يرى الباحث **صالح بن فهد العصيمي** بعد تعليقه على رأي كل من **ديفز(Daves)** و**إيلدر(Elder)**

---

[1]– ينظر محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، **لسان العرب**،ج13، ط3، دار الصادر، بيروت، 1414، ص385. مادة: (ل، غ، و).

[2]– زين كامل الخويسكي، **قطوف في علم اللغة التطبيقي**، ط بلا، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009، ص33.

في توصيفهما لصعوبة تعريف اللسانيات التطبيقية قائلا: "بل أؤكد على أنها طريق التعريف بمجالاته وميادينه التي يخوض فيها. بل أؤكد على أنها قد تأتي على صيغة مجلدات ومراجع ضخمة إذا كانت تروم العمق المعرفي في أغلب ميادين هذا العلم والاحتمالات المستقبلية لما يربو على مجلدات ضخمة. هذا على الرغم من أننا لا نرى أن أي باحث يمكنه أن يزعم أن تعريفه جامع مانع أو محيط بهذا العلم الحيوي والمتطور باستمرار؛ بل هي محاولات لرسم المعالم والتصنيفات فحسب"[1]، إن تعريف اللسانيات التطبيقية ليس سهلا بالنظّر إلى طبيعة هذا الحقل المعرفي المتداخل الاختصاصات والمتعدد الاهتمامات، وبالتالي فإن الظفر بتعريف جامع مانع ليس متاحا، لذا سيتم التركيز على أهم التعريفات على حسب أهميّتها وقربها للتوصيف.

ترتبط اللسانيات التطبيقية في دراستها للمشكلات اللغوية بالعديد من السياقات المختلفة وهذا تماشيا مع طبيعة اللغة، كون هذه الأخيرة (اللغة) تتداخل مع الكثير السياقات مثل: اللغة في علاقتها بالمجتمع، واللغة في علاقتها بالنفس الإنسانية، اللغة والحاسوب والفضاءات الرقمية، اللغة والقضاء والعدالة، ...، ما جعل المختصين في اللسانيات التطبيقية يقاربون الواقع في تمثل القضايا اللغوية، فبنى العديد منهم مفهومه للسانيات التطبيقية بناء على خلفيته المعرفية حول هذا العلم.

يرى **جراب (Grabe)** أنّ اللسانيات التطبيقية هي العلم الذي موضوعه المشكلات اللغوية في العالم الحقيقي؛ حيث يسعى المختصون في هذا العلم إلى مواجهة المشكلات اللغوية الواقعية يقول: "فالتركيز على اللغويات التطبيقية، يحاول حل المشكلات التي يواجهها الأشخاص في العالم الحقيقي، سواء كانوا

---

[1]– صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات التطبيقية قضايا وميادين وتطبيقات**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 1440هـ، 2019م، ص22.

معلمين، أو مشرفين، آكاديميين، المحامون، ومقدموا الخدمات وأولئك الذين يحتاجون إلى الخدمات الاجتماعية، ومقدمي الاختبارات، والسياسة، المطورون أو صانعي القواميس أو المترجمين أو مجموعة كاملة من أعمال العملاء"[1]، فاللسانيات التطبيقية موضوعها اللغة في العالم الحقيقي الواقعي.

ويقول **فهد بن صالح العصيمي** معلّقا على هذا التعريف: "فنلاحظ في هذا التعريف أن اللغويات التطبيقية في أي مكان تساعد متخذ القرار في الشؤون الإنسانية على اتخاذ قرار مبني على أساس علمي فيما يتصل باللغة، ولهذا فالمجال مفتوح وغير محدد لكن مثّل له بالفصل (التربية والتعليم)، ومكان العلم (تحليل الخطاب وعلاقات القوة)، والمحكمة (اللسانيات الجنائية والقضائية والقانونية)، المختبر (الإدراك والصوتيات) على سبيل المثال لا الحصر"[2]، وبالقول أن مجال اللسانيات التطبيقية مفتوح وغير محدد، فالمؤكد أن الباحثين هذا المجال مستمرّون في العطاء المعرفي وأن اللسانيات التطبيقية كعلم موسعة ومتداخلة مع جوانب النشاط الإنساني فيما يتعلّق باللّغة بحثا وتحقيقا، وهذا يعد بعطاء معرفي غير متناهي، وبميادين تنتشر وتتكاثر بسرعة فائقة ومذهلة[3].

أما **سبولسكي (Spolsky)** يعرف اللسانيات التطبيقية على أنها عبارة عن مجموعة من التخصصات القائمة بذاتها والمستقلة من الناحية المعرفية والمنهجية يقول: "اللغويات التطبيقية عبارة عن مصطلح كبير لمجموعة من التخصصات شبه المستقلّة، تساهم بنسب مختلفة بين الدراسة الرسمية للغة

---

[1]– Grabe, W, **Applied linguistics: an emerging discipline for the twenty-first century**، P9 in: Alan Davies and Catherine Elder, **The Handbook of Applied Linguistics**, USA، Blackwell Publishing Ltd, 2004, p4.

[2]– صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات التطبيقية قضايا وميادين وتطبيقات**، ص23.

[3]– ينظر صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات التطبيقية قضايا وميادين وتطبيقات**، ص26.

وغيرها من المجالات ذات الصلة، وكل عمل لتطوير منهجيّاتها ومبادئها"[1]، أما عن قوله تساهم بنسب مختلفة بين الدراسة الرسمية اللغة وغيرها؛ فمعناه أن اللسانيات التطبيقية تخصص أكاديمي يهتم باللغة الرسمية في الدوائر الرسمية لاتخاذ القرار كالجامعات والمؤسسات الاجتماعية، وغير الرسمية كاللغة في الكيان الاجتماعي العام، مثلا اللغة في الاستخدام العام كوسائل التواصل الاجتماعي، العادات اللغوية لإثنية معينة، كما أن المتخصصين في اللسانيات التطبيقية يعملون لتطوير هذا التخصص من الناحية المعرفية والمنهجية ، ودليل ذلك العديد من الفروع والتخصصات التي تنبثق من عباءة اللسانيات التطبيقية.

ويرى **كارتر (Carter)** أن علم اللغة التطبيقي: "علم يهتم بزيادة فهم دور اللغة في حياة الإنسان، ومن ثم توفير المعرفة الضرورية لأولئك المسؤولين عن اتخاذ القرارات المتعلقة باللغة سواء في الفصول الدراسية أو في أماكن العمل أو في المحاكم أو في المختبرات"[2] ويندرج هذا التعريف ضمن المفهوم العام لحل اللغويات التطبيقية على أساس أنه يهتم بالدور الذي تؤديه اللغة وضرورة الوعي بالمتغيرات اللغوية وأثرها في الفرد والمجتمع.

والملاحظ من هذه الرؤى أنها تتفق جميعها على أن اهتمامات اللسانيات التطبيقية هي **اللغة في العالم الواقعي والحقيقي، وكذا دراسة المشكلات فيما يتعلق باللغة وإيجاد حلول لها**، ويكون الاختلاف

---

[1]– Spolsky, '**Is language policy applied linguistics?**', P36, in: Alan Davies, **An Introduction to Applied Linguistics**, Edinburgh, Edinburgh University Press, 1999–2007, p2.

[2]– صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ط 6 ، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض 1438 هـ/ 2017 م، ص12.

في المواضع التي تدرس فيها اللغة، بدأً من اللغة في المدارس، إلى المختبرات، إلى المحاكم، اللغة في السياسات العامّة، إلى غيرها من السياقات المختلفة.

ج- الخلاف حول وضع مصطلح اللسانيات التطبيقية: لم تتفق الدوائر والمجامع اللغوية العربية على تسمية واحدة للسانيات التطبيقية، وهذا راجع للاختلافات حول موضوع هذا العلم حتى في بيئته الأصلية ومنشئه، يقول **عبده الراجحي:** "وذلك كصنيع ويلكنز wilkins في اقتراح تسميته (الدراسة العلمية لتعليم اللغة الأجنبية)، أو اقتراح ماكاي Makey تسميته: تعليم اللغة Didactics Language أو دعوة سبولسكي spolsky تسميته: علم اللغة التعليمي linguistics Educatioal، وقد انتشر في ألمانيا من المصطلحات البديلة أن يحل محل المصطلح الذي استقر لهذه الدراسة، وهو (علم اللغة التطبيقي)"[1]، أما عن الخلاف في وضع المصطلح فإنه راجع لتوصيف هذا العلم حيث أن اللسانيات التطبيقية كان أول اهتماماتها دراسة وتدريس اللغات الأجنبية؟، لذلك جاءت المقترحات بإطلاق اسم يتعلق بتعليم اللغات، لكن الذي استقر عليه هذا العلم حاليا هو مصطلح اللسانيات التطبيقية أو علم اللغة التطبيقي كما يطلق عليه.

ثانيا: اللسانيات التطبيقية بداياتها وتحوّلاتها:

أ- **اللسانيات التطبيقية بحث في النشأة:** تختلف الآراء حول نشأة اللسانيات التطبيقية، والشائع أن اللسانيات التطبيقية كانت أول الأمر تدرس كمادة مستقلة في جامعة **ميتشيجان (Michigan)** في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1946م، من قِبَلِ الأستاذين **شارلز فريز (Charles Fries)** و**روبرت لادو (Robert Lado)**[2]، وهذا ما تتفق عليه العديد من المصادر العربية.

---

[1]- عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص15-16.

[2]- ينظر عصام الدين أبو الزلال، **مدخل إلى علم اللغة التطبيقي**، ط 6، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، =

وعلى خلاف ذلك يرى **محمد خاين** أن منشأ اللسانيات التطبيقية كان قبل هذا التاريخ بحقبة زمنية طويلة يقول: "ونحن نرى أنّ في هذا مجانبة للصواب، وخلط ما بين مأسسة (Institutionnalisation) اللسانيات التطبيقية بوصفها تخصصا علميا، واستخدامات المصطلح قبل دخوله المؤسسات الأكاديمية، أي أنه علينا أن نؤرخ له من بدء توظيفه في الأبحاث العلمية الأكاديمية التي ظهر فيها، والسياق الذي احتضنه"[1]، فمن الخطأ القول أن منشأ اللسانيات التطبيقية هو الولايات المتحدة الأمريكية لأن هذا التاريخ هو تاريخ الاعتماد الفعلي للسانيات التطبيقية في المؤسسات الآكاديمية الأمريكية، أمّا عن نشأة اللسانيات التطبيقية فقد كان قبل هذا التاريخ بحقبة زمنية طويل قبل حتى اللسانيات.

وللحديث عن نشأة هذا الفرع المعرفي فإن أول من تحدث عن هذا المصطلح –على حسب رأي **محمد خاين**– الألماني **هيرت (Hirt)** حينما دعا إلى توظيف نتائج الأبحاث اللسانية في إنارة البنية الأثنولوجية لعصور ما قبل التاريخ، وكان ذلك سنة 1889م، ثم بعد هذا التاريخ، عاود مصطلح اللسانيات التطبيقية الظهور مجددا على يد **يوجين ووستر (Eugen Wyster 1898–1977)**، سنة 1931 ويعد كتاب **ووستر** دليلا ماديا على أنّ نشأة اللسانيات التطبيقية ألمانيا[2].

ب– اللسانيات التطبيقية وتشعبات التطور: أما عن تطورات هذا العلم فإنه قد مرّ بسياقات مختلفة بدأً من انطلاقته الأولى إلى وقتنا الحاضر، وقد تطرق **محمد خاين** إلى السياقات الثلاثة التي تطورت خلالها

= 2016م، ص 61، وينظر عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص8.

[1]– محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية من ملابسات النشأة إلى تشعّبات التطور**، العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، مجلة دولية –محكمة– نصف سنوية، ط بلا، عدد 7، مج 4، الجزائر، المسيلة، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد بوضياف، 7 فيفري 2019، ص13.

[2]– ينظر محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية من ملابسات النشأة إلى تشعّبات التطور**، ص13–14.

اللسانيات التطبيقية نوجزها كالآتي[1]:

- **السياق الألماني:** أين كانت نشأة اللسانيات التطبيقية وانطلاقتها الأولى من قبل كل من **هيرت ويوجين ووستر** مثلما عرفنا سابقا.
- **السياق الأنجلوسكسوني:** حيث تطورت اللسانيات التطبيقية وعرفت انتشارا واسعا، فقد شاع استخدام هذا المصطلح في أوربا وأمريكا.
- **السياق الفرنكفوني:** بين القبول والتداخل المفاهيمي.

ملاحظة: بالنسبة لنشأة وتطور اللسانيات التطبيقية نحيل إلى دراسة (محمد خاين، اللسانيات التطبيقية من ملابسات النشأة إلى تشعبات التطور)، وهي دراسة تاريخية موضوعها نشأة علم اللغة التطبيقي وتطوره.

وأقر العديد من الباحثين بهذه الحقائق التاريخية وجعلوها مستندا في التأكيد على أسبقية اللسانيات التطبيقية تاريخيا عن اللسانيات العامة يقول **أحمد مختار عمر** في كتابة صناعة المعجم الحديث: "علم اللغة التطبيقي أسبق في الوجود من علم اللغة النظري فقد اعتبر اللغويون صناعة المعجم أسبق في الوجود من وضع نظري له، وعدوها المحركة لتفكير العلماء في وضع مواصفات قياسية له"[2]، وهذا منحى توصيفي لخطوات وضع المعاجم اللغوية، فكان التطبيقات العملية الأساس لوجود المعاجم قبل وضع الأساس النظري، ونستخلص من هذا القول بالاعتماد على الحقائق التاريخية أسبقية اللسانيات التطبيقية عن اللسانيات العامة.

---

[1]- ينظر محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية من ملابسات النشأة إلى تشعّبات التطور**، ص13-30.

[2]- أحمد مختار عمر، **صناعة المعجم الحديث**، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 2009م، ص31.

ثالثا: اللسانيات التطبيقية سماتها وخصائصها:

يرى **صالح بلعيد** في أن اللسانيات التطبيقية تتميز بمجموعة من الخصائص هي[1]:

- البرجماتية: بأنها مرتبطة بحاجات المتعلم، وكل ما يحرك المنتج من معتقدات وظنون وأوهام لإنجاز الكلام.
- الانتقائية: حيث يختار الباحث ما يراه ملائما للتعليم والتعلم.
- الفعالية: لأنه بحث في الوسائل الفعالة لتعلم اللغات الأم والأجنبية.
- دراسة التداخلات بين اللغات الأم واللغات الأجنبية: دراسة الاحتكاكات اللغوية التي تحدث في محيط غير متجانس لغويا. ودراسة ذلك في الجزر اللغوية أو في الحالات الخاصة التي يقع فيها التعدد اللغوي.

وتعتبر الخصائص السابقة هي ما تتميز به اللسانيات التطبيقية في ضوء تعليمية اللغات أين كانت مجال يهتم بالعملية التعليمية، ومن منظور آخر فإن أهم خصائص اللسانيات التطبيقية المعاصرة في ضوء الرؤية المتداخلة الاختصاصات[2]:

أ- الواقعية: وعدم الجنوح إلى المثالية، بحكم طبيعة الظاهرة اللغوية فالمتخصصون يسعون إلى تقديم حلول لمشكلات مستعصية، وإجابات ملموسة، والانفتاح المعرفي لتحقيق نتائج، حسب السياق.

ب- النجاعة: ما يفرض على اللساني التطبيقي عدم الالتزام بالرؤية أحادية الاتجاه والتي تؤطرها

---

[1]- ينظر صالح بلعيد، **دروس في اللسانيات التطبيقية**، ط بلا، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص12.

[2]- - محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، ص198-199.

اللسانيات إنما الاستفادة من روافد معرفية أخرى.

ت- البرغماتية: وهو ما يُلْتَزَمُ منه البحث عن الإجراء حيثما كان أينما وجد.

أ- مراحل تطور اللسانيات التطبيقية سبب في كثرة فروعها:

يرى **صالح ناصر الشويرخ** أن اللسانيات التطبيقية تطورت عبر مراحل بدأً من[1]:

1- تعليم اللغة وتعلمها المحفز المبدئي: باختصار فإن تعليم اللغات كان هو سبب وجود حقل اللغويات التطبيقية وسبب انطلاقته الأولى، وذلك للبحث في المشكلات والأسباب التي تواجه معلمي اللغات، كما كانت اللسانيات التطبيقية في أمريكا أقرب ما يكون إلى تطبيق النظريات اللسانية لأن فهم اللسانيات ضرورة تعليم اللغات.

2- ثورة تشومسكي اللسانيات الحديثة وتطور بحوث اكتساب اللغة الثانية: حيث طرحت أفكار تشومسكي ثلاث أسئلة رئيسية هي مما تتكون المعرفة اللغوية، كيف يكتسب الإنسان المعرفة اللغوية، كيف يستعمل الإنسان المعرفة اللغوية، وقد أدت هذه الأسئلة إلى نشوء حقل اكتساب اللغة الثانية، ولهذا الحقل علاقة بعلم لنفس وعلوم الحاسب الآلي وعلم الإدراك والتطورات النظرية والمنهجية التي حدثت في هذا الحقل.

3- الثورة التواصلية وتنوع مجالات اللسانيات التطبيقية: تقوم النظرية التواصلية على أن يكون للمتعلم معرفة لغوية بالإضافة إلى المعرفة الاجتماعية، ويقوم تعلم اللغات على مجموعة من المبادئ أهمها أن التواصل والتفاعل اللغوي.

4- سيادة مفهوم المتعلم وميلاد اللسانيات التطبيقية المعاصرة: يركز هذا المفهوم على حاجيات

[1]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص23-31.

المتعلم، وتعزيز الدافعية نحو التعلم، والطرق التي تساعد على التعلم وجميع ما يهم المتعلم لتعلم اللغات، وهذا المنظور أدى إلى تغيير هوية اللسانيات التطبيقية فلم تعد تطبيق للنظريات اللسانية لأن المشكلات لم يعد من السهل التعامل معها وفقا للنظريات اللسانية، وقد توسعت اللسانيات التطبيقية كثيرا بناء على هذا المفهوم.

5- تحول اللسانيات التطبيقية إلى حقل استعلامي ناقد: في تسعينات القرن الماضي أعيد تقييم أهم المنجزات في حقل اللسانيات التطبيقية، وقد خرجت اللسانيات التطبيقية من عباءة تعليم اللغات، إلى دراسة اللغة في أماكن متعددة، وسياقات مختلفة، وهناك العديد من القضايا التي تتجلى فيها مشكلات انعدام المعرفة اللغوية ما يتطلب حلول لهذه للمشكلات اللغوية، وقد برزت العديد من الطروحات الكثيرة التي استمدت من الانفتاح على عوالم مختلفة من خلال الاستغلال لتكنولوجيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

يقول **الشويرخ** –تعقيبا على تطورات حقل اللسانيات التطبيقية–: "ونتيجة لكل ذلك، لم تعد النظرية اللغوية التقليدية ذات صلة في دراسات اللسانيات التطبيقية، حيث أصبحت للسانيات التطبيقية مجالا واسعا لدراسة تعلم اللغة واستعمالها من قبل مختلف متعلمي اللغة ومستعمليها إلى جانب الكثير من القضايا الاجتماعية مثل التخطيط اللغوي، والإيديولوجيا اللغوية.

لم يعد هذا العلم يسعى إلى تطبيق أي نظرية لغوية معينة، بل يسعى إلى تطوير رؤية ناقدة حول اللغة في الحياة الاجتماعية اليومية. وقد قام المتخصصون في اللسانيات التطبيقية على أثر ذلك بتبني

مناهج واسعة في تحليل الخطاب مع تحليلات متعددة الوسائط"[1]، والعالم اليوم يفرض هذه النوعية من المعرفة المتداخلة الاختصاصات، خاصة في ظل ما توفره تكنولوجيا المعلومات في عصرنا الحاضر، من انفتاح معرفي وسهولة الوصول إلى المعرفة الضرورية لمقاربة أية ظاهرة معرفيا ومنهجيا والوصول إلى حلول للمشكلات اللغوية في سياقات متعددة.

رابعا: اللسانيات التطبيقية فروعها ومجالاتها:

يقدّم **عبدالعزيز العصيلي** تقسيما لفروع اللسانيات التطبيقية كالآتي[2]:

تعليم اللغات الأم والأجنبية First/Foreign Language Education، علم اللغة التعليمي Pedagogical Linguistics، اختبارات اللغة Language Testing، مختبرات اللغة Language Laboratories، علم اللغة النفسي Psycholinguistics، علم اللغة العصبي Neurological Linguistics، علم اللغة الأحيائي Biolinguistics/Biological Linguistics، علم اللغة الاجتماعي Socioliguistics، علم اللغة الآلي أو الحاسوبي Computational Linguistics، صناعة المعاجم Lexicography، علم الترجمة Translation، محو الأمية Literacy، علاج النطق Speech Therapy ، علم الأساليب Stylistics/Stylolinguistics، تحليل الخطاب Discourse Analysis، السياسة اللغوية Language Policy، التخطيط اللغوي Language Planning.

---

[1]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص31.

[2]- ينظر عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي، **علم اللغة النفسي**، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المملكة العربية السعودية، 1427 هـ، 2006م، ص18-19.

ومن بين أكثر مجالات اللسانيات التطبيقية إلحاحا ما جاءت به القائمة باللجان العلمية التي عقدتها الجمعية العالمية للسانيات التطبيقية، ومن بين أهم فروعها[1]:

تعلم اللغات للبالغين، ولغة الأطفال، وعلم اللغة التقابلي وتحليل الأخطاء، وتحليل الخطاب، وتقنيات التعليم وتعلم اللغة، ومنهجية تدريس اللغات الأجنبية وإعداد المعلمين، والترجمة، واللغة والتعليم في البيئات متعددة اللغات، واللغة والجنس، واللغة لأغراض خاصة، والتخطيط اللغوي، واختبارات اللغة والتقويم، وعلم المعاجم، وتعليم اللغة الأم، وعلم اللغة النفسي، والبلاغة الأسلوبية، واكتساب اللغات الثانية، واللسانيات الاجتماعية، وتعليم القراءة والكتابة، واللغة وعلم البيئة (فرع من علم الأحياء يدرس العلاقات بين الكائنات الحية وبيئتها)، واللغة والإعلام، ووسائل الاتصال المستخدمة في المهن المختلفة، واستقلالية المتعلم في تعلم اللغة.

ومن أهم مجالات اللغويات التطبيقية أيضا، ما قدمته الجمعية الأمريكية للسانيات التطبيقية سنة 2002م وهي[2]:

اللغة واكتسابها، واللغة والقياس، واللغة والمخ، واللغة والمعرفة، واللغة والثقافة، واللغة والإيديولوجيا، واللغة والتعليم، واللغة والتفاعل، واللغة والاستماع، واللغة والإعلام، واللغة والسياسة، واللغة والقراءة، واللغة ومناهج البحث، واللغة والمجتمع، واللغة والكلام، واللغة والتقنية، واللغة والترجمة، واللغة والكتابة.

ويعتبر ما ذكرناه من مجالات وفروع، عيّنة مما جاءت به منشورات والنشاطات العلمية التي قامت

---

[1]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص20-21.

[2]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص21.

بها العديد من المؤسسات البحثة، إلا أن اللسانيات التطبيقية لا تنحصر عند هذا الحد بل تعرف بين الفينة والأخرى مجالات وفروع أخرى، لذلك قسّمت اللسانيات التطبيقية إلى اتجاهين اللسانيات التطبيقية والتطبيقية المعاصرة أو اتجاه كلاسيكي وحديث وهذا ما ألمح إليه **صالح الشويرخ**[1].

وقد أكّد على هذا التقسيم **محمد خاين** معلّقا على تعريف الجمعية الألمانية للسانيات التطبيقية (G.A.L) قائلا: "وتقسم الجمعية المهام الموكلة إلى اللسانيات التطبيقية إلى صنفين: تقليدية كلاسيكية، كموضوعات اكتساب اللغة وتعليمها، وعلاج أمراض الكلام، والترجمة ..، وأخرى حديثة النشأة مسايرة منها للتطور التكنولوجي الحاصل، وما ترتب عنه من تعقيدات في مختلف مناحي الحياة مما استدعى تدخلها لفحص المشكلات التي تنجر عن هذا التعقيد وتشخيصها وايجاد الحلول المناسبة لها، وتسوق أمثلة للقطاعات التي يمكن أن تتدخل فيها اللسانيات التطبيقية عمومية كانت أو مهنية أو إعلامية، كالصحة والقضاء والإعلام العمومي بشقيه الكلاسيكي والجديد"[2]، فاللسانيات التطبيقية الحديثة على خلاف المنظور الكلاسيكي حين كان الاهتمام منصبّا على تعليم اللغة، وهذا ما يؤدي إلى نقاش واسع حول ماهية اللسانيات التطبيقية الحديثة؟، وما هي خصوصيتها الإجرائية؟.

أورد **صالح الشويرخ** مراجعة **أنجلز (Angelis)** للعديد من المنشورات للدوائر العلمية بالإضافة إلى ما قدمه **جراب (Grabe)** و**كابلن (Kaplan)**، في المنوال ذاته، بعد أن قام بتحليلها لمعرفة أكثر

---

[1]– ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص30.

[2]– محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، مجلة اللسانيات العربية، عدد 7، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، 1439هـ، 2018م، ص182.

المجالات إلحاحا، وأكثرها بحثا وانتشارا وتطبيقا فوجد الآتي[1]:

أولا: حوالي نصف الكمّية 50% من الأبحاث العلمية تتعلّق بتعليمية اللغات، وأبحاث اكتساب اللغة واختبارات اللغة، حيث يعتبر مجال تعليمية اللغة من أهم مجالات اللسانيات التطبيقية.

ثانيا: 5% من الأبحاث كانت موضوعاتها البحث في طبيعة اللسانيات التطبيقية ومجالاتها وحدودها.

ثالثا: حوالي 45% تنقسم إلى أربعة أقسام هي:

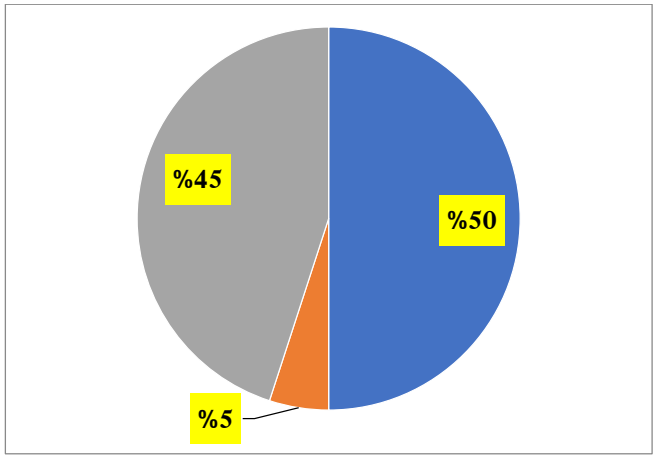
القسم الأول: يهتم بـ: (التخطيط اللغوية، السياسة اللغوية).

القسم الثاني: يهتم بـ: (الاستخدامات المهنية للغة، دراسات تفصيلية للغة المستخدمة بين الأطباء والمرضى، اللغات المستخدمة في المحاكم، اللغة المستخدمة في الفصول الدراسية).

القسم الثالث: (السلوك اللغوي المنحرف، القياس اللغوي المستخدم في تحديد السلوك المنحرف، المشكلات التي يعني منها الأفراد الذين صعوبات في السمع، والبكم، وكبار السن، فقدان القدر على الكلام نتيجة الإصابة في الدماغ، موضوعات اللسانيات النفسية).

القسم الرابع: تـهتم بموضـوعات التداخل اللغوي والحالات لتي يتعرض فيها الإنسان لأكثر من لغة مثل: (الثنائية اللغوية، التعددية اللغوية، التعددية الثقافية، وغيرها).

[1]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص21-22.



(الشكل –01–) دائرة مثلثية تظهر النسب المئوية لأكثر مجالات اللسانيات التطبيقية استعمالا.

المبحث الثاني: اللسانيات التطبيقية أدواتها المنهجية ومرجعيّاتها المعرفية

أولا: منهجية البحث في اللسانيات التطبيقية:

إن الآليات والأدوات المنهجية التي تقوم عليها آلية التقصي والبحث في حقل علم اللغة التطبيقي، أصبحت محل جدل، وخاصة في ظل توسع مجالات اللسانيات التطبيقية وتعدد فروعها، ومرد ذلك إلى طبيعة البحث في اللغة؛ حيث أنه من الصعب اعتماد أداة محددة أو منهجية بذاتها أو آلية نقول أنه يمكننا الاعتماد عليها في مقاربة المشكلات اللغوية، وهذا ما جعل العديد من الباحثين يتساءلون عن المرجعية النظرية والمنهجية لعلم اللغة التطبيقي؟.

وأورد **صالح بن فهد العصيمي** تعريف الجمعية الدولية للسانيات التطبيقية (International Association of Applied Linguistics) لهذا الفرع المعرفي –والذي سأجعل منه منطلقا لهذا المطلب– نصه: هو مجال متعدد التخصصات للبحث والممارسة يتعامل مع المشكلات العملية للغة والتواصل التي يمكن تحديدها أو تحليلها أو حلها من خلال تطبيق النظريات والأساليب والنتائج المتاحة في علم اللغة أو عن طريق تطوير أطر نظرية ومنهجية جديدة في علم اللغة للعمل عليها مشاكل[1].

ويختلف علم اللغة التطبيقي عن علم اللغة بشكل عام فيما يتعلق بتوجهه الواضح نحو المشكلات العملية اليومية المتعلقة باللغة والتواصل. تتراوح المشكلات التي يتعامل معها علم اللغة التطبيقي من جوانب

[1]– ينظر صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات التطبيقية قضايا وميادين وتطبيقات**، ص

الكفاءة اللغوية والتواصلية للفرد مثل اكتساب اللغة الأولى أو الثانية، ومحو الأمية، واضطرابات اللغة، وما إلى ذلك، إلى المشكلات المتعلقة باللغة والتواصل داخل المجتمعات وفيما بينها[1]، فهذه الرؤية المتعددة الاختصاصات جعلت من ميدان اللسانيات التطبيقية مجالات بحثيا واسعا متعدد زوايا النظر مادته الأساسية هي اللغة، ما تطلب الانفتاح المعرفي الكامل الذي لا يتقيد فيه الباحث بمنهجية بعينها، ما يُلْزِمُهُ أحيانا بتطوير رؤية خاصة لها إطارها المعرفي والمنهجي في دراسة القضايا اللغوية.

ومن هذا المنطلق وللإجابة عن السؤال المنهجي فإنه يتعين علينا أن نعالجه في العديد من النقاط والعناصر منها:

- ✓ علاقة اللسانيات التطبيقية باللسانيات العامة؟.
- ✓ هل للسانيات التطبيقية نظريتها الخاصة –لدراسة المشكلات اللغوية– أم أنها تستمد نظريات من علوم أخرى؟.
- ✓ هل اللسانيات التطبيقية تخصص يدرس اللغة؟ أم أنها فرع من فروع المعرفة متداخل الاختصاصات؟.
- ✓ الماهية الحديثة للسانيات التطبيقية.
- ✓ التنظير و، أو، التطبيق وحل المشكلات، والإجراء في اللسانيات التطبيقية.

والعديد من الأسئلة الأخرى التي تحتاج إلى إجابات.

وتعتبر هذه القضايا محل جدال واسـع، يرى **محمد خاين** أن هذه القضايا تطرح بشكل واسع وهي تدور

---

[1]–Voir https://aila.info (11/11/2022), (12:40 am),et Voir Wei, Li, **Applied Linguistics**
نقلا عن : صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات التطبيقية قضايا وميادين وتطبيقات**، ص24.

حول: "هويته وشرعيته، ومدى موائمته مصداقيته"[1]، وهي أسئلة مشروعة وخاصة وأننا أمام التأسيس لحقل معرفي في حاجة إلى إثبات مشروعيته وخصوصيته وضرورته كميدان بحثي مهم يتسم بالبرغماتية التي هي سمة هذا العصر.

ا- **علاقة اللسانيات التطبيقية باللسانيات العامة:** ينقسم الباحثون حول هذه القضية إلى ثلاثة اتجاهات أساسية[2]، حيث يرى العديد من الباحثين أن **اللسانيات التطبيقية تستمد من اللسانيات العامة المرجعية المعرفية في دراسة الظواهر اللغوية، واللسانيات التطبيقية ما هي إلّا استثمار لنتائج ونظريات اللسانيات العامة** يقول **شارل بوتون (Charles Button)**: "لكل العلوم تطبيقات معينة على صعيد الممارسة...إن اللسانيات التطبيقية –من هذا القبيل– في علاقة تبعية مع اللسانيات البحتة شأنها شأن تقنيات المهندس والطبيب في علاقتهما مع معطيات العلوم الأساسية التي يقوم عملها عليها"[3]، وما سنلاحظه هو تراجع **شارل بوتون** في موضع آخر من كتابه عن هذا الطرح.

فيما يرى آخرون أن **هناك علاقة بين اللسانيات التطبيقية واللسانيات العامة إلّا أن اللسانيات التطبيقية تستمد من علوم أخرى لدراسة الظواهر اللغوية، إلّا أن الأساس النظري لهذه الدراسة يُسْتَمَدُّ من اللسانيات العامة،** يقول **صالح بلعيد:** "وعلى العموم فإن العلاقة بين الجانب النظري والتطبيقي غير قائمة شكليا، غير أنّها متينة، فهي علاقة تأثير وتأثّر، وأخذ وعطاء، حيث أن الجانب النظري يفيد علم اللغة

---

[1]- محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، ص184.

[2]- راجع رسالة الماستر **اتجاهات البحث المعاصر في مجالات اللسانيات التطبيقية دراسة تحليلية لمحتوى مضامين مواقع الجمعيات الوطنية (البريطانية – الألمانية – الفرنسية)** للباحث: عبدالكريم روينة.

[3]- شارل بوتون، **اللسانيات التطبيقية**، تر: قاسم مقداد ومحمد رياض المصري، (د.ط)، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، (د.ت)، ص2.

التطبيقي بتقديم توضيحات للمشاكل المطروحة من كل الجوانب التي تستخدم اللغة"[1]، فاللسانيات العامة تفيد الباحثين في اللسانيات التطبيقية بالإطار النظري من خلال ما يقدمه من شروحات وتوضيحات حول اللغة.

أما الاتجاه الثالث قام على **الفصل بين اللسانيات التطبيقية واللسانيات العامة فصلا تاما**، ومعنى ذلك أن اللسانيات التطبيقية تستمد العديد من الإجراءات النظرية المنهجية من خلفيات معرفية متعددة وما اللسانيات العامة إلا واحدة من هذه المرجعيات وقد يستغني عنها الباحثون في اللسانيات التطبيقية ويستعينون بمعارف أخرى، ويرى **صالح بن ناصر الشويرخ** أن هذا الاتجاه الحديث لم يأخذ حقه من النقاش[2].

ويرى **صالح بن فهد العصيمي** بأنّ القول: "أن النظرية فرع عن التطبيقية **(...)** تكون نظرة متطرفة إلا إذا كان يقصد أن اللسانيات التطبيقية تعتمد على نظريات في منهجياتها وأطرها الفكرية شأنها شأن أي ميدان علمي"[3]، ودعما لهذا الرأي يقول **عبده الراجحي:** "أشرنا من قبل إلى أن «علم اللغة» يعني دراسة اللغة على منهج «علمي»، وأنه ينهض على دعمتين: نظرية لغوية، ووصف اللغة. ومعنى ذلك أن «الوصف» هو الذي يقابل «النظرية»، وليس «علم اللغة التطبيقي»–على ذلك– مقابلا «لعلم اللغة النظري»"[4]، وعلى هذا فاللسانيات العامة مصدر بحثي مهم لتأطير البحوث من الناحية النظرية، مثلها مثل علوم أخرى نلجأ إليها إذا دعت الحاجة.

ونستخلص من خلال تلك الرؤى والاتجاهات الثلاثة الماضية، توجها شاملا ومفيدا؛ حيث يمكننا اعتماد الرّأي القائل بشمولية اللسانيات التطبيقية وكونها تستمد من العديد من الفـروع المعرفية، التي منها: اللسانيات

---

[1]– صالح بلعيد، **دروس في اللسانيات التطبيقية**، ص20.

[2]– ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص15.

[3]– صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات التطبيقية قضايا وميادين وتطبيقات**، ص30–31.

[4]– عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص11.

العامة، وهذا من شأنه أن يفتح آفاقا معرفية واسعة أمام الباحثين كونها لا يتقيّد بمرجعية أحادية، ويحرّر الباحثين من التبعية الثابتة والرتيبة التي تفرضها بعض الأطر النظرية.

ب- اللسانيات التطبيقية بين النظرية والتطبيق: والقضية الثانية التي تؤطر النقاش حول المرجعية المنهجية والمعرفية للسانيات التطبيقية هي قضية هل للسانيات التطبيقية نظريتها الخاصة؟، أم أنها تستمد نظرياتها من علوم ومعارف أخرى؟

وقبل الإجابة عن هذا الموضوع ينبغي التطرّق للحديث عن ماهية النظرية وآلية توظيفها في الأبحاث العلمية عموما واللسانيات التطبيقية خصوصا[1]:

1- النظرية في البحث العلمي:

- **تعريف النظرية لغة واصطلاحا:**

قال الله تعالى:

﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[2]،

فسّر **السعدي** هذه الآية: "أي: [ألا] ينظرون إلى خلقها البديع، وكيف سخرها الله للعباد وذللها لمنافعهم الكثيرة التي يضطرون إليها"[3].

- **لغة:** جاء في معجم مقاييس اللغة لـ**ابن فارس** (ت395هـ): "النُّونُ وَالظَّاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَرْجِعُ فُرُوعُهُ إِلَى مَعْنًى وَاحِدٍ وَهُوَ تَأَمُّلُ الشَّيْءِ وَمُعَايَنَتُهُ، ثُمَّ يُسْتَعَارُ وَيُتَّسَعُ فِيهِ. فَيُقَالُ: نَظَرْتُ إِلَى الشَّيْءِ أَنْظُرُ

---

[1]- ارتأى الباحث التطرّق إلى هذه الجزئية قصد التأسيس الفكري والمعرفي والمنهجي للطالب الباحث والمتخصص المهتم باللسانيات التطبيقية، حول النظرية وفهمها سواء من ناحية بنائها أو من ناحية توظيفها في الأبحاث العلمية.

[2]- سورة الغاشية الآية 18.

[3]- عبد الرحمن بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، ص882.

إِلَيْهِ، إِذَا عَايَنْتَهُ"[1]، وقال **ابن منظور** (ت711هـ) في لسان العرب: "النَّظَر: حِسُّ الْعَيْنِ، نَظَره يَنْظُره نَظَراً ومَنْظَراً ومَنْظَرة ونَظَر إليه. والمَنْظَر: مَصْدَرُ نَظَر"[2]، ونحوصل التّعريف اللغوي للجذر الثلاثي (النون – الظاد – الراء)، في أنّ معناه التأمّل في الشي والتبصّر به من كلّ نواحيه.

– **النظرية اصطلاحا:** يعرّف **موريس أنجرس (Maurice Angers)** النظرية (Theory) بقوله: "مجموعة من المصطلحات والتعريفات والافتراضات لها علاقة ببعضها البعض، والتي تقترح رؤية منظمة للظاهرة، وذلك بهدف عرضها والتنبؤ بمظاهرها"[3]، ومن ثمّة فإن النظرية هي عبارة عن إطار يشخّص مكونات الظاهرة، بغية تقديم وصف دقيق لها، وهذا ما يساعد على عرضها عرضا تفصيلها، ومن ثمة التنبؤ بالمتغيّرات التي تطرأ عليها، سواء من ناحية تأثيرها وتأثّرها، أو من ناحية دراستها كظاهرة مستقلةّ أيضا.

وترى الباحثة **وشنان حكيمة** أنّ النظرية تبدأ في الظهور حين: "تترابط المفاهيم في شكل قضايا، بحيث تصبح هذه القضايا تجريدا للعلاقة بين متغيرات واقعية، وحينما تترابط القضايا فإن النظرية تتكون (...) والنظرية العلمية قد تكون نظرية للعلوم الطبيعية (أي مادة عامة) وقد تكون نظرية للعلوم الإنسانية عامة ومنها الاجتماعية"[4]، فالنظرية هي استخلاص للعلاقات القائمة والمكوّنة للظاهرة المدروسة، وإطارها المعرفي والمرجع الذي يمكن أن نستند إليه في كل مرة أردنا أن المعرفة أكثر عن الظواهر.

والنظرية: "بناء فرضي استنتاجي يعبر عن نسق فكري معرفي على درجة عالية من التجريد، وعن رؤية

---

[1]– أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، **معجم مقاييس اللغة**، ص444. مادة: (ن–ظ–ر).

[2]– محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، **لسان العرب**، ج 5، ص215. مادة: (ن–ظ–ر).

[3]– موريس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ط بلا، تر بوزيد صحراوي وكمال بوشرف وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004م، ص54.

[4]– وشنان حكيمة، **النظرية العلمية وعلاقتها بالبحث العلمي البحث الاجتماعي نموذجا**، مجلة آفاق للعلوم، عدد7، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017م، ص267.

منهجية منظمة، وهي ذات أفكار محددة ومتسقة مع بعضها تترجم علاقة ثابتة بين متغيرات بعينها بهدف تحديدها والتنبؤ بما يعتريها. كما يمكننا أن تستقرأ منها تعميمات تساعدنا على توسيع معرفتنا بخصوص ظاهرة ما، وهي تلعب أيضا دور المرشد الفكري في أي بحث علمي"[1]، وأكثر ما يستفاد من النظرية أنها تعطي رؤية واضحة للظاهرة موضوع الدراسة أو جزئية منها، من ناحية توصيفها، وأيضا تأطيرها معرفيا ومنهجيا، بل هي بناء متكامل الأركان يساعد على دراسة الظاهرة.

- **وظائف النظرية العلمية:** كما يرى **حسن بن محمد الأسمري** أنّ وظائف النظرية العلمية يمكن أن تنحصر في أربع وظائف أساسية[2]:

1- التفسير أو الفهم لإدراك الأسباب التي بمقتضاها تحدث الظواهر العلمية، أو إدراك العلاقات بين الوظائف.

2- إثراء العلم بعلاقات ومفاهيم وقوانين جديدة تنبع من النظرية العلمية.

3- التحقق من صدق القوانين الجديدة المنبثقة استدلالا عن البناء المنطقي للنظرية، فبعد خروج قوانين جديدة منها نرجع إليها للتحقق من صحة الجديد.

4- بيان الحدود التقريبية بصدق القوانين التي جاءت النظرية من أجل تفسيرها، فالنظرية مركبة من مجموعة قوانين، قد لا تعلم حدودها إلا بالنظرية العامة.

والملحظ الأهم في هذه العناصر **أنّها مكونات تُتَّخَذْ بموجبها إجراءات سواء من ناحية فهم الظاهرة أو من ناحية الإضافة العلمية والقانون العلمي،** ولا ينحصر ذلك فقط في هذه الوظائف إنّما يمكن تعديل

---

[1]- نعيمة رحماني ونصيرة بكوش، **إشكالية توظيف الخلفية النظرية في البحوث العلمية**، Route Educational and Social Science Journal، مج 2،عدد 4، أنطاكية، 2015، ص496.

[2]- ينظر حسن بن محمد الأسمري، **النظريات العلمية الحديثة مسيرتها الفكرية وأسلوب الفكر التغريبي العربي في التعامل معها دراسة نقدية**، ط1، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية، 1433هـ، 2012م، ص42.

النظرية وتكييفها بما يتناسب مع الأدلة، والأدلة العلمية، والمعرفية، ولكن مع التركيز على التجريد بما لا يتعدى إلى الإخلال بالنظام المعرفي المصاحب لشروط بناء النظرية كالموضوعية والشمولية.

- **شروط بناء النظرية العلمية:** هناك مجموعة من الشروط التي تؤطر آلية وضع النظرية العلمية حيث يذكر **إحسان محمد حسن** مجموعة من الشروط هي[1]:

1- ضرورة أن تكون أفكار ومبادئ ومفاهيم النظرية، مترابطة ومتكاملة، بحيث تخلو مادتها من التناقض والتضارب.

2- أن تكون النظرية معبرة عن فكرة أو أفكار أو مبادئ واضحة ومركزة ومتسلسلة منهجيا ومنطقيا.

3- أن تكون صحة النظرية نسبية وليست مطلقة، وقابلة للتغير والتعديل، تبعا لتغير الظروف الموضوعية والعوامل التي تحدد درجة قوتها ومضمونها.

4- أن تنفرد بتفسير الحقائق التي تشمل عليها، فوجود نظرية أخرى تفسر نفس الحقائق التي تفسرها النظرية الأولى، يضعف الأهمية العلمية للنظريتين.

5- أن تكون واقعية في تفسيرها للوقائع، من خلال الملاحظات والدراسات الواقعية من ناحية وأن تكون قابلة للاختبار العلمي الذي يكسبها مشروعيتها العلمية من ناحية أخرى.

ومن خلال الوقوف على هذه الشروط ومدى تحققها فإننا نحقق بذلك المصداقية العلمية وبالتالي وضع هذه النظرية موضع التنفيذ دون أية ملابسات من شأنها أن تضع من قيمة النظرية أو أن تنقضها، إلا إذا دعت الضرورة الملحّة إلى ذلك.

فالمصداقية في الطرح والتحقق من خلال التجربة والتنفيذ والبحث في النتائج والانطلاق من الأهداف

---

[1]- ينظر إحسان محمد حسن، **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، ص20-21، نقلا عن وشنان حكيمة، **النظرية العلمية وعلاقتها بالبحث العلمي البحث الاجتماعي نموذجا**، ص267.

وحصر كل هذا والتحقق منها معرفيا ومنهجيا ضرورة إلزامية في التأسيس للنظرية وإكسابها السمعة العلمية والمعرفية.

- **مصادر النظرية العلمية:** هناك العديد من المصادر التي يستمد منها الباحث النظريات العلمية لتوظيفها في أبحاثه منها[1]:

1- الخبرة الشخصية: بناء على تجاربه وما خلفتها من تراكمات معرفية، وتساؤلات التي يسعى للإجابة عنها.

2- القراءة: من خلال القراءة يمكن للباحث أن يستخلص الخلفيات النظرية لكنها تكون قراءة معمّقة وواعية ومتأنية وناقدة لأنها قراءة موجهة منطلقها الأهداف.

3- الدراسات السابقة: يمكن للباحث أن يستثمر النظريات التي كانت منطلقا للدراسات السابقة. كما يمكن استخلاص النظرية من خاتمة الدراسة لأنها ستكون منطلقا لبحث آخر.

4- المختصون في ميادين المعرفة: من خلال القراءة في منجزاتهم العلمية أو إجراء المقابلات وطلب النصيحة والتوجيه.

- **خصائص النظرية العلمية:** ومن أهم خصائص النظرية العلمية[2]:

1- أنها اجتهادية من صنع الإنسان تفسّر سلوكه ومدى تأثير البيئة عليه.

2- الواقعية إذ تعبر عن ملاحظات واقعية للظاهرة، وليست انطباعات شخصية.

3- مستوى التجريد في النظرية يجب أن يرتقي إلى مستوى الإنسان في كل زمان وأيّ ومكانا.

---

[1]- ينظر نعيمة رحماني ونصيرة بكوش، **إشكالية توظيف الخلفية النظرية في البحوث العلمية**، ص498-500.

[2]- ينظر بسام محمد أبو عليان، **الوجيز في النظرية الاجتماعية**، جامعة الأمة للتعليم المفتوح، قسم الخدمة الاجتماعية، 2012م، ص3. (20 ورقة).

4- تعميم العلاقات عن طريق محاولات مقنّنة، لتصبح عالمية تفسّر السلوك الإنساني في كل زمان ومكان.

5- إمكانية اختبارها في كلّ الظروف، مع إمكانيّة إخضاعها لمقياس ومنهج علمي متفق عليه.

6- تتفاوت قوة ولياقة النظرية على أربعة مستويات: (المستوى الأول: أكثر شمولية وقربا من الواقع وأكثر منطقية وعمومية)، (المستوى الثاني: تتناسب مع مجتمعات معيّنة دون غيرها وفي زمان محدد ومجال معيّن)، (المستوى الثالث: ذات طابع شخصي وليس لها أية سند علمي مقبول)، (المستوى الرابع: عبارة عن شطحات بحثية ليس لها مستوى اللياقة العلمية، وغير منطقية، وبعيدة عن الواقعية).

- **آلية توظيف النظرية العلمية في البحث العلمي:** يتم توظيف النظرية في البحث العملي من خلال اتباع مجموعة من الخطوات[1]:

- الاطلاع العام على مختلف النظريات التي عالجت الموضوع الذي هو بصدد دراسته بعد التعرف المعمّق على الموضوع.

- على الباحث أن يتجنب النظريات العامة الكبرى وأن يهتم بالنظريات التي لها ارتباط مباشر بالموضوع.

- على الباحث الإلمام بميدان بحثه ومجاله، والاستعانة بالجهود العلمية والتنظيرية التي ترتب بموضوع بحثه.

- وفي حال عدم وجود نظرية بمكن أن يستند إليها الباحث في دراسته يمكنه الاستعانة بحقائق جزئية ليشكل نظرة شمولية عن الموضوع، وهذه الحقائق الجزئية يمكن للباحث أن يستمدها من الحقائق التي توصل

[1]- ينظر نعيمة رحماني ونصيرة بكوش، **إشكالية توظيف الخلفية النظرية في البحوث العلمية**، ص500-509.

إليها الباحثون الأسبقون، ويختار الباحث ما هو أقرب وألصق بموضوع بحثه.

- على الباحث أن يتعرّف على أوجه القصور في النظرية ليكمّلها، وهنا تكمن أهمية هذه الجزئية لتحدد مدى أصالة البحث وكونه جديدا في بابه وموضوعه من خلال اعتماد منهجيات جديدة أو جوانب معرفية أو أدوات وتقنيات معينة جديدة، أو تطوير نظريات موجودة، أو توظيف جوانب بحث جديدة او تطبيق النظريات في ميادين غير ميدانها وجوانب معرفية أخرى غير مجالها.

- بعد الخطوات السابقة على الباحث الحصول على البيانات والمعلومات الميدانية في ضوء النظرية ويعمد إلى الخطوات الفكرية المتعلقة بمناقشة البحث من خلال إعمال الأدوات العقلية في مناقشة المعلومات.

- الخطوة الآتية تنقيح النظرية في ضوء الواقع من خلال النقد والمناقشة وصولا إلى النتائج.

وهذه الخطوات قد تكون متسلسلة يلتزم بها الباحث تأسيسا لأبحاثه ودراساته، وقد يحتاج الباحث إلى اعتماد الترتيب وفق نمط خاص وترتيب يرتئيه مناسبا لموضوع بحثه، وقد يضيف الباحث خطوات أخرى وقد يسقط بعضها.

وبعد البحث في النظرية مفهوما وإجراءًا، نعود إلى التطرق إلى القضية النظرية في اللسانيات التطبيقية حيث انقسم الباحثون فيها إلى اتجاهين أساسيين:

يرى العديد من الباحثين أن **للسانيات التطبيقية نظريتها الخاصة** مثلها مثل النظريات في اللسانيات العامة، يقول **عبده الراجحي:** "يرى بعضهم أنّه «علم مستقل» في ذاته، له إطاره المعرفي الخاص، وله منهج ينبع من «داخله»، ومن ثمَّ فهو في حاجة إلى «نظرية» مستقلّة عن العلوم الأخرى"[1]، وتستقل اللسانيات التطبيقية على حسب رأي أصحاب هذا التوجه بنظريتها الخاصة التي تنبع منها وتستغني بها عن النظريات

[1]- عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص11-12.

المستمدة من معارف أخرى.

أما الاتجاه الثاني يقوم على أنه **ليس للسانيات التطبيقية نظريتها الخاصة إنما تستمد من معارف أخرى الإطار النظري** لدراسة القضايا اللغوية يقول **حلمي خليل:** "علم اللغة التطبيقي، أو اللسانيات التطبيقية ليست كذلك، إذ ليس له نظرية معينة تصف اللغة وتحللها، ولعل ذلك يبدو واضحاً من كلمة «تطبيق» Applid التي تقابل مصطلح «النظرية» Theory في علم اللغة النظري"[1]، فمن الناحية الإجرائية لا تقوم دراسة اللغة على أساس نظرية تؤطر الدراسة مستمدة من اللسانيات التطبيقية، وإذا دعت الضرورة الملحة إلى وجود أساس نظري فإن الباحثون يستمدون النظريات من معارف متعددة.

ويمكننا اختزال هذه القضية في القول أن اللسانيات التطبيقية المعاصرة تستمد نظرياتها وإجراءاتها المعرفية من مصادر متعددة ومذاهب متنوّعة وهذا ما سنعرفه في المباحث اللاحقة عن نوعية الإجراءات البحثية ضمن هذا الحقل المعرفي، وما استجد فيه، تماشيا مع متطلبات ونوعية القضايا اللغوية المعاصرة استتباعا لما يعرفه الفكر العملي والمعرفي الإنساني في صيرورته التراكمية.

ج- اللسانيات التطبيقية بين التخصصية وتداخل الاختصاصات: ومن القضايا أيضا التي عرفت نقاشا واسعا قضية هل اللسانيات التطبيقية علم؟، أو تخصص؟، أو مجال متداخل الاختصاصات؟، يعتبر **محمد خاين** أن هذا السؤال مشروع يقول: "يجد سؤال التخصص مشروعيته في هذا الحقل المعرفي بسبب التشكيك في هويته وطبيعته، الذي صاحب مراحل التأسيس والنشأة والتطور، ومن ثم مسّ تخصّصيته. ومما كان سببا في تعزيز هذه الأسئلة عدم استقرار مفاهيمه، فقد وصف بالعلم الوسيط، ونعت عنوانه بالملتبس وبالمظلل،

---

[1]- ميشيل مكارثي، **قضايا في علم اللغة التطبيقي**، تر عبدالجواد توفيق محمود، ط6، عدد 800 ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص25-26.

ووصف بالتجميع الظرفي لجملة من التخصصات لا ناظم لها. ومن ثم لزم علينا أن ننظر في هذه الإشكالية وأن نجلي جوانبها"[1]، وكخطوة أوّلية نحو مناقشة هذا الطرح، نستهلّ هذه الجزئية بالطرح السابق الذي يبدو محفزا على مناقشة هذا الطرح.

إنّ الذي يطّلع على طبيعة المعارف الإنسانية وطبيعة تعاطي العقل الإنساني معها، من ناحية فهمها أو استثمار نتائجها في مواجهة المشكلات، يقف على تباينات منهجية وزوايا نظر متنوّعة يكابد فيها العقل الإنساني مشقة فهم الطبيعة المعقدة للظواهر الإنسانية.

وبتركيز النظر على متلقي المعرفة وهو الإنسان فإننا نعاين مراحل مختلفة، منها المرحلة الموسوعية التي عُرفت بتبحر العقل الإنساني في معارف شتّى، ومرحلة التخصصّية التي صار لزاما وحتمية أن يتعمق العقل فيها في معارف محدّدة دون النظر في غيرها، وتلى ذلك مرحلة البينية وهي باختصار الجمع بين تيارات مختلفة وتخصصات متعددة، ويمكننا القول باختصار أنها زوايا أخذ لشيء واحد وهو العلم والمعرفة، ليصير لزاما البحث في طبيعة هذه الصيرورة وما هي مميزات كل مرحلة وأسبابها ونتائجها.

وبناء على هذا الطرح الذي يجد مبررا له في تخصص اللسانيات التطبيقية فإن البينية هي سمة هذا العصر الذي يتميز بفكر الابتكار لما يقابله الإنسان من تقاطعات مختلفة يمكنه الجمع بينها ليخرج بنتائج يمكن أن تكون بعد ذلك فروع وتخصّصات مستقلة بذاتها، فما أثر ذلك على اللسانيات التطبيقية معرفيا ومنهجيا؟، وإذا أمكننا حصر هذا المفهوم فما هي أسبابه ومصوّغاته؟، وما هي نتائجه وتبعاته؟.

1- في مصطلح البينية:

- **لغة:** مصطلح البينية يقابله باللّغة الإنجليزية (**interdisciplinary**) وهي كلمة مركبة من مقطعين

[1]- محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، ص189.

أساسيين: **(inter)** والتي تعني **(البين)** و**(disciplire)** والتي تعني **(التخصصات)** أو **(العلوم والميادين المعرفية)**[1]، وبناء على دلالة الكلمتين فإن معنى المصطلح العلوم أو العارف البينية، هو تلك العلوم التي يتداخل فيها حقلين أو مجالين معرفيين أو أكثر.

- **اصطلاحا:** ويُقَدّم مصطلح البينية على حسب ما تضمنته العديد من الأوراق البحثية، بأنه: "منهج يساهم في تبادل الخبرات البحثية والاستفادة من الخلفيات الفكرية والمناهج البحثية بين الباحثين وادماجها في إطار مفاهيمي ومنهجي شامل يساعد على توسيع إطار دراسة الظواهر والمشكلات وتقديم فهم أفضل لها الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى الخروج بنتائج دقيقة وتقديم حلول نافعة قابة للتطبيق"[2]، **ويمكن القول أن البينية مرحلة تلت مرحلة الموسوعية والتخصصية**[3]، كما ذكرنا سابقا.

يقول **محمد مكاكي:** "المراد بالبينية نوعا من التناول المعرفي لظاهرة ما، تثير إشكالات لا يمكن لتخصص واحد معالجتها، وعدم الإمكانية هذه ماثلة عبر كل المواضيع البحثية التي عولجت في إطار تخصصي أحادي، وهذا ما يسوغ الحكم بأن الاستنجاد بالمنظور البيني جاء لحاجة ملحة أفرزها عجز هذا التناول الأحادي عن بلوغ ما يطمح إليه العلماء والباحثون، فاتحا المجال بذلك للدعوة إلى تضافر ميادين المعرفة كي تصبح محور العمليات البحثية في هذا العصر"[4]، ومن هنا فإن المنظور البينية جاء ليفي بحاجة عجز عنها المنظور الأحادي الاتجاه.

---

[1]- ينظر محمد مكاكي، **الدراسات البينية: المفهوم و الأصول المعرفية**، جسور المعرفة، مج7، ع5، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ديسمبر 2021، ص272.

[2]- **الدراسات البنية**، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، CSRWS، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وزارة التعليم، بلد بلا، 1438هـ، 2017م، ص6.

[3]- ينظر **الدراسات البنية**، ص5.

[4]- محمد مكاكي، **الدراسات البينية: المفهوم والأصول المعرفية**، ص237.

وهذا ربما لطبيعية المعارف الإنسانية ومحدودية العقل الإنساني وانحصاره في التعاطي مع الظواهر ما يلزم منه التعاون المعرفي والتضافر والتجاسر بين مختلف التخصصات والعطاءات المعرفية.

ومن الناحية التطبيقية فإن عملية إعداد الأبحاث العلمية من الممكن أن تطبّق إما بسهولة أو بصعوبة وذلك بناء على طبيعة المعارف الإنسانية[1]، ومفهوم البينية يظهر "واسع متسع إلى حد يشعر معه الباحث بنوع من البساطة في جوهر الفكر البيني، رغم أن واقع الممارسات البحثية سيكشف أن الفكر البيني بشكل عام فكر معقد ومركب يأبى الانصياع للقواعد المنهجية بل إنه لم يظهر إلا رفضا لسلطة التعقيد والمنهج، وكفرانا بجدواها المعرفية"[2]، وهذا القول يوحي بأن قابلية الظاهرة إلى أن تكون موضوعا علميا هو طبيعتها البسيطة وقابليتها وخضوعها للوصف، وهذا هو الشأن التخصصي في التعامل مع الظواهر، وبالعكس من ذلك –وهو حقيقة الظواهر– إذ ليست بطبيعتها بسيطة بل هي معقدة لا يمكن تناولها من زاوية واحدة فالمصطلح العلمي مثلا هو لغة لكنها لغة معقدة بطبيعة خصوصية الدال والمدلول إذ يحتاج فهم المصطلح تفكيكه وفهم نظامه المعرفي المعقّد.

- **الأسرة المفاهيمية للبينية:** اَقْتَبِسُ هذا العنوان من دراسة لـ**محمود مكاكي** موسومة بالدراسات البينية: المفهوم والأصول المعرفية، حيت تطرق الباحث إلى أهم العناصر المفاهيمية المكوّنة للفكر البيني أَوْرَدَهَا كالآتي[3]:

1- مفهوم التعدد Pluridisciplinarité: ينص هذا المفهوم على المناسبة بين التخصصات دونما وجود أية نيّة مسبقة إلى دمج المعارف إنما هو تناول للمشكلة المطروحة بناء على ما يراه الباحث مناسبا

---

[1]- ينظر **الدراسات البنية**، ص7.

[2]- محمد مكاكي، **الدراسات البينية: المفهوم والأصول المعرفية**، ص274.

[3]- ينظر محمد مكاكي، **الدراسات البينية: المفهوم والأصول المعرفية**، ص275-277.

للموضوع.

2- **دلالة العبور Transdisciplinarité:** وهذا المفهوم كثيرا ما يرتبط بالموضوع لا بالتخصص أو الحقل المعرفي، ومعناه هو قدرة الموضوع على أن يكون عابرا للحدود والتخصصات المعرفية.

3- **دلالة التشابك والتداخل Multidisciplinarité:** وينبني هذا التصوّر على المفهوم التحليلي من حيث ضبط المعارف المتنوّعة واستخدامها، ونجد أنفسنا أمام نوعين من التقاطعات النوع الأولّ هو التشابك **(Multidisciplinarité)**، الذي هو عبارة عن مساهمة مجموعة من الباحثين في مهمّة بحثية يستحيل أن تكتمل بمهمة أو منظور واحد، والنوع الثاني هو تداخل المعارف **(interdisciplinarité)**، وهو العمليات التي يقوم بها الباحثون من تخصصات وهناك من يجمع بين المفهومين.

وترى الباحثة **آمنة بلعلى** أنّ: "فكرة التداخل جاءت لكي تقدم حلولا لما اعتبر أنه مأزق وقعت فيه منظومة الفكر المبسط"[1]، وهذا المأزق هو قصور الفكر المبسط على الإحاطة بالظواهر.

- **أهداف الدراسات البينية:** وتهدف الدراسات والمعارف البينة إلى[2]:

1- دمج المعرفة: استثمار المعارف الإنسانية والطبيعية في الوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية.

2- الإبداع في طرق التفكير: وذلك للحصول على حلول للبحوث خارج النطاق الواحد، وذلك عن طريق القدرة على مزج المعلومات والعديد من وجهات النظر المحددة لتحدي العوائق والافتراضات المبنية عليها قصد فهمها والتعمق فيها، مع الوضع في الاعتبار أساليب البحث العلمي.

3- تحقيق التكامل: عن طريق إدراك الاختلافات بين التخصصات المختلفة ومواجهتها، خلوصا إلى بناء

---

[1]- آمنة بلعلى، **الدراسات البينية وإشكالية المصطلح العابر للتخصصات**، سياقات اللغة والدراسات البينية، مج 2، عدد 5، جامعة الفيوم، أفريل 2017، ص271.

[2]- ينظر **الدراسات البنية**، ص9-10.

وحدة معرفية متكاملة شاملة أكثر مما هو مسموح به ضمن التخصص الواحد، ودور الدراسات البنية هو تحقيق التكامل بين بين المعرفية ورق التفكير لتخصصين أو أكثر.

4- إنتاج المعرفة: وذلك تماشيا مع طبيعية المشكلات المعقدة التي ليس للمعرفة المتخصصة والأحادية الاتجاه سبيل إلى حلّها.

ولأهمية هذه الجزئية يقول **محمد مكاكي:** "إنّ الحاجة إلى إجراء الدراسات البينية أصبحت الآن أقوى من أي وقت مضى، ويرجع ذلك إلى أن العديد من المشاكل المتزايدة التي تهم المجتمع لا يمكن أن تحل بشكل كاف عن طريق تخصص واحد معين، وإنما تتطلب دراسات بينية ذات رؤى واضحة تعتمد على الطرق الحديثة وعلى باحثين مؤهلين لإنتاج معارف جديدة. بالإضافة إلى أن الدراسات البينية تساعد الجامعات على مواكبة التطور الجاري في الكثير من التخصصات عالميا بما يلبي المتطلبات الديناميكية المستمرة للمجتمعات الحديثة التي تتطلب درجات أعلى من التخصص"[1]. فالمنظور البيني المتداخل الاختصاصات ليس ضربا من العشوائية أو الفوضوية في اختيار متطلبات المعرفة، إنما هو رؤية تعضدها الأدلة العلمية وتؤطرها التجربة، وثنائية القبول والرفض، والقيمية والإضافة العلمية.

وفي هذا الصدد تقول **آمنة بلعلى:** "نفهم من قول دولاكروا أن البينية تقوم على التباين في الفكر، وهذا التباين هو جوهر المشروع الذي ارتبط بهولاء المفكرين، فتكون البينية بذلك، ليس مجرد تجميع لمختلف، بل توليفة تتعاون وتتضافر فيها من أجل تقديم توصيف علمي للظواهر أقرب إلى الصحة، ومن ثم فالبينية ظاهرة معرفية، أي موضوعا ومنهجا في الوقت ذاته، ولذلك سوف نلفي ظهور مفاهيم جديدة، لعل من أهمها الخطاب الذي يمكن عدّه مفتاح الدراسات البينية، ذلك أن مجرد اعتبار كل المجالات المعرفية وقائع خطابية

[1]- **الدراسات البنية**، ص10.

فذلك يعني إمكانية دخول كل العلوم والمعارف لتفسير الخطاب"[1]، فالفكر البيني فكر تناول للظاهرة بشكل من التكامل، فكر يقوم على التماسك في التناول، وتؤطره وتقوده العلائيقية، والترابط في إطار وسياق بنبني من ثنائية الكليّات والجزئيات المكونة لها.

أنّ المنظور البيني يعبر عن نضج في الملكة العارفة ووعي بمدى أهمية التناول المعرفي للظواهر من زوايا نظر متعددة كون المنظور الخطي المنحى منظور موجه وقاصر لا يفي بمتطلب المعرفة، وإن كان هذا هو الأساس الذي قامت عليه البينية، فإننا لا نكتفي فقط بالقول بذلك بل إن الدراسات المتداخلة الاختصاصات تعبر عن التطلّع إلى المثالية في الطرح، حتى وإن كان التخصص كاف في الممارسة العلمية.

إن المنظور البيني إضافة ترقى بمستوى الطرح العلمي إلى الذروة لأن التأسيس النظري للمعرفة يأخذ مما هو في كراسات ودفاتر الباحثين أجوده، وحتى نرقى بالمستوى العلمي للعقل الإنساني فإن البينية تعبر بالضرورة عن تعطش الإنسان إلى الارتواء بدل الدوائر الغير مغلقة والغير المكتملة والتي تعتبر عن الفشل في الأداء المعرفي.

- **معوقات الدراسات البينة:** إنّ من أهم العواقب التي تواجه الباحثين والمؤسسات العلمية والمعرفية والذين يتبنون الرؤية المتداخلة الاختصاصات في مجالاتهم المعرفية والعلمية عديدة منها[2]:

1- المبالغة في رسم الحدود بين التخصّصات مما أدى إلى الحيلولة دون الانفتاح وتحقيق التكامل المعرفي.

---

[1]- آمنة بلعلى، **الدراسات البينية وإشكالية المصطلح العابر للتخصصات**، ص271.

[2]- ينظر **الدراسات البنية**، ص11-13.

2- إن الذين يركزون على الدراسات البينية من أعضاء هيئة التدريس عزلوا أنفسهم عن تخصصاتهم مما يؤدي إلى فصلهم من عملهم والتقليل من سمعتهم في عيون زملائهم.

3- عدم اقتناع الجيل القديم من الأساتذة الجامعيين بالدراسات البينية وافتقاد بعضهم إلى رؤية حقيقية حول هذا المنظور وعدم امتلاك أساليب تعليميه.

4- افتقاد الرؤية الدقيقة والمناسبة للطريقة التي يمكن بها بناء الدراسات البينية في الجامعات وهذا مردّه لضعف العلاقة بين الجامعة وسوق العمل.

5- عدم كفاءة بيئة العمل اللازمة لمتطلبات الدراسات البينية والدراسات بصفة عامة.

6- مشكلة النشر العلمي.

7- ضعف مشاركة الطلاب في مراحل الليسانس والماستر في البحوث والفرق البحثية.

8- عدم وجود وقت كافي وخاصة أمام الالتزامات الإدارية وهذه عقبة كبيرة يواجهها أعضاء هيئة التدريس أمام الملفات الإدارية كملف الترقية.

9- انعدام خارطة طريق حقيقية للتنسيق بين الجامعات بسبب ضعف الاتصال.

10- تدني اهتمام الآكاديميين بالجامعة بالخيارات والدراسات والأعمال التطبيقية، بسبب بعدهم عن سوق العمل ومتطلبات المجتمع، مما يعود سلبا على المتعلمين ويصعّب من الوصول إلى احتياجاتهم الفعلية والمهارات التطبيقية المطلوبة في سوق العمل.

11- قلة أو انعدام الحوافز المادية وغياب التمويل الذي يفي بمتطلبات الأبحاث العلمية البينية.

12- ومعوقات أخرى كثيرة منها معوقات إدارية وتنظيمية ومالية وتأسيسية وعدم امتلاك الخبرة الكافية، ....

وحاصل النظر فيما مضى تقول **آمنة بلعلى** فإنه: "لا بد من التّسليم، إذن، بأنه لم يعد هناك مجال محدد ولا منظومة مفاهيم مخصوصة بالدراسات البينية، فوجودها يسبق ماهيتها، وهي تصاغ خلال عملية الدراسة البنية، ولا توجد مصطلحات هي حكر عليها إلا في المستوى الضيق، وما دامت الدراسات البينية ذاتها تبلورت مع ما يسمى بالبعديات، فهي مجال ما بعد التخصص، والمنظومة المفاهيمية له لا بد أن تقرأ في اتجاهاتها البينية، حيث يتم سحبها من مجال وإدخاله ضمن مجال آخر، ومن ثم يصبح المنتج لا هذا ولا ذلك، أو هما معا"[1]، وتعتبر هذه الخلاصة محاولة لضبط مفهوم البينية، سلبا وإجابا تخلّيا أو دمجا للمعارف.

كما ولأن الموضوع يحتاج إلى واسع نظر فإننا نحيل على أهمية الدراسة التي قدمها **محمد مكاكي،** الدراسات البينية: المفهوم والأصول المعرفية، والتي جعلت منها مرجعا أساسيا في مناقشة هذه الجزئية من الرسالة، ومن الأهمية البالغة وجوب الاطلاع عليها من الناحية الأصول الفكرية والفلسفية للتفكير البيني وهذه الدعوى التي لقيت رواجا كبيرا في الفكر الغربي المعاصر.

د- اللسانيات التطبيقية والدراسات البينية:

ألغت الدراسات البينية الحدود الفاصلة بين العلوم وأقرّت بما هو أصلح، ووفقا لرأي **محمد خاين** فإن البينية ألغت: "الحواجز الفاصلة ما بين النظرية والتطبيق، حيث امتزج الابستيمي بالإجرائي. إذ إننا نعيش في زمن لا يقر من المعرفة إلا ما أثبتت الممارسة مصداقيته وجدواه. وبهذا المنحى التطوري الذي عرفته سيرورة العلوم أضحت أي معرفة يقدمها تخصص ما منغلقا على نفسه تبدو قاصرة وعاجزة عن تقديم إجابة متكاملة الأركان، وذات تأسيس وتأصيل علميين"[2]، وهذا ما نعمل على تجاوزه في اللسانيات التطبيقية.

---

[1]- آمنة بلعلى، **الدراسات البينية وإشكالية المصطلح العابر للتخصصات**، ص276.

[2]- محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، ص195-196.

ويمكننا عدّ اللسانيات التطبيقية فرعا من فروع المعارف الإنسانية ذات الطبيعية المتداخلة الاختصاصات، سبب ذلك على حسب رأي **ستريفانز (strevens)**: "أنه ليست لعلم اللغة التطبيقي طبيعة واحدة غير متغيرة؛ ومن ثمة فهو يعيد تعريف نفسه حسب الهدف الذي يتعرض له"[1]، ولم ينف **عبده الراجحي** عن اللسانيات التطبيقية صفة العلمية حيث يقول: "هو علم ذو أنظمة متعددة يستثمر نتائجها في تحديد «المشكلات» اللغوية، وفي وضع الحلول لها"[2]، فالصفة العلمية في نظر **عبده الراجحي** ملازمة لعلم اللغة التطبيقي، وهو علم يستثمر نتائج العلوم والمعارف في الوصول للحلول للمشكلات اللغوية.

والذي يطالع منشورات المعاصرة للعديد من الدوائر العلمية يجد أنّ لعلم اللغة التطبيقي فروعا كثيرة ومتنوّعة كانت نتيجة لهذا المنظور أين يدمج الباحثون العديد من القضايا وزوايا النظر لاستخلاص منظور متكامل في شكل تخصصات وفرع علمية تثري هذا الفرع المعرفي. ويؤكد هذا **صالح بن فهد العصيمي** الذي يرى أن الباحثين في اللسانيات التطبيقية يستفيدون من ميادين متعدد ومجالات معرفية مختلفة[3].

يقول **العصيمي**: "لا يتبادر إلى أذهاننا أن المعنى أن آتي بمختصين أحدهما في الاجتماع والآخر في اللغويات لأخرج بلسانيات اجتماعية أو أحدهما في علم النفس والآخر في اللغويات لأخرج باللسانيات النفسية وإن كان هذا مفيدا؛ لكن المقصود انفتاح اللغويات على غيرها من الميادين والنظرية لتصهرها في بوتقتها وحدودها فنجد المختص بعلم اللغويات الاجتماعية ملما بنظريات اللغويات التطبيقية المتصلة بالاجتماع

---

[1]– Streven s,p, **Toward a redefinition of Applied Linguistics**, P18,

نقلا عن: عصام أبو الزلال، **مدخل إلى علم اللغة التطبيقي**، ط 6، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2016م، ص11.

[2]– عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص12–19.

[3]– ينظر صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات التطبيقية قضايا وميادين وتطبيقات**، ص30.

وكذلك باللغة وهكذا. كما أنّ المقصود كما ذكره بعض الباحثين هو كونها جسرا بين الحدود"[1]، وهذا ما نراه إلا أننا نفضّل أن نوسع زاوية النظر ولا نقتصر على مباحث علوم اللغة فقط كاللسانيات واللسانيات التطبيقية، إنما نقول بأكثر من ذلك، فأي فرع من فروع المعارف الإنسانية –بعض النظر عن نوعية التصنيف كالذين يقولون بالعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية–، أي فرع من فروع المعارف الإنسانية يمكننا أن نستفيد من مخرجاته المعرفية ونتائجه في الدراسة.

ولا نبالغ إذا ما قلنا أن اللسانيات التطبيقية لا يزال من الممكن فيها استخلاص الموضوعات البحثية التي تتواءم ومتطلّبات الراهن، بناء على رؤية خاصة يتفرّد فيها كل باحث بآرائه بناء على مدى مقروئيته وتعمّقه في مختلفة المشكلات المعرفية التي تخص اللغة، ومع هذا الانفتاح المعرفي الذي ليس له قيود إلّا القيود الأخلاقية التي تؤطّرها النظم والقوانين، يجد العقل الإنساني سبلا معرفية أخرى يؤطرها المنظور البيني، الذي يستمد الباحث منه مرتكزاته وأفكاره ومنطلقاته النظرية، ويترقي بمستوى معارفة إلى المستوى المقبول في العرف الآكاديمي لأنه نتاج الجمع بين رؤى متكاملة ومتفرّدة عند أصحابها الذي حازوا فيها السبق.

ثانيا: الماهية الحديثة للسانيات التطبيقية:

عرفنا سابقا أنّ اللسانيات التطبيقية مقاربة لسانية موضوعها اللغة في العالم الواقعي وبالتالي فإن الباحثون ضمن حقل اللسانيات التطبيقية يسعون إلى إيجاد حلول للمشكلات اللغوية، إن اللسانيات التطبيقية الحديثة علم إجرائي منطلقه المشكلات اللغوية بدرجة كبيرة؛ حيث يهدف الباحث اللساني التطبيقي إلى إيجاد

[1]– صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات التطبيقية قضايا وميادين وتطبيقات**، ص33.

حل لمشكلة لغوية[1]، من خلال استخدام وتوظيف الأساليب والخطوات والإجراءات[2] على ضوء ما يتوائم مع متطلبات حل المشكلات وفق نمطية وتكيف وتوجيه باعتبار المشكلات اللغوية[3]، فالمشكلة البحثية هي الأساس لأي بحث وهي منطلق الباحث، والمشكلات البحثية من هذا المنظور هي ما يتحكم في الإجراءات النظرية والمنهجية.

أما عن طبيعة اللسانيات التطبيقية المعاصرة فيرى **صالح ناصر الشويرخ:** أنّ "اللسانيات التطبيقية المعاصرة تستقي من أي مجال من مجالات المعرفة الإنسانية، سواء أكان ذلك من النظريات النفسية كنظرية الذاكرة الصريحة والإجرائية، أم من النظريات الرياضية كنظرية الأنظمة الديناميكية، أو غيرها من النظريات التابعة لأي حقل من حقول المعرفة"[4]، ويمكننا القول أن اللسانيات التطبيقية حقل بيني متداخل الاختصاصات يستثمر نتائج الأبحاث من الناحية المعرفية والمنهجية لمعالجة المشكلات اللغوية وإيجاد حلول لها.

وحاصل النظر فيما مضى فإن اللسانيات التطبيقية تتقيد بنوعين من البحوث "الأول استنتاجي يبدأ بالنظرية وينتهي بالبحث، والثاني استقرائي يبدأ بالبحث وينتهي بالنظرية"[5]، فالنوعية الأولى من البحوث منطلقها النظرية حيث يتم تأطير الأبحاث بناء على هذه النظرية، والنوع الثاني من الأبحاث يبدأ بالبحث في

---

[1]– ينظر عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وعليم العربية**، ص12.

[2]– ينظر حلمي خليل، **دراسات في اللسانيات التطبيقية**، ص73.

[3]– Voir Corder

نقلا عن زين كامل الخويسكي، **قطوف علم اللغة التطبيقي**، ص40.

[4]– صالح ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص22–24.

[5]– Ellis, **A response to Gregg. Applied Linguistics**,

نقلا عن: صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص17.

المشكلات اللغوية وينتهي بالاستنتاج النظري (الوصول للنظرية)، بناء على خبرات الباحث أثناء دراسته والتي يمكنه بلورتها في شكل نظرية تجسد مكونات الظاهرة.

ثالثا: المرجعية المعرفية للسانيات التطبيقية:

يستمد علم اللغة التطبيقي قضاياه وموضوعاته ونظرياته وإجراءاته المعرفية والمنهجية من العديد من المرجعيات والمصادر البحثية الكثيرة والمتنوعة؛ "والواقع أن تعدد مصادر اللسانيات التطبيقية يعود إلى طبيعة هذا العلم فهو علم انتقائي يعتمد على أي مصدر من مصادر المعرفة لحل المشكلات اللغوية. وهذه الانتقائية مشروعة"[1]، "فمصادر اللسانيات التطبيقية لا تقتصر على اللسانيات العامة وحدها، بل تتعداها لتضم الكثير من العلوم"[2]، ويحدد **عبده الراجحي** المصادر التي تستند إليها اللسانيات التطبيقية منها علم اللغة، علم اللغة النفسي، علم اللغة الاجتماعي، علم التربية[3].

كما يحدد كل من **ريتشارد (Richards)** و**آخرون** في تعريفهم للسانيات التطبيقية أهم مصادر هذا العلم الذي: "يستخدم المعلومات المستقاة من علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإنسان ونظرية المعلومات وعلم اللغة"[4]، وهذا تماشيا مع طبيعة هذا الفرع وانفتاحه إلى العديد من التخصصات وطبيعة الظاهرة مجال الدراسة، والتي تحتاج إلى العديد من المقاربات لبحثها والوصول فيها إلى النتائج.

---

[1]– Davies, **An Introduction to Applied Linguistics : Form Practice to Theory** ،
نقلا عن: صالح ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص 20.

[2]– صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص19.

[3]– ينظر عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص17.

[4]– Richards et al, **Longman Dictionary of Language Teaching and Applied Linguistics**,p12
نقلا عن: صالح ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص12.

ويضيف **محمد خاين** أن هذا الفرع المعرفي ينهل من علوم شتى إنسانية وطبيعية واجتماعية، ولسانية بشكل أقرب[1].

ولا يقتصر الباحثون على هذه المصادر فقط بل يستمدون من العديد من المصادر الأخرى، حيث يرى **محمد طلب هايل** أن اللسانيات التطبيقية بين النظريات اللغوية والعديد من الحقول المعرفية الأخرى[2]، وهي كثيرة ومتعددة ومتنوعة لا تتوقف على اللسانيات العامة فقط إنّما إضافة إلى ذلك أيضا علم النفس وعلم الاجتماع وهي مصادر يستند إليها الباحث لصياغة نظريات اللسانيات التطبيقية[3].

يقول **عبده الراجحي:** " كان الواجب ألا نحصر هذه المصادر في علوم بذاتها؛ لأن «اللغة» الإنسانية لها اتصال وثيق بالنشاط المعرفي للإنسان"[4]، ويرى **ستريفنز** أنّ اللسانيات التطبيقية تستقي من المصادر الآتية[5]:

اللسانيات العامة، اللسانيات النفسية، علم النفس، علم الدلالة، علم الرموز، علم صناعة المعاجم، اللسانيات الاجتماعية، النظرية الاجتماعية، النظرية الاجتماعية، التعليم بكل فروعه، الرياضيات، علم الإحصاء الحاسوبي، المنطق، الفلسفة، علم البلاغة، تحليل الخطاب، فلسفة العلوم، دراسة الجهاز العصبي، علم التشريح، علم وظائف الأعضاء، الاتصال الكلامي، علم أمراض اللغة، الأدب والنقد الأدبي، الترجمة، دراسة أسماء المواقع، الذكاء الصناعي، نقل المعلومات وتخزينها، القانون والإدارة العامة، ومصادر أخرى،

---

[1]– ينظر محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، ص184.

[2]– ينظر هايل محمد طالب، **دراسات في اللسانيات التطبيقية**، ط 6، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2017 ، ص5.

[3]– ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص17.

[4]– عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص17.

[5]– Voir Strevens, **Applied linguistics**: an overview, P17

نقلا عن: صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص19–20.

ويمكن اعتماد مصادر أخرى إذا دعت الحاجة.

وعموما ما تطرقنا إليه لا يزال يحتاج إلى بحث وتأمل، فالفصل في مثل هذه القضايا والوصول فيها إلى نتائج وتصنيفات ليس متاحا نظرا إلى طبيعة هذا العلم المتداخلة والمركبة.

رابعا: خصوصية اللسانيات التطبيقية:

تتقاطع العديد من المعارف العلوم الإنسانية في التصورات والأهداف والنتائج وإذا كان هذا التأسيس نوع من المحاولة لفهم اللسانيات التطبيقية فإننا مسآءلون عما إذا كان هذا التأسيس لا يتقاطع من الناحية المفاهيمية مع فروع معرفية أخرى، فالتداولية مثلا دراسة للغة في الواقع وأثناء الاستعمال[1]، فما طبيعية اللسانيات التطبيقية إذا؟ وما هي خصوصيتها المعرفية لتحظى بالقبول والتفرّد في العرف الآكاديمي؟.

بناء على تحليلنا السابق وفي ظل هذا التشظّي المعرفي الذي يقابله الباحث في اللسانيات التطبيقية، فإنه يمكن القول إن اللسانيات التطبيقية علم تجريبي يتخذ من الواقع ميدانا له وهذا ما أكّد عليه **صالح العصيمي** بقوله: "وهذا قاد بالفعل إلى الإمبريقية (التجريبية) والاهتمام بقضايا الحياة الفعلية الميدانية والإفادة من العلوم الأخرى والانفتاح عليها"[2]، ومن خلال هذا المقتبس فإننا يمكن أن نضع أنفسنا على أرضية صلبة في البحث والممارسة في هذا الميدان الرحب، من خلال النظر إلى اللّغة في علاقتها بالواقع.

ويرى **صالح الشويرخ** الذي أورد رأيا لـ **(Niedzielski)** أنّ: "اللسانيات التطبيقية حقل في البحث والممارسة تتقاطع فيه العلوم، ويعالج المشكلات اللغوية والتواصلية العملية التي يمكن تحديدها وتحليلها وعلاجها من خلال تطبيق النظريات والطرق والمصادر اللغوية المتوفرة، أو من خلال تطوير أطر نظرية

---

[1]– ينظر بهاء الدين محمد مزيد، **من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي تبسيط التداولية**، ط1، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م، ص18.

[2]– صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات التطبيقية قضايا وميادين وتطبيقات**، ص49.

ومنهجية جديدة في اللسانيات لحل المشكلات (...). وبذلك، تختلف اللسانيات التطبيقية عن اللسانيات العامة في توجهها الصريح نحو المشكلات اللغوية التواصلية العملية اليومية"[1]، فالمشكلات اللغوية هي المحفز للبحث والدراسة والمقاربة، ولكل مشكلة خصوصيتها سواء من الناحية المعرفية، والإطار النظري أو من الناحية التطبيقية والإطار العملي، أو الناحية المنهجية والتي توجّه كل ذلك.

وعلى هذا الأساس نبّه **محمد خاين** إلى قضية مهمة تتعلق بالمختصين في هذا الفرع المعرفي وهي أنهم مطالبون بـ: "التحديث المستمر للأدوات، ومناهج، والأطر المعرفية التي يسترفد منها حرصا (...) على الإجابة عن الطلبات الاجتماعية الملحة"[2]، ويعتبر هذا الإيعاز أهم ما نختم به هذه القضية وهو إيعاز عملي المنحى، وحتى وإن قابلتنا مشكلة التعريف فإننا نتغاضى عنها بالتطوير المستمر والإنتاج المعرفي اللامتناه، ويتماشى هذا التصور الذي لا يستند إلى تنميط معيّن، مع طبيعة هذا العلم الحقيقية، والذي يعتبر ضروريا وفعالا وعملي المنحى، خاصة مع الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الغير نمطية.

ويذكر **الشويرخ** أنّ: "المشكلات اللغوية في اللسانيات التطبيقية تشتمل على عوامل مختلفة إلى جانب العوامل اللغوية، مثل العوامل التربوية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل النفسية، والعوامل الأنثروبولوجية (الإنسانية)، والعوامل السياسية، والعوامل الدينية والثقافية، والعوامل الاقتصادية وغير ذلك"[3]، وبما أن المشكلات اللغوية تمس كل مجالات الحياة فإنه لا يمكن مقاربتها باللسانيات فقط، إذ أن الحلول لهذه المشكلات مهمة مشتركة بين العديد من التخصصات نظرا لطبيعة الحياة الإنسانية المركبّة، بحيث مع تنوعها

---

[1]– Niedzielski,N & Perston, **Folk Linguistics**,

نقلا عن صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص120.

[2]– محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، ص184.

[3]– صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص20.

يصعب حصرها، بفعل طبيعتها المتجددة التي تأبى التعقيد والتنميط[1].

وذكر **الشويرخ** أن مصطلح (مشكلات لغوية) يحتاج إلى بسط نظر وعلى حسب رأي **برومفيت (Brumfit)** –الذي أورد رأيه ههنا **الشويرخ**– فإن هذا المصطلح يثير سؤالين هما[2]:

أولا: ما هي طبيعة المشكلة؟، وأي مشكلة؟، فمن جهة قد تكون المشكلة عبارة عن خطأ أو نقص يحتاج إلى حل، أو يمكن أن تكون سؤال بحث (لطرح علمي)، فهناك فروع ضمن اللسانيات التطبيقية تظهر على أنها مجالات بحثية وقد تظهر في نفس الوقت على أنها مشكلات مثل: التعددية اللغوية.

ثانيا: ما هي؟، وما طبيعة المشكلات الواقعية التي يمكن للمتخصصين ضمن اللسانيات التطبيقية حلّها؟، وهنا يقوم العديد من المتخصصين في اللسانيات التطبيقية بأدوارٍ هامة، من خلال دراسة مشكلات نوعية ذات طبيعة لغوية.

وكخطوة نحو الإجراء نورد هذا المقتبس لأهميته يقول **محمد خاين:** "ونحن نرى أن مرد تلك الضرورة يعود إلى تداخل اللساني بغير اللساني في القضايا المدروسة، فالتفكيك ضروري لأجل التشخيص، وعليه يفترض في المفكّك أن تملك الأدوات الضرورية التي تعين عليه، إذا أراد لتوصيفاته أن تمسّ جوهر الموضوع، وتصل إلى مكمن الخلل، وبالتالي تقدم رؤية متكاملة ومشروع حل يصلح للتطبيق، فالعزل المنهجي الإجرائي لجزئيات القضية ومفاصلها، وبالأدوات المستمدة من بيئاتها، العلمية الأصلية، التي ليست كلها بالضرورة

---

[1]– محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، ص197.

[2]– Voir Wei, **Introducing applied linguistics**,

نقلا عن: صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص33.

ذات طبيعة لسانية، يحقق الواقعية المطلوبة في الممارسة الميدانية"[1]، فمن خلال هذه الفقرة فإنه على المتخصص في اللسانيات التطبيقية بشكل أساسي التمييز بين ما هو لساني وما هو غير لساني لكي يضع كل جزئية ويقاربها ويدرسها ويضع لها حل مستمد من المجال الذي يهتم بها.

ويرى **الشويرخ** أن ما يميز اللسانيات التطبيقية عن غيرها كعلم الاجتماع والقانون والاقتصاد هو اللغة، بقدر وليس شرطا أن يسيطر الجانب اللغوي على مجريات البحث والدراسة، وبالتالي فاللسانيات التطبيقية بحاجة إلى نظرية متماسكة سواء أكان مصدرها اللسانيات أو أي علم آخر[2].

وفي خاتمة هذه القضية فعن خصوصية اللسانيات التطبيقية تحدث **محمد خاين** قائلا: "دفع هذا التشظي والتوسع والتمدد نحو مناطق إجرائية لا محدودة، وكذا حركة الانفصال التي عرفتها بعض المجالات عن التخصص الأم، أحد الدارسين إلى تساؤل إشكالي يتعلق بماهية هذا التخصص وجوهره، وعما إذا كان مجرد تطبيق للسانيات النظرية، أم هو تخصص واصف (Meta-discipline)، أو هو تخصص مستقل، أم مجموعة فرعية أقل استقلالية؟ وقد خلص إلى أن اللسانيات التطبيقية ليست كل هذا، وهي في الوقت ذاته كل هذا دفعة واحدة، فهي في المحصلة تركيب أو توليف (Synthese) من كل ما قيل أو كتب حولها، وما سيكتب ويقال"[3]، إنّ ما نخلص إليه من هذا الطرح العلمي، هو الدعوى إلى المقاربة الواقعية للمشكلات اللغوية وتقديم إجابات وحلول دون أية قيود والتي يفرضها التخصص الدقيق، هذا هو اهتمام اللساني التطبيقي، أما عن التخصصات والفروع المعرفية الأخرى فلها روّادها والمهتمين بها هم الّذين يتوقف عليهم التعمق في مجالهم وإثرائها وبحثها وتمحيصها بشكل أدق.

---

[1]- محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، ص197.

[2]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص34.

[3]- محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، ص199-200.

كما أنّ ما يحقق للسانيات التطبيقية خصوصيتها المعرفية، –مع الالتزام بعد الوقوع في محذورات تخرج البحث اللساني التطبيقي عن مهمّته اللغوية–، ما اقترحه **واي (Wei)** الذي يرى أنه لكي يمكن اعتبار أية محاولة علمية على أساس أنها لسانيات تطبيقية ينبغي أن يتحقق الآتي[1]:

1- ينبغي وجود جانب لغوي في موضوع الدراسة، فاللسانيون التطبيقيون يركزون على الدور الوظيفي للغة في القضايا التي لها صلة باللغة وينبغي أن لا يخرج الاهتمام إلى مجالات أخرى غير اللغة، فلا ينظر إلى البحث إن لم يشتمل على محتوى لغوي.

2- استخدام نظرية لغوية سواء أكانت هذه النظرية مأخوذة من اللسانيات أو غيرها من العلوم، فالمختص في اللسانيات التطبيقية لا يمكن أن يعالج قضية دون وجود نظرية تؤطر الدراسة، لأن هناك تقاليد وأعراف ينبغي الالتزام بها.

3- لا يمكن تأسيس دراسة على الأفكار الشعبية كالمدارس النحوية التقليدية أو الممارسات التعليمية التدريسية، كما أنّ من أهم مسؤوليات المتخصص في اللسانيات التطبيقية هو (مواجهة المفاهيم الشعبية المتعلقة باللغة والقواعد والنظريات اللغوية المتصلة بعمل اللغة).

4- يجب أن ترتبط الدراسة مباشرة باللغة ولا يمكن الاعتداد بنظرية لغوية ما لم يتم بوضوح تبيان صلتها باللغة بشكل واضح وجلي.

خامسا: إشكالية في أفق البحث اللساني التطبيقي:

يقول: **ناصر الشويرخ:** "كيف يمكن للمتخصصين في اللسانيات التطبيقية أن يجعلوا أبحاثهم وأعمالهم

---

[1] –Voir Wei, **Introducing applied linguistics**,

نقلا عن: صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص34.

تؤخذ مأخذ الجد على المستويين النظري والعملي من قبل المتخصصين في العلوم الاجتماعية، بدلا من النظر إلى أعمالهم على أنها تقدم دعما ميدانيا للنظريات والسياسات القائمة"[1]، وفي هذا السياق حاول **الشويرخ** الإجابة عن هذا الطرح من خلال الاعتماد على العديد من الدراسات التي بحثت هذه الإشكالية وقدّمت حلولا ومقترحات فعلية نجد منها[2]:

- ابتكار نظريات حول المجتمع والبنى الاجتماعية، تهتم هذه النظريات بالمتغيرات الاجتماعية، والعمل على الاهتمام بالممارسات اللغوية في المجتمع أو محاول تعديلها وتغييرها.
- تطوير مذهب متعدد الاستراتيجيات، وتطوير منظور ناقد يتجاوز التقسيم التقليدي للمناهج الكمية والكيفية.
- الاهتمام والتركيز على اللغة في الواقع المعاش.

ومن خلال هذا الطرح نجد أن اللسانيات التطبيقية كمفرع معرفي، أصبح الاهتمام فيها بدراسة القضايا اللغوية أكثر عمقا لدرجة تتماهى فيها ولا تكاد تظهر الحدود بين التخصصات، فالمتخصصون في اللسانيات التطبيقية قد يقاربون قضية لغوية باستعمال العديد من النظريات اللغوية المستقاة من حقول معرفية متعددة.

حيث يظهر للناظر الغير متخصص أن الباحث في اللسانيات التطبيقية يوظف نظريات من هنا وهناك، إلى درجة بلوغه حد الابتذال وهذا بالعكس من رؤية المختص الذي بسّط الظاهرة وأعمل فيها ما يلزم من النظريات لاستجلائها إلى غاية وضوحها ومعرفة مكوّناتها والتحكم في كل جزئية من جزئياتها.

إن البساطة يقبع خلفاها جهد مضن وعمليات عقلية عليا حتى صارت الظاهرة بعد ذلك قابلة للفهم

---

[1]- صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص35.

[2]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص35-36.

والاستيعاب إلى درجة التحكّم فيها، فالتداخل المفاهيمي والفكري للظواهر التي تعتبر صفة التعقيد صفة لازمة لطبيعتها وارتباط مكوّناتها، يضع الباحث أمام تحديات جسام لفهم كنهها وحقيقتها وطبيعة العلاقة بين مكوناتها.

المبحث الثالث: اللغة والمجتمع وتطور الدرس اللساني التطبيقي

أولا: المتغيرات اللغوية والمتغيرات الاجتماعية:

إنّ الاهتمام بدراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع يفسّر الرابطة القويّة للغة ببعدها الاجتماعي ومدى تأثير اللغة في المجتمع وتأثير المجتمع في اللغة، حيث تتشكل هوية المجتمع وتفرده بمدي شيوع الاستعمالات اللغوية وحمولاتها الدلالية.

كما أن الكثير من المظاهر والسلوكيات تعود في أصل تفسيرها إلى اللغة، كما أن اللغة أساس في التحول الاجتماعي، والعديد من المظاهر دفعت العلماء إلى الاهتمام بالترابط بين اللغة والمتجمع.

يرى **دوسوسير** بأنّ اللغة هي الوجه الثاني للفكر، ويقول **شارل بوتون:**"(...) اللغة في أشكال عملها الخاصة لا تفرض نفسها على الفعالية الأولية للدماغ ولكنها تمتزج بآليات الدماغ في أعمق أعماق اقتصادها. لأن اللغة هي أكثر الأدوات تكيفا مع تطور الفكر"[1]، فاللغة الحامل المادي للحضارة الإنسانية، وتعبر عن سلسلة من النشاطات الفكرية للفرد والمجتمع.

يقول **أليس كوراني:** "تعد اللغة من أسمى مظاهر الحضارة، وحلقة في سلسلة النشاط الإنساني، وتبرز أهميتها فيما تؤديه من دور في حركة الحياة والمجتمع، إذ لا يمكن تصور مجتمع بدون لغة، ولا لغة بلا مجتمع (...) فاللغة عبارة عن نظام من الرموز الصوتية الاعتباطية، يتفاعل بوسطتها أفراد

[1]– شارل بوتون، **اللسانيات التطبيقية**، ص28.ذ

مجموعة اجتماعية ما ويقيمون علاقات فيما بينهم"[1]، والعلاقة بين اللغة وأمة من الأمم علاقة وجودية؛ وهذا ما أكد عليه **دوسوسير** في محاضراته حينما تحدّث عن العلاقة التأثيرية التأثّرية بين اللغة والمجتمع حيث يرى أنّ اللغة مقوم أساس من مقومات الأمة[2].

وتتأثر اللغة كما تؤثر كثيرا في القضايا الاجتماعية فاللغة تستجيب للمتغيرات الاجتماعية في جميع مستوياتها؛ كالمتغير الثقافي، والمتغيرات الاقتصادية، ...، إن اللغة شكل من أشكال التعبير والاستجابة، لذلك نجد الكثير من المفردات تدخل على اللغة ويشيع استعمالها كمصطلح الهاتف وبطاقة الدفع الإلكتروني ومصطلحات أخرى كثيرة[3].

كما تعد اللغة صورة من صور التواصل الحضاري بين الأمم والشعوب المختلفة في حقب متغيرة: "فكل تطور [اجتماعي] يحدث (...) يتردد صداه إلى أداة التعبير. ولذلك تعد اللغات أصدق سجل لتاريخ الشعوب. فبالوقوف على المراحل التي اجتازتها لغة ما، وفي ضوء خصائصها في كل مرحلة منها، يمكن استخلاص الأدوار التي مر بها أهلها في مختلف مظاهر حياتهم"[4]، فاللغة مخزون حضاري، وقيد للأحداث التاريخية والثقافية فما يغيب صداه على سجلات التاريخ يكون حاضرا في سجل اللغة.

كما نجد اللغة شكل من أشكال التعبير عن الهوية والتفرد، ولهذا اتصال وثيق بالمجتمع الذي

---

[1]– أليس كوراني، **اللغة والمجتمع عند العرب (الجاحظ أنموذجا)**، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1434هـ، 2013م، ص13.

[2]– ينظر فيرديناند ديسوسير، **علم اللغة العالم**، ط بلا، تر يوئيل يوسف عزيز، مر مالك يوسف المطلبي، آفاق عربية، بغداد، 1985، ص39.

[3]– ينظر محمد عفيف الدين دمياطي، **مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي**، ط2، مكتبة لسان عربي للنشر والتوزيع، أندونيسا ، جاوي الشرقية، مالنج، 1438هـ، 2017م، ص115.

[4]– علي عبدالواحد وافي، **اللغة والمجتمع**، ط4، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، جدة، الرياض، دمام، 1403هـ، 1983م، ص13.

يعتبر حاضنة التنوع الثقافي وللغة: "علاقة (...) بالمفاهيم الاجتماعية الكبرى، التي تمثل الهوية العامة لذلك المجتمع، لما لها من حضور، وسطوة ونفاذ على جميع أجزائه، ومنها اللغة، (...) وقد صنفت هذه العلاقة إلى أنماط متعددة، هي: اللغة والدين، واللغة والقومية، واللغة والثقافة، واللغة والسياسة، وقد تتداخل هذه الأنماط فيما بينها؛ لأنها تلتقي في مساحات كثيرة وكبيرة في المجتمع الواحد"[1]، ومسألة اللغة والهوية تأخذ أبعاد مختلفة منها الهوية الفردية ومنها الهوية الجماعية، وكلا التصنيفين سواء الفرد أو المجتمع يتمثل كيانا مستقلا عن كيانات أخرى هي بدورها مستقلة على مستوى معين، أما اللغة فهي الوعاء لهذا التنوع وتمثلاته الواقعية.

إن دراسة المجتمع من خلال اللغة يقدم تفسيرات متعددة للمتغيرات الاجتماعية؛ كما أن استبعاد المجتمع من الدراسات اللغوية يسقط تفسيرات عديد محتملة للاستخدامات اللغوية المتأثرة بالمجتمع[2] بمختلف طبقاته، فالعلاقة بين اللغة والمجتمع علاقة تبادلية كما أنها علاقة احتواء فاللغة تتأثر بالمجتمع وتؤثر فيه، كما أن المحمولات الدلالية لأي استخدام اللغوي هي في الحقيقة تعبير عن وقائع أصلها ومنبتها المجتمع.

وهذا ما دفع **لابوف** (William Labov) وغيره من المتخصصين إلى الدعوة لدراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع تقول **ريم بسيوني:** "لابوف وغيره من علماء اللغة الاجتماعيين اهتموا بدراسة علاقة اللغة – بوصفها متغيّرا– بالمقومات الاجتماعية المختلفة، فمثلا في كل اللغات هناك متغيرات صوتية وتركيبية ودلالية، وهذه المتغيرات على علاقة وطيدة بالمقومات الاجتماعية، كالطبقات الاجتماعية مثلا، أو التحول من مجتمع بدوي أو ريفي إلى حضري أو تغيير المكان والزمان، أو التغيرات

---

[1]– حسن كزار، **اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة التلقي والتمثلات**، ط1، دار الرافدين للطباعة ولنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2018م، ص53.

[2]– ينظر د.هدسون، **علم اللغة الاجتماعي**، ط2، تر محمد عياد، مر نصر حامد أبو زيد ومحمد أكرم سعد الدين، عالم الكتب، القاهرة، 1990م، ص16.

الاجتماعية المبنية على أساس النوع، الرجل والمرأة، أو السن، أو الرابط الاجتماعي"[1]، فاللغة ترتبط بالمجتمع ارتباطا وثيقا وهي أحد أهم الأدوات التي تعبر عن المجتمع، كما أن المجتمع بمختلف تغيراته مصدرا لإثراء اللغة، كما أنه مصدر أيضا لفك خيوطها وتعقيداتها.

وتجدر الإشارة إلى أن اللغة أحد أهم مظاهر الرقي الحضاري؛ فالتحول من مجتمع إلى مجتمع آخر وتغيير الرؤى يصحبه تحول وتغيّر جذري، ولهذا مخاطر كبرى فالانتقال من هوية إلى هوية أخرى يُفْقِدُ المجتمع أهم خصوصياته الفكرية والحضارية. أما عن اللغة فهي الأداة والمعيار الذي نقيس ونتحكم به في هذا التغيير، وبما أن التعدد اللغوي يسبق التحول اللغوي فإن، اللغة مقياس للثبات والاستقلال فهناك مجتمعات فيها تعدد لغوي إلا أنها حافظت على هذا التنوع الإثني داخل تركيبة المجتمع الواحد ولم تتغير ولم تفقد مقومها وإرثها الحضاري[2].

وبما أن اللغة عامل أساسي في ترابط أفراد المجتمع فهي من زاوية أخرى أداة للانفصال والتفكّك المجتمعي يقول **ميشال زكريا:** "لا بد، من أن نتوقف عند مسألة الألسنية أو الصراع اللغوي في الوطن العربي الواحد. فاللغة أساسي في بناء الأوطان، وفي توحيد الأفراد، وفي التزام المجموعات بالوطن (...)، [كما أنّ] اللغة عامل انقسامي في الوطن الذي يتكلم أبناؤه أكثر من لغة واحدة. فعندما تشعر مجموعة لغوية بالغبن في وطنها يتفاقم خطر الانفصال بسبب العامل اللغوي، وتقوي النزهة الانفصالية في وجود التفوت الاجتماعي وانعدام المساواة في فرص العمل"[3]، وما نلاحظه أنّ الأقليات دائما ما

---

[1]– ريم بسيوني، **علم اللغة الاجتماعي**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة الملك فهد الوطنية، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1440هـ، 2018م، ص6.

[2]– ينظر رالف فاسولد، **علم اللغة الاجتماعي للمجتمع**، ط بلا، تر إبراهيم بن صالح بن محمد الفلاي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الإمام سعود، المملكة العربية السعودية، 1421هـ، 2000م، ص426–425.

[3]– ميشال زكريا، **قضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية**، ط1، دار العلم للملايين مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان بيروت، 1993م، ص14.

تعاني من التهميش نظرا لسوء استخدم السلطة من طرف الأكثرية المتغلّبة، فما يكون من تلك الأقليّات إلّا أن يكون لها صدى ومنابر خارج الحيز الجغرافي الذي تعيش فيه إلى منابر إعلامية خارجية.

ولسنا هنا بصدد الإنكار أو القبول لمجريات الكثير من الأحداث إذ الفصل في مثل هذه القضايا تحكمه العديد من الظروف والخلفيات والإيديولوجيات والمصالح والغلبة، وكلّها عناصر مشكّلة لطبيعة الصراع، والحديث هنا عن أهم أداة لهذا الصراع وهي اللغة، بمحمولاتها الدلالية وما تورده من صور ذهنية تتشكل بها هوية الفرد وميراثه وميراث أجداده.

ثانيا: اللسانيات التطبيقية والمتغيرات الاجتماعية:

إن المشكلات الاجتماعية محط اهتمام الباحثين المتخصصين في اللسانيات التطبيقية حيث يعرّف **كارتر (Carter)** اللسانيات التطبيقية بأنها: "تطبيق النظريات والأوصاف والطرق اللغوية في حل المشكلات اللغوية التي تظهر في السياقات الإنسانية والثقافية والاجتماعية"[1]، وعلى حد تعبير **ميشال زكريا:** "تطمح السوسيو – ألسنية التطبيقية إلى إيجاد حلول للمشكلات اللغوية في المجتمع"[2]، ويرى **ناصر الشويرخ** أن اللسانيات التطبيقية باتت محط اهتمام واسع بسبب تركيزها على استخدام واستعمال اللغة من نواحي متعددة منها النواحي الاجتماعية والإيديولوجية والسياسية والثقافية[3].

ويعدّ من الصّعب دراسة اللغة بعيدا عن المجتمع الذي نشأت فيه وعلى حد تعبير **موسى حامد موسى خليفة** فقد: "ارتبطت اللغة بالمجتمع ارتباطا وثيقا باعتبارها ظاهرة اجتماعية، وأصبح من الصعوبة بمكان دراسة أي ظاهرة من الظواهر اللغوية المتعددة بمعزل عن محيطها الاجتماعي الذي

---

[1]– Cater, **Introducing Applied Linguistics**,

نقلا عن ناصر بن صالح الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص13.

[2]– ميشال زكريا، **قضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية**، ص9.

[3]– ينظر ناصر بن صالح الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص5.

تستخدم فيه، كما لا يمكن دراسة الظواهر الاجتماعية دون التطرق للغة باعتبارها وعاء حامل للظواهر الاجتماعية يتخذه المجتمع وسيلة للتعبير عن الظواهر المختلفة. ولذا قويت الصلة بين اللغة المجتمع مما قرّب المسافة بين علم اللغة وعلم الاجتماع. فأظهرت هذه الصلة مسارين لتلك العلاقة عُبِّرَ عنهما بمصطلحين في إطار علاقة اللغة بالمجتمع"[1]، ويقصد الباحث هنا بالمصطلحين، علم اللغة الاجتماعي (Sociolinguistics)، وعلم الاجتماع اللغوي (Sociology of Language) ولكل منهما زاوية رؤية خاصة للظواهر اللغوية[2].

وذكر **ميشال زكريا** أنّ **فيشمان (J.Fishman)** يرى أنّ أهمية اللسانيات الاجتماعية التطبيقية تكمن على وجه التحديد في أهداف متطلبات بذاتها؛ فحينما يكون من الواجب تطوير لهجات وتعميم استعمالها فإننا نلجأ إلى اللسانيات التطبيقية، حيث يهتم المتخصصون في البحث اللساني التطبيقي بتدريس اللغات لعدد من الذين لا يعرفونها، ولكن في إمكانهم التعامل معها وبواسطتها في محيطهم الاجتماعي[3]، ومعنى هذا أن تعليم اللغة هنا تعليم متخصص كيفي وموجه إلى فئة بعينها، ويندرج هذا ضمن ما يطلق عليه بتعليم اللغة لأغراض خاصة.

يقول **صالح الشويرخ** في توصيف علم اللغة التطبيقي: "بل يسعى إلى تطوير رؤية ناقدة حول اللغة في الحياة الاجتماعية اليومية. وقد قام المتخصصون في اللسانيات التطبيقية على أثر ذلك بتبني مناهج واسعة في تحليل الخطاب من تحليلات متعددة الوسائط"[4]، وهذا التوصيف للسانيات التطبيقية

---

[1]– موسى حامد موسى خليفة، **مدخل إلى اللغويات**، ط1، مكتبة الرشد – ناشرون، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1430هـ، 2009م، ص57.

[2]– ينظر موسى حامد موسى خليفة، **مدخل إلى اللغويات**، ص57–58.

[3]– Voir J.Fishman, **Sociolinguistique**, PP.12,

نقلا عن ميشال زكريا، **قضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية**، ص9–10.

[4]– ناصر بن صالح الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص31.

يحاول تجاوز القيود البحثية سواء من الناحية المعرفية النظرية المنهجية والتطبيقية، وهذا دليل واضح على فعالية هذا العلم في الواقع، لأن توصيف اللغة في السياقات الاجتماعية يحتاج إلى رؤية تحليلية ناقدة، ولا شك أن ذلك يحمل الدارس على تبني أفكار وقناعات، ومواجهة العراقيل التي يصادفها ويدفعه الى زاوية الرؤية سواء من المنظور الإبستيمولوجي أو الميتودولوجي لتنميط الوقائع اللغوية بحثا عن حلول لها.

كما أنّ العديد من العلماء اهتموا بتوصيف اللغة في الواقع الاجتماعي، ونجد هذا التوجه الغائي لدى أساطين اللغة في العالم المتقدم، إذ اللغة عصب الحياة الاجتماعية، يقول **حسني خاليد:** "وقد اجتهد علماء اللغة من أمثال: سوسير ومايبه وفندرس وفيرث وهاليداي ومالينوفسكي ويسبرسن وفيلمور وهاريس وكاردنر وغيرهم في إنشاء هذا الفرع الجديد من فروع علم اللغة*، إذ يطمح أصحابه إلى اكتشاف الأسس أو المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك اللغوي مستهدفين إعادة التفكير في المقولات والفروق التي تحكم قواعد العمل اللغوي، ومن ثم توضيح موقع اللغة في الحياة الإنسانية"[1]، كما يمكن استثمار نتائج أبحاث علم الاجتماع في دراسة اللغة في المجتمع، يقول **محمد عفيف الدين دمياطي:** "ومن الطبيعي أن يدرك دارسو المجتمع أن حقائق اللغة يمكن أن تزيد في فهمهم للمجتمع.

وكذلك فإنه من الصعب أن نجد في خصائص المجتمع ما يمكن أن يكون أكثر تمييزا للمجتمع من لغته، أو يوازيها أهمية في الدور الذي تؤديه في عملية قيام المجتمع بوظيفته"[2]، ففهم الوقائع الاجتماعية يزيد وضوحا حينما نستثمر نتائج أبحاث اللغة في التحقيق الاجتماعي، لأن اللغة وعاء الحضارة الإنسانية وسجل الأحداث والمتغيرات الزمنية، وإن فهم العلاقة بين اللغة والمجتمع من شأنه

---

* – ويقصد الباحث هنا اللسانيات الاجتماعية، وقد أشار أنها فرع من اللسانيات التطبيقية. (ينظر حسني خاليد، **مدخل إلى اللسانيات المعاصرة**، ط بلا، مطبعة آنفو–برانت، فاس، ت بلا، ص104–105).

[1] – حسني خاليد، **مدخل إلى اللسانيات المعاصرة**، ص105–106.

[2] – محمد عفيف الدين دمياطي، **مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي**، ص9.

أن يسهم كثيرا في تطوير الأبحاث العلمية.

يرى **الشويرخ** أنه في مقدور اللسانيين التطبيقين المساهمة في العلوم الاجتماعية وذلك بالتركيز على الآليات التي يستعملها أفراد المجتمع في استثمار المصادر الاجتماعية كاللغة مثلا لخلق العلاقات والألفة بين أفراده والمحافظة عليها وتعزيز البني الاجتماعية[1]، فاللغة وسيلة وأداة لتعزيز القيم الاجتماعية وأحد السبل إلى فهم المجتمع ولا يمكن دراسة اللغة ودراسة المجتمع، إلا بفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية من منظور لغوي، وكذا فهم طبيعة الترابط بين مختلف البنى الاجتماعية.

كما يرى **ميشال زكريا** أنّ: "التخطيط الألسني، ككل تخطيط، نشاط يتم خلاله وضع الأهداف، واختيار الوسائل والتكهن بالنتائج، بصورة واضحة ومنظمة. ويتركز التخطيط الألسني على المشكلات اللغوية من خلال اتخاذ القرار بالنسبة إلى الأهداف البديلة والخيارات لإيجاد الحلول فيما يتعلف بهذه المشكلات"[2]، ويندرج هذا التصور ضمن البحث اللساني التطبيقي، لأن اللسانيات التطبيقية مقاربة موضوعها المشكلات اللغوية.

ويقول **جراب (Grab)**: "فالتركيز على اللغويات التطبيقية، يحاول حل المشكلات التي يواجهها الأشخاص في العالم الحقيقي، سواء كانوا متعلمين، أو معلمين، أو مشرفين، آكاديميين، المحامون، ومقدموا الخدمات وأولئك الذين يحتاجون إلى خدمات اجتماعية، ومقدمي الاختبارات، والسياسة، المطورين أو صانعي القواميس أو المترجمين أو مجموعة كاملة من أعمال العملاء"[3]، فاللسانيات التطبيقية شكل من أشكال التقصي الاجتماعي.

---

[1]– ينظر ناصر بن صالح الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص36.

[2]– ميشال زكريا، **قضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية**، ص10–11.

[3]– Grabe, W, **Applied linguistics: an emerging discipline for the twenty-first century**, P9 in: Alan Davies and Catherine Elder, **The Handbook of Applied Linguistics**, p4.

ويذهب **ديفز (Davies)** مذهبا آخر إذ يرى أن اللسانيات التطبيقية نشاط بحثي يستثمر النظريات والمعطيات البيانات في التعامل مع المشكلات اللغوية التي تواجهها المؤسسات، إلا أنه لا يتصل بالأفراد بشكل مباشر إلا أن نتائج علم اللغة التطبيقي تكون مفيدة في كثير من الأحيان على المستوى الفردي للمعلمين والاستشاريين في مواجهة المشكلات[1]، فاللسانيات التطبيقية نشاط بحثي اجتماعي مؤسساتي يتصدى للمشكلات اللغوية، وقد يعود ذلك بالنفع على مستوى الأفراد إلا أننا لا نستطيع القول بذلك على وجه التحديد.

كما ذكر **شارل بوتون (Charles Bouton)** أن هناك العديد من المشكلات التي تطرحها قضايا كالازدواجية والثنائية اللغوية المتواجدة في بنية اجتماعية ما، وخاصة في هذا العصر كما تعود خطورتها على التنمية الاقتصادية والمشكلات السياسية والاجتماعية والثقافية وخاصة في جانب الهوية، فخلال القرن التاسع عشر (ق19)، وضعت حركة القوميات في أوربا من أولوياتها توحيد اللسان كمبدأ للهوية في دول مثل: فرنسا وإسبانيا هذه الدول التي تتصف بالمركزية، فيما استفادت العديد من الدول في قارّات غير أوربا من التعديّد الألسنية كخصوصية للمجتمعات وأساس لبقائها[2].

وتحاول الكثير من الجهات المخوّل لها البحث في مشكلات اللغة في المجمع البحث في المشكلات اللغوية التي لها علاقة مباشرة بمؤسسات؛ فعلى حد تعبير **ميشال زكريا** فإن: "السلطة [تحاول]، عبر التخطيط الألسني، إيجاد الحلول المناسبة لمسائل اللغة في المجتمع. ولا ينحصر التخطيط الألسني بعمل السلطة، إنما بإمكان مؤسسات وأجهزة أخرى القيام بهذا العمل (...)، كما تساهم أيضا المجامع العلمية والأدبية في التخطيط في مجال إصلاح اللغة، إلا أن عمل الدولة يبقى

---

[1]– Voir Davies, **An Introduction to Applied Linguistics: From Practice to Theory**, P67
نقلا عن ناصر بن صالح الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص13.

[2]– ينظر شارل بوتون، **اللسانيات التطبيقية**، ص49.

العمل الأساسي في هذا المجال"[1]، فالمشكلات اللغوية الاجتماعية مجال بحث يتصل بعمل الدولة، كما يصل صداه إلى المؤسسات الاجتماعية والأفراد، فالشريك الاجتماعي عنصر فاعل في التصدي للمشكلات اللغوية.

[1]– ميشال زكريا، **قضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية**، ص10.

ثالثا: فروع اللسانيات التطبيقية والمتغيرات الاجتماعية:

أ: اللسانيات التعليمية والمتغيرات الاجتماعية:

إنّ اكتساب اللغة يتم عن طريق وجود قابلية مسبقة يمكن أن يعبّر عنها المكوّن البيولوجي الذي يشتغل على اللغة في الدماغ البشري، يرى **بنكر (Steven Arthur Pinker)** أن اللغة عبارة عن تأقلم أحيائي موجود على شكل جهاز في الدماغ ليؤدي وظيفة اجتماعية[1].

أي أنّ جهاز اللغة في الدماغ كالعين التي تؤدي وظيفة الرؤية أما اللغة فإنها تؤدي وظيفة أحيائية تأقلمية هي التواصل، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ اكتساب اللغة في الذهن يعتبر حدث وواقعة اجتماعية بدرجة كبيرة[2]، يتم من خلال احتكاك الفرد مع أفراد المجتمعه.

يرى الأستاذ **نصر الدين بوحساين** –في حديثه عن متغيّرات العملية التعليمية– أن المحيط الاجتماعي على درجة كبيرة من الأهمية، يقول عن الوسط الاجتماعي العام: "ويقصد به المجال الاجتماعي المحيط بالوسط المدرسي؛ أو المجال الذي يتفاعل داخله المتعلّم قبل أن يتفاعل داخل المجال المدرسي النظامي فإذا اعتبرنا هذا المجال فإنه يتعين علينا حقا أن نأخذ بعين الاعتبار جملة العوامل والمؤثرات الموجودة داخلة والدابة في أوصاله، المؤثرة في المركبات المعرفية والسلوكية للمتعلم– باعتباره عنصرا نحوريا في عملية التعلم– سواء أتعلّق الأمر بالبنى المعرفية العامّة من تمايز أم تكامل أم دافعية

---

[1]– ينظر ستيفن بنكر، **الغريزة اللغوية كيف يبدع العقل اللغة**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000م، ص25–26.

[2]– ينظر شارل بوتون، **اللسانيات التطبيقية**، ص14.

أم اتجاهات وقيم"[1]، ومن ثمة فإن للمحيط الاجتماعي تأثير على البنى المعرفية للمتعلّم قبل ولوجه إلى المؤسسة التعليمية النظامية، وهذا ما يضع الخبراء والتربويين أمام تحديات كبيرة، إذ إنّهُ مرهون عليهم وضع مناهج تعير المحيط الاجتماعي أهمية خالصة بغية الوصول بالمتعلم إلى تحقيق معرفة واعية.

تهدف اللسانيات التعليمية إلى الدراسة العلمية لعناصر التعليم والتعلم قصد وضع حلول للمشكلات التي تعترض المعلمين والمتعلمين في تعلّم واكتساب اللغة، بغية تحسينها لتقديم المعلومات اللغوية والمتمثلة في المحتوى التعليمي في أفضل وأيسر الطرائق والسبل.

ويرى **عبدالرحمان الحاج صالح** أنّ هناك نوعين من المعلومات اللغوية؛ ما يكون بالنظر والمعرفية، وما هو راجع للفطرة، وبهذا الاعتبار تكون العلاقة بين العلوم وتطبيقاتها علاقة جدلية[2].

ومعنى هذا فإن الممارسة الاجتماعية للّغة سبيل إلى تنمية الملكة اللغوية، كما أن العادات اللغوية للمجتمع هي عادات الفرد الذي هو العنصر المكوّن لهذا المجتمع.

وإذا قلنا أنّ التعليمية تهدف إلى نقل المحتوى التعليمي في أحسن صورة، فإن المعارف العلمية تتنوع من حيث أهدافها ومصادرها والواقع الذي تمارس فيه، ويعتبر المجتمع من أهمّ المصادر المعرفية حيث: "أن المعرفة العلمية ليست المرجع الأوحد للمعرفة المدرّسة وإنما هناك معارف مرتبطة بممارسات اجتماعية

---

[1]- نصر الدين بوحساين، **مدخل إلى اللسانيات التطبيقية**، ط بلا، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، ت بلا، ص22.

[2]- ينظر عبدالرحمن حاج صالح، **مدخل إلى علم اللسان الحديث(4): أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية**، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني في تطوير للغة العربية، مج 4، عدد 1، الجزائر، 1973/12/25، ص17.

بما في ذلك لغوية لا تنتمي بالضرورة للمعرفة الأكاديمية التي أقامتها المجموعة العلمية"[1]، فالمحتوى اللغوي –على وجه التحديد– ينبغي أن يتم بناؤه بمراعاة المتغيرات الاجتماعية، بالإضافة إلى المعرفة العلمية.

وبالنظر إلى متطلبات الاندماج الاجتماعي فإن النظر إلى اللغة في إطار ضيق، لا يفيد المتعلم لأن اللغة السبيل إلى المجتمع الذي يحقق فيه الفرد متطلباته وهذا ما ذهب إليه **الحاج صالح** الذي يرى أن تعليمية اللغات ينبغي أن تكون معرفة متداخلة الاختصاصات تربط بين ما هو نظري وما هو تطبيقي قصد الإفادة مما نتعلّمه ونجد له صدى في الواقع الاجتماعي الطبيعي للفرد[2].

فالترابط المعرفي وخاصة الاستفادة من علوم المجتمع لهُوَ وثيق الصلة ببناء فرد قادر على أن يحقق ذاته في مجتمعه.

ويذهب **محمد محمد يونس علي** إلى أنّ: "المهتمين باللسانيات التطبيقية. وخلافا لبعض مدارس اللسانيات النظرية يحرص اللسانيون التطبيقيون على الكفاية التخاطبية للمتكلمين التي تتحسن يقدر إقحام المتكلم نفسه في المواقف التخاطبية الفعلية للغة المتعلّمة"[3]، إن قياس الكفاية التخاطبية يكمن في أحضان المجتمع الذي تمارس فيه اللغة، فإذا حقق الفرد التواصل ولو بالحد الأدنى مما يكتسبه من اللغة فهنا يمكننا القول أننا حققنا الهدف التعليمي للغة.

---

[1]– عبدالقادر لورسي، **المرجع في التعليمية الزاد النفيس والسند الأنيس في علم التدريس**، ط بلا، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، المحمدية، 2016م، ص177.

[2]– ينظر عبدالرحمن حاج صالح، **مدخل إلى علم اللسان الحديث(4): أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية**، ص24.

[3]– محمد محمد يونس علي، **مدخل إلى اللسانيات**، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، بيروت، 2004، ص15.

ويمكن أن تمنح الممارسة الاجتماعية الشرعية للمعرفة العلمية[1] في ظل الثنائية الضدية القبول أو الرّفض، فما تقدمه المؤسسات العلمية ينبغي أن يجد له صدى في واقع الممارسة الاجتماعية، لأنه ومن خلال المجتمع تجد المعرفة العلمية الطريق إلى الترقي بالمعارف إلى الواقع الفعلي أين تكمن حقيقة التأثير والتأثر.

وما نرمي إليه ونقصده في هذه الأسطر أن الاهتمام بالمحيط الاجتماعي يرتبط بالاهتمام باللغة يقول **نصر الدين بوحساين:** "وما يعنينا في هذا المقام هو السلوك اللغوي بالدرجة الأولى سواء آرتبط بالمتعلم خارج القسم الدّراسي حينما يستعمل لغة أو مستوى لغوي يختلف عما يتعلمه أثناء الحالة التعليمية فيما يصطلح على تسميته "الامتزاج اللغوي" أو "التناوب اللغوي"- وفي هذا المقام يبرز الدور الأكيد للدراسات الاجتماعية واللغوية الاجتماعية- أم اتصل بجملة العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتجاذب المركبات المتباينة لنية المجتمع"[2]، فالجانب الذي يحوز على اهتمامنا هو السلوك اللغوي بدرجة كبيرة، ويكون رصد هذا السلوك بناءً على الاهتمام بالتفاعل بين أفراد المجتمع الواحد، فالتفاعل الاجتماعي لا يكون إلّا من خلال اللغة.

ومن العام إلى الخاص وفي إطار الحديث عن التفاعل اللغوي الاجتماعي الذي يقوم به الفرد، فإن تعليمية اللغات ترتكز على التفاعلية كمفهوم علمي جديد في تعليمية اللغات إنّ "(...) التفاعلية في علم النفس اللغوي ترتكز بشكل كبير على قياس هذه الوصلات التفاعلية. وقد كان هذا أحد المثالب التي جعلت الكثير من الباحثين يلجؤون إلى نظريات أخرى لمحاولة فهم التفاعلية وسبر أغوارها كالنظرية

---

[1]- ينظر عبدالقادر لورسي، **المرجع في التعليمية الزاد النفيس والسند الأنيس في علم التدريس**، ص177.

[2]- نصر الدين بوحساين، **مدخل إلى اللسانيات التطبيقية**، ص22-23.

الاجتماعية الثقافية. والمنظور الاجتماعي الثقافي"[1]، إن التقدّم الحاصل على مستوى تعليمية اللغات أصبح بشكل كبير يركز على التفاعل بين مستعملي اللغات الطبيعية، ويتطلّب هذا الكثير من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، فالواقعية في العملية التعليمية محط اهتمام الباحثين قصد بناء منظومة معرفية لغوية تؤهل متعلم اللغة إلى استعمالها في الواقع.

إن إعداد المناهج التعليمية الحديثة لابد وأن تُرَاعَى فيها الضوابط الاجتماعية حيث: "تشكل المعرفة الدقيقة بمكونات الوسط العام، ثقافية كانت أم حضارية أو عقائدية أم إيديولوجية أم لغوية اجتماعية، عنصرا بالغ الأهمية لا تنحصر أهميته تعريفنا بالخلفيات الاجتماعية بل تساهم إلى حد بعيد في البناء الفعلي للمنهج فتؤثر في مكوناته العمودية الأخرى كالموضوع على سبيل المثال حيث تؤثر في اختيار النصوص بما تحويه من قيم وعقائد وفي ترتيبها ومدى تأثير كلّ ذلك على المكونات المعرفية للتعلم"[2]، ومن ذلك يظهر الارتباط الفعلي بين الوسط الاجتماعي (المجتمع) بكل مكونات خاصة الفكرية منها بالتعليمية، حيث أن واضعوا المناهج التعليمية ملزمون بمراعات الأوضاع الاجتماعية، وبالتالي أصبح المجتمع مصدر من المصادر التي تؤخذ منها المعرفة.

إن النظر إلى اللغة باعتبارها قوالب مجردة دون أي اعتبار للسياق الاجتماعي يجعلنا أمام وضع لا يتسم بالشمول ولا يفي بحاجيات المتعلم، حيث أن مجرد المعرفة باللغة لا يعين على استخدامها، وهذا ما يجعلنا نضع في الاعتبار العوامل الاجتماعية بغية تحقيق الشمولية وبناء الكفاية المعرفية والاجتماعية

---

[1]– غسان بن حسن الشاطر وعلي بن ماجد آل رشيدة، **اتجاهات حديثة في اللغويات التطبيقية**، ط1، مركز عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1440هـ، 2017م، ص23.

[2]– نصر الدين بوحساين، **مدخل إلى اللسانيات التطبيقية**، ص23.

باللغة، حتى نمكن المتعلم من تحقيق التواصل[1].

إنّ التعليمية لا تحقق أهدافها ما لم يكن السياق الاجتماعي أحد مصادرها المعرفية، لأن المعرفة باللغة هي معرفة بأساليب وأدوات التواصل، ولا يتحقق التواصل إلّا بعناصر السياق الاجتماعي، ومن ثمة فإن النجاح في بناء كفاءة لغوية مرهون بمدى المعرفة بالسياق الاجتماعي.

كما أنه يُنْظَرُ للممارسات اللغوية على أنّها ممارسات اجتماعية كتعليمية اللغة، والاختبارات اللغوية وكذا التخطيط اللغوي، وبعد تحري دقيق وجد المتخصصون في اللسانيات التطبيقية أن الفشل في تحقيق معايير معينة في تعليم اللغة، ليس مرهون بالممارسات اللغوية أو النفسية إنما قد يكون رفض تعلم لغة بسبب حمولاتها الثقافية والاجتماعية، فالأسباب سياسية واجتماعية وليست بالشرط لغوية أو نفسية[2]، ومن هنا يتجلى البعد الاجتماعي في اللغة في الممارسات التعليمية، بما لا يدع مجالا للشك، في أن تعليمية اللغة ترتبط ارتباطا وثيقا بالبحث المجتمعي.

ب: اللسانيات النفسية والمتغيرات الاجتماعية:

يرى **أحمد حساني** أن المقاربة النفسية للغة لا يمكن أن تكتمل إلا من خلال منهج يربط اللغة بالمجتمع، وقدمت نظرية التواصل **لشانون (Channon)** زاوية أخرى لدراسة اللغة؛ حيث أن اللغة وسيلة تواصل تربط مستعمليها بسياقات مختلفة[3]، فالمقاربة النفسية لا يمكن أن تكون مكتملة إلا بالنظر إلى اللغة أثناء التواصل، والفرد يكون إدراكه سليما عن اللغة حين يستعمل اللغة في الواقع الاجتماعي

---

[1]- ينظر ميشيل مكارثي، **قضايا في علم اللغة التطبيقي**، ص76.

[2]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص35.

[3]- أحمد حساني، **دارسات في اللسانيات التطبيقية -حقل تعليمية اللغات-**، ص40.

الذي ينتسب إليه، فالمجتمع بكلّ مكوّناته مقياس للسلامة النفسية من ناحية ارتباط اللغة بالنفس والمجتمع.

ويقول **حلمي خليل** أنّ: "النظام اللغوي وطريقة اكتسابه يحددان بدورهما السلوك اللغوي للفرد في مجتمعه، ومن ثمة السلوك الاجتماعي ذاته، فاللغة هنا هي الوسيلة التي تصبغ الفرد بالصبغة الاجتماعية، وكلما ازداد الفرد توغلا في عضويته في المجتمع، يزداد دور اللغة أهمية لا في حياته الاجتماعية فحسب، بل في سلوكه وإحساسه وتفكيره، بل إن عضويته الفعالة في مجتمعه، وقدرته على الاتصال بدورها تعد عاملا أساسيا في نموه باعتباره فردا يعيش في جماعة بشرية ولغوية معينة، لذلك فإن أي إهمال أو تجاوز في استعمال اللغة في مجتمع يعتز بلغته يؤدي إلى آثار اجتماعية وخيمة"[1]، وتؤدي اللغة بلا شك دوراً في حياة الفرد واستقراره الاجتماعي الذي يتبعه استقراره النفسي، وللغة دور هام في النمو الذاتي للفرد وأساس ذلك أنها الرابطة بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه.

ويرى **شارل بوتون** أن الطفل لا يمكن أن يكتمل نموّه اللغوي بمعزل عن المجتمع الذي يعيش فيه يقول: "ثمة ما يجذب فعلا للتسليم، عند وصولنا إلى هذه المرحلة من التفكير، بآلية فطرية تكمن في الطبع الوراثي وتقوم فيها كفاءة نوعية خاصة للغة، وذلك من خلال تأثير الوسط على مستوى التأثيرات الطبيعية الوراثية"[2]، فالوسط عامل مهم جدا في تكوين اللغة لدى الطفل، ما يتبعه من أفكار ومعتقدات لها تأثيراتها بعد ذلك على مساره الفكري وحياته سواء أكانت هذه الحمولات الذهنية إيجابية أو سلبية.

ويرى **حلمي خليل** أن هناك العديد من المشكلات التي لها ارتباط باللغة لا يمكن حلّها إلّا بالمعاينة

---

[1]- حلمي خليل، **دراسات في اللسانيات التطبيقية**، ط بلا، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2003، ص85-86.

[2]- شارل بوتون، **اللسانيات التطبيقية**، ط بلا، تر قاسم مقداد ومحمد رياض المصري، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، ص23.

والاقتراب من المشكلات النفسية والاجتماعية[1]، وعلى هذا فالمجتمع والنفس الإنسانية موضوعات في ذاتها يقصدها الباحث في علم اللغة النفسي ويأخذ منها مدوّنته اللغوية التي يجري عليها الدراسة العلمية قصد تبيّن الظاهرة موضوع البحث.

ويعتبر اكتساب اللغة الثانية لدى المتعلّمين من ناحية العمليات العقلية والنفسية من أهم محاور اللسانيات النفسية حيث: "إن مصطلح «معالجة اللغة الثانية» مصطلح محوري في علم اللغة النفسي، ويبحث في اكتشاف الإجراءات التي يتخذها الذهن في إنتاج وفهم اللغة تحت ظروف مختلفة. ويركز الباحثون في هذا الجانب على إنتاج اللغة وفهما في الواقع، وعلاقة ذلك بطريقة تعلم اللغة الثانية بما فيه من آليات وإجراءات"[2]، ويتم التركيز على الجوانب التفاعلية الاجتماعية الواقعية بشكل أساس ومدى تأثير ذلك في تعلم اللغة الثانية.

ومن أهم الحواجز النفسية التي تحول دون تأقلم متعلم اللغة الثانية فكريا وثقافيا، وهي موضوعات هامة ورئيسية للبحث والدراسة ضمن مجال اللسانيات النفسية من بين هذه الحواجز[3]:

- الصدمة اللغوية (language shock): وهذا نظرا لارتباط متعلم اللغة الثانية ببيئة ثانية يكون مضطرا فيها للحديث بلغة ثانية، مما يوجب عليه استعمال اللغة فهما وانتاجا، ويكون غير قادر على ذلك أو منعدم الثقة بنفسه.

---

[1]- ينظر حلمي خليل، **دراسات في اللسانيات التطبيقية**، ص97.

[2]- غسان بن حسن الشاطر وعلي بن ماجد آل رشيدة، **اتجاهات حديثة في اللغويات التطبيقية**، ط1، مركز عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1440هـ، 2017م، ص47.

[3]- ينظر عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي، **علم اللغة النفسي**، ص283-284.

- الصدمة الثقافية (culture shock): وتحدث نظرا للفوارق الاجتماعية، وهذا ما يُشعر المتحدث بالقلق من جرّاء وضعه الفكري والثقافي مع مجتمع اللغة الهدف.

- الدافعية (motivation): يؤثر ضعف الدافعية إلى ترجع مستوى متعلم اللغة في عملية اكتساب اللغة الثانية.

- الحواجز الذاتية أو الأنانية (ego boundaries): التي تمنع من الأنشطة الثقافية والاجتماعية التي تساعد على تطور مستوى اللغة الهدف لدى الفرد المتعلّم.

وهذه الحواجز يرتبط فيها ما هو نفسي بما هو اجتماعي، وكلها لها تأثير مباشر على تطور اكتساب اللغة لدى المتعلّمين. إنّ دراسة المشكلات والعقبات التي تحول دون تطور اللغة يتطلب فهم أكثر للعوامل الاجتماعية والعوامل النفسية وتفكيك هذا الكل المركّب لمعرفة مدى تأثير وتأثر أحد المكونات، لمعرفة المشكلة وعلاجها بالطرق المناسبة، قصد تحسين الأداء اللغوي، ويعتبر المجتمع مقياس لمدى صلاحية النظام اللغوي لدي الفرد.

ويرى **توماس سكوفيل (Thomas Scovel)** أن العديد من المتحدثين الأصليين للغة يراجعون أداءهم اللغوي بناء على الاختلافات التي تكون بينهم وبين أفراد آخرين، حيث يراجعون اختياراتهم الغير سليمة ويعدّلونها بناء على ما هو موجود في مجتمعاتهم. وفق مبدأ الملائمة والوقف اللغوي، وتؤثر هذه المراجعة بشكل جذري وعميق في البنية النفسية واللغوية للمتحدّث باللغة[1]، ويرتبط هذا بشكل جذري بالمرونة العصبية حيث أن أية تغيير في بنية اللغة في الدماغ هو تغيير في النظام العصبي الحامل لهذه

[1]– ينظر توماس سكوفيل، **علم اللغة النفسي**، ط بلا، تر عبدالرحمن بن عبدالعزيز العبدان، مركز السعودي للكتاب، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، ت بلا، ص92.

اللغة، ومن هنا يتجلّى التأثير الغير مباشر للمجتمع على دماغ الفرد الذي يتشكل من ناحية اللغة، عن طريق التأثّر بالأنماط اللغوية الشائعة والمستخدمة في المجتمع.

فالعقل يتأثر بالمحيط الاجتماعي تقول **نوال محمد عطية** : "فالنشاط الذهني إذن نشاط فعال ومستمر يؤثر في المفردات ومعانيها تبعا لمقتضيات الأحوال والظروف (...) وهكذا، فإن الظروف الاجتماعية والثقافية في مجتمع ما بكل دقائقها وتفاصيلها، تؤثر تأثيرا بالغا في المفردات اللغوية أثناء وضعها والنطق بها"[1]، وبما أن اللسانيات النفسية تدرس العمليات العقلية المرتبطة باكتساب اللغة واستعمالها، فعملية التداول اللغوي عملية معقدة، كما أنها عملية نشطة تربط العقل بالمجتمع، ومن ثمّة فالنشاط الذهني يكتسب مسارات محددة بناء على تعاطيه مع العرف اللغوي الاجتماعي، فالمجتمع بكل ملابساته وتقاسيمه عامل مهم وملفت في الدراسة النفسية المتعلقة باللغة.

وتعتبر اللغة والمجتمع مجال بحث واحد وهذا ما دفع بالعديد من الباحثين والعلماء بوضع نظريات مفسرة لعلاقة اللغة بالمجتمع، ويشير **عبدالعزيز العصيلي**، إلى العديد من النماذج التي وضعت لتفسير أهمية العامل الاجتماعي والعامل العرفاني في فهم اللغة أو اكتسابها أو إنتاجها، حيث تطرق الباحث إلى النموذج الذي افترضه كل من **لويس (Lewes)** و**شري (Cherry)**، والذي يتقسم إلى ثلاث وجهات أساسية تمثل آراء الباحثين وهي كالآتي[2]:

- **النموذج الإختزاليين (reductionist model)**: هذا النموذج ينبني على فرضية مؤدّاها أن هناك فصلا بين اللغة والمجتمع العرفان فصلا تاما، وأن كل من العامل الاجتماعي والعامل اللغوي

[1]- نوال محمد عطية، **علم النفس اللغوي**، ط3، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995م، ص49.

[2]- ينظر عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي، **علم اللغة النفسي**، ص156-159.

والعقل غير مرتبطون باكتساب اللغة، ويعطي هذا النموذج الأهمية فقط للأنساق اللغوية الموجودة لدى الفرد.

- **نموذج التفاعليين (interactionist model):** يفسّر هذا النموذج اللغة والتفاعل الاجتماعي المعرفة العرفانية على أساس أنها متشابكة جميعا على مستوى واحد، وتعتبر اللغة بناء على هذا النموذج على أنها مشتقة ونتيجة للعوامل العرفانية والاجتماعية المتشابكة فيما بينها، ويفسر هذا النموذج عمليات التأثير والتأثر بين اللغة والعاملين العرفاني والاجتماعي.

- **النموذج المندمج (unified model):** بالنسبة لهذا النموذج فإن يمتلك الأفراد نسقا متكاملا للمعرفة اللغوية العرفانية الاجتماعية نسقا متكاملا، لكن بتقدم العمر يحدث شيء من التخصيص والتمايز بين هذه الثلاثية المتداخلة، مثل الشجرة التي تشترط أغصانها كلها في جذع واحد يحملها جميعا لكن لكل عصن طريقة تشعبية خاصة به، كذلك الأمر بالنسبة لهذا النموذج فإن هناك تداخل بين اللغة والمجتمع والعرفان، لكن لكل مكوِّن تشعب خاص به، ويمكن أن يكون تخصصا بحثيا مستقلا في فروع معرفية أخرى.

ج: اللسانيات الاجتماعية والمغيرات الاجتماعية:

تعتبر اللغة شكلا من أشكال التعبير التي يظهر فيها جليا التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع الواحد، وهذا مدار اهتمام كل من اللسانيات التعليمية واللسانيات الاجتماعية يقول **صالح الشويرخ** متحدثا على عن أفكار **بيريس (Peirice)** الذي أكّد على أن: "دراسات التعلم اللغوي ينبغي أن تركز على فهم الطريقة التي يتم بها بناء قواعد الاستعمال اللغوي اجتماعيا وتاريخيا ليصب في مصلحة المجموعات المهيمنة على بقية الجماعات في مختلف المجتمعات البشرية، وهذه الفكرة لها صلة مباشرة بفصول تعليم

اللغة، حيث يتم اختيار وتفضيل هويات واستعمالات لغوية واجتماعية معينة وتدريسها للطلاب ويصاحبها سلوكيات وقيم وتوقعات اجتماعية/سياسية معينة"[1]، وهذه الثنائية (المسيطر والتابع) تعتبر مظاهرا اجتماعيا منعكسا عن التنوعات الطبقية داخل المجتمع في شكل رموز وعادات وسلوكيات لغوية وغير لغوية، ومن هنا تتأثر البيئة التعليمية، بهذا التفاوت الذي مصدره نظام مجتمعي، انجرّ على مؤثرات وتقاطعات بيئية وثقافية، عبر حقب زمنية مختلفة.

ويقول **أحمد حساني:** "تجمع الدراسات اللسانية الاجتماعية والجغرافية للاستعمال الفعلي للغة في المجتمع البشري، على أن المجموعة اللغوية التي تنتمي إلى رقعة سياسية وحضارية معينة، عادة ما تستعمل أنماطا لهجية متفرعة عن النظام اللغوي المشترك السائد في المجتمع"[2]، فصارت اللغة مميّزا حضاريا وبصمة تعرف بها خصوصية كل فئة من فئات المجتمع، وهذا الموضوع بالأهمية بما كان، كموضوع علمي.

ويعتبر المجتمع بتقاسيمه من الموضوعات المهمة للسانيات الاجتماعية تقول **ريم بسيوني:** "هذا المجتمع يعتمد على وجود أفراد يعترفون بانتمائهم لجماعة معينة بينها مقومات مشتركة معترف بها بين الأعضاء، مثلا: جماعة تتقابل يوميا لحفظ القرآن، أو لعب الشطرنج، إلى آخره. وفكرة إدراك الفرد لهوية اجتماعية سياسية أو فردية مهمة في علم اللغة الاجتماعي"[3]، فإذا قلنا أنّ السلوك اللغوي مبني على

---

[1]– صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص76.

[2]– أحمد حساني، **دارسات في اللسانيات التطبيقية –حقل تعليمية اللغات–**، ص36.

[3]– ريم بسيوني، **علم اللغة الاجتماعي في الوطن العربي (محور ونظريات)**، ط1، مركز عبدالله بين عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1440هـ، 2018م، ص7.

التراكمية، فإن نتائج هذه التراكمية موضوع دراسة أيضا، ترتبط فيها اللغة بالمجتمع في لحظة زمنية محدد وتدرس دراسة آنية، وهذا ما قصدته **ريم بسيوني** بقولها السابق الذكر.

ويرى **عيسى برهومة** أن اللسانيات الاجتماعية حديثا صار اهتمامها حول تقليص الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد من خلال فهم طبيعية هذه الاختلافات وتنوع اللهجات، ويكون تقليص الفوارق من خلال البحث عن لغة مشتركة تكون صالحة للتواصل والتفاهم بين جميع طبقات المجتمع[1]، فالمجتمع بكل تنوّعاته موضوع دراسة بالأهمية بما كان في اللسانيات الاجتماعية.

كما ذكرت **ريم بسيوني** أهمية الدلالة وتأثر الدلالة بسياق الاستعمال اللغوي و"فكرة الأهمية الدلالية مبنية على فهم السياق الذي يستنبط منه المعنى، وهذا السياق هو نتاج نظام اجتماعي وأيديولوجي نشأ فيه أفراد المجتمع، وأصبح لازما عليهم فَهْم معين للمكونات اللغوية الاجتماعية"[2]، ولا نجانب الصواب إذا ما قلنا أنّ لهذا أهمية كبري في هوية الفرد والمجتمع، فالدلالة بمركبيها الدال والمدلول تتكوّن وتكتسب قيمتها من خلال السياق الذي تشيع فيه استعمالات لغوية دالية وحمولاتها الدلالية على نحو معيّن.

ومن موضوعات اللسانيات الاجتماعية التي تربط اللغة بالمجتمع وهي على حسب رأي **هادي نهر:** "(لغة السلوك)، ونعني به مجموعة من قواعد التصرف الاجتماعي أو قواعد السلوك اللغوي التي يتعارف عليها الناس في مجتمع ما، وهذه القواعد نتاج للحضارة الانسانية تألفها الشعوب والأمم وتتعارف عليها، وتتداولها انطلاقا من الموضع الذي هي فيه"[3]، فالسلوك اللغوي حاصل تراكمية من التجارب عبر حقب

---

[1]- ينظر عيسى برهومة، **مقدمة في اللسانيات**، ط بلا، الجامعة الهاشمية، بلد بلا، 2005، ص116.

[2]- ريم بسيوني، **علم اللغة الاجتماعي في الوطن العربي (محور ونظريات)**، ص8.

[3]- هادي نهر، **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، ط1، الجامعة المستنصرية، 1407هـ، 1988م، ص207.

زمنية مختلفة وتنعكس هذه التجارب على طبيعة الفرد واستعمالاته اللغوية اليومية وهذا يعتبر مظهرا من مظاهر اللغة التي يعني بها علم اللغة الاجتماعي.

ولا يخفى أنّ للإيديولوجيا تأثير كبير على إكساب أفراد المجتمع أنماط تفكير معينة، فوسائل الإعلام الحديثة والشبكات البرامجية سواء التلفزية أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي أصبح لها تأثير كبير في التشكيل الفكر، ومن أمثلة ذلك الحصص الكوميدية التي يضمّن منشّطوها بعض الإيحاءات في قالب هزلي، فتصير بعد مرور فترة زمنية تستدعي الدوال مدلولات تلك الإيحاءات فتتشكّل منها هوية الفرد من خلال نمط تفكير مكوّناته الدلالية فاسدة (كالإيحاءات الجنسية).

وتقول **ريم بسيوني** تأكيدا على أهميّة هذا التوجّه: "لفهم الأهمية الدلالية للمتغير اللغوي، لابد أولا من فهم الأيديولوجية اللّغوية السائدة التي لا يمكن الوصول إليها فقط عن طريق تسجيل أحاديث تلقائية لمتكلمين وربط اللغّة بالمقومات المجتمعية، بل لابد لنا من الاهتمام بالإعلام ووسائل الإعلام الجديدة للتواصل الاجتماعي، وموقف الفرد من مجتمعه وبيئته ووطنه، فأصبح موضوع الهوية ودور الفرد فيها من المواضيع المهمّة"[1]، وتعتبر وسائل الإعلام الحديثة من أكثر الوسائل التي تضمن وصولا عميقا لأية أيديولوجيا، على عكس الإعلام التلفزي أو الراديو أين يمكن التحكّم في المحتوى وضبطه أخلاقيا، ومن هنا فإن التركيز على المجتمع وما يعرف بـ**الهندسة الاجتماعية** (Social engineering)[2]، يقودنا إلى التركيز عن اللغة بوجه أخص، إذ هي مادّة هذا التشكيل ووسيلته التي تضمن وصوله.

---

[1]- ريم بسيوني، **علم اللغة الاجتماعي في الوطن العربي (محور ونظريات)**، ص9.

[2]- يعرّف **علي عباس مراد** مصطلح **الهندسة الاجتماعية** بقوله: "علم الاستخدام التطبيقي للعلوم النظرية والخبرات العلمية في مجالات الهندسة والاجتماع والتربية/التنشئة والسياسة في تصميم وتصنيع الخصائص الفردية والاجتماعية للإنسان وبيئاته الاجتماعية، وإدامة تلك الخصائص أو تغييرها ومعالجة مشكلاتها، باستخدام أكثر الوسائل والأساليب والموارد =

ويعمل المختصّون في التخطيط اللغوي على حل مشكلات التواصل وتطوير عملية التغبير داخل مجتمعاتهم، وجعلوا من المجتمع موضوع دراسة، حيث يعمل المختصون في التخطيط اللغوي بشكل أساس على بناء مقررات تعليمية لتعليم لغة تفي بمتطلبات الاتصال على نطاق واسع، لغة شاملة واحتوائية لأشكال التواصل المختلفة، لتقريب اللغات المحلية في التعليم، يكون ذلك بالتوازي مع لغة قياسية لبناء قيم الرفاهية والارتقاء بالمجتمع وتقوية أواصره، لبناء مجتمع ينعم كل أفراده بالرفاهية وجعل الفرص متساوية بين جميع أفراده[1].

وتعتبر اللسانيات الاجتماعية من المحطات المعرفية الهامة بالغة التأثير إذا ما عولجت قضاياها المتعلّقة باللغة والمجتمع على نحو دقيق وفارق وعملي حيث: "ترصد اللسانيات الاجتماعية في حقل اشتغالها علاقة بالمجتمع من حيث علاقة اللغة بالمفاهيم الاجتماعية الكبرى [كالدين، والقومية، والثقافة، والسياسة، ...]، التي تمثل الهوية العامة لذلك المجتمع، لما لها من حضور، وسطوة ونفاذ على جميع أجزائه، ومنه اللغة، لذا تترسم اللسانيات الاجتماعية تتبع أثر هذه العلاقة، والكشف عنها"[2]، وهذا ما من شأنه أن يحدث فارقا إذا ما عورضت تلك المسارات أو تأثّرت بأنماط أخرى لها قوى مؤثّرة عليها.

ومن أهم ما يلاحظه الباحث أن مجالات الاهتمام لدى بعض المتخصصين في اللسانيات

= كفاءة واقتصادا وتلاؤمها مع الاحتياجات والإمكانيات والأهداف، وأخذ القيود المانعة والمعرقلة بعين الاعتبار". (علي عباس مراد، **الهندسة الاجتماعية صناعة الإنسان والمواطن**، ط1، ابن نديم، دار روافد ثقافية، الجزائر، لبنان، وهران، بيروت، 2017، ص86).

[1]- ينظر محمد عفيف الدين دمياطي، **مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي**، ط2، مكتبة لسان عربي للنشر والتوزيع، أندونيسيا، جاوي الشرقية، 1438هـ، 2017م، ص109.

[2]- حسن كزار، **اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة التلقي والتمثلات**، ط1، دار الرافدين، لبنان، بيروت، 2018م، ص53.

الاجتماعية، هو دراسة الظواهر اللغوية والاجتماعية المتعلقة والمصاحبة للعولمة والتطورات التكنولوجية، والتركيز بشكل أو بآخر على الخصائص والعناصر المكانية[1]، وهذا يعتبر من المجالات الجديرة بالاهتمام في التحول التكنولوجي العالمي الذي تظهر بوادره، فتكنولوجيا المعلومات وما تفرضه من انتقال يعود صداه على المجتمع وعلى اللغة بشكل محدد مع وجود الكثير من التباينات.

د- اللسانيات الحاسوبية والمتغيرات الاجتماعية:

إن إعداد القوى البشرية العاملة على تطويع الآلة وجعلها تفي بمتطلّبات الإنسانية أمر بالغ الأهمية حيث: "تنشأ المشكلات في هذه الحالة من الحاجة إلى المزيد من العاملين ذوي الخبرة بأجهزة الحاسبات الإلكترونية حتى يمكنهم استخدامها، فإن عصر الحاسب الآلي يكون بحاجة إلى انتظار إعادة تعليم القوى العاملة وهو أمر بالغ الضخامة. ولكن تجنب هذا الانتظار يتطلّب تحليلا مسبقا لخصائص استخدام اللغات الطبيعية"[2]، وفهم اللغات الطبيعية سبيل إلى بناء لغات البرمجة التي تسهّل التواصل بين الإنسان والآلة التي يعمل عليها، وهذا التواصل يتحقق للفرد في علاقته بمجتمعه، فعندما تصير الآلة تفهم لغة الإنسان فإننا نسهّل التواصل بين الإنسان والآلة، ولا يكون ذلك إلّا بفهم اللّغات الطبيعية.

ويرى **نبيل علي** أن العنصر البشري من أهم عناصر الحاسوب، حيث يتعامل مع النظام الحاسوبي بعتاده وبرمجياته عدد من المتخصصين في فروع مختلفة ويشمل ذلك طيف من التخصصات مثل الباحثين في مجال علوم الحاسوب والمعلومات واللسانيات الحاسوبية، مصممي العتاد، مصممي البرمجيات الأساسية ومخططي برامجها، مصممي برامج التطبيقات، مهندسي المعرفة الذين يقومون باقتناء المعرفة

---

[1]- صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ينظر ص159.

[2]- محمد عفيف الدين دمياطي، **مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي**، ص48.

من مصادرها الأولية، كالكتب والتقارير والوثائق الفنية والمراجع ونظم المعلومات، ومن خلال لقاءاتهم مع الخبراء البشريين، موردي البيانات المطلوبة لبناء قواعد البيانات ومداومة تحديثها، أخصائي البحث في نظم المعلومات، طاقم تشغيل نظام الحاسوب، مجموعة مستخدمي النظام الآلي[1].

ومن هنا يظهر لنا الارتباط الوثيق بين اللسانيات الحاسوبية والمجتمع، حيث يكمن هذا الارتباط في البحث عن إمكانية تطويع الآلة لخدمة الإنسانية، من خلال جعل الآلة أشبه بالإنسان ويؤطر هذا المفهوم مصطلح الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)[2]، حيث أصبحت الآلة تحاور الإنسان عن طريق لغة البرمجة (Programming Language)[3].

ومما لا شك فيه أن اهتمام المتخصصين والعلماء باللسانيات الحاسوبية والعمل البحثي الدؤوب على فروعها أنتج العديد من التطبيقات التي ساهمت في ابتكار مجتمعات ذكية والعمل على تقدمها وتطوّرها التقني.

هذا التطور مرتبطة بوضع الاجتماعي الراهن: "لما يتسم به العصر الحالي من تقدم في تقنية المعلومات information technology وشيوع تطبيقاتها applications بين أفراد المجتمع على

---

[1]- ينظر نبيل علي، **اللغة العربية والحاسوب (دراس بحثية)**، ط بلا، تق أسامة الخولي، تعريب، بلد بلا، 1988، ص95-95.

[2]- يعرّف الذكاء الاصطناعي بأنه: "يهدف علم الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء" (آلان بونية، الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله، ط بلا، تر علي صبري فرغلي، عالم المعرفة، الكويت، 1993م، ص11).

[3]- مصطلح لغة البرمجة: "لغة البرمجة هي مجموعة من الأوامر والتعليمات وغيرها من استخدامات لبناء جملة لإنشاء برنامج" (Per Christensson, Programming Language, https://techterms.com/definition/programming_language, (12/03/2024), (02:01). (ترجمة شخصية).

الأنترنت والحاسبات والأجهزة الكفية حتى لم يعد للإنسان غنى عنها، فهي الرابط بينه وبين الآخرين وبينه وبين التطور المتسارع للمعرفة، فإن التقنية قائمة على التطور المذهل الذي حدث في السنوات الأخيرة في اللسانيات الحاسوبية linguistics computational على جميع مستوياتها من الدلالة والبرغماتية إلى الفونولوجيا والصوتيات"[1]، وهذا ما عمدت إلى الاهتمام به عديد الشركات التقنية مثل شركة Open Ai التي درّبت نظام البحث ChatGPT.

ويقوم منهج البحث في اللسانيات الحاسوبية على "(...) دراسة الوقائع اللغوية، والنواحي الحاسوبية عند إنتاج وتحليل اللغة بهدف إنشاء البرامج الحاسوبية، وعليها العودة إلى الأسس النظرية التي وضعتها اللسانيات العامة وتوظيفها في إثراء البحث اللساني الحاسوبي"[2]، ويقصد بدراسة الوقائع اللغوية هي عملية تحليل اللغة الحقيقية المستعملة بهدف رصد النظام اللغوي أثناء توظيفه واستخدامه، وهذا هو أساس البحث اللساني الحاسوبي، وهذا التوجه يمكن أن يوصف بالمثمر من ناحية أهدافه ونتائجه من خلال الوصول والارتقاء بالمعرفة إلى ربطها بالاقتصاد والانتاج أو ما يصطلح عليه مجتمع المعرفة و اقتصاد المعرفة.

ويرى **روبي أحمد** أن اللسانيات الحاسوبية هي الرهان الحقيقي في اقتصاد المعرفة يقول: "إن التطور الحادث في مجال الذكاء الاصطناعي في علاقته بالعلوم الإنسانية والمعرفية قد عزز من حركة اللسانيات الحاسوبية تجاه الواقع المجتمعي، إذ أصبحت ركنا أساسيا في صناعة مجتمع المعرفة، فضلا عن أن أول عنايتها نمذجة الاستعمال الإنساني للغة ببناء التطبيقات التي تسهم في مجال فهم اللغة المكتوبة والمنطوقة

---

[1]– منصور بن محمد الغامدي وعبدالعزيز بن عبدالله الميهوبي وآخرون، **مدخل إلى اللسانيات الحاسوبية**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1438هـ، 2017م، ص15.

[2]– قماز جميلة، **اللسانيات الحاسوبية: مفهومها – منهجها – ومجالات استخدامها، مجلة العربية**، مجلة العربية، عدد 2، مج 8، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2022، ص12.

للحاسوب"[1]، إن مصطلح اللسانيات الحاسوبية جسر يربط بين ثلاثية متباعدة هي: المجتمع، والمعرفة، واللغة، فالمجتمع بمكوّناته، يمكن حصره معرفيا باللغة التي هي الوسيلة، ونرتقي بذلك إلى أبعاد أخرى من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والأجهزة الذكية أين يمكننا محاكاة المجتمع، ومن ثم توظيف هذه العملية بشكل عكسي حيث يمكن أن نخرج المشاهد الافتراضية وتنفيذها في الواقع، عن طريق ما يسمى بأنترنت الأشياء[2]، والطباعة الثلاثية الأبعاد[3].

وتعتبر التكنولوجيات الحديثة من أهم الوسائل التي وسّعت **المشهد اللغوي (Linguistic landscape)**[4] وأضفت عليه طابعا استثنائيا، من خلال صياغة لغوية جديدة كالفيديوهات، والرسوم، كما أنها فتحت قنوات جديد للتواصل ما يعتبر نقلة نوعية وتطورا ملحوظا، وأدى هذا إلى بروز نوعا من الأفعال الكلامية في مختلف السياقات الاجتماعية فبعض النصوص انفعالية تفاعلية وبعضها الآخر

---

[1]- روبي أحمد محمد، **البنك الشجري النحوي بناؤه وتوظيفه في إطار تقنيات الذكاء الاصطناعي**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1438هـ، 2017م، ص 5.

[2]- مصلح أنترنت الأشياء: "تشير أنترنت الأشياء إلى عملية ارتبط أي شيء بالأنترنت من خلال مجموعة من البروتوكولات الخاص، وهي شبكة من الأشياء المادية، ولا يمكن اعتبار IOT شبكة من أجهزة الكمبيوتر فقط، ولكت تطورت إلى شبكة من الأجهزة بمختلف جميع الأنواع والأحجام" (موسى سهام، داسي وهيبة، **مساهمة أنترنت الأشياء في خلق القيمة –دراسة تحليلية–**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، عدد 5، مج 10، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020م، ص524)

[3]- مصطلح الطباعة ثلاثية الأبعاد: "هي القدرة على إنتاج جسم حسب الطلب بشكل شبه آني، بسهولة مساوية لضغطة زر" (سيمون فيرونو وآخرون، **الطباعة ثلاثة الأبعاد**، ط بلا، RAND، https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE229.html، 2017م، ص3).

[4]- المشهد اللغوي: "هو النصوص متعددة الوسائط المعروضة في الأماكن العامة، وهي تشمل مجالات متعددة من الاستعمال اللغوي في المجتمعات الكلامية" (صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص145).

إخبارية[1]، ولا نخطئ إذا أضفينا الوسم الاجتماعي للتكنولوجيات الحديثة، من خلال التقدم التقني الذي ألقى بظلاله على المجتمع فصار بالمجتمع موجها للمجتمع.

إنّ المُطالع للمشهد اللغوي في مدننا العربية يلاحظ الكثير من مظاهر التطور والرقي اللغوي، وهذا من خلال استخدام التكنولوجيا التي هي من مخرجات تطور متوازي يربط بين ما هو لغوي وما هو مادي المتمثل في العتاد، وكل هذا ضمن نظام وظيفي متكامل، لا شك أن اللغّة ضمن هذا النظام لها مكانتها بل هي ركن أساس فيه وركيزة.

وبالنسبة لمجتمعاتنا العربية فإن استعمال التقانة الحديثة وربطها بالمجتمع يحتاج إلى مجهودات أكبر حيث: "أن تطبيقات تقنية التعلّم العميق في خدمة اللغة العربية ما زالت في مرحلة ابتدائية لم تنضج فيها الخوارزميات المتوفرة لدرجة تؤدي إلى تطبيقات فعالة ومفيدة للمجتمع واللغة"[2]، ولهذا النقص أسبابه.

ويقول الباحث ذاته في ذات السياق "إلا أنه من الصعوبة بمكان استقصاء جميع الجهود التي بذلت في هذا المجال"[3]، فالأكيد أن الهيئات المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات في مجتمعاتنا العربية لها مجهوداتها إلّا أنّه لا يمكن حصر كل الجهود المبذولة في توفير وتطوير نظم حوسبية تفي بمتطلبات استعمال هذه التقنية من قبل المجتمع، ويمكننا الانتباه والاهتمام أكثر بحاجيات المجتمع فيما يخص تكنولوجيا المعلومات.

---

[1]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص147.

[2]- أحمد حايك، **التعلم العميق وتطبيقاته المرتبطة باللغة العربية**، يوسف سالم العريان وأمجد يوسف أبو جبارة وآخرون، **تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة اللغة العربية**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1441هـ، 2019م، ص156.

[3]- أحمد حايك، **التعلم العميق وتطبيقاته المرتبطة باللغة العربية**، ص147.

هـ- اللسانيات الجغرافية والمتغيرات الاجتماعية:

يرى **أحمد حساني** أنّ: "تأسيس البحث في الظاهرة اللغوية على المكان نزعة قديمة بقدم البحث اللغوي نفسه، فالدارسون العرب الأقدمون عندما هموا بوضع قواعد تتحكم في الاستعمال اللغوي أقاموا تحرياتهم اللغوية على العامل الجغرافي، ويتجلى ذلك في حرصهم الشديد على تحديد رقعة الفصاحة تحديدا جغرافي، ويندرج هذا الإجراء فيما أصبح مألوفا عند **دي سوسير** باللسانيات الخارجية"[1]، فالمكان والعوامل البيئية تؤثّر تأثيرا كبيرا في اللغات البشرية، ويصحب هذا أيضا إمكانية أن يعطي المكان فهما للّغة.

ونرى أنّ الباحث **سمير شريف استيتية** في حديثة عن اللسانيات الجغرافية يقول: "يدرس علم اللسانيات الجغرافية اللغة باعتبار وجودها الجغرافي. والحديث عن الوجود الجغرافي لأية لغة من اللغات، لا يمكن فصله عن وجودها الاجتماعي. وهنا قد يظن القارئ أن ثمة تداخلا بين دراسة الوجودين اللغوي والاجتماعي للغة. فإنه من المسلم أيضا أن ثمة حدا فاصلا بينهما"[2]، وبالتالي فإنه من المهم تحديد الفواصل بينهما ويضيف الباحث ذاته قائلا[3]:

- فالبعد الاجتماعي في الدرس اللساني يدرس اللغة باعتبارها ظاهرة تواصلية، حيث أن التواصل من أهم مقومات أي مجتمع، ويعتبر المجتمع ركن أساسي من أركان التواصل.
- أما فيما يخص اللسانيات الجغرافية فإنها تتناول دراسة اللغة باعتبارها جزءا من الوجود الجغرافي للمجتمع.

---

[1]- أحمد حساني، **دارسات في اللسانيات التطبيقية -حقل تعليمية اللغات**، ص34.

[2]- سمير شريف استيتية، **اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج**، ص617.

[3]- ينظر سمير شريف استيتية، **اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج**، ص617.

ويقول **أحمد حساني** عن اهتمامات اللسانيين الجغرافيين: "ولذلك فإن الدارسين اللسانيين المعاصرين لم يألوا جهدا من أجل ضبط الأنماط اللغوية المختلفة بكل مستوياتها؛ الصوتية والتركيبية والدلالية، وتصنيفها حسب التوزيع الجغرافي للمصدر البشري المستعمل للغة معينة، ويتحقق ذلك بوساطة خرائط وأطاليس تبين الاختلافات اللهجية للمجموعة البشرية الواحدة"[1]. على أساس تقاطع المفاهيم اللسانية مع الرقعة الجغرافية.

وفي ختام هذا الطرّح المتعلّق بمجالات اللسانيّات التطبيقية وعلاقتها بالواقع فإننا ولا شك لا يمكننا أن نتطرّق إلى كل المجالات وارتباطاتها بالواقع، إنما كان هذا الجهد حتى ألفت انتباه باحثين في إطار نشاطهم المعرفي في هذا المجال إلى أهميّة ربط تخصّصاتهم بالواقع، وكذلك حتى نعطي نفسا جديدا لهذا المجال ونثير النقاش وفق ما حاجات المجتمع.

رابعا: مجالات اللسانيات التطبيقية والمتغيرات الاجتماعية حوصلة وتقييم:

إننا وأمام التحديات الراهنة التي تتطلب منا التقصي عن أيسر السبل وأكثرها نجاعة في وضع حلول للكثير من المشكلات الاجتماعية فيما يتعلّق باللغة، قدمت اللسانيات التطبيقية بفروعها المختلفة، وعلى مدار عقد من الزمن دراسات وأبحاث وحلول لمشكلات لمس من خلالها الباحثون الواقع الراهن بمختلف متغيراته، وهذا ما سنلاحظه في الواقع أن اللسانيات التطبيقية بفروعها المختلفة:

ومن المفاهيم الشائعة ما يطلق عليه **صيانة اللغة (Language maintenance)** والذي يندرج ضمن عمل مؤسسات الدولة، كما نلاحظ أن جهود الباحث اللساني **صالح بلعيد** ترتبط كثيرا بالواقع تقول

---

[1]- أحمد حساني، **دارسات في اللسانيات التطبيقية –حقل تعليمية اللغات–**، ص35.

الباحثتان **إيمان قليعي ونورة مراح** عن جهود **صالح بلعيد**: "(...) بل تعرض كذلك إلى جملة من القضايا اللسانية الاجتماعية، وهو ما تعكسه معظم كتاباته في هذا المجال كتابه "في الأمن اللغوي"، "العربية في خطر"، "الأمازيغية في خطر"، "هل تشتعل حرب الحروف"، "المواطنة وأشياء أخرى"، وهي التي تعرّض من خلالها إلى جملة من القضايا المتعلقة بعلم اللغة الاجتماعي من خلال السياسة اللغوية المتبناة من قِبل الحكومة الجزائرية، لتشمل دراسته في هذا المجال ما يسمى بالتعدد اللغوي، الأمن اللغوي، السياسة اللغوية، التخطيط اللغوي والمواطنة اللغوية وغيرها"[1]، وكلّها قضايا تمس الواقع اللساني للمجتمع، ويرتبط فيها كل ما هو لساني بكل ما هو اجتماعي قصد تحقيق البعد الاجتماعي للدراسات اللغوية.

[1]- إيمان قليعي ونورة مراح، **إسهامات وجهود صالح بلعيد في خدمة وترقية اللغة العربية**، مجلة جسور المعرفة، عدد 4، مج 7، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزئر، 2021م، ص478-479.

ملخص الفصل الأول

من خلال هذا الفصل الأوّل تم التطرّق إلى: نشأة اللسانيات التطبيقية، وتطوراتها، وأهم خصائصها، ومميزاتها، وتحوّلاتها المنهجية والمعرفية، وأهم العوامل المؤثرة في تطور هذا المجال، وكذا أهم ما قيل عن هذا الفرع المعرفي كمحاولة لتوصيفه، ومن ثمّة أهم المجالات والفروع، وأيضا تصنيف طبيعة النشاط ضمن هذا المجال.

إضافة إلى أهم القضايا المنهجية، حيث تم تعميق النقاش حولها مع التعريج على الخلفية المرجعية للقضايا المنهجية: كالنظرية، والعلوم البينية، وحدود التداخل بين الأطر المعرفية أثناء المقاربة، وكذا محاولة الوصول إلى توصيف اللسانيات التطبيقية المعاصرة.

ولم نقف عند هذا الحد بل حاولنا ربط هذا التخصص بالواقع الاجتماعي، ومن ثمة التركيز على أهمية المقاربة للمشكلات الاجتماعية فيما يتعلق باللّغة، مع إيلاء الأهميّة لفروع اللسانيات التطبيقية وعلاقتها بالواقع الاجتماعي.

لنخلص في نهاية هذا العرض إلى أن اللسانيات التطبيقية مجال معرفي يتطور ويتغير بناء على معطيات السياق الاجتماعي والفكري الذي يعالجه، وهذا ما يدفع إلى إعادة النظر في هذا المجال بين الفينة والأخرى.

الفصل الثاني: القضايا المعرفية للسانيات التطبيقية والتطبيقية المعاصرة.

المبحث الأوّل: اللسانيات التطبيقية وفروعها المعرفية أوّلا.

المبحث الثاني: اللسانيات التطبيقية وفروعها المعرفية ثانيا.

المبحث الثالث: توصيف واقع البحث اللساني التطبيقي في الجامعة الجزائرية.

المبحث الأول: اللسانيات التطبيقية وفروعها المعرفية أوّلا

المجالات المعرفية الكلاسيكية للسانيات التطبيقية:

تعرّفنا في الفصل السابق على أهم تقسيم للسانيات التطبيقية، وقلنا أنّ هذا المجال انقسم إلى قسمين أساسيين هما: اللسانيات التطبيقية الكلاسيكية وما يتعلّق بها من قضايا معرفية ومنهجية، ولسانيات تطبيقية معاصرة، ولكل منهما من ناحية قضاياه، وفروعه المعرفية، ومتعلّقاته البحثية واهتماماته ومجالاتها، وفيما يلي عرض لأهم مجالات اللسانيات التطبيقية الكلاسيكية:

ا: اللسانيات التعليمية:

قال تعالى:

﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾[1]

فسر العلّامة **عبدالرحمن بن ناصر السعدي** هذه الآية بقوله: "(...){عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} فإنه تعالى أخرجه من بطن أمه لا يعلم شيئًا، وجعل له السمع والبصر والفؤاد، ويسر له أسباب العلم.

[1]- سورة: العلق، الآية: [1-5].

فعلمه القرآن، وعلمه الحكمة، وعلمه بالقلم، الذي به تحفظ العلوم، وتضبط الحقوق، وتكون رسلا للناس تنوب مناب خطابهم"[1].

1- في الأصل الثلاثي (ع – ل – م): جاء في معجم لسان العرب لـ**ابن منظور** (ت711هـ) تعريف للأصل الثلاثي (ع – ل – م): "والعِلْمُ: نقيضُ الجَهْلِ، عَلِم عِلْماً وعَلُمَ هُوَ نفسُه، وَرَجُلٌ عالمٌ وعَلِيمٌ مِنْ قومٍ عُلماءَ فِيهِمَا جمِيعًا"[2]، فالعلم هو الدراية والمعرفة، وجاء في معجم مقاييس اللغة لـ**ابن فارس** (ت395هـ) تعريف للأصل (ع – ل– م) قوله: "الْعَيْنُ وَاللامُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى أَثَرٍ بِالشيْءِ يمتازُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ"[3]، فلهذا الأصل دلالة على الأثر وهو العلامة أو الدليل، للشيء يعرف به فهو علامة له ودليل عليه.

2- في مصطلح التعلمية: يرى **بشير إبرير** أنّ مصطلحات اللسانيات التعليمية: "تتفاوت (...) من حيث الاستعمال؛ ففي الوقت الذي اختار بعض الباحثين استعمال «ديداكتيك» تجنبا لأي لبس في مفهوم المصطلح، نجد باحثين آخرين يستعملون «علم التدريس» و«علم التعليم»، وباحثين آخرين قلائل يستعملون مصطلح «تعليميات» مثل لسانيات ورياضيات...الخ. وأما مصطلح «تدريسية» فهو استعمال عراقي، لم يشع استعماله. غير أنّ المصطلح الذي شاع في الاستعمال أكثر من غيره هو: «تعليميات» ولذلك اخترته مقابلا لـ«didactique» بالرغم من الإغراء الذي يمارسه كل من مصطلح «علم التدريس»

---

[1]- عبدالرحمن بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، ص889.

[2]- محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، **لسان العرب**، ج 15، ص 417. مادة: (ل، غ، و).

[3]- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الْحسين، **معجم مقاييس اللغة**، ج 5، ص109. مادة: (ل – غ – و).

و«علم التعليم»"[1].

3- تعريف التعليمية: يعرف **أحمد حساني** تعليمية اللغات (Language education) على وجه مخصوص بأنها: "وسيلة إجرائية لتنمية قدرات المتعلم قصد اكتساب المهارات اللغوية واستعمالها بكيفية وظيفية الإفادة المتواصلة من التجارب والخبرات العملية التي لها صلة مباشرة وملازمة في ذاتها بالجوانب الفكرية والعضوية والنفسية والاجتماعية للأداء الفعلي للكلام الإنساني"[2]، وتهدف تعليمية اللغات على وجه مخصوص إلى إكساب المتعلم المهارات اللغوية اللازمة وهي السماع والكلام، القراءة والكتابة، والثقافة وهي المهارة الخامسة.

4- مصطلح التعلمية في السياق الفرنسي: استعملت كلمة التعليمية في اللغة الفرنسية سنة 1554م، واستخدمت كلمة "Didactique" أوّل مرة في علم التربية سنة 1613م، من طرف كل من **كشسوف هيلفج (K.Helwig)**، و**يواخيم يونج (J.Jang)**، وذلك عند تحليلها لأعمال **فولفانج راتيكي (Wulfgang Ratke)** (1571-1635) وبحثهما عن نشاطاته التعليمية، تحت عنوان [تقرير مختصر في الديداكتيكا، أي فن التعليم عن راتكي]، وقد استخدما المصطلح بمعنى فن التعليم، والفن أشمل وأوسع حيث يتضمّن نوع من [المعارف التطبيقية والخبرات] التي يتم توظيفها لتحسين المهارات اللغوية في إطار معرفي آكاديمي نوعي[3].

5- متغيرات العملية التعلمية: تحاول التعليمية الإجابة على العديد من الأسئلة نذكر منها: ماذا

---

[1]- بشير إبرير، **التعليمية معرفة علمية خصبة**، مجلة اللغة العربية، عدد 10، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، الأبيار، خريف 2004م، ص285-286.

[2]- أحمد حساني، **دراسات في اللسانيات التطبيقية -حقل تعليمية اللغات-**، ص1.

[3]- ينظر عبدالقادر لورسي، **المرجع في التعليمية الزاد النفسي والسند الأنيس في علم التدريس**، ص19-21.

ندرّس؟ من يدرّس؟، لمن يدرّس؟، كيف يدرّس؟، أين يدرسّ؟ متى يدرّس؟، لماذا يدرّس؟، ...، ومن خلال هذه الأسئلة يتم فهم متغيرات العملية التعليمية أين يتم التحكم فيها قصد تحسينها.

- **المثلث التعليمي:** ينقسم المثلث التعليمي إلى ثلاثة أقطاب أساسية، تعتبر هذه الأقطاب أساسية حيث أنه لا يتم التعليم إلا بها، وفي حال غياب قطب منها فإن العملية التعليمية ستعتبر قاصرة، وهذه الأقطاب هي:

المعلم: تهتم التعلمية بالمعلم من نواحي متعددة فالمعلم: "وسيط تربوي ويؤدي دور المسهل لظروف البيئة، حتى يساعد المتعلم للوصول إلى حالة التكامل الشخصي، والفاعلية، وتحقيق الذات"[1]، ومما ينبغي أن يكون عليه المعلّم لكي يؤدي مهمته على أكمل وجه[2]:

- إحكام العقد التدريسي بين المدرس والمتعلم.
- الإعداد المحكم للدروس، والنجاح في تكييف مضامين البرنامج بما بتناسب مع وضعية الفصل.
- القدرة على صياغة مقاطع تدريسية مناسبة.
- القدرة على تصور وضعيات تدريس مناسبة لإنجاز الدرس.
- إعداد وسائل تدريسية مناسبة.
- القدرة على تصور الوضعيات التقييمية الملائمة (تقييم تكويني – جزائي – ذاتي – بين الأقران –

---

[1]– فراس السليتي، **استراتيجيات التدريس المعاصرة**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، مكتبة بيروت، إربد، الأردن، روضة الغدير، 2015، ص20.

[2]– ينظر رياض بن علي الجودي، **مدخل إلى علم تدريس المواد ديداكتيك – تدريسية – تعلّمية – تعليمية**، ط2، دار التجديد للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1441هـ، 2020م، ص52-54.

واقعي – تشخيصي ...) وفي أبعادها المختلفة (التشخيص والعلاج...).

- الاهتمام بصعوبات التعلم ومساعدة التلاميذ على تجاوزها. وبذلك ينتقل المتعلم من المستوى النمائي الكامن (الذي يتحدد عبر حل المشكلات تحت مراقبة الكهول أو بالتشارك من أتراب أكثر تقدما)، إلى المستوى النمائي الحقيقي (والذي يتحدد عن طريق الحل المستقل للمشكلات).

- الاهتمام بأخطاء التلاميذ واعتبارها مؤشرا على طلب المساعدة لا باعثا على العقوبة،...

- جعل ثقافة الطفل جزءا مكملا لعالم المدرس، على حد تعبير **بازيل برنستاين (Basil Bernstein)** (الاشتغال على تصورات المتعلمين وتمثلاتهم).

- العناية بأنماط التعلم واستراتيجياته لدى التلميذ، والحرص على التنويع في أنماط التعليم لتحقيق قدر أدنى من الاتساق بين أنماط التعلم وانماط التعليم.

المتعلم: ومن أهم الصفات التي ينبغي أن يتصف بها المتعلم هي[1]:

- التعبير عن الأفكار والمشاعر.
- ممارسة عملية استبصار الموقف والمشكلة والخبرة.
- المبادرة والنشاط والحيوية في الموقف.
- ممارسة الخبرة والتعلم التفاعلي والخبراتي.
- فهم الذات وصيانتها وتحقيقها.
- فهم الذات وصيانتها وتحقيقها.
- يؤدي دورا اجتماعيا فاعلا مع الأفراد المحيطين به.

[1]– ينظر فراس السليتي، **استراتيجيات التدريس المعاصرة**، ص18–19.

- يختار موضوع تعلم الخبرات التي تعزز هذا التعلم.
- يسهم بمعايير الصف وقوانينه.
- يؤدي دورا هاما في الصف المفتوح.
- التفاعل مع المعلم.

المحتوى التعليمي:

تعريف المحتوى: يعرفه **بشير إبرير** يقوله: "ويتمثل في كل ما يمكن تعليمه أو تعلمه، وجملة المعارف التعلمية والفنية المكوّنة لمحتوى البرنامج المقرر؛ فيمكن للباحث في التعليمية أن يدرس المحتوى التعليمي دراسة وصفية تحليلية، أو مقارنة أو من منظور اللسانيات الاجتماعية Socio-linguistique أو منظور اللسانيات النفسية Psycho-linguistique، من أجل تحديد مقاييس انتقاء المادة بدقة، ففي تعليمية اللغة مثلا، توجد عدة مبادئ لاختيار المادة اللغوية، **فليس كل ما في اللغة ضروريا للمتعلم**"[1]، فالمحتوى التعليمي هو المادة المراد تعليمها أو البرنامج أو المقرر الذي يأخذه المتعلم في الدراسة اللغوية التي يسعى إلى تعلمها.

معايير اختيار المحتوى: يتطلّب اختيار المحتوى اعتماد معايير يستند إليها لبناء هذا المحتوى، وهذه المعايير أساسية وتعتبر مقياسا يعطي للمحتوى هدفه وماهيته، وتؤخذ بعير الاعتبار لأهميتها البالغة نذكر منها[2]:

---

[1]- بشير إبرير، **التعليمية معرفة علمية خصبة**، ص288.

[2]- ينظر فراس السليتي، **استراتيجيات التدريس المعاصرة**، ص408.

- هدف المحتوى: ويعني الدقة والارتباط بالأهداف ومواكبة للتقدم العلمي المعاصر.

- الملائمة للواقع الاجتماعي: يعني أن يكون مرتبطا بالمنظومة القيمية الاجتماعية والواقع الاجتماعي والثقافي.

- التوازن: ويكون بين العمق والشمول، وبين النظري والعملي، وبين الأكاديمي والمهني وبين احتياجات الفرد والمجتمع.

- أن يكون منسجما مع ما توصل إليه علم نفس الطفل من مبادئ ونظريات، حيث يتم اختيار المحتوى بشكل يتناسب مع مستوى تفكير الأطفال.

- أن يراعي ميول واحتياجات الطلاب.

- مراعات المحتوى لتعلم الطلبة السابق.

طرائق التعليم: تتم العملية التعليمية من خلال اختيار الطريقة التي من خلالها يتمّ نقل المعلومة للمتلقي ويرى **أحمد حساني** أنه يجب علينا[1]:

- البحث المستمر من أجل تطوير طرائق تعليم اللغات.

- استثمار النتائج والخبرات المتوافرة في ميدان التعلمية بعامة.

- ترقية الخبرة البيداغوجية عن طريق التكوين المستمر قصد استخدام الوسائل السمعية البصرية المساعدة.

- الاهتمام بوضع بمقاييس قائمة على أسس علمية دقيقة لعلمية تقويم المهارات والعادات اللغوية المكتسبة.

---

[1]- ينظر أحمد حساني، **دارسات في اللسانيات التطبيقية -حقل تعليمية اللغات-**، ص42.

ب: اللسانيات النفسية:

1- في مصطلح اللسانيات النفسية: أطلق العديد من الباحثين والمتخصصين اصطلاحات عديد منها علم اللغة النفسي[1]، واللسانيات النفسية[2]، والمقابل الأجنبي لهذا المصطلح هو Psycholinguistics يقول العصيلي: "علم اللغة النفسيPsycholinguistics (...) فرع من فروع علم اللغة Linguistics، أو علم اللغة الحديث Modern Linguistics، كما يسمى أحيانا. بيد أن علم اللغة النفسي (...) يقع في الجانب التطبيقي من علم اللغة؛ لأن معظم موضوعاته لغوية تطبيقية"[3]، واللسانيات النفسية من فروع اللسانيات التطبيقية وهي من حيث الأهمية تأتي بعد التعليمية لكون هذا الفرع مهم لمناقشة قضايا اكتساب اللغة وفهمها وهو ما يساعد على الآداء التعليمي التعلّمي.

2- اللسانيات النفسية اصطلاحا: يرى **موسى حامد موسى خليفة** أن اللسانيات النفسية تتخذ من العلاقة بين اللغة والفكر موضوعا لها، ويمكن أن تتمثل هذه العلاقة في العديد من الموضوعات الجديرة بالاهتمام كالقدرات النفسية والعقلية عند الإنسان وعلاقتها باللغة، التمكن واكتساب اللغة، اللغة وعلاقتها بالمعرفة، اللغة وعلاقتها بالفكر، والأمراض اللغوية، بالإضافة إلى ما يصاحب ذلك من العمليات الذهنية التي تدور في ذهن المتحدث/السامع للغة، ولا ننسى أثر النفس في العمليات العقلية كالذاكرة والاسترجاع للمعلومات، والخيال وتداعي وتوارد المعاني، والانتباه والإدراك، وكل الحالات الوجدانية وما يترتب عليها

---

[1]- ينظر عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي، **علم اللغة النفسي**، ط1، ص11.

[2]- ينظر إيفا م.فيرناندير وهيلين سميث كيرنز، **أسس اللسانيات النفسية**، ط1، تر عقيل بن حامد الزماي الشمري، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2018، ص41.

[3]- عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي، **علم اللغة النفسي**، ص11.

من آثار[1].

كما يهتم اللسانيّون النفسانيون على حد تعبير **محمد محمد يونس علي:** بـ"التعرف على طبيعة محتوى المكونات الشخصية للقدرة اللغوية البشرية، واكتشاف الطرائق التي تربط بها المعرفة اللغوية بالاستخدام الفعلي للغة"[2]، وهذا جانب آخر يتعلق أكثر بشخصية الإنسان بالإضافة إلى أهمية تداولية اللغة في المواقف التواصلية وعلاقتها بالمعرفة اللغوية والتمثّلات الذهنية لهذه المواقف.

علّق **العصيلي** على أهم تعريفات اللسانيات النفسية والّتي أوردها في دراسته قائلا: "والملاحظ أنّ هذه التعريفات تتفق على أنّ علم اللغة النفسي علم يهتم بدراسة السلوك اللغوي للإنسان، والعمليات النفسية العقلية المعرفية التي تحدث في أثناء فهم اللغة واستعمالها، التي من بينها كيف يكتسب الإنسان اللغة، لكنها تختلف في تصنيف هذا العلم وتناول موضوعاته وترتيبها حسب أهميتها. فالتعريفات (...) الأولى ينظر مؤلفوها إلى هذا العلم نظرة لغوية نفسية، أما التعريفان الأخيران فينظر مؤلفوها إلى هذا العلم نظرة نفسية لغوية"[3]، ولا نكاد نفرّق بين اهتمامات كل من المتخصصين في علم اللغة النّفسي وعلم النفس اللغوي فلكل منهما مجالاته، إلا أنّها متشابهة ومتقاطعة بدرجة كبية وخاصة في الجانب الموغل في التجريد والذي لا يمكن إدراكه إدراكا محسوسا ولا يمكن ملاحظته ملاحظة مباشرة.

ويقول **جلال شمس الدين:** "أما التعريف الذي نرتضيه لعلم اللغة النفسي، هو أنه علم يدرس ظواهر

---

[1]- ينظر موسى حامد موسى خليفة، **مدخل إلى اللغويات**، ص70.

[2]- محمد محمد يونس علي، **مدخل إلى اللسانيات**، ص22.

[3]- عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي، **علم اللغة النفسي**، ص27-28.

اللغة ونظرياتها وطرق اكتسابها وإنتاجها من الناحية النفسية مستخدما أحد مناهج علم النفس"[1]، وبالنسبة لمناهج علم النفس التي يركز عليها هذا التعريف فإنها تعود للتداخل بين اللسانيات النفسية وعلم النفس اللغوي، وهذا ما سنناقشه لاحقا.

وعلى حسب رأي **توماس سوفكل (Thomas Sufkel)** فإنّ المدخل إلى دراسة العقل هي اللغة والكلام لذلك أطلق العلماء على استخدام اللغة والكلام في دراسة العقل مصطلح علم اللغة النفسي[2].

ويرى كل من **إيفا م.فيرنانديز** و**هيلين سميث كيرنز** أنّ "اللسانيات النفسية ميدان دراسي متداخل الاختصاصات (...) واللسانيات النفسية تخصص فرعي لكل من علم النفس واللسانيات في المقام الأول، ولكنها ترتبط أيضا بعلم النفس النمائي، وعلم العرفان، واللسانيات العصبية، وعلم التكلم"[3]، فالعديد من العلوم ترتبط ارتباطا وثيقا لبحث اللغة في الذهن وهذه التوليفة من التخصصات تقع تحت ما يسمى اللسانيات النفسية وتشكل ملامحها الأساسية.

3- علم اللغة النفسي وعلم النفس اللغوي: يتشاطر الاهتمام بالعلاقة بين النفس واللغة علمان هما اللسانيات النفسية وعلم النفس اللغوي (Psychology of Language)، ويذهب العديد من الباحثين إلى أنّ هذين المصطلحين وجهين لعملة واحدة ولهما نفس الاهتمام وهما اسمان لعلم واحد، ويعتبرون أنّ علم اللغة النفسي قد تطوّر عن علم النفس اللغوي.

---

[1]- جلال شمس الدين، **علم اللغة النفسي مناهجه ونظرياته وقضاياه**، ط بلا، ج 1، مؤسسة الثقافة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ت بلا، ص10.

[2]- ينظر توماس سوفكل، **علم اللغة النفسي**، ص15.

[3]- إيفا م.فيرنانديز وهيلين سميث كيرنز، **أسس اللسانيات النفسية**، ص19.

غير أنّ المتتبّع لتطور كل منهما يجد أنّهما مختلفان كل الاختلاف فمن الناحية التاريخية علم النفس اللغوي (ق19-20) أسبق من اللسانيات النفسية (ق20)، وكذلك هناك اختلاف في الاهتمام والمجال والوظيفة، حيث أن علم النفس اللغوي يهتم بالنفس ويهتم باللغة على أساس أنها مكون من مكونات النفس الإنسانية، ويستعمل أدوات علم النفس في دراسة اللغة، أمّا اللسانيات النفسية فالتركيز فيها على اللغة وما يربطها بالعقل من اكتساب وفهم واستعمال والذاكرة[1].

4- أهمية اللسانيات النفسية: تعتبر دراسة اللغة من جانبها النفسي على درجة كبيرة من الأهمية وذلك: "نظرا لاحتواء اللغة على الجانب النفسي الذي يتحكم في إنتاج الكلام وفهمه وهو جانب من اختصاص علم النفس. يجعل هذا العلم يلتقي باللسانيات من حيث كون الظاهرة اللغوية في جانبها النفسي تتضمن عمليتين: الإنجاز والفهم نضيف إلى هذا أمراض الكلام"[2]، ونظرا لأهمية العمليات اللغوية من ناحية الفهم والإنتاج فنجد لهذا ارتباط وثيق بتعليمية اللغة.

إن تعليمية اللغة تشتغل على بناء المهارات اللغوية الأربعة وهي مهارات عقلية بدرجة كبيرة حيث يعرّف **قود (Good)**: المهارة بقوله: "بأنها الشيء الذي يتعلمه الفرد ويقوم بأدائه بسهولة ودقة سواء كان هذا الأداء جسميا أو عاطفيا أو عقليا. وبأنها تعني البراعة في التنسيق بين الحركات اليد والأصابع والعين"[3]، وبما أن المهارة كما لها جانب سلوكي فإن وراء هذا الجانب السلوكي جانب آخر نفسي وهنا

---

[1]- ينظر عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي، **علم اللغة النفسي**، ص28-30.

[2]- حسيني خاليد، **مدخل إلى اللسانيات المعاصرة** ، ص102.

[3] -Good, C.V. **Dictionary of Education**, P503

نقلا عن: رشدي أحمد طعيمة، **المهارات اللغوية: مستوياتها، تدريسها، صعوباتها**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، =

يمكن توظيف المعرفة اللغوية التي تصدر عن الباحثين في اللسانيات النفسية في تعليمية اللغة.

5- متغيرات اللسانيات النفسية واهتماماتها: جاءت اللسانيات النفسية إذا للإجابة عن أسئلة ذات أهمية كبرى وهذه الأسئلة هي[1]:

- كيف يكتسب الإنسان اللغة والكلام؟
- كيف ينتج الإنسان اللغة والكلام؟
- كيف يفهم الإنسان اللغة والكلام؟
- كيف يفقد الإنسان اللغة والكلام؟

	تاريخيا (عبر الزمن)	تزامنيا (في وقت واحد)
توليف اللغة	**اكتساب اللغة**	**إنتاج اللغة**
تحليل اللغة	**فقدان اللغة**	**فهم اللغة**

(الشكل-02-) جدول يوضح تطور تحليل اللغة بدلالة الزمن[2]

6- موضوعات اللسانيات النفسية ومجالاتها البحثية: يرى **عبدالعزيز العصيلي** أن وظيفة اللغوي هو البحث المعمق في الجوانب النفسية للغة، وما يربط ذلك بالنواحي الاجتماعية والفيزيولوجية، وترتبط

= 1425هـ، 2004م، ص30.

[1]- ينظر توماس سوفكل، **علم اللغة النفسي**، ص16.

[2]- ينظر توماس سوفكل، **علم اللغة النفسي**، ص16.

اللسانيات النفسية بالمدرسة المعرفية الفطرية، وترتبط اللسانيات النفسية كثيرا بالإجابة عن العديد من الأسئلة[1]، ونورد أهم موضوعات اللسانيات النفسية وهي[2]:

- فهم اللغة المنطوقة والمكتوبة وما يتعلّق بذلك من عمليات عقلية عصبية، من استقبال وتعرّف وفهم معنى الرسالة اللّغوية، ومعاني الجمل في علاقاتها النحوية والصرفية، وفقرات والجمل.
- استعمال اللغة: من حيث إنتاجها بدأ من التمثلات النفسية إلى غاية صدور الكلام من الناحية الفيزيولوجية إلى غاية انتقاله عبر الهواء وصولا إلى أذن السامع، وما يعترضه من مشكلات.
- اكتساب اللغة: عند الناطقين بها من أبنائها أو من غير أبنائها، وخاصة عند الأطفال.
- العمليات التواصلية وما يؤثر فيها من عوامل داخلية أو خارجية، وأيضا التركيز على النواحي الفيزيولوجية والفيزيائية والعصبية والسمعية.
- المشكلات اللغوية واضطرابات النطق كالعيوب الخلقية الفيزيولوجية على مستوى أجهزة النطق أو الدماغ.
- دراسة الثنائية اللغوية (Bilingualism) والتعددية اللغوية (Multilingualism)، من حيث المشكلات التي تحدث أثناء اكتساب اللغة سواء الأم أو الأجنبية.
- دراسة مشكلات القراءة أو ما يسمى بسيكولوجية القراءة (Psychology of Reading) والمشكلات النفسية التي تحدث وتعيق عملية القراءة.
- لغة الصم البكم ولغة الإشارة من حيث اكتسباها واستعمالها وتعقيداتها وعلاقتها ومشكلاتها النفسية

---

[1]- ينظر عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي، **علم اللغة النفسي**، ص34.

[2]- ينظر عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي، **علم اللغة النفسي**، ص34-37.

واللغوية والاجتماعية.

- الذكاء الاصطناعي (Artificial Inteligence) وما يرتبط بحوسبة الذكاء الإنساني.

- هذه الاهتمامات الأساسية ترتبط أيضا باهتمامات أخرى فرعية، منها مستويات التحليل اللساني الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، وما يعلق بالتعليم والتعلّم، كالذاكرة، والذكاء، ومعيقات النطق، وغيرها مثل مجال اللسانيات العصبية (Neurolinguistics).

7- **تصميم التجربة في اللسانيات النفسية:** يكون الإجراء في اللسانيات النفسية من خلال العديد من الأطر المعرفية والمنهجية حيث يقول **جلال شمس الدين:** "(...) فإننا نستطيع القول إن الهدف الرئيسي لعلم اللغة النفسي هو استخدام التجريب للكشف عن العمليات العقلية المتضمنة في استخدام اللغة"[1]، ويبتكر علماء اللسانيات النفسية العديد من الطرق والوسائل للوصول إلى الآلية التي يعمل بها العقل الإنساني في اللغة، وقد توصلوا بعد الملاحظة المباشرة إلى اعتماد طريقتين هما:

- ملاحظة و[تسجيل] الكلام العفوي.

- والقيام بالتجارب اللغوية النفسية، فالكلام العفوي طبيعي ويمكن أن تستخلص منه نتائج أكثر صدقا وموثوقية من الكلام الطبيعي أو المنمّق، وعلى خلاف ذلك فإن الكلام الطبيعي يحتاج إلى الوضع في الاعتبار عدة عوامل لاستخلاص منه نتائج موثوقة، ويراعي اللسانيون النفسانيون عند الدراسة عدة عوامل منها: [أن تشمل العوامل لمتغير القابل للتحكم فيه، مدى قابلية التجارب للقياس بدقة][2].

وقدم كل من الباحثين **إيفا م.فيردناندیز (Eva M.Fernandez)** و**هيلين سميث كيرنز**

---

[1]- جلال شمس الدين، **علم اللغة النفسي مناهجه ونظرياته وقضاياه**، ص9.

[2]- ينظر جين إتشسن، **اللسانيات مقدمة إلى المقدمات**، ط1، تر وتع عبدالكريم محمد جبل، المركز القزمي للترجمة، القاهرة، 2016، ص266.

(**Helen Smith Cairns**)، في كتابهما أسس اللسانيات النفسية منهجية شاملة للتصميمات التجريبية في اللسانيات النفسية نلخصها في الجدول الآتي[1]:

الخطوة	شرحها	التقنية المعتمدة
الأسس	- تتضمن التجربة دوما مقارنة من نوع ما بين مختلف العناصر اللغوية التي تفاوت فيما بينها. - يمكن أن تكون المقارنة بين نوعين أو أكثر من الوحدات اللغوية، أو غير اللغوية. - المتغير موطن الاهتمام هو تكرير عنصر معجمي. - التقابل يكون بين الكلمات الأكثر والأقل تكرارا. - ترقب الصوتم.	التسجيل الصوتي
المواد	- كتابة مجموعة من الجمل هي المادة اللغوية التي تقوم عليها أو بها الاختبار. - توفير عدد النسخ المطلوب. - التطابق بين المواد اللغوية. - الوضع المثالي. - هناك نوعين من المواد اللغوية المواد التجريبية	قارئ الأصوات

[1]- إيفا م.فيرناندیز وهيلين سميث كيرنز، **أسس اللسانيات النفسية**، ص 383-390.

	(المستهدفة)، والمواد الحشو (المشتتة).	
الإجراءات	- جمع الاستجابات (البيانات) بشكل غير فوري وبشكل فوري أيضا على حسب التجربة. - تسجيل الاستجابات بالأدوات اللازمة.	الاستبانة المقاييس تخطيط كهربية الدماغ (EEG). التصوير بالرنين المغناطيسي (FMRI).
التحليل	- الاختبارات الإحصائية للتأكد من موثوقية التجارب. - الدراسة التحليلة الإحصائية للنتائج.	أدوات التحليل وتصميم الرسوم البيانية

8- صعوبات البحث في القضايا اللغوية النفسية:

ورغم كل هذ الاحترازات يقع اللسانيون النفسانيون في التناقض والاضطرار أحيانا لخلق بيئة مصطنعة، والغرابة في السلوك، وصعوبته وعدم وضوح العلاقات التأثيرية التأثرية، وأثر العوامل المختلفة في السلوك اللغوي النفسي[1].

ومرد ذلك على حسب رأي **سوفكل** يعود إلى الطبيعة المعقدة للفرد والجماعة التي ينتمي إليها وطبيعة العـقل المـركـبة، وبالتالي يمكن ألّا تفي البيانات اللغوية إلا أحيانا في توضيح الآلية التي يعمل بها العقل

[1]- ينظر جين إتشسن، **اللسانيات مقدمة إلى المقدمات**، ص266-267.

الإنساني[1].

ج: اللسانيات الاجتماعية:

تعتبر اللسانيات الاجتماعية من أهم فروع اللسانيات التطبيقية حيث يهتم هذا المجال باللغة في بعده الاجتماعي ولا شك أنها هذا التصوّر يدل على ارتباط هذا الفرع بالواقع.

لم تتفق الدوائر الأكاديمية على مصطلح موحد لهذا العلم فقد اعتمدت الكثير من المصطلحات منها: اللسانيات الاجتماعية[2]، اللسانة الاجتماعية[3]، علم اللغة الاجتماعي[4]، السوسيو–ألسنية[5]، وهناك من أطلق مصطلح الألسنية الاجتماعية، ويقع هذا العلم ضمن الجانب التطبيقي من أبحاث اللغة، وهو من أهم فروع اللسانيات التطبيقية Applied Linguistics إذ أن جل موضوعاته تدل على ذلك[6]. والمقابل الأجنبي لمصطلح اللسانيات الاجتماعية هو Sociolinguistics.

عرفته **ريم بسيوني** بقولها: "علم اللغة الاجتماعي sociolinguistics معني بعلاقة اللغة بالمجتمع، وتأثير كل من اللغة والمجتمع على الفرد وهويته"[7]، ويضيف **لويس جان كالفى** إلى هذا التعريف أيضا

---

[1]– ينظر توماس سوفكل، **علم اللغة النفسي**، ص16.

[2]– ينظر، حسن كزار، **اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة التلقي والتمثلات**، ص9.

[3]– ينظر جولييت غارمادي، **اللسانة الاجتماعية LA SOCIOLANGUITTIAUE SOCIAL–LINGUISTICS**، ط1، تر خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1990، ص15.

[4]– ينظر، عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص24.

[5]– ينظر، ميشال زكريا، **قضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقاربة تراثية**، ص9.

[6]– ينظر محمد عفيف دمياطي، **مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي**، ص7.

[7]– ريم بسيوني، **علم اللغة الاجتماعي في الوطن العربي (محور ونظريات)**، ص5.

الاهتمام بالأسباب والظروف والملابسات الاجتماعية التي لها ارتباط وتحيط بالحدث اللغوي"[1]، أما **فيشمان** فقد ركّز في تعريفه للسانيات الاجتماعية على السلوك الذي يتبع التنظيم اللغوي وتأثير كل منهما في الآخر حيث يعرّفه بأنه: "علم يبحث التفاعل بين جانبي السلوك الإنساني: استعمال اللغة والتنظيم الاجتماعي للسلوك"[2]، ومن هنا يمكننا القول أن الهدف من هذا التعريف هو إبراز التأثير الاجتماعي على الاستعمال اللغوي أو اللغة كسلوك إنساني.

1- تاريخ علم اللغة الاجتماعي: يرى **هادي نهر** أن العديد من العلماء الذين كان لهم الفضل في التأسيس للسانيات الاجتماعية، يقول: "وقد اجتهد علماء اللغة من أمثال: سوسر، ومايبه، وفندريس، وفيرث، وهاليداي، ومالينوفسكي، ويسبرسن، وفلمور، وفيربواس، وهاريس، وكاردنر، وغيرهم على انشاء فرع جديد من فروع علم اللغة، اخذت اصوله تتضح وتستقر في السنوات الأخيرة. وتشغل أذهان الباحثين وتفهم تفكيرهم بالدراسة والبحث، اطلق على هذا الفرع (علم اللغة الاجتماعي) Sociolinguistics، ويطمح اصحاب هذا العلم الى اكتشاف الاسس او المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك اللغوي، مستهدفين اعادة التفكير في المقولات والفروق التي تحكم قواعد العمل اللغوي، ومن ثم توضيح موقع اللغة في الحياة الانسانية"[3]، وهذا مهم خاصة من الناحية السلوكية التي يبنى عليها بعد ذلك متعلقات واقعية.

أمّا الباحثة **ريم بسيوني** –ودراستها من الدراسات الحديثة التي فضّلنا الاعتماد عليها في التأريخ لهذا

---

[1]– ينظر لويس جان كالفي، **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ط 1، تر حسن حمزة، مر سلام بزي – حمزة، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2008م، ص400.

[2] –Fishman.J.A, **The sociology of language**, P1,

نقلا عن عز الدين صحراوي، **اللغة بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية**، مجلة العلوم الانسانية، عدد 5، مج 3، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2003م، ص169.

[3]– هادي نهر، **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، ط1، الجامعة المستنصرية، 1408هـ، 1988م، بلد بلا، ص23–24.

العلم- فإنّها تؤسس لظهور علم اللغة الاجتماعي بدأً من ستينات القرن العشرين (ق20)، في إنجلترا وأمريكا على يد **ويليام لابوف (Labov w)** من خلال ما قدمه من نظريات أفادت في بلوره هذا العلم وطرق البحث التي أفادت في تطور هذا العلم.

وقد ركز **لابوف** وغيره على المتغيرات اللغوية وعلاقاتها التأثيرية التأثرية بالمجتمع، كما أنّ اللسانيات الاجتماعية قد تطورت على يد كل من **ميلروي (Milroy)**، التي طورت نظرية الطبقات الاجتماعية، وأهمية المنطقة التي يعيش فيها الإنسان في الاستقرار اللغوي، **وإيكرت (Eckert)**، التي طورت نظرية مجتمع الممارسة، الذي يقوم على مقومات مشتركة أساسها اللغة[1].

2- علم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة: يرى طائفة من الباحثين أنّ علم اللغة العام يتهم ببنية اللغة (structure language) دون الاهتمام بالسياقات (context) المختلفة التي تختضن اللغة أثناء الاستعمال، فيكون اهتمام عالم اللغة تحديد القواعد والنظم التي تحكم اللغة في حين ترتبط مهمة عالم اللغة الاجتماعي بدراسة اللغة وعلاقتها بمختلف الأطر الاجتماعية، ومن هنا ينبغي أن نفرّق بين علماء اللغة وعلماء اللغة الاجتماعيين من ناحية الاهتمام[2].

وقد أيّد هذا الرأي **هدسون** في كتابة علم اللغة الاجتماعي الذي يفصل بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية، مع ذلك فقد نبه إلى خطورة الفصل أثناء الدراسة والبحث اللغويين بين اللغة والمجتمع الذي يستخدم هذه اللغة، فاللـغـة وثيقة الصلة بالمجتمع والـكـلام سلوك اجتماعي يؤديه الفرد، وقد أيّد **هدسون**

---

[1]- ينظر ريم بسيوني، **علم اللغة الاجتماعي في الوطن العربي (محور ونظريات)**، ص6-7.

[2]- ينظر محمد عفيف دمياطي، **مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي**، ص8-9.

الرأي القائل بأن اكتشافات (علم اللغة الاجتماعي) وثيقة الصلة (بنظرية ببنية اللغة)[1].

وقد فرّق **لويس جان كالفي (Calvel, Louis – jean)** بين ما أطلق عليها لسانيات القول وما أسماه أيضا بلسانيات اللغة حتى يفرّق –على حد تعبيره– بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية، كمقاربتين لدراسة اللغة لكل منهما مجال اهتمامها، فلسانيات اللغة تسعى إلى الكشف عن النظام اللغوي، فيما يهتم المتخصصون في لسانيات القول التي هي اللسانيات الاجتماعية بعلاقات التأثير والتأثر بين اللغة والمجتمع[2].

3- علم اللغة الاجتماعي أو علم الاجتماع اللغوي: يرى **هيدسون** أن الخلاف بين علم اللغة الاجتماعي الذي يدرس اللغة في علاقتها بالمجتمع وعلم الاجتماع اللغوي الذي يهتم بالبحث في المجتمع وعلاقته باللغة، ويكمن الاختلاف أكثر في محور الاهتمام، ومُسْتَنَدُ ذلك هو تركيز الباحث، فإن كان تركيزه واهتمامه باللغة فهذا من اختصاص اللسانيات الاجتماعية.

أما إذا كان تركيز الباحث عن المجتمع فهذا هو اهتمام المتخصصين في علم الاجتماع، ولا يمكن الفصل بين العلمين أكثر مما فصلناه وحتي أن هناك الكثير من القضايا تتداخل فيها الاهتمامات[3]، ويمكن أن يستثمر الباحثون في كلتا المقاربتين ما تقدمه المقاربة الأخرى وهذا يزيد من كفاءتهم البحثية من خلال استثمار نتائج الأبحاث في الاتجاه المقابل واستخدام أدواته البحثية.

---

[1]- ينظر د. هدسون، **علم اللغة الاجتماعي**، ص15-17.

[2]- ينظر لويس جان كالفي، **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ص214-216.

[3]- ينظر د. هدسون، **علم اللغة الاجتماعي**، ص17-18، وينظر محمد عفيف دمياطي، **مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي**، ص9-10.

4- موضوعات علم اللغة الاجتماعي: ترى الباحثة **ريم بسيوني** أن علم اللغة الاجتماعي ينقسم إلى ستة (06) أقسام رئيسية هي: إزدواجية اللغة (Diglossia)، تحويل الشفرة اللغوية (Code switching)، اللغة المبسطة واللغة المهجنة (Pidgin and creale)، المقومات الاجتماعية واللغة (Sociolinguistics variables)، سياسة اللغة والتعليم (Language policy and education)، اللغة والسياسة (Language and politics)، اللغة والإعلام (Language and the media)[1].

ويرى **هادي نهر** أن هناك العديد من الموضوعات التي تندرج ضمن اهتمامات اللسانيات الاجتماعية، ويقسّمها إلى قسمين علم اللغة الاجتماعي بمعناه الضيق، وعلم اللغة الاجتماعي بمعناه الواسع، نذكر منها[2]:

	علم اللغة الاجتماعي بالمعنى الواسع	**علم اللغة الاجتماعي بالمعنى الضيق**
الموضوعات	دراسة الواقع اللغوي في أشكاله المتنوعة باعتبارها صادرة عن معان اجتماعية وثقافية مألوفة وغير مألوفة. كل ما يشمل العلائق بين اللغة والمجتمع، مستثمرا كل ما نعثر عليه في ميادين علم الأعراف البشرية Ethnology.	الاهتمام بالخطوط العامة التي تميز المجموعات الاجتماعية من حيث اختلافها وتداخلها في التناقضات ضمن مجموعة لسانية عامة ذاتها. الوقوف ودراسة القوانين التي تخضع لها الأهمية اللغوية في حياتها

[1]- ينظر ريم بسيوني، **علم اللغة الاجتماعي في الوطن العربي (محور ونظريات)**، ص5.

[2]- هادي نهر، **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، ص24-25.

	طرق التكلّم، موقف المتكلم والمخاطب، اللهجات المحلية، صور الأنشطة المحكوم عليها بقواعد استخدام اللغة، مشكلات الاتصال اللغوي، الموضوعات التي تهتم بالتغيرات اللغوية على المستوى الجغرافي والاجتماعي والثقافي للغات المختلفة أو داخل لغات بعينها، علم اللهجات المشتمل على الجغرافية اللغوية، تحديد مواطن اللهجات ضمن المجتمع الواحد ووضع أطالس لها، بحث اختلاف اللغات، قضايا التعدد اللغوي، تحليل الخطاب السياسي والأدبي، والإعلامي، والديني، الاعتماد على الاهتمامات اللغوية في علاقتها بالمجتمع.	وتطورها ما يعتورها ويطرأ عليها من شؤون الحياة، ومدى تأثرها بغيرها من الظواهر الاجتماعية التي تؤثر في اختيار الناس للّغة، وما تحمله من طبائع الحياة العامة للمتكلمين. طراق الاستعمال اللّغوي التي يكتسبها الانسان من المجتمع.
تصنيف هاليداي	الإزدواجية اللغوية والتعدد اللغوي، وتعدد اللهجات، التخطيط والتنمية اللغوية، ظواهر التنوع اللغوي، علم اللهجات الاجتماعي (المتنوعات غير المعيارية)، اللسانيات الاجتماعية والتربية، الدراسة الوصفية للأوضاع اللغوية (طريقة وأسلوب الكلام)، السجلات والفهارس الكلامية والانتقال من	

	لغة إلى أخرى، العوامل الاجتماعية في التغيير الصوتي والنحوي،، اللسان والمجتمع والتواصل الحضاري، النظرية الوظيفية والنظام اللغوي، تطور اللغة عند الطفل، اللسانيات العرفية (الاثنو منهجية)، دراسة النصوص.	

5- فوائد دراسة علم اللغة الاجتماعي: يقول **محمد عفيف دمياطي:** "إن علم اللغة الاجتماعي يفيد الإنسان في عملية الاتصال والتفاعل اللغوي داخل الجماعات اللغوية المعينة، فيمكنه من اختيار نوعية اللغة المستخدمة. وفي عملية تعليم اللغة يفيد علم اللغة الاجتماعي في زيادة فهم الطالب للثقافة الأجنبية، وتقليل تعصب الفرد لثقافته، وزيادة فهمه للبعد التاريخي للثقافة القومية"[1]، ومن خلال هذا التعريف فإن فائدة علم اللغة الاجتماعي تكمن في:

- يفيد في عملية التواصل اللغوي والتفاعل الاجتماعي داخل إثنية بعينها.
- يفيد علم اللغة الاجتماعي في اختيار نوعية اللغة المستخدمة.
- زيادة فهم الطلاب للثقافة الأجنبية مما يقلل التعصب للثقافة المحلية والخاصة.
- فهم البعد التاريخي للثقافة القومية: مما يزيد من الترابط والتلاحم الاجتماعي في أهم القضايا الوطنية والاجتماعية.

6- طرق البحث لدراسة المتغيرات اللغوية ضمن علم اللغة الاجتماعي: إنّ آلية توظيف المعارف اللسانية ومهارات البحث العلمي لرصد الظاهرة اللغوية في علم اللغة الاجتماعي ينبغي أن تقوم على فهم

[1]- محمد عفيف دمياطي، **مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي**، ص11.

أقسام هذا العلم يقول **هدسون:** "وينقسم علم اللغة الاجتماعي (...) إلى جزئين: الجزء «الإمبريقي» (الاختباري) والجزء النظري – وأعني بالأول، الجزء الخاص بالخروج إلى الميدان لجمع المادة العلمية، وبالثاني الجزء الخاص بالخلو إلى هذه الحقائق المجتمعة والتفكير فيها وتمحيصها. وقد يكون المنهج النظري (المعروف بالمصطلح الغربي Armchair Approach «الجلوس والتفكير المتريث» في دراسة علم اللغة الاجتماعي مفيدا إلى حد ما، سواء استند إلى مادة علمية جمعت بطريقة علمية منظمة كجزء من بحث علمي متكامل أم اعتمد على مجرد خبرات الباحث الشخصية"[1]، كما ترى الباحثة **ريم بسيوني** في دراستها الموسومة بعلم اللغة الاجتماعي في الوطن العربي (محاور ونظريات) أنّ جمع المادة اللغوية للبحث الاجتماعي يشوبه العديد من العراقيل، وتكمن صعوبة ذلك في طبيعة البحث اللغوي الاجتماعي، نقدم من خلال الجدول الآتي أهم نظريات البحث اللغوي الاجتماعي[2]:

واضع النظرية	فحوى النظرية	مصطلحات النظرية	شرح المصطلحات
لابوف	اعتمد لابوف طرق مختلفة لجمع المادة العلمية. يرى أن هناك تحديات يواجهها الباحث لتسجيل طريقة الكلام التلقائية لأي فرد من أفراد المجتمع.	النتاقض في أهداف وطرق البحث (observer's paradox)	معنى هذ المصطلح أن المتكلم الذي تحرى عليه الدراسة عندما يعلم بوجود من يراقبه ويجري معه استقصاء

[1]– د. هدسون، **علم اللغة الاجتماعي**، ص13.

[2]– ينظر ريم بسيوني، **علم اللغة الاجتماعي في الوطن العربي (محور ونظريات)**، ص8.

	وجود الباحث وجهاز التسجيل يحولان دون تلقائية الكلمات، يعيق وجود البحث المتكلم لأنه يعرف أنه يتم تسجيله. لابوف أنه كان أحيانا يطلب من المتكلم قراءة كلمات ومقاطع متشابهة ويكون الاختلاف في حرف واحد مثلا: قال، مال.		يحول ذلك دون طهور استخدام فعلي للغة وبالتالي تكون النتائج مغايرة.
	الحوارات والدراسات الاستقصائية		
ميلروي	أدخلت **ميلروي** فكرة الأثنوجروفي أدخلت فكرة الاهتمام بدرسة المجتمع والعيش بداخله بوصفه عنصرا فيه قبل اتمام الدراسة. فهم المقومات الاجتماعية لأي مجتمع عن طريق محاولة الباحث أن يكون جزءا من المجتمع من خلال العيش بين أفراده لوقت طويل.		
إيكرت	أدخلت أيكرت وغيرها فكرة إيديولوجية الأفراد وأهميتها في جمع المادة العلمية.		

	أصبحت هوية الفرد وبيئته ومجتمعه مهمّة جدا وإن لم تكن مضبوطة في الكثير من الأحيان.		

7- **مصادر علم اللغة الاجتماعي:** يرى **هادي نهر** أنّ علم اللغة الاجتماعي لا يمكن أن يستغني عن علوم أخرى يقول: "وعلى الرغم من مناداة اللغويين باستقلال هذا الدرس إلا أنهم لا ينفون اعتماده على علوم أخرى كعلم الاجتماع، والجغرافية، وعلم النفس، والانثروبولوجيا، والاحصاء والفيزياء وغيرها"[1]، فمصادر اللسانيات الاجتماعية عديدة ومتنوّعة وهذا تماشيا مع طبيعة اللغة الإنسانية التي لا تثبت على هيئة واحدة غير متغيرة.

د: اللسانيات المعجمية:

يرى **أحمد مختار عمر** أن مصطلح (Lexicology)، (Lexicography)، في اللغة الإنجليزية يدلّ على العلم الذي يهتم بدراسة الألفاظ وطرق ترتيبها وفق نسق معيّن، أيضا كلمة (Dictionary) لها الدلالة ذاتها، إلا أنه يندر استعمال (Lexcion) للدلالة على المعاني السابقة[2].

ويفرّق **علي القاسمي** بين دلالة المصطلحين قائلا: "في مصطلحات علم اللغة الحديث، هناك فرق بين علم المفردات أو علم الألفاظ Lexicology والصناعة المعجمية Lexicography. فالمصطلح الأول يشير إلى دراسة المفردات ومعانيها في لغة واحدة أو في عدد من اللغات. ويهتم علم المفردات من حيث

[1]- هادي نهر، **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، ص26.

[2]- ينظر أحمد مختار عمر، **صناعة المعجم الحديث**، ص20.

الأساس باشتقاق الألفاظ، وأبنيتها، ودلالاتها المعنوية والإعرابية، والتعابير الاصطلاحية، والمترادفات، وتعدد المعاني. أما الصناعة المعجمية فتشمل على خطوات أساسية خمس هي: جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل، وترتيبها طبقا لنظام معين، وكتابة الموارد، ثم نشر الناتج النهائي، وهذا النتاج هو المعجم أو القاموس"[1]، فالمصطلحين متباينين من حيث المعنى حيث أنّ علم الألفاظ يختص بالمادة المعجمية، ومصطلح الصناعة المعجمية يختص بالخطوات الإجرائية لتنفيذ المعجم.

وبناءً على هذا المدخل فإن **علي القاسمي** في دراسة أخرى موسومة بـ: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق يقول: "وبالاطلاع على المصطلحات العربية المستعملة في الميدان المعجمي، نستطيع القول إنّ مصطلح (المعجمية) يستعمل لتغطية كلا المجالين. وأما الدراسات المتعلّقة بعلم المفردات فتصب على البحث في معجم اللغة العربية أو متنها ولهذا يمكن أن تسمى هذه الدراسات، (علم المعجم). وأمّا مصطلح (صناعة المعجم) فهو مختص دائما بالشق الثاني من الثنائية المذكورة"[2]، إن عملية صناعة المعاجم والتي اتفقت الدوائر الآكاديمية على وسمها بالمعجمية، تقوم على شقين أساسيين: الشق الأوّل الذي يهتم بمادة المعجم وهي الألفاظ ومعانيها، أما الشق الثاني فيهتم بآلية تنفيذ المعجم وإخراجه إلى حيّز الاستعمال.

ويعتبر العديد من العلماء أنّ الصناعة المعجمية من فروع اللسانيات التطبيقية كونها تهتمّ بالجانب التطبيقي العملي في معالجتها لصناعة المعجم[3].

1- تعريف المعجم: يعرّف **فوي يوسف الهابط** المعجم بقوله: "المعاجم اللغوية: هي التي تحصر

---

[1]- علي القاسمي، **علم اللغة وصناعة المعجم**، ط2، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1411هـ، 1991م، ص3.

[2]- علي القاسمي، **المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق**، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2003م، ص20.

[3]- ينظر أحمد مختار عمر، **صناعة المعجم الحديث**، ص31.

ألفاظ اللغة وترتبها ترتيبا خاصا يساعد الباحث على التعرف على اللفظة بشرح مدلولها"[1]، والمعجم اللغوي وضع لتفسير وشرح معاني الكلمات، ويتكوّن المعجم من الكلمات ومعانيها[2]، والمعجم كتاب يحمل بين دفّتيه مخزونا لغويا كاملا بالكلمات والألفاظ وشرح مدلولاتها ومعانيها التي تحيل إليها.

2- **أسس بناء المعجم:** ينبغي أنّ نكون على بيّنة من الأسس التي يقوم عليها المعجم، وهي على حسب أورده **محمد أحمد أبو الفرج** في كتابه المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث[3]:

- اللغة التي يأخذ منها العجم مادته الفصحى، العامية، لغة الكتابة، أيضا الوضع في الاعتبار لمن تقدّم هذه المعاجم؟
- المادة المعجمة المتمثّلة في الكلمات، طريقة ترتيبها، وترتيب أفرعها.
- الشرح الذي يقدمه للكلمات، طريقته وترتيبه.
- الأخذ بعين الاعتبار حاجيات المستخدمين للمعاجم.
- يجب أن تكون المادة المعجمية واضحة الترتيب، ويجب أن توضع المواد الشاذة في مكان مخصص لها.
- يجب أن توضّح الخصائص التنظيمية، استعمال الرموز المناسبة للمعلومات التنظيمية وشرحها، واستعمال الرموز التنظيمية للتمييز بين المعاني، توشح المعلومات الدلالية.

---

[1]- فوزي يوسف الهابط، **المعاجم العربية موضوعات وألفاظاً**، ط1، الولاء للطبع والتوزيع، بلد بلا، 1413هـ، 1992م، ص5.

[2]- ينظر محمد أحمد أبو الفرج، **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**، ط بلا، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بلد بلا، 1966م، ص9.

[3]- ينظر محمد أحمد أبو الفرج، **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**، ص20-22، وينظر صلاح راوي، **المدارس المعجمية العربية، نشأته-تطورها-مناهجها**، ط1، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1411هـ، 1990م، ص25-27.

- الإشارة الى المستويات الدلالية المختلفة في الاستعمال إذا وجدت لغة التأدب، العامية، الفاحشة اللهجات وغيرها.

- إعطاء الإيضاح الكامل للدلالة، وتوضيح الأضداد والمرادف والمشترك اللفظي، مع مراعات الاختصار إلى أقصى حد.

- التمييز بين المعاني الرئيسية أو الأصلية والفرعية أو الثانوية على أساس لغوي.

وعندما نقول الأسس فإننا نتحدّث عن أهم المفاهيم التأسيسية للمعاجم اللغوية، وما له علاقة مباشرة بهذه المفاهيم، إلا أنه هناك العديد من المتعلّقات بهذه المفاهيم لم يتم التطرّق إليها تفاديا للإطالة.

3- أهميّة المعاجم وفوائدها: لا يمكننا حصر فوائد المعاجم، لأنها وعاء اللغة ومخزونها، ولا بد منها للمتخصصين في مجالات عديدة سواء المتخصصين في اللغة أم غيرهم في مختلف فروع المعرفة الإنسانية.

ولقد أورد **عبدالحميد محمد أبو سكين** في كتابة المعاجم العربية مدارسها ومناهجها أنّ أهم فوائد المعاجم العربية تتمثّل فيما يلي[1]:

- مفيدة لدارس اللغة لأنه بحاجة ماسّة للمعاجم اللغوية، نظرا لأنّ قدرته اللغوية محدودة لاستيعاب كل مفردات اللغة في فن من الفنون أو مجال من المجالات.

- يستطيع الباحثون والدارسون أن يصلوا إلى مبتغاهم بالاستعانة بالمعاجم اللغوية.

- عـجز الإنسـان عـلى الإحاطـة بـكل مفردات اللغة يجعله في حاجة إلى المعاجم للوصول إلى

[1]- ينظر عبدالحميد محمد أبو سكين، **المعاجم العربية مدارسها ومناهجها**، ط2، الفاروق للطباعة والنشر، راتب، 1402هـ، 1981م، ص5-7.

المعاني.

4- أنواع المعاجم: ذكر **إيميل يعقوب** العديد من أنواع المعاجم العربية ويتم تصنيف النّوع بناءً على العديد من المعايير، وقد ذكر **إيميل يعقوب** العديد من أنواع المعاجم نذكر منها[1]:

- المعاجم اللغوية: تشرح هذه المعاجم الألفاظ ومعانيها، وكيفية استعمالها، بعد ترتيبها على كيفية مخصوصة تسهل البحث عنها.

- معاجم الترجمة: وهي المعاجم مزدوجة أو ثنائية اللغة، وتكون هذه المعاجم لنقل المعنى من لغة إلى لغة، من خلال وضع المعنى مقابل كل لفظ لشرحه، وهي أقدم أنواع المعاجم، ولها أهمية كبرى حديثا مع التنوع الثقافي والتداخل الثقافي، والغاية منها اتقان وتسهيل الكتابة.

- المعاجم الموضوعية أو المعنوية: وفي هذه النوعية من المعاجم يتم ربط الألفاظ اللغوية بناء على موضوعاتها ومعانيها، مثل معجم النباتات.

- المعاجم الاشتقاقية أو التأصيلية: وهذه المعاجم تجمع أصول الكلمات أهي عربية أم فارسية أم يونانية ....

- المعاجم التطوّرية: وهي مباحث تبحث في أصل المعنى وتغييراته وتطوّراته عبر العصور والأزمان المختلفة، لا في أصل اللفظ.

- معاجم التخصّص: وهي المعاجم التي تجمع مصطلحات العلوم وفن من الفنون، وألفاظها ومعانيها، وتشرح كل لفظ حسب تداوله من طرف أهل الاختصاص.

---

[1]- ينظر إيميل يعقوب، **المعاجم اللغوية العربية بداءتها وتطورها**، ط2، دار العلم للملايين مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، بيروت، 1985م، ص15-20.

- دوائر المعارف أو المعلمات (جمع: مَعْلَمَة): تهتم هذه المعاجم بالعلوم وتجعلها مادة لها، وتسجل كل مظاهر النشاط العقلي للإنسان، مثل العلوم والحروب والبلدان والشعوب والمعالم، ....

- المعاجم المصوّرة: وهي معاجم حسية لنقل الصور وتوضيح المعاني باستخدام الصور.

- معاجم اللهجات: تهتم بمفردات لهجة معيّنة ضمن لغة معيّنة.

- معاجم المفردات: تهتم بالمفردات المستعملة ضمن حقبة معينة، أو مفردات يستعملها شاعر أو كاتب.

- المعاجم المختصر: وهي المخصّصة للطلاب والباحثين.

- معاجم المرحلية: وهي معاجم مخصصة لكل مرحلة تاريخية أو مرحلة دراسية.

5- خطوات تأليف المعجم:

- **المدارس المعجمية العربية:** هناك العديد من أنظمة وضع المعاجم في ثقافتنا العربية ومن خلال السرد التاريخي الذي تم ذره سابقا حول المعجمية العربية فإننا نوجد تلك المدارس مع ذكر آلية البحث في المعاجم وأمثلة عنها، مع لمحة عن نظام هذه المدرسة، كما أننا نكتفي بما نورده تعريفها بهذه المدارس وليس شرحها شرحا تفصيليّا[1]:

المدرسة	آلية ترتيب المادة المعجمية	روادها	أمثلة
التقليبات الصوتية	يعتمدون في تصنيف معاجمهم على أبعد المخارج الصوتية.	الخليل بن أحمد الفراهيدي	كتاب العين
		أبو علي القالي	البارع

[1]- ينظر عبدالحميد محمد أبو سكين، **المعاجم العربية مدارسها ومناهجها**، ص26-29.

	هي أقدم المدارس العربية.	الأزهري	التهذيب
		ابن سيدة	المحكم
		الصاحب بن عباد	المحيط
التقليبات الهجائية	اتبع ابن دريد نهج الخليل في معجمه إلّا أنّه خالف نظام الخليل واتّبع النظام الهجائي العادي.	ابن دريد	الجمهرة
القافية	تعتمد هذه المدرسة على الحرف الأخير وتجعله بابا والحرف الأوّل تجعله فصلا.	الجوهري	الصحاح
		ابن منظور	لسان العرب
		الفيروزبادي	القاموس
		الزبيدي	تاج العروس
		أحمد بن فارس الشدياق	الجاسوس على القاموس
الهجائية العادية	تعتمد هذه المدرسة الأبجدية العادية (ا، ب، ت، ث، ج، ح، خ) هي قديمة من حيث نشأتها حديثة من حيث أنها اكثر المدارس اعتمادً حديثا	أبو عمر الشيباني	الجيم
		الزمخشري	أساس البلاغة
		الفيومي	المصباح المنير
		البستاني	محيط المحيط
		سعيد الشرتوني	أقرب الموارد

		لويس المعلوف	المنجد
		المجمع اللغوي المصري	المعجم الوسيط
المعاني والموضوعات	يتم ترتيب ألفاظ اللغة بحسب مدلولاتها.	أبو عبيد القاسم بن سلام	
		ابن سيدة	المخصّص

هـ: اللسانيات المصطلحية:

1- الاختلافات في الاصطلاح: هناك الكثير من الخلاف حول اعتماد مصطلح واحد لهذا العلم، ونجد أنّ أكثر المصطلحات الشائعة والمعتمدة هي: علم الاصطلاح، المصطلحيةِ، علم المصطلح، والمصطلحيةُ، والمقابل الأجنبي لهذه الاصطلاحات هو (Terminologie)، و(Terminographie)[1].

وعلم المصطلح أو المصطلحية أحد أهم وأخص فروع اللسانيات التطبيقية يقول **مهدي صالح سلطان الشمري:** "ويعدّ علم المصطلح أحد أفرع علم اللغة التطبيقي، وهو أظهر العلوم اللسانية، وأكثرها أهمية؛ لارتباطه بالعلوم كلها، لأنه يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها، ولكون التقدم العلمي، قد أحوج إلى قدر كبير من المصطلحات وتوحيدها، ولكون التقدم العلمي، قد أحوج إلى قدر كبير من المصطلحات التي لا بد منها؛ لتظهر تلك العلوم إلى حيز الوجود"[2]، وبما أن المصطلح يندرج ضمن مكوّنات المعرفة فإن علم المصطلح أكثر العلوم انتشارً واستخداما، ويتمُّ توظيف مبادئه بالأساس لتخزين

---

[1]- ينظر راضية بن عربية، **مدخل إلى اللسانيات المصطلحية**، مجلة جسور المعرفة، عدد5، مج 2، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2016، ص119-120.

[2]- مهدي صالح سلطان الشمري، **في المصطلح ولغة العلم**، ط بلا، كلية الآداب – جامعة بغداد، بغداد، 2012م، ص60.

العلوم وقولبتها في شكلها النهائي لتنتقل من جيل إلى جيل.

ونجد أهم التعريفات للسانيات المصطلحية وأشملها تعريف **علي القاسمي** الذي يقول: "يعرّف علم المصطلح بأنه «الدراسة العلمية للمفاهيم وللمصطلحات التي تعبّر عنها في اللغات الخاصّة.» وغرض علم المصطلح إنتاج معاجم مختصّة، وهدفه توفير المصطلحات العلميّة والتقنيّة الدقيقة التي تيسّر تبادل المعلومات، وغايته نشر المعرفة العلميّة لإيجاد مجتمع المعرفة القادر على تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة، من أجل ترقية حياة الإنسان ورفاهيته. ولهذا فإنه يعد عنصر أساسيا من عناصر التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية للأمّة"[1]، ولا سبيل إلى بناء مجتمع العرفة مع الجهل بالمصطلحات، ولغة المجتمعات الحديثة هي لغة اصطلاحية، لأنها سمة **المجتمعات الذكية (smart communities)**، فقديما كانت السيادة للمفهوم الواحد والمركزية، أما مع المجتمعات الذكية فإنه لا سيادة ولا مركزية إنما القابلية لتحقيق الاندماج في هذه المجتمعات هو امتلاك أكبر قدم من المعرفة.

إن المفهوم الواحد لا يفي بمتطلّبات مجتمع المعرفة ونجد أن الاختزال أصبح سمة الحياة المعاصرة ويقابل هذا الاختزال ثراء فكري ومعرفي، وإن مفهوم الاختزال أصبح متطلب الحياة المتسارعة ووسيلتها.

2- علم المصطلح نشأته وتطوّره:

- **تعريف المصطلح:** ويعرّف المصطلح أو الاصطلاح على حد تعبير **مهدي صالح سلطان الشمري:** "هو التعارف المخصوص، أو الاتفاق بين مجموعة متخصصة على وضع ألفاظ تدل على سميات مباشرة لما يتداولون، أو هو التعبير عن معنى من المعاني العلمية، يتفق عليه ذلك العلم؛

[1]- علي القاسمي، **علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية**، ط2، صنائع، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، بيروت، 2019، ص11.

فالاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها الأصلية أو اللغوية× فهو يبحث في أسس وضع المصطلحات عامة، وخصائص وطراق بنائها"[1]، والمصطلح هو عرف واتفاق بين جماعة على معنى مخصوص ويصير هذا المعنى مرتبط بهذه الوحدات اللغوية عن طريق شيوع استعمال هذا المصطلح[2].

أهمية المصطلح العلمي: يرى **علي القاسمي** أن للمصطلحات أهمية كبرى تتمثل في[3]:

- يقول **الخوارزمي** (ت232هـ) مفاتيح العلوم مصطلحاتها.
- فهم المصطلح نصف العلم لأنها تعبّر عن المفاهيم التي تكوّن العلوم والمعارف.
- المصطلحات ضرورة لازمة لاستقامة المنهج العلمي.
- تتعاظم أهمية المصطلح في مجتمع المعاصر مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات مجتمع لغة العلم إذ لا معرفة بلا مصطلح.
- تندرج أهمية المصطلح في الصناعة والاقتصاد لأن الكثير من الشركات العالمية قائمة على الإنتاج التشاركي الذي تقوم به العديد من الشركات فكل شركة تنتج قطع محددة من المُنْتَجْ لتجمع هذه القطع لتشكِّل المنتج النهائي، ويكون ذلك باعتماد المصطلحات التي تقوم عليها هذه الصناعة.
- من التطورات التكنولوجية الحديثة وزيادة الانتاج والثورة في مجالات مختلفة تزايد طرديا تناسبيا مع ذلك أهمية المعرفة واعتبرت عاملا داخلا في معادلة النمو .
- انتشار المعرفة بين أفراد المجتمع عامل أساسي في تحسين أدائهم واندماجهم وارتفاع مردودهم لاقتصادي، ولا سبيل إلى ذلك إلى بإتقان لغة العلم ووعاؤه وحامله المادّي، والمصطلح هو الحامل

---

[1]- ينظر مهدي صالح سلطان الشمري، **في المصطلح ولغة العلم**، ص60.

[2]- ينظر أحمد مطلوب، **بحوث مصطلحية**، ط بلا، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، 1427هـ، 2006م، ص7.

[3]- ينظر علي القاسمي، **علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية**، ص303-304.

للمضامين المعرفية والأداة للمتعالم مع المعرفة ولغة التواصل بين المجتمعات الحديثة، ومن هنا تكمن أهميته المتزايدة.

- **شروط المصطلح العلمي:** إنّ من أهم شروط المصطلح العلمي على حد تعبير **أحمد مطلوب** [1]:
- اتفاق العلماء للدلالة على معنى من المعاني العلمية.
- اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الأولى.
- وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي.
- الاكتفاء بلفظة وحدة للدلالة على معنى علمي واحد.

3- مفاهيم أساسية في علمية المصطلح:

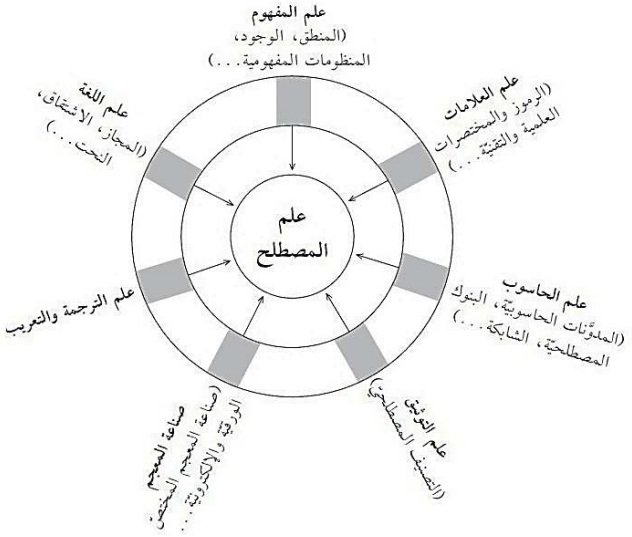
- **المصطلحية علم متداخل الاختصاصات:** يرى **علي القاسمي** أن المصطلحية مجال متداخل الاختصاصات، وتأسيسا لفهم أعمق فإننا نورد في الجدول الآتي المنظومة المعرفية للسانيات المصطلح[2]:

المتطلبات المعرفية لبناء المصطلح	العلم الذي يهتم المتطلبات المعرفية لبناء المصطلح	آلية اعتماده وتوظيفه
المفهوم	علم المنطق	يتم من خلال هذا المستوى تعيين المفاهيم وما يرتبط بها.
	علم الوجود	

[1]- ينظر أحمد مطلوب، **بحوث مصطلحية**، ص9.

[2]- ينظر علي القاسمي، **علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية**، ص11-12.

دراسة المصطلحات	علوم اللغة وفرعها	تفي هذه العلوم بمتطلبات توليد المصطلحات عبر الاشتقاق والمجاز والنحت والتركيب، علم الترجمة والتعريب. السيمياء (علم العلامات): شرح المصطلحات التقنية والمختصرات والرموز والاختزالات.
بنك المعلومات	**علوم الحاسوب** لسانيات المدونات الحاسوبية **علم التوثيق والتصنيف** المعاجم الورقية والإلكترونية أحادية وثنائية ومتعددة اللغات.	نظرا لكثرة المصطلحات فإنه من الضروري اعتماد الحاسوب في إنشاء بنوك المصطلحات لتيسير البحث وتوحيد وشيوع المصطلح.
المعرفة بالتخصصات الهدف	وهي التخصصات التي يتم بناء المصطلح من أجل جعلها علم.	كالرياضيات والطب واللسانيات و... الصناعات المختلفة، والمدارس الفكرية، ومصطلحات العلوم الإنسانية والطبيعية.



(الشكل-03-) رسم توضيحي لمتطلبات المعرفة بالاختصاصات الفرعية للسانيات المصطلحية[1]

و: اللسانيات التقابلية:

1- مصطلح اللسانيات التقابلية: اللسانيات التقابلية، أو علم اللغة التقابلي[2]، أو التحليل التقابلي أو التقابل اللغوي بين للغات[3]، هو مفهوم يرتبط باللسانيات التطبيقية ارتباطا وثيقا، كما يفيد منه معلّموا اللغات، وهذا ما سنفصّله في الأسطر الآتية، والمقابل الأجنبي لهذه المصطلحات هو (Contastive Linguistic)، ويفضل **عبده الراجحي** إطلاق مصطلح التحليل التقابلي لأنه له ارتباط وثيق باللسانيات التطبيقية بدل مصطلح علم اللغة التقابلي[4].

---

[1]- ينظر علي القاسمي، **علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية**، ص12.

[2]- ينظر عبدالمجيد الطيب عمر، **منزلة اللغة العربية بين اللغات المعاصرة دراسة تقابلية**، ط2، تق عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس ومحمد أبو موسى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، المملكة العربية السعودية، 1437 هـ، ص57.

[3]- ينظر محمود اسماعيل صيني، اسحاق محمد الأمين، **التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء**، ط1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1402هـ، 1982م، ص هـ.

[4]- ينظر عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص45.

2- في مفهوم اللسانيات التقابلية: يعرّفُ **أحمد سليمان ياقوت** اللسانيات التقابلية بقوله: "ويقصد بعلم اللغة التقابلي Contastive Linguistics (المقارنة) بين لغتين ليستا مشتركتين في أرومة واحدة، كالمقابلة بين الفرنسية والعربية مثلا، أو بين الانجليزية والعبرية مثلا آخر"[1]، ويقصد بالأرومة الأسرة الواحدة التي تندرج ضمنها عدد من اللغات التي صنّفت وفق منظور مقارن.

كما أنّ المقابلة بين اللغتين تتم على مستويات عدّة يقول **عبدالمجيد الطيب عمر** واصفا اللسانيات التقابلية بأنّها: "فرع من علم اللغة التطبيقي، يدرس وجوه الاختلاف بين لغتين لا تنتميان إلى عائلة لغوية واحدة. وتتم المقابلة بين اللغتين على المستوى الصوتي، والصرفي، والدلالي، والنحوي، واللفظي للاستفادة من نتاج هذه المقابلة في حل المشكلات التي قد تنجم من اختلاف اللغتين، أو لأغراض علمية بحتة"[2]، وتتوضّح أهمية دراسة الاختلاف بين اللغات بناء على المستويات اللّغوية فيما يمكن تجاوزه من مشكلات تنجر على عدم فهم منطق اللغة، وهذا ما نتجاوزه بمعرفة خصوصية كل لغة.

ويمكننا من خلال علم اللغة التقابلي، المقابلة ليس بين نظامين لغويين فقط بل نتعدّى ذلك إلى المقابلة بين لهجة ولهجة وبين لهجة ولغة فصيحة، ويتعدى ذلك أيضا إلى البحث في مكونات الجملة والكلمة إلى الدلالة، والأبنية الصرفية، والتراكيب التي تختلف من لغة إلى لغة ومن لهجة إلى لهجة أخرى، وتهدف اللسانيات التقابلية بشكل أساس إلى تذليل الصعوبات التعلمية التي تواجه متعلمي اللغات[3].

3- أهداف التحليل التقابلي للغات: نـهدف من خلال التحليل الـتقابلي للغات على حسب رأي عبده

---

[1]- أحمد سليمان ياقوت، **علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية**، ط بلا، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1985، ص7.

[2]- عبدالمجيد الطيب عمر، **منزلة اللغة العربية بين اللغات المعاصرة دراسة تقابلية**، ص57.

[3]- ينظر محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم اللغة**، ط بلا، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ت بلا، ص25-26.

الراجحي إلى[1]:

- فحص أوجه التشابه والاختلاف بين اللغات.
- التنبؤ بالمشكلات التي تنشأ عند تعليم لغة أجنبية ومحاولة تفسير هذه المشكلات.
- الإسهام في تطوير مواد دراسية لتعليم اللغة الأجنبية.

4- أهمية اللسانيات التقابلية: يرى **أحمد مصطفى أبو الخير** أن أهمية اللسانيات التقابلية تكمن في عدة جوانب نذكر منها[2]:

- لا غنى عن الدراسة التقابلية للغات للذين يريدون تعلم اللّغات الأجنبية.
- تعطي الدراسة التقابلية فكرة عن ثقافات الشعوب الأخرى، ما يساعد على إتقان لغات هذه الشعوب والمعرفة أكثر حولها.
- المعرفة أكثر حول اللّغات وخصوصياتها الفكرية والمنطقية.

5- اللسانيات التقابلية وللسانيات المقارنة: كثيرا ما يخلط الباحثون بين مصطلح اللسانيات التقابلية ومصطلح اللسانيات المقارنة، فاللسانيات المقارنة (comparative linguistics)، تعمد إلى المقارنة بين نظامين لغويين أو أكثر من ذلك، ينتميان إلى الأسرة لغوية ذاتها، وتهدف إلى تحديد الروابط والعلاقات بين هذه اللغات، عن طريق اعتماد منهجية علمية واضحة تضع الأنظمة اللغوية جنبا إلى جنب[3].

---

[1]- ينظر عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص47-48.

[2]- ينظر أحمد مصطفى أبو الخير، **علم اللغة التطبيقي بحوث ودراسات**، ط بلا، دار الأصدقاء للطباعة، المنصورة، 1427هـ، 2006م، ص10-11.

[3]- ينظر حسيني خاليد، **مدخل إلى اللسانيات المعاصرة**، ص12، وينظر سمير شريف استيتية، **اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج**، ط2، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، إربد، عمان، 1429هـ، 2008م، ص575.

ونرى أنّ **محمود فهمي حجازي** وبعد تعريفه للسانيات التقابلية عَمَدَ إلى المقارنة بينها وبين اللسانيات المقارنة يقول: "وقد تجنبنا هنا استخدام كلمة المقارنة لئلا يختلط علم اللغة التقابلي وعلم اللغة المقارن، فعلم اللغة المقارن يقارن اللغات المنتمية إلى أسرة واحدة ويهتم في المقام الأول بالاستخدام الأقدم للوصول إلى اللغة التي خرجت عنها كل هذه اللغات، ولذا فعلم اللغة المقارن ذو هدف تاريخي يحاول كشف جوانب من الماضي البعيد. أما علم اللغة التقابلي فلا شأن له بهذه الاهتمامات التاريخية، ودراساته ذات هدف تطبيقي في تعليم اللغات. ولذلك فالدراسة التقابلية ممكنة بين لغتين من أسرة واحدة أو من أسرتين مختلفتين"[1]، ويضيف **أحمد مصطفى أبو الخير** أنّ الفرق بين اللسانيات التقابلية واللسانيات المقارنة يمكن في[2]:

- الدراسة التقابلية جزء من علم اللغة التطبيقي.
- تنحو الدراسة المقارنة منحى تأصيلي للغات وإظهار القرابة بينها.
- ترتبط اللسانيات التقابلية نحو المنهج الوصفي.
- ترتبط الدراسة المقارنة بالمنهج التاريخي.
- اللسانيات التقابلية سمة من سمات علوم العصر التي تتجه نحو النفعية والتطبيقية.
- تنحى اللسانيات التقابلية منحى يبتعد بها عن الدراسة النظرية للغة في ذاتها ومن أجل ذاتها.
- يسعى الباحثون في اللسانيات التقابلية إلى حل المشكلات التي يواجهها متعلّموا اللغات.

---

[1]– محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم اللغة**، ص25.

[2]– ينظر أحمد مصطفى أبو الخير، **علم اللغة التطبيقي بحوث ودراسات**، ص12.

ز: اللسانيات الحاسوبية:

1- تعريف اللسانيات الحاسوبية: يعرّفها **نيوقس (Nugues)** بأنّه: "فرع عن علمي اللغة والحاسب، يهدف إلى تصميم نماذج رياضية للتراكيب اللغوية؛ للتمكن من معالجة اللغة آليا عن طريق الحاسب، (...) من وجهة نظر لغوية على أنه تشكيل للنظريات والنماذج اللغوية أو تنفيذها على الآلة، (...) بإمكاننا النظر إليه على أنه وسيلة لتطوير نظريات لغوية جديدة بمساعدة الحاسب"[1]، فهذا الفرع المعرفي يجمع بين علوم اللغة وعلوم الحاسب الآلي.

2- موضوعات اللسانيات الحاسوبية ومجالاتها: إنّ مجالات حوسبة اللغة كثيرة ومتنوّعة ولا يمكن حصرها، ونذكر أهمها وما هو شائع منها[2]:

- التوثيق: وهي عملية رقن المعلومات والمعطيات والبيانات النصية قصد في مستودعات البيانات قصد استعادتها والبحث فيها بسرعة لاستخلاص النتائج.

- صناعة المعجم الإلكتروني: ويتم ذلك من خلال إنشاء بنوك النصوص على درجة كبيرة من الموثوقية والصدق والصحة في وضع المصطلحات والكلمات المفتاحية قصد البحث عن معانيها، فتكون المدلولات اللغوية مرتبطة بالدوال.

- الترجمة الآلية: ويتم وضع برامج حاسوبية تقوم بتحليل النصوص من اللغة الأصل إلى اللغة الهدف قصد الوصول إلى الدقة في نقل المعنى من لغة إلى لغة.

---

[1] -Nugues, Pierre M, **An Introduction to Language Processing with Perl and Prolog**
نقلا عن: منصور بن محمد الغامدي وعبدالعزيز بن عبدالله الميهوبي وآخرون، **مدخل إلى اللسانيات الحاسوبية**، ص6.

[2]- ينظر قماز جميلة، **اللسانيات الحاسوبية: مفهومها-منهجها-ومجالات استخدامها**، ص12-14.

- إنتاج النصوص: كان الاعتماد على العقل الإنساني فيما مضى في عملية تحليل النصوص سواء في تصحيحها أو مراجعتها، إلا أنه مؤخرا تم اعتماد الحاسبات الآلية لتفي بمتطلّبات هذه العلمية.
- تعليم اللغات والتعريف بالثقافات: وذلك من خلال الصور والفيديو والوسائط الرقمية المتنوّعة، وقد سهلت الحاسبات الآلية هذه العملية.

وبالإضافة لتلك المجالات نجد أنّ المتخصصون في اللسانيات الحاسوبية يهتمون أيضا بـ[1]:

- الصوتيات الحاسوبية (Computational Phonetics).
- التحليل الصرفي (Morphological Analysis).
- التحليل النحوي (Syntactic Parsing).
- التحليل الدلالي (Semantic Analysis).
- تحليل النصوص (Texts Analytics).
- التدقيق الإملائي (Spelling Checker).

3- اللسانيات الحاسوبية والعلوم البينية: يرى **ميتكوف (Mitkov)** أن اللسانيات الحاسوبية هو مجال بحثي تلتقي فيه العديد من التخصصات في مجالات مختلفة يقول: "يعد مجال اللسانيات الحاسوبية (Computational Linguistics) أحد العلوم البينية (Interdisciplinary) التي تقع بين علمين مستقلين، وذلك لاتصال بعلم اللغويات أو اللسانيات من جهة، وبعلم الحاسب الآلي من جهة أخرى"[2]،

---

[1]- ينظر منصور بن محمد الغامدي وعبدالعزيز بن عبدالله المهيوبي وآخرون، **مدخل إلى اللسانيات الحاسوبية**، ص7.

[2] -Mitkov, Ruslan, **The Oxford Handbook of Com-putational Linguistics**.

نقلا عن: منصور بن محمد الغامدي وعبدالعزيز بن عبدالله الميهوبي وآخرون، **مدخل إلى اللسانيات الحاسوبية**، ص5.

والدراسات البينية هي الدراسات التي تجمع حقلين من حقول المعرفة الإنسانية.

ونهدف من خلال الدراسة البينية فيما يتعلّق بحوسبة اللغة على حسب ما جاء في كتاب محاضرات في اللسانيات الحاسوبية للباحثة **بن عربية راضية** إلى[1]:

- دمج المعرفة اللسانيات بالحاسوب
- الإبداع في طرق التفكير اللساني الحاسوبي.
- تحقيق التكامل بين مختلف العلوم اللغوية والعلوم الرياضية والعلوم الحاسوبية.
- إنتاج المعرفة الكلية لتوحيد الرؤى الجديدة.
- الاطلاع على التجارب المحلية والإقليمية والعالمية الخاصة بهذا المجال.

4- أهمية اللسانيات الحاسوبية: ترى الباحثة **نادية حسناوي** أن اللسانيات الحاسوبية على درجة كبيرة من الأهمية لما يقدّمه التطور التقني من تسهيلات كثيرة ونوجز أهمية اللسانيات الحاسوبية في العناصر الآتية[2]:

- اعتماد الحاسوب في التحليل اللغوي يسهّل الكثير من العمليات المعقدة.
- محدودية قدرات الإنسان بالنّظر إلى قدرات الحاسبات الآلية.
- الكثير من الأعمال المضنية والمتعبة والمملّة والمرهقة لذاكرة الإنسان يمكن أن تقوم بها الحاسبات الآلية ببساطة ويسر ومرونة، وسرعة، وتكرار غير محدود.

---

[1]- ينظر بن عربية راضية، **محاضرات في اللسانيات الحاسوبية**، ط1، ألفا للوثائق، الجزائر، قسنطينة، 2017م، ص37-38.

[2]- ينظر نادية حسناوي، **المصطلحات المفاتيح في اللسانيات الحاسوبية نهاد موسى أنموذجا**، ندوة: تحدي الرقمنة باللغة العربية، ج2، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2019، ص16-17.

- المنهجية السليمة والموضوعية المطلقة في الدراسة اللغوية، على عكس الإنسان الذي يعتمد على الحدس، والشعور والتوقع.
- السرعة في التحليل اللغوي تفوق سرعة الإنسان.
- أحدثت اللسانيات الحاسوبية طفرة في تسريع البحث العلمي.

5- أهمية اللسانيات الحاسوبية ودورها المحوري في شبكة العلاقات التواصلية المحلية والعالمية:

إنّ الكثير من الشركات العالمية اعتمدت تطبيقات لإدارة مشاريعها، ولعب المتخصصون في معالجة اللغات الطبيعية (NLP) دورا محوريا في هذه الحركة يقول **عبدالله بن يحيى الفيفي:** "لقد شهد البحث في اللسانيات الحاسوبية تقدما متسارعا في السنوات القليلة الماضية، مما ساعد على بروز تطبيقات عملية استفادت من نتائج تلك الأبحاث بشكل مباشر وفي مجالات شتى، لعل من أبرزها تطبيقات التخاطب مع الآلة المسماة بتطبيقات المساعد الشخصي الذي (Intelligent personal assistant) والتي نرى انتشارها بين يدينا مثل: سيري (Siri) من شركة أبل (Apple)، وجوجل ناو (Google Now) من شركة جوجل (Google)، وكورتانا (Cortana) من شركة مايكروسوفت (Microsoft)، وأمازون إيكو (Amazon Echo) من شكرة أمازون (Amazon)، وعشرات الأنظمة المشابهة التي تجمع عددا من مستويات المعالجة اللغوية في تطبيق واحد"[1]، فنجد –ومن خلال هذا المقتبس– الكثير من الشركات العالمية التي تستخدم أنظمة تحاورية مع زبائنها في مواقعها، وهذه التطبيقات كلّها من أعمال متخصصين في اللسانيات الحاسوبية.

6- جوانب منهجية في توظيف اللسانيات الحاسوبية في حوسبة اللغة: من خلال البحث والتقصي

[1]– منصور بن محمد الغامدي وعبدالعزيز بن عبدالله الميهوبي وآخرون، **مدخل إلى اللسانيات الحاسوبية**، ص6.

لمعظم الدراسات في مجال اللسانيات الحاسوبية، نجد أنه لا يمكن تحديد منهجية ثابتة في توظيف اللسانيات الحاسوبية في حوسبة اللغة وهذا الاختلاف بين الباحثين مردّه على حسب رأي الباحثة **قماز جميلة** إلى: "مشاريعهم المعرفية وتجاربهم، إلّا أنّهم يتفقون حول نقطة واحدة وهي أنّ هذا العلم يعالج المواد اللغوية في الآلات الإلكترونية وهناك من المهندسين من يجعله من الذكاء الاصطناعي"[1]، ومحاور اللسانيات الحاسوبية عديدة ومتنوّعة.

وإجمالا فإنّ توظيف اللسانيات الحاسوبية فيما يتعلّق بحوسبة اللغة يمرّ بمرحلتين أساسين هما[2]:

أولا: الجانب والإطار النظري: ونبني في هذا الإطار النماذج النظرية التي من خلالها يمكننا أن نتخيّل آلية علم الأدمغة الإلكترونية في معالجة المشكلات اللغوية.

ثانيا: الجانب والإطار التطبيقي: وهو الجانب العملي الذي يهتم بنمذجة الاستعمال الإنساني للّغة ووضع هذا الاستعمال في برامج حاسوبية.

وترى الباحثة **بن عربية راضية** أنّ أهم دور يكمن في الجانب التطبيقي، حيث يلتقي المتخصصون في اللسانيات الحاسوبية مع المتخصصين في اللسانيات حيث يتم تسخير القدرات البشرية في حل مشكلات حوسبة اللغة[3].

---

[1]- قماز جميلة، **اللسانيات الحاسوبية: مفهومها-منهجها-ومجالات استخدامها**، ص11.

[2]- ينظر عبدالرحمن بن حسن العارف، **توظيف اللسانيات الحاسوبية في خدمة الدراسات اللغوية العربية "جهود ونتائج"**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، عدد 73، 1428هـ، 2007م، ص53.

[3]- ينظر بن عربية راضية، **محاضرات في اللسانيات الحاسوبية**، ص23.

وهناك ثلاثة مستويات أساسية في حوسبة اللغة هي[1]:

1- مستوى الميكانيزم: وصف المهام التي يقوم بها الدماغ الإلكتروني، وهي بمثابة خارطة طريق.

2- المستوى الخوارزمي: وضع خوارزمية تؤطر عمل القارئ (الدماغ الإلكتروني) للبرنامج الإلكتروني، وهذه الخوارزمية تتحكم في النشاط الآلي للدّماغ الإلكتروني، ويمر ذلك بالعديد من العمليات المتنوّعة وممكنة وغير المحدودة.

3- المستوى الحوسبي: ويكون من خلال مستويين مستوى تجريدي رياضي يتم وضع نماذج رياضية بعد تحليل المشكلات اللغوية فيما يتعلق بحوسبة اللغة، والمستوى الآخر يتم على مستوى اللغة في ذاتها من أجل حوسبتها ويتم من خلال هذا المستوى وصف اللغة لغرض الحوسبة.

[1]- ينظر قماز جميلة، **اللسانيات الحاسوبية: مفهومها-منهجها-ومجالات استخدامها**، ص12.

المبحث الثاني: اللسانيات التطبيقية وفروعها المعرفية ثانيا

المجالات المعرفية المعاصرة للسانيات التطبيقية:

عرف هذا المجال المعرفي نقلة نوعية، من ناحية الاشتغال، وتبع هذا تغيّرٌ آخر على مستوى المفاهيم، سواء من الناحية المنهجية أو من ناحية الفروع والمجالات، وسنعرض خلال هذا المبحث المختصر لأهم فروع ارتأيت أنها بالأهمية بما كان وعرقت اهتماما واسعا ضمن اللسانيات التطبيقية المعاصرة:

أولا: لسانيات المدوّنات:

قبل الحديث عن هذا المجال نورد رأي **صالح بن فهد العصيمي** الذي يقول: "يعتبر ظهور لسانيات المتون بالصورة التي هي عليها في الوقت الحالي منعطفا مهما في العلوم الإنسانية، ويرجع ذلك إلى طبيعتها الإمبريقية التي تجعل من كلام المنظّر موضوعيا لا ذاتيا، وذلك باعتماد مادة فعلية وليس على التخمين أو الحدس، وقد أثّر فعلا استخدام المنهج المعتمد على متن لغوي في النظريات الموجودة من حيث استفزازها ومسائلتها وإثراؤها؛ فيمكن للسانيات المتون أن تسهم في تطوير نظريات اللسانيات أو حتى انتقاد التقليدي منها ورفضها في جميع فروع اللسانيات التطبيقية"[1]، ولا شك أنّ لسانيات المدوّنات قدّمت

[1]– صالح بن فهد العصيمي، **لسانيات المتون قضايا أساسية في التأصيل والتطبيق والمنهج**، ط1، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1439هـ، 2018م، ص33–34.

كأداة منهجية، العدّة المعرفية والتقنية لعملية تحليل النصوص.

وستعرف أكثر حول هذا المجال والخلاف على المستوى المعرفي والمنهجي لأن هناك من يعتبره منهج فيما فضّل عدد لا بأس من الباحثين اعتباره علما مستقلا بذاته.

أ- لسانيات المتون المصطلح والتعريف:

1- في مصطلح لسانيات المتون: لسانيات المتون أو لسانيات المدونات ويقابله بالمصطلح الأجنبي (Corpus Linguistics)، ولهذا المصطلح العديد من الترجمات إلى اللغة العربية منها: لسانيات المتون، ولسانيات المدونة، ولسانيات المدونات، ولسانيات الذخائر، ولسانيات الذخيرة، ولسانيات المادة[1].

2- اصطلاحا: يعرّفها **المعتز بالله السعيد** بقوله: "تعنى لسانيات المدوّنة (Corpus Linguistics) بالبحث في الظواهر اللغوية وتفسيرها من خلال مجموعة من النصوص التي تمثل الواقع اللغوي؛ وهي ليست علما بالمفهوم الدقيق للعلوم؛ لكنها منهج لغوي حديث نسبيا، يهدف إلى وصف واقع اللغة اعتمادا على مجموعة من النصوص التي تمثل ذلك الواقع من خلال مناهج التحليل اللغوي (الوصفي والمعياري والتاريخي والمقارن والتقابلي) ومستويات (الصوت، والبينية، والتركيب، والدلالة، والمعجم) كما يهدف إلى التحقق من فرضيات قائمة حول لغة معينة أو مجموعة من اللغات المشتركة في بعض خصائصها"[2]، ومن خلال رأي الباحث فإن لسانيات المدونات هي منهج إي مجموعة من الخطوات التي يلتزم بها الباحث لتحليل النصوص.

---

[1]- ينظر صالح بن فهد العصيمي، **لسانيات المتون قضايا أساسية في التأصيل والتطبيق والمنهج**، ص22.

[2]- المعتز بالله السعيد، **المدونات اللغوية**، محسن رشوان والمعتز بالله السعيد، **الموارد اللغوية الحاسوبية**، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1441هـ، 2019م، ص53.

وقد تطرق **صالح العصيمي** لهذا الخلاف وحددّه تحديدا وضحا حيث يقول: "(...) إنّ بعض الباحثين عرّف لسانيات المتون تعريفا موجزا هو أقرب إلى التوصيف منه إلى التعريف، فيما البعض الآخر يحاشي التعريف مكتفيا بسرد خصائصها التي تميزها عن غيرها من العلوم، فيرى أنها أصبحت علما من الوضوح والانتشار بحيث لا يحتاج إلى تعريف، وهناك فريق يرى أنّها «منهج» دراسة يستخدم في عدة علوم لسانية وليس «علما» مستقلا بذاته"[1]، فنجد أنفسنا أمام ثلاثة أنواع من محاولات التعريف بهذا المجال وهي:

- تعريف غير مباشرة إنما يكتفي فقط بذكر الخصائص والمميزات والخدمات التي تقدّمها لسانيات المتون المجال.
- فريق يعتبرون لسانيات المدونات علم قائم بذاته له أسسه ومبادئه.
- فريق يعتبرون لسانيات المدونات منهج بحث لساني.

ج- **خصوصية لسانيات المدونات:** وتكمن خصوصية لسانيات المدونات في أنها مقاربة موضوعها[2]:

- دراسة اللغة في الاستعمال من نصوص مخزّنة على الحاسوب.
- تكون النصوص قابلة للقراءة آليا.
- تكون النصوص ضخمة غالبا.
- الاعتماد على الحاسوب أو البرامج الحاسوبية الخاصة على للقيام بالعمليات الإحصائية.

ومـن أهـم مـا ينبغي أن نشـيـر إليه حول لسانيات المتون: "(...) أن موضوع الدراسة لهذا العلم هو

---

[1]- صالح بن فهد العصيمي، **لسانيات المتون قضايا أساسية في التأصيل والتطبيق والمنهج**، ص16.

[2]- ينظر علي غرامة الشهري، **لسانيات المدونات: تعريف، ومجالات الإفادة**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، عدد 3، مج 8، فلسطين، 2022، ص79.

الاستخدام الفعلي للغة والذي يصدر فعلا من متحدثيها لا أن يقوم باحث أو عالم أو دارس بخلق أمثلة ليستدل بها على قضية معينة، فهو علم وصفي لا يقوم على المعيارية ولا يعتمد على التجريد"[1]، فاللغة الواقعية هي الأساس في الدراسة اللغوية في لسانيات المدونات، ومن ثمة تجمع المدونة من الاستعمال اللغوي الفعلي الواقعي للغة.

ويرى **صالح بن فهد العصيمي** –اقتباسا عن باحثين آخرين– أن أهمّ خصائص لسانيات المتون[2]، تمكن في[3]:

- أنه أبريقي تجريبي، يحلل الأبنية الواقعية للاستخدام الطبيعي للنصوص اللغوية، لا مكان ولا سبيل لصناعة وخلق الأمثلة.
- أن تكون مجموعة النصوص الطبيعية كثيرة يمكن للباحث أن يطمئنّ لشموليتها وأنها كافية لأطلاق حكم لغوي معين أو التأكّد منه.
- أن تقوم عملية جمع النصوص على أسس ومبادئ ويكون لها أهداف، وليست جمعا عشوائيا.
- استعمال البرامج والتقنيات وآليات تفاعلية، في تحليل النصوص باستعمال الحواسيب.
- اعتماد تقنيات التحليل الكمي والنوعي.

---

[1]– صالح بن فهد العصيمي، **لسانيات المتون قضايا أساسية في التأصيل والتطبيق والمنهج**، ص18.

[2]– وهو المصطلح الذي اقترحه العصيمي (راجع).

[3]–Voir Biber, D et al, **Corpus Linguistics: Investigating Language Structure and Use**, P4
نقلا عن صالح بن فهد العصيمي، **لسانيات المتون قضايا أساسية في التأصيل والتطبيق والمنهج**، ص16.

ويكمن دور الباحث في لسانيات المدونات في النقاط الآتية[1]:

- يختار المدونة التي سيبحث فيها.
- يمكن أن يقوم الباحث بإعداد المدونة التي سيبحث فيها.
- الباحث هو من سيختار الكلمات والتراكيب اللغوية التي يبحث عنها.
- الباحث هو من يقرأ ويفحص النتائج التي أخرجها البحث الآلي.
- الباحث هو من سيحلل ويفسر النتائج.

ويرى **صالح بن فهد العصيمي** أن العديد من الآراء والتعريفات للسانيات المدونات تجمع على قضيتين أساسيتين هما[2]:

- اعتماد لسانيات المدونات على (الاستخدام الفعلي للّغة)، فليس هناك تخمين أو احتمال أو إمكانية ورود صورة معينة.
- استخدام وتوظيف الحاسوب في حفظ وتصنيف وتحليل البيانات (المدونات اللغوية).

ويرى **علي غرامة الشهري** أن لسانيات المدوّنات تعتبرها الكثير على أنّها منهجية ويقول: "ولأن لسانيات المدونات صنفت على أنها منهجية، فيمكن أن يستفاد منها، كأي منهجية، في عدد من التطبيقات المختلفة. وسيكون الحديث في هذا المحور عن بعض هذه التطبيقات في: الصرف، المعجم، النحو، الدلالة، والتداولية وتحليل الخطاب"[3]، وما يدعم هذا الرأي هو توظيف لسانيات المدونات وأدواتها التحليل

---

[1]– ينظر علي غرامة الشهري، **لسانيات المدونات: تعريف، ومجالات الإفادة**، ص79.

[2]– ينظر صالح بن فهد العصيمي، **لسانيات المتون قضايا أساسية في التأصيل والتطبيق والمنهج**، ص17.

[3]– علي غرامة الشهري، **لسانيات المدونات: تعريف، ومجالات الإفادة**، ص81.

في مجالات أخرى غير المجالات اللغوية، كعلوم الاعلام والاتصال، وتحليل اللغة في قواعد البيانات وغيرها من المجالات الأخرى.

وفي خضم هذه التصوّرات المتباينة، حول طبيعة هذا العلم يمكن أن نخرج من خلال تحليل الآراء السابقة بتقسيم أراه عادل وهو الانطلاق في استثمار لسانيات المتون في الدراسة اللغوية من الأهداف البحثية، حيث يتحدّد استخدام هذا المجال من خلال الهدف، فالهدف البحثي هو الذي يساعد في استخدام المدونات كمنهج أو كعلم.

د- خطوات دراسة المدونة:

1- خطوات ومراحل إنشاء وبناء المدونة: يتم إنشاء المدونة اللغوية باتباع مجموعة خطوات نبّينها كالآتي[1]:

- **تحديد الهدف والأساس المنطقي من بناء المدونة:** ينبغي أن تكون المدونة ممثلة لمجتمع ما لأنه معيار أساسي.
- **تحديد أنواع النصوص المناسبة:** وهنا ينبغي الانتباه إلى العديد من المعايير كالمعايير الأخلاقية وما هو متاح من النصوص مع مراعاة الدقة، ومراعاة ما إذا كانت النصوص منطوقة أم مكتوبة مع تحديد النسب.
- **تحديد مصادر النصوص:** هناك العديد من المصادر للنصوص منها: (المقالات في الدوريات

[1]- ينظر أيمن الدكروري، **المدونات اللغوية ودورها في معالجة النصوص اللغوية**، ط1، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1439هـ، 2018م، ص53-57.

العلمية، نصوص في كتب، الرسائل والأطروحات الجامعية، الأخبار والتقارير الإذاعية والتلفزيونية، التقارير بأنواعها السياسية الرياضية الاقتصادية، ...).

- **الحصول على الموافقة القانونية:** ينبغي الانتباه إلى حقوق الملكية الفكرية وحقوق التأليف، وكذلك الحصول على موافقة كتابية بشأن عملية تسجيل الأصوات وينبغي أن تبين الهدف من التسجيل وطريقة التسجيل.

- **عملية جمع النصوص:** يتم إدخال النصوص بعدّة طرق:

النصوص المكتوبة: يتم إدخالها بعدّة طرق منها: (الطريقة اليدوية التقليدية عن طريق لوحة المفاتيح، أو الماسح الضوئي (Scanning)، أو طرق أخرى، أو التحميل من شبكة الأنترنت مباشرةً، ...).

النصوص الشفوية المنطوقة: يتم إدخالها بعدّة طرق منها: (**التسجيل الصوتي، النقل اليدوي للتسجيل للأصوات، البرامج الحاسوبية التي تحوّل الكلام إلى أصوات، ...**)، وهناك آلية النسخ الصوتي باستخدام الرمز المخصصة لذلك وتسمى الألفبائية الصوتية (phonetic alphabet)، أو بإضافة رموز دالّة، وكل هذه الرموز والتصنيفات لها نظامها وتوثيقاتها ورموزها الدولية المخصصة لذلك.

- **التحقق من النصوص التي تم جمعها:** لأن طرق جمع المدونات متعددة وتتداخل فيما بينها، لذلك يكتفي القائمون على جمع المدونة بالحد الأدنى الذي يمثل العينة.

- **حفظ النصوص في ملفات:** يتم حفظ النصوص على شكل ملف بسيط (Plain format) لأنه الأنسب والأكثر مرونة للتعامل مع البرمجيات، كما يتم أحيانا ضغط الملفات لتأخذ مساحة أقل.

- **تشفير النصوص:** هناك الكثير من الصعوبات في تشفير النصوص لذلك طرحت الكثير من الحلول في محاولة إيجاد انظمة تشفير عالمية مثل ISO و Unicode.

2- **تعريف المدوّنة اللغوية:** تعرّف المدونات اللغوية أو المتون اللغوية بأنها عبارة عن: "رصيد ضخم من النصوص المكتوبة أو المنطوقة التي يتم اختزانها على الحاسب الآلي"[1]، وبالتالي فإن الاعتماد في التحليل يكون على العقل الإلكتروني وهذا هو الفرق بين هذا المجال ومجالات أخرى في كتحليل الخطاب وتحليل المضمون وغيرها من المجالات.

ومن أهمّ الفوارق بين المتن والنص على حسب رأي الذي أورده **العصيمي** في كتابه لسانيات المتون قضايا أساسية في التأصيل والتطبيق والمنهج نوضّحها في الجدول الآتي[2]:

الفرق	النص	المتن
الأول	يقرأ كاملا	يقرأ شظايا منه ومقطعات
الثاني	يقرأ بطريقة رأسية من أعلى الصفحة إلى أسفلها	يقرأ بطريقة أفقية كل سطر مستقل ومنقطع الصلة عما يليه وما يعلوه
الثالث	النص يقرأ لفهم الأحداث	يقرأ لاستخلاص الأنماط التركيبية أو الدلالية
الرابع	متماسك المعنى بوصفه قطعة واحدة	لا يشكل التماسك أهمية لدى الباحث

ونحدد كذلك أهم الفوارق بين المدونات اللغوية وقواعد بيانات النصوص بقصد الإفادة من هذا الفوارق حتى نتعمق أكثر في أهمية كل منها[3]:

---

[1]- أيمن الدكروري، **المدونات اللغوية ودورها في معالجة النصوص اللغوية**، ص27.

[2]- Voir Elena Tognini-Boble-li 2013

نقلا عن صالح بن فهد العصيمي، **لسانيات المتون قضايا أساسية في التأصيل والتطبيق والمنهج**، ص18.

[3]- ينظر أيمن الدكروري، **المدونات اللغوية ودورها في معالجة النصوص اللغوية**، ص27-28.

الفرق	المدونات اللغوية	قواعد البيانات اللغوية
الأول	يتم بناؤها وفق أساس منطقي (rationale) محدد.	تبنى بطريقة عشوائية.
الثاني	تختزن فيها النصوص المنطوقة (المحكية) والنصوص المكتوبة.	يمكن ذلك في قواعد البيانات لكن دون تحديد هدف إنما جمع عشوائي.
الثالث	البحث في المدونات اللغوية يتم عن طريق كلمات أو نصوص.	يمكن ذلك في إطار ضيق لكن يتم البحث في الجداول ورؤوس الجداول في قواعد البيانات.
الرابع	تسترجع الكلمات المبحوث عنها أو العبارات في سياقها الطبيعي (تكشيف النصوص) دون الإحالة إلى النصوص الكاملة لمصادر المعلومات.	تتيح إمكانية استرجاع النصوص مع الإحالة إلى النصوص الكاملة لمصادر المعلومات.
الخامس	تتيح إمكانية الاسترجاع للبيانات غير متوافرة في قواعد البيانات مثل تردد الكلمات، الاشتقاقات، توليد الكلمات المفتاحية، عرض اشكال مختلفة لكلمات البحث، عرض الكلمات التي تتلازم أو تتصاحب مع كلمة أو عبارة البحث.	لا تتيح إمكانية استرجاع النصوص إلا بوجه عام.

3- أنواع المدونات اللغوية: هناك العديد من الأنواع للمدونات اللغوية وتختلف هذه الأنواع في كثير من الأحيان باختلاف الهدف من إنشائها ووقد حصر **الدكروري** هذه التصنيفات أوردها في الجدول الآتي[1]:

التصنيف	الهدف	نوع المدونة
الأول	**بناء على طريقة معالجة النصوص**	مدونات لغوية محشوة (annotated) مدونات لغوية (marked-up) مدونات لغوية خام (raw)
الثاني	**بناء على النصوص التي تحتويها**	مدونات أحادية اللغة مدونات لغوية مقارنة مدونات لغوية متوازية
الثالث	**تقسيم بناء على الغرض من وضع المدونة**	**مدونات لغوية اختبارية (Test Corpora):** يتم بناء بعض الاختبار عليها **مدونات لغوية بحثية (Research Corpora):** يتم بناء هذه المدونة للبحث المعرفي والفكري، وهي أربعة (04) أنواع: **(مدونات لغوية عامة:** تستخدم في الغالب لتأليف المعاجم وتكون شاملة، **مدونات لغوية متخصصة:** تكون نصوص المدونة خاصة بمجال ما، **مدونات لغوية تاريخية أو تعاقبية:** يتم إنشاؤها بدلالة زمنية،

[1]- ينظر أيمن الدكروري، **المدونات اللغوية ودورها في معالجة النصوص اللغوية**، ص57-60.

		مدونات لغوية راصدة: يتم إنشاؤها بالاهتمام بالتطور اللغوي)
الرابع	**أخرى**	**مدونات لغوية تعليمية Educational Corpora:** تكون موجهة لأغراض تعليمية. وهي أنواع منها: (مدونات الدارسين للغات، مدونات لغوية تربوية أو تدريسية).

4- لسانيات المدونات مجلاتها وآفاقها البحثية: يرى **العصيمي** أن مجالات لسانيات المتون عديدة ومتنوّعة منها[1]:

- **المتون مصدر للبيانات اللغوية الطبيعية:** تعتبر المتون مصدر قويا في يد الباحث اللساني ومصدر استشهاد قوي في الأبحاث اللغوية، كما يمكن للتحليل المبني عل المتون أن يكون موضوعيا من ناحية النتائج، وتتميز لسانيات المتون منهجا علميا بالدقة ولموضوعية للوصول إلى تحليل السلوك اللغوي، ومعرفة الشاذ، وإمكانية تحليل اللغة الفعلية اليومية واللغة المعيارية.

- **المتون اللغوية واللسانيات:** تمثل المتون مستودعا للغة الطبيعية الفعلية، أما الدراسات اللسانية فإنها تستند إلى الجمل اللغوية القصيرة والمصنوعة والتي لا تنتمي إلى الحياة اليومية الفعلية في كثير من الأحيان.

- **المتون ودراسة المنطوق:** يشمل المتون اللغوي على اللغة سواء أكانت مكتوبة أو منطوقة، إلا إذا قاد البحث إلى الاعتماد على نوعية واحدة من المتون، وتمتاز المتون بشموليتها لجميع أنواع الكلام، ومن أهم مكونات المتن اللغة المنطوقة كونها قريبة من الواقع الفعل للاستخدام اللغوي، كما يمكن الاهتمام بالسمات الصوتية كالنبر والتنغيم التي تعطي معلومات دقيقة عن خصوصية كل لغة.

---

[1]- ينظر صالح بن فهد العصيمي، **لسانيات المتون قضايا أساسية في التأصيل والتطبيق والمنهج**، ص33-50.

- **المتون والنحو:** تمثل المتون العينة في الدراسة تمثيلا كليّا مما يعطي نتائج دقيقة حول القاعدة اللغوية أو النظرية، أو توليدها فعليا، وتكون الدراسة مبينة على منهج إحصائي بدل الحدس، أو التخمين، أو القواعد الغير مكتملة والغير دقيقة، كما يمكن الاستناد إلى للغة المكتوبة واللغة المنطوقة في إصدار الأحكام النحوية.

- **المتون والدراسات المعجمية:** تعتبر المتون مصادر غنية بالأمثلة والشواهد اللغوية من الحياة الفعلية والتي يحتاج إليها المعجميون، كما أن البحث وجود المتن يسهل البحث عن المادة اللغوية، كما يمكن أيضا توسعة مجال اهتمام المعجم بالمترادفات والكثير من القضايا الأخرى، ويمكن إيجاد معاجم ثنائية وثلاثية الوظيفية بل وأكثر من ذلك.

- **المتون والعلاقات الدلالية:** من أهم الميزات المتون أنه دراسة المفردة في محيطها وسياقها وماهية السلوك الذي تتخذه مع مفردات أخرى، ويمكن للمتون أن تزودنا بالفروق الدلالية الدقيقة بين الكلمات.

- **المتون والدراسات التداولية:** بما أن التداولية تدرس اللغة أثناء الاستعمال فمازالت الدراسات التداولية التي تعتمد على لسانيات المدونات في بدايتها الفعلية.

- **المتون وتحليل الخطاب:** تعتمد دراسات تحليل الخطاب في الاصل على المتون إلا أنه هناك نوعين تحليل الخطابات بالمعنى للضيق وتحليل الخطابات بالمعنى الواسع، وبدأت تشيع في الفترة الأخيرة دراسات تحليل الخطابات المتخصصة كخطاب المال والأعمال، وترتبط كثيرة هذه الدراسات بلسانيات المدونات، إلى أن تحليل الخطاب بمعناه الواسع وربطه بلسانيات المدونات لا يزال في بداياته.

- **المتون واللسانيات الاجتماعية:** يمكن للباحث المتخصص في اللسانيات الاجتماعية أن يستند إلى المتون لتتبع دراسة ظواهر لغوية واجتماعية كثيرة، ومن المهم الانتباه إلى أن اللسانيين الاجتماعين لم

يعتمدوا على لسانيات المدونات في دراساتهم بسبب عدم إثبات بعض السمات التي يبحثون عنها في دراساتهم كجنس الكاتب، وطبقته الاجتماعية.

- **المتون واللهجات والتنوعات الكلامية:** يندرج هذا الفرع من العلوم ضمن اللسانيات الاجتماعية، إلّا أنه أفرد بالبحث وصار مستقلّا نظرا لأهميته، من الناجية الجغرافية حيث أن هناك معاجم خاصة لكل رقعة جغرافية.

- **المتون والأسلوبية ولسانيات النص:** يمكن أن يحتاج الباحث إلى التحليل الكمّي للنصوص فيستعين بلسانيات المدونات، لمعرفة الأساليب والأنماط اللغوية.

- **المتون والاكتساب اللغوي وتدريس اللغة:** يمكن أن تكون المتون مصدرا مهما للبيانات اللغوية، وتتميز اللغة الطبيعية عن اللغة الصناعية بأنها ذات طبيعة معقدة وذات أنماط وأساليب، ويمكن الاستفادة من المتون في الاكتساب اللغوية، ودراسة اللغة المرحلية لدارس اللغة، إفادة واستفادة من المدرّس والدارس للّغة، كما يتم الاعتماد على المتون في تعليم اللغة لأغراض خاصة وهناك العديد من الاستخدامات للمتون في تعلم وتعليم اللغة.

- **المتون واللسانيات التاريخية:** المتون القديمة والتراثية هي مصادر غنية عن اللغات الميتة والحضارات القديمة، كما يمكن الاستفادة من المتون في صناعة معاجم التطور الدلالي للمفردات اللغوية (Diachronic)، دراسة عمودية، كما يمكن دراسة المفردات والألفاظ دراسة مرحلية في فترة زمنية محددة (Synchronic)، دراسة أفقية، لدراسة التغيرات التي تطرأ على الألفاظ اللغوية.

- **المتون واللسانيات النفسية:** من خلال المتون يمكننا معرفة خصوصية وفردانية المتحدثين باللغة من خلال تعود المتحدث على استعمال أنماط لغوية معينة، كما تساعد المتون، في دراس مراحل

الاكتساب اللغوي، وعيوب النطق، النمو اللغوي، وعلاج عيوب النطق، ودراسة غموض مفردات معينة وأنماط وأنواع معينة من الكلمات ومدى شيوعها لدى الكتاب والمتحدثين، دراسة إحصائية تخضع للمعايير العلمية.

- **المتون والدراسات الثقافية:** يمكن أن تحتوي المتون على سمات الثقافية للمجتمع، ومن خلال المون يمكن تحديد طبيعة ثقافة المجتمع ومستواه المعيشي.

- **المتون واللسانيات الجنائية:** من المهم جدا اعتماد المتون أثناء التحقيق اللساني الجنائي، حيث تهتم اللسانيات الجنائية بالعديد من القضايا ذات العلاقة باللغة والانحراف مثل: التحيّز لدى الجهات القضائية، ورسائل الانتحار، والابتزاز، والاعترافات والشهادات، والسرقة العلمية، ....

- **المتون والدراسات التقابلية والترجمية:** تعتمد الدراسات التقابلية على المقابلة والمقارنة بين معاني المفردات في لغوتين مختلفتين كي تتم معرفة كيف تؤدي الكلمة معناها في لغة معينة، ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد على المتون من كلا اللغتين.

- **المتون واللسانيات الاجتماعية:** يمكن أن تكون المتون مصدرا للغة الطبيعية ويمكن أن تساعد المتخصصين في علم النفس الاجتماعي على معرفة توجهات والمسارات الاجتماعية.

ثانيا: اللسانيات الجنائية:

أ- مدخل اللغة والقانون والجريمة: إنّ القوانين عبارة عن صياغة لغوية، وعليه فإن أقرب المجالات والتخصصات البحثية للعلوم القانونية هي اللسانيات، فشرح القوانين وبناؤها وتفسيراتها كلّها أشغولات واهتمامات لسانية، أضف إلى ذلك فإن اللغة تعتبر هي الوسيلة والأداة لتطبيق القوانين وتوظيف القانون

وتفعليه[1].

ويرى **العصيمي** أن الجرائم باعتبار اللغة نوعين وهما[2]:

- النوع الأوّل: جرائم لغوية: مثل الشب والشتم، القذف والتجريح، فهذه جريمة مباشرة وسيلتها اللغة.
- النوع الثاني: جرائم اللغة عامل أساسي فيها: مثل التحريض على الإرهاب والقتل والاستدراج والتغرير بالشّخص.

ويمكن أن تكون اللغة دليلا كافيا لإدانة المجرمين إذا ما توفرنا على قرائن كافية من الممكن استخراجها من اللغة، يقول **أمبارك مصطفى:** "ومعلوم أنّ الأدلّة الجنائية متعدّدة ومنه يمكن عدّ اللغة دليلا جنائيا، فمثلا يمكن اعتبار اللغة قرينة أو دليلا في الكشف عن الجريمة، إذا ترك المجرم ورقة مكتوبة في مسرح الجريمة، أو في الجرائم الإلكترونية الالكترونية، كرسائل التحريض، والقذف، والسب) النصوص المكتوبة في الفيس أو (الخطابات المنطوقة) (المكالمات الهاتفية) فقد يستعمل المجرم لفظة أو كلمة خاصة معروف استعمالها في منطقة ما، فكلمة فقط يمكن أن تحدد الجهة التي يقطنها المجرم، أو المحافظة التي ينتمي إليها بالاعتماد على علم اللهجات، وتحليل الأصوات، وأسلوب الكتابة، والألفاظ والتراكيب المستعملة"[3]، ولا شك أن الدقة في التحرّي ستكشف الكثير من التجاوزات، لأن الجريمة دافع كاف إلى أن يتحمّل المحققون أعباء البحث عن المجرمين قصد تسليمهم إلى الجهات المختصة وعليه فإن

---

[1]- ينظر أمبارك بن مصطفى، **اللسانيات القانونية –دراسة في المفهوم والمجال–**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2022، ص482.

[2]- ينظر صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات الجنائية: تعريفها، مجالاتها، وتطبيقاتها**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز لخدمة اللغة العربية، مكتبة الملك فهد الوطنية، دار وجوه للنشر والتوزيع، 1441هـ، 2020م، ص22

[3]- ينظر أمبارك بن مصطفى، **اللسانيات القانونية –دراسة في المفهوم والمجال–**، ص490.

كل جزئية من أجزاء القضة دليل كاف لإدانة الفاعل، واللغة من هذا الاعتبار يمكن أن تكون دليلا جنائية يدين من يدين ويبرّئ من يبرّئ على حسب وقوعها.

ب- اللسانيات الجنائية المصطلح والتعريف:

1- في مصطلح اللسانيات الجنائية: اصطلح على هذا العلم العديد من الاصطلاحات التي عمد مؤسسوه على توصيفه بها منها: علم اللغة القضائي[1]، علم اللغة الشرعي أو الجنائي، واللغويات القانونية، اللغة والقانون، ويقابله في اللغة الإنجليزية مصطلح (forensic linguistics) إضافة إلى المصطلح الذي في عنوان هذا العنصر وهو اللسانيات الجنائية[2]، واللسانيات القانونية (legal linguistics)[3].

2- اللسانيات الجنائية اصطلاحا: ويقول **أمبارك بن مصطفى** عن اللسانيات الجنائية: "يهدف [هذا العلم] إلى دراسة اللغة القانونية من خلال استثماره لمخرجات النظريات اللسانية، ومحاولة تطبيقها في الميدان القانوني"[4]، وتعرّف كل من **نسيمة شاوش** و**خولة بوحناش** اللسانيات الجنائية على أنّها: "(...) فرعا من اللسانيات التطبيقية، وأحد العلوم البينية الناتجة عن تقاطع اللسانيات مع الحس الجنائي أو القضائي، المهتمة بدراسة اللغة باعتبارها دليلا -إضافة إلى دلائل أخرى- يقود إلى معرفة ملابسات الجريمة"[5]، وعليه فاللسانيات الجنائية تخصص لغوي معني بدراسة اللغة دليلا والجريمة هدفا وتحرّي

---

[1]- أمبارك بن مصطفى، **اللسانيات القانونية -دراسة في المفهوم والمجال-**، ص482.

[2]- سعاد طبعة، **مقدمة في اللسانيات الجنائية وواقعها في العالم العربي**، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 5، مج 9، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، 2022م، ص49.

[3]- ينظر أمبارك بن مصطفي، **اللسانيات القانونية -دراسة في المفهوم والمجال-**، ص482.

[4]- ينظر أمبارك بن مصطفى، **اللسانيات القانونية -دراسة في المفهوم والمجال-**، ص482.

[5]- نسيمة شاوش وخولة بوحناش، **اللسانيات الجنائية ودورها في فك شفرات القضايا الإجرامية اللغة مرشدا وبرهانا جنائيا**، مجموعة من الباحثين، **مباحث في اللسانيات التطبيقية**، ط1، وحدة البحث اللساني وقضايا اللغة العربية في الجزائر =

التجاوزات من خلال اللغة، وذلك من خلال توظيف اللسانيات والعلوم اللغوية وسيلة.

ولا شك أنّ اعتماد المحقّقين في الكشف عن الأدلّة الجنائية هو النصوص والخطابات؛ إذ لا بد من توفّر مدوّنة لغوية للتحليل والتحقيق والبحث عن الأدلّة الجنائية التي تدين أو تبرّئ مرتكبي الجرائم والجنايات، يقول **محمد فارح:** "(...) أنّ اللسانيات الجنائية تعمل على تحليل بنيات اللغة سواء أكانت منطوقة أو مكتوبة، وذلك بهدف الوصول إلى حل القضايا المتعلقة بالشق القانوني، ومد يد المساعدة للمحققين والمتحرين لكشف المجرمين من خلال تتبع بنيات لغتهم، ومعرفتهم والتعرف على جنسهم"[1]، فالمدوّنة اللغوية تكون زاخرة بالأدلّة الجنائية ويمكن الكشف عنها من خلال التحليل اللغوي والدّراسة والمتخصّصة التي يكون هدفها البحث عما من شأنه إثبات وتفنيد الادّعاء.

من خلال التباينات في التعاريف السابقة نلاحظ ما يلي:

أوجه التشابه: تتفق التعاريف السابقة فيما يلي:

- اللسانيات الجنائية تخصص لغوي.
- تهتم اللسانيات الجنائية بتحليل اللغة أو النصوص سواء المكتوبة أو المنطوقة.
- اللسانيات الجنائية لها جانب قانوني.

أوجه الاختلاف: وتختلف التعاريف السابقة فيما يلي:

= ورقلة، الجزائري، 2022، ص225.

[1]– محمد فارح، **البصمة اللسانية وأثرها في البحث الجنائي**، مجلة اللسانيات التطبيقية، عدد 2، مج5، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2021، ص479.

- اللسانيات الجنائية هي محاولة لاستثمار نتائج الدراسات اللسانية في الواقع.
- اللسانيات الجنائية تهتم بدراسة اللغة كدليل على الجريمة.

وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن مجالات هذا العلم لكن قبل ذلك سنتطرّق إلى اللسانيات الجنائية من ناحية النشأة والتطوّر.

ج- اللسانيات الجنائية نشأتها وتطوّراتها: ليس هناك اتفاق حول تاريخ محدد لظهور اللسانيات الجنائية، ولكن يمكن أن نتطرّق إلى محطات عرف خلالها هذا المجال تطورات ملحوظة[1]:

- ففي سنة 1986م، استعملت عبارة اللسانيات الجنائية من طرف **جاك سفارتيفيك (Jack Svartevic)** أستاذ اللسانيات التطبيقية أثناء تحليله لتصريحات **إيفانز** لقوله "حالة من اللسانيات الجنائية".
- ويمكن إرجاع المصطلح إلى سنة 1927م، أثناء التحري عن قضية اختطاف فتاة.
- وهناك من الباحثين من ينوّع سياقات البحث عن ظهور اللسانيات الجنائية وتطوّراتها.

د- اللسانيات الجنائية موضوعاتها ومجالاتها البحثية وأهم تطبيقاتها:

1- موضوع اللسانيات الجنائية واهتماماتها البحثية: يرى **العصيمي** أن اللسانيات الجنائية علم يهتم بدرجة كبيرة على الأغلب الأعم[2]:

- بنسبة النصوص إلى مؤلّفيها أو ما يطلق عليه بالمصطلح الأجنبي

---

[1]- ينظر سعاد طبعة، **مقدمة في اللسانيات الجنائية وواقعها في العالم العربي**، ص51-53.

[2]- ينظر صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات الجنائية: تعريفها، مجالاتها، وتطبيقاتها**، ص26.

.(Authorship attribution)

- تحليل الأسلوب أو تحليل الأسلوبيات، عن طريق تتبّع السمات الخطابية سواء باعتماد التحليل الكيفي بوجه عام أو تحليل الخطاب على وجه خاص وأضيف أيضا التحليل الكمّي. (style marker: qualitative analysis), (stylistic discourse analysis)

2- مجالاتها: يرى **العصيمي** أنّ من أهم مجالات اللسانيات الجنائية ما يلي[1]:

- التحقّق من الملكية الفكرية، ونسبة النصوص إلى أصحابها، في المجال الإعلام وفي مجال الإرهاب وفي المجال الآكاديمي.
- تحليل النصوص والكشف عن مخبوءاتها.
- يمكن للتحليل المعمّق الكشف عن الأسرار والتنبؤ بأيّة سلوكيات قبل حدوثها.
- تحليل العقود بين الشركات والعملاء لمعرفة أية تجاوزات تثبّت سلطة أحد الطرفين على الآخر.
- نفيد في تنمية الحس اللغوي لدى رجال الأمن مما يمنحهم كفاءة عالية في التنبّؤ وفهم سلوكيات المنظمات الإرهابية.
- تكشف اللسانيات الجنائية على عدالة القضية أو أي ضغط أو سلطة لإلباس المتهم البريء التهمة عن طريف السلطة والظلم.
- فهم المقاصد من لغة الخطاب بين القضاة والمحامون أثناء تداول المعاني المشتركة.
- إضفاء الطابع المهني والاحترافية على أهل التخصص أثناء نقاشاتهم في مجالاتهم.
- تقليص الهوّة بين المتخصصين وغير المتخصصين أثناء التواصل.

---

[1]- ينظر صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات الجنائية: تعريفها، مجالاتها، وتطبيقاتها**، ص42-45.

- تحديد الأدوار بين أطراف القضية كتحديد الفاعلين الرئيسيين والهامشيين.
- محاولة الاستفادة من التنوّع والاختلافات، وتوضيح الاختلافات أثناء الحوارات.

وترى **سعاد طبعة** أن أهم تطبيقات اللسانيات الجنائية وخاصة لدى الدوائر الشرطية والمحاكم على وجه التحديد تكمن في[1]:

- فهم لغة القانون المكتوب.
- فهم استخدام اللغة في عمليات الطب الشرعي والقضائي.
- تقديم الدليل اللغوي.

3- تقسيم محاور اللسانيات الجنائية: بما أنّ مجالات اللسانيات الجنائية لا يمكن حصرها فنجد **العصيمي** قد عمد إلى تقسيمها إلى محاور أساسية يندرج تحت كل محور منها قضايا كثيرة[2]:

الرقم	المحور	فروعه وقضاياه	أمثلة وملاحظات
01	لغة القانون والإجراءات القانونية	اللغة القانونية والحديث القانوني	استجوابات الشرطة، الخطاب والمحاكمات، الكتابة القانونية (تعقيداتها واتجاهاتها)، الترجمة القانونية.
		المشاركون في تحقيقات الشرطة	المحامون، المتهمون، رجال الشرطة.

[1]- ينظر سعاد طبعة، **مقدمة في اللسانيات الجنائية وواقعها في العالم العربي**، ص50.

[2]- ينظر صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات الجنائية: تعريفها، مجالاتها، وتطبيقاتها**، ص27-28.

		والاستجوابات	
		اللغة المستخدمة في مجلس التقاضي.	
		المشاركون غير المتخصصون	المحلّفون، الشهود، والضحايا، والناس العاديون الذين صدفة صار لهم علاقة بالموضوع
02	اللغوي بوصفه خبيرا في الإجراءات القضائية	المختص اللساني اللغوي في العلامة التجارية المختص في التحليلات الصوتية المختص في نسبة القضايا للمؤلّف اللساني اللغوي المتخصص في الترجمة والتعدّد اللغوي وقضايا المتحدّث غير الأصلي	
03	الاتجاهات الحديثة	الإرهاب في اللسانيات الجنائية التواصل بين الثقافات	
04	قضايا أخرى	دراسة خطابات التحقيقات، والاعتقالات، والمقابلات مع المشتبه بهم والمتهمين، ومقابلات	الخطاب بين القاضي والمحامي الخطاب بين القاضي والمتهم الخطاب بين المدعي والمدعى عليه

		أخرى مع المحامي، الخطابات في قاعة المحكمة	الخطاب بين محامي الادعاء والمتهم.

وترى كل من الباحثتين **نسيمة شاوش** و**خولة بوحناش:** "(...) أنه من الأفضل لو اقتصرت اللسانيات الجنائية على الجنايات فقط وأطلق على دراسة لغة القانون باللسانيات القانونية أفضل، حتى لا يكون هناك خلط (الابتعاد عن جعلهما متساويين)"[1]، وعليه فإنّنا نكون أمام تخصصين مستقلّين وهما:

- اللسانيات القانونية التي تهتم بدراسة القوانين واللغة.
- اللسانيات الجنائية التي تهتم بدراسة الجريمة التي لها ارتباط باللغة والتي تكون فيها اللغة دليلا جنائيا.

هـ- أهمية اللسانيات الجنائية: يشير **أمبارك مصطفى** أن استثمار وتوظيف للسانيات الجنائية ونتائج الأبحاث ضمن هذا العلم يفيد رجال القانون كالمحامين والقضاة، كما أنه يعود بأثر رجعي على هذا التخصص[2]، وذلك من خلال بناء نظريات تحليل وتأويلات جديدة، وتتمثل أهمية اللسانيات الجنائية واللسانيين الجنائيين في النقاط الآتية[3]:

- يتم الاستعانة بالخبراء اللغويين المتخصصين في اللسانيات الجنائية في صياغة الخطابات والنصوص القانونية والتشريعية.

---

[1]- نسيمة شاوش وخولة بوحناش، **اللسانيات الجنائية ودورها في فك شفرات القضايا الإجرامية اللغة مرشدا وبرهانا جنائيا**، ص226.

[2]- ينظر أمبارك بن مصطفى، **اللسانيات القانونية -دراسة في المفهوم والمجال-**، ص484.

[3]- ينظر أمبارك بن مصطفى، **اللسانيات القانونية -دراسة في المفهوم والمجال-**، ص482-483.

- الاستفادة من الخبراء في تأويل وفهم النصوص القانونية وجرد كل الاحتمالات.
- دراسة البصمة الصوتية اللغوية.
- البحث عن الأدلّة اللغوية، وكذا التحقيق والتحرّي عن الجرائم ذات الطابع الجنائي.

و- قضايا متفرقة:

1- الحوار المنهجي ضمن اللسانيات الجنائية:

- **قضايا أساسية ومنهجية:** ذكر **العصيمي** -الذي أورد رأيا لـ**أولسون (Olson)** و**لشينبرورز (Chainbrewers)**- العديد من القضايا المنهجية التي ينبغي على المتخصص في اللسانيات الجنائية مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار منها[1]:
- الفوارق اللغوية من ناحية المصدر، والوعي بها وإدراكها وأخذها بعين الاعتبار.
- أن لكل من اللغة المنطوقة والمكتوبة تقاليد خاصة، لذلك ينبغي توثيق النصوص بصورة لا تشوهها وتكون أقرب إلى الحقيقة.
- هناك فرق بين اللغة أثناء الحدث واللغة بعده، كما يجب الانتباه إلى الكثير من التفاصيل التي يمكن أن يكون قد نسيها المتحدث.
- المؤلّف الجنائي ذو طبيعة خاصة من ناحية تدوينه لذلك يجب الانتباه وتحرّي الدقّة.
- ليس هناك قواعد مضبوطة للتعامل مع النصوص في الميدان الجنائي، لذلك من الاحترافية الاستعانة باللغويين المتخصصين في التدوين والتحليل والتحقيق الجنائي اللساني.

---

[1]- ينظر صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات الجنائية: تعريفها، مجالاتها، وتطبيقاتها**، ص45-47.

- هناك فروقات لغوي بين لغة المتهمين واللغة المشتركة التي تكون نتيجة لضغط المحامين على المشتبه به أو المتهم، لذلك اللغة من مصدر واحد وهو المتهم ليست كلغو من مصدرين في حال تعرّض المتحدّث لضغط.

النصوص في اللسانيات الجنائية: يرى **العصيمي** –والذي اعتمدته هنا كمرجع أساسي– أن النصوص التي يتم تحليلها ضمن اللسانيات الجنائية نوعين[1]:

النوع الأوّل: نصوص صادرة مباشر من المتهم أو المشتبه به أو الجاني، وهي دليل كاف لإلصاق التهمة أو رفعها.

النوع الثاني: نصوص من الشهود أو رجال الشرطة أو المحامون وكذلك المحققين أي الطرف الذي يمثل العدالة والقضاة أو ما يطلق عليها بالنصوص القضائية وهي أيضا بالأهميّة الكبرى في التحرّي.

وعن النصوص القضائية والقانونية تقول **سعاد طبعة:** "تشمل اللسانيات الجنائية في جزء كبير من مجالات تطبيقها، على دراسة النصوص القانونية أو القضائية من زوايا مختلفة " نوع النصوص والتدرج المنطقي اللسان في الأحكام القضائية، إضافة إلى تحليل الكلمات المستعملة ودلالاتها النحوية والسياقية. ويتضمن هذا التحليل اللغوي – القانوني، مراجعة الوثائق المتنوعة الصادرة عن هيئات قانونية كدساتير الدول والأحكام الشرعية والوصايا الخاصة وأحكام المحكمة واستدعاءاتها والقوانين الصادرة عن الدوائر الحكومية، ومن أبرز هذه الوثائق قانون حمورابي، الذي يعد أهم وثيقة قانونية تم العثور عليها وذلك لاكتمال نصوصها. وتجدر الإشارة إلى اعتبار أي نص أو عنصر من اللغة نصا قضائيا، عندما يستخدم

[1]– ينظر صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات الجنائية: تعريفها، مجالاتها، وتطبيقاتها**، ص23.

في سياق قانوني أو جنائي"[1]، ونستخلص من خلال هذا المقتبس تصوّر أوّل عن عملية التحليل التي تشمل:

- الاهتمام بنوع النصوص.
- الاهتمام بالتدرّج المنطقي اللساني في الأحكام القضائية.
- تحليل الكلمات المستعملة ودلالاتها النحوية والسياقية، وتحليلها لغويا وقانونيا.
- مراجعة الوثائق الصادرة عن الهيئات والجهات المختصة، وهناك أمثلة كثير عن هذه الوثائق وهذه المراجعة تكون بهدف تقديم رؤية وتقييم لمدى جودة النصوص المضمّنة في هذه الوثائق، وكذلك استكمال نصوصها.
- لا يمكن اعتبار أي نص نصا قضائيا أو جنائيا إلا إذا استخدم في سياق قانوني أو جنائي، ويرى **العصيمي** أنّ نوعية النصوص التي يتم تحليلها تكون شاملة لأي نص يصلح يمكن أن يكون طرفا في القضيّة يقول: "فنلحظ أن النص اللغوي الذي يحلّل قد يكون صادرا من المتهم، أو من الشهود، أو من المحامين والقضاة ورجال الشرطة المحققين. وهذا أمر مهم لا بد من الالتفات إليه؛ فليست اللسانيات الجنائية –من واقع تسميتها– مقتصرة على ما يصدر من المتهم أو الجاني او المجرم، بل تمتد إلى تحليل ما يصدر أيضا من غيرهم ممن لهم علاقة بالجريمة سواء كانوا شهودا أو قضاة أو مشرّعين"[2]، تجدر الإشارة هنا أنّه ينبغي الاهتمام بالنصوص قلّت أو كثرت فكلّ ما من شأنه أن يكون دليلا جنائيا لابد من الاهتمام به، والذي يخالط الدوائر القضائية والشرطية يعرف مدى اهتمام المحققين الجنائيين بأدنى

[1]– سعاد طبعة، **مقدمة في اللسانيات الجنائية وواقعها في العالم العربي**، ص53.

[2]– صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات الجنائية: تعريفها، مجالاتها، وتطبيقاتها**، ص27.

التفاصيل، فكل شيء مهم في التحقيق.

يرى **العصيمي** أنّه يمكن الاستفادة من نوعين من الدراسات في تحليل النصوص في اللسانيات الجنائية دراسات قديمة وأخرى حديثة، فالقديمة كعلوم (كالنحو، والصرف والإملاء والنقد والأدب والقواد القراءة والكتابة)، وأخرى حديثة (اللغة في مجال القضاء، والإرهاب، واللغة في مجال التحقيقات الجنائية)[1]، وهذا يدفعنا إلى البحث عن ماهية ونوعي النصوص التي يمكن دراستها في اللسانيات الجنائية.

ثالثا: تعليم اللغة لأغراض خاصة:

أ- **مفهوم تعليم اللغة لأغراض خاصة:** يعرّف تعليم اللغة لأغراض خاصة بأنه: "مقرر نوعي يستند في تصميمه إلى حاجات لغوية خاصّة بفئة من الدراسين المنتمين لحقول معرفية متباينة ذات ملامح لغوية وأنماط لغوية محدّدة، يستهدف هذا المقرر تمكين هؤلاء الدارسين من مهارات اللغة وعناصرها لتجويد أدائهم التواصلي المهني أو الآكاديمي"[2]، ويمكن أن نصف هذا النوع من التعليم بأنه تعليم نوعي، لخصوصية عناصره، خصوصية المعلّم وخصوصية المتعلّم وخصوصية المحتوى التعليمي.

كما يلخص الباحث **أسامة سيد علي** أهم ملامح تعليم اللغة لأغراض خاصة وهي[3]:

- تعليم اللغة لأغراض خاصة يعدّ مقررا وليس منهجا أو خطة دراسية.

---

[1]- ينظر صالح بن فهد العصيمي، **اللسانيات الجنائية: تعريفها، مجالاتها، وتطبيقاتها**، ص23.

[2]- أسامة سيد علي، **المرجع في تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1438هـ، 2017م، ص17.

[3]- ينظر أسامة سيد علي، **المرجع في تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة**، ص17.

- تعليم اللغة لأغراض خاصة مقرر نوعي ينخرط يه جمهور من الدراسين ذوي حاجات لغوية خاصة.
- الدارس محور مرر تعليم اللغة لأغراض خاصة.
- دارسو اللغة لأغراض خاصة من الدارسين الكبار لأنهم على رأس العمل.
- دارسوا اللغة لأغراض خاصة ينتمون لحقول معرفية تتطلب حقولا لغوية، وأنماطا لغوية محددة تختص بكل حقل معرفي.
- عناصر تصميم مقرر تعليم اللغة لأغراض خاصة يستند إلى الحاجات اللغوية للدراسين.
- تصاغ حاجات الدارسين اللغوية في مقرر تعليم اللغة لأغراض خاصة في مهارات لغوية محددة تختص بأغراض الدارسين المهنية والآكاديمية.

أصناف تعليم اللغة لأغراض خاصة: نورد في الجدول الآتي أهم تصنيفات تعليم اللغة لأغراض خاصة وفق رؤية المتخصّصين[1]:

الرقم	تصنيف	المجالات	الأقسام	الفروع
01	هتشنسون ووترز	المجال المهني	أغراض مهنية	قبل الالتحاق بالمهنة، بعد الالتحاق بالمهنة
			أغراض تخصصية	تجارية، طبية
		المجال الآكاديمي	علمية تقنية، دينية، طبية، قانونية، تجارية، إدارية، اقتصادية	

[1]- ينظر أسامة سيد علي، **المرجع في تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة**، ص22-25.

02	ديفيد كارتر	أغراض آكاديمية		
		أغراض مهنية		
		لغة حرة أو مهنة		

ملامح مقرر تعليم اللغة لأغراض خاصة: يرى **أسامة سيد علي** أن المتخصّصين حدّدوا ملامح لمقرّرات تعليم اللغة لأغراض خاصة نذكر منها[1]:

- الحاجات: وتكون محددة وتفي بمتطلبات مهنية أو آكاديمية، ويتوقع منها مخرجات.
- المتعلمون: أغلب المتعلمين كبار لهم أهداف وتجمعهم حاجات موحّدة.
- الدافعية أو الاستقلالية: ذاتية نابعة من رغبى المتعلمين مستقلين.
- الأهداف الإجرائية: صياغتها تنطلق من حاجات المتعلمين.
- المحتوى: يعكس طبيعة المجال الذي ينتمي إليه الدارسون، وهو مرتبط بمجال التخصص الآكاديمي أو المهني.
- الهدف العام للمقرر: ينحصر في إكساب المتعلمين الطلاقة في استخدام اللغة الشفهية والمكتوبة، وهو ذو نهايات متحددة تنحصر فيما سبق ذكره.
- المقرّر: لا يرتبط بمجتمع لغوي محدد.
- تصميم المقرّر: يعمد على تحليل حاجات المتعلمين.

[1]- ينظر أسامة سيد علي، **المرجع في تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة**، ص29-30.

- الخلفية اللغوية: بالنسبة لمتعلمي اللغة لأغراض مهنية غالبا لا يمتلكون خلفية لغوية، بالعكس من الآكاديميين.
- الأنشطة: يتم تصميمها لتحقيق إشباع لحاجات المتعلمين.
- المهارات الأساسية للغة: في المجال الآكاديمي يكون هناك حاجة للمهارات اللغوية الأساسية، لكن في المجال المهني تكون الحاجة لهذه المهارات بما يفي بمتطلبات المعرفة.

عوامل تنامي حركة تعليم للغة لأغراض خاصة: وبالأهمية بما كان ذكر عوامل وأسباب تنامي تعليم اللغة لأغراض خاصة، وأهمية توجيه النشاط الفكري والمعرفي نحو الواقع، ونورد في الجدول الآتي أهمية تنامي حركة تعليم اللغة لأغراض خاصة[1]:

المستويات	القطاعات	عوامل الأهمية
الأول	على المستوى الدولي	العوامل السياسية والدبلوماسية العوامل الدينية العوامل الاقتصادية التوجه الإنساني الآكاديمي بروز اتجاهات جديدة في الدراسات اللغوية
الثاني	على المستوى المؤسسي	زيادة عدد الجامعات
الثالث	على المستوى الوطني	مثل دعم اليد العاملة الوطنية، وبما أن الكثير من المهن

[1]- ينظر أسامة سيد علي، **المرجع في تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة**، ص 30-38.

		تحتاج إلى خبراء أجانب وتكوين، ساعد هذا على انتشار حركة تعليم اللغة لأغراض خاصة.
الرابع	القطاع التجاري	كثرة العمالة الوافدة من الدول الأخرى، والذين يحتاجون إلى تعلّم اللغة.
الخامس	القطاع التعليمي	كالوافدون للتعلم من جنسيات مختلفة للدراسة في الجامعات المحلية
السادس	القطاع الدبلوماسي	بسبب العلاقات الخارجية بين الدول المختلفة
السابع	قطاع المسلمون الجدد	هنا يتم تعلم اللغة العربية لغرض فهم وتعلّم الدين الإسلامي.

والملاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك ارتباط واضح بالمجالات المهنية ومجالات الحياة العملية وهذا دليل على التوجه الواضح للسانيات التطبيقية وفروعها على حل المشكلات اللغوية في العالم الواقع، وهنا ارتبط وثيق بين علوم اللغة والواقع وهي كثيرة ومتنوّعة وهذا على خلفية لغوية، لأن اللغة تندرج ضمن العديد من النشاطات التي ترتبط بحياة الإنسان.

المثلث التعليمي وعلاقة بتعليم اللغة لأغراض خاصة:

أولا: المعلّم:

يعتبر المعلم الجسر الرابط بين المتعلّم والمعرفة، وهنا تطرح تساؤلات هامة حول احتياجات معلّم اللغة لأغراض خاصة، من حيث هل يجب أن يكون متخّصصا في المجال الذي يعلّمه كأن يكون طبيبا،

أو عسكريا، أو ...، أو يكون لغويا لديه ثقافة واسعة بالمجالات التي تعلّم فيها المحتوى اللغوي الخاص بذلك المجال للمتعلّمين، كون هذا المعلّم مختص ويعرف أكثر عن اللغة[1] فقط.

وللمتعلمين أهمية خاصة ينبغي على المعلم مراعاة الكثير من الجوانب من خلال: "التركيز على حاجيات الفئة المستهدفة في وضع مقررات تعليم اللغة العربية في المستويات التعليمية للناطقين بغيرها. من خلال الإبداع في الوضعيات التعليمية التعلمية وعدم الاكتفاء بالمقررات النمطية التي لا تلبي حاجات المتعلمين. ويكون ذلك من خلال التحديد الدقيق لخصائص المتعلمين الأجانب، وصياغة رؤية خاصة للتعلم، وتوضيح دور كل من المتعلم والمعلم من خلال ميثاق تربوي"[2]، لأن المتعلمين يتعلمون اللغة لأغراضهم الخاصة ولكل متعلم خصوصية ذاتية.

ثانيا: المتعلّم: في برامج تعليم اللغة لأغراض خاصة لا بد للمعلّم مراعاة حاجات المتعلّمين، وبالخصوص أهداف متعلّمي اللغة لأغراض خاصة[3]، وهذه الأهداف تكون خاصة بالمتعلّم وهي ليست أهداف آكاديمية مثلما هو معمول به في الجامعات، إذ تختلف هذه الأهداف عن مقررات التعليم، حيث أنّ المقرّرات تنظر إلى اللغة كمادّة حيّة، فتصبح اللغة هدف في ذاتها، أمّا في برامج تعليم اللغة لأغراض خاصّة فاللغة وسيلة لهدف آخر، يمكن أن يكون هدفا مهنيا أو هدفا فكريا أو دينيا، أو ....

---

[1]- ينظر خالد حسين أبو عشمة، **تعليم اللغة لأغراض خاصة في الأردن**، أحمد بن عبدالله الحقباني وجمعان بن سعد القحطاني، وآخرون، **تعليم اللغة لأغراض خاصة تجارب وتقويم (كتاب جماعي)**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1439هـ، 2018م، ص68-69.

[2]- كيفوش ربيع، **تعليم اللغة العربية للناقين بغيرها من المقاربة التواصلية إلى تعليم اللغة لأغراض خاصة**، ص1206.

[3]- ينظر نور ليلى، **تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة: تطبيقية لطلبة التمريض**، المانر، العدد 7، الرقم 1، 2016، ص88.

وتختلف حاجات المتعلّمين للغة بناء على أغراضهم وأهدافهم منها، حيث تختلف مقاصدهم وهو ما يدعى أن تتكيّف المناهج مع هذه الرّغبات فهذا الباعث هو ما أدى أساسا لظهور اللغة لأغراض خاصة[1]، وعندما نقول أنّ تعلّم اللغة لهذه الفئة يكون موجّها حسب احتياجاتهم لا بد لنا أن نضع في الاعتبار أنّ هناك متنازعين النازع الأول هو رغبة المتعلّم والنازع الثاني هو ما يتطلبّه المجتمع ويفرضه على المتعلّم فاللغة في الأول والأخير نظام تواصلي في يد مستخدميه، ويقول **كيفوش ربيع** موضحا هذا الأمر: "لا ينبغي أن تتحكّم في تصميم برامج تعليم اللغة لغير الناطقين بها أهواء المتعلم وظروفه، وطرائق تدريسها، ففي الوقت الذي يمتلك فيه المتعلم حق تعلّم ما يريد، يمتلك المجتمع حق تعليم ما يريد"[2]، وهذا التعقيب مهم فالأكيد أنّ هؤلاء المتعلّمين ليسوا منغلقين على أنفسهم، فاللغة الخاصة هي جزء من ديناميكية تواصلية أوسع من ذلك بكثير.

ويضيف الباحث ذاته قائلا في مسألة الموازنة بين ما يرغب فيه المجتمع وما يتطلّبه ويفرضه المجتمع: "والتوفيق بين الأمرين ليس صعبا أو عسيرا بل سهل المنال بالتدقيق وإمعان النظر (...) وتحديد الأهداف بدقة ووضوح، على أن يكون المقصد منها هو تحقيق كفاية لغوية تواصلية للمتعلم مع التركيز على اللغة الوظيفية"[3]، وبالنسبة لـمتـعلمي الــلغة لأغراض خاصة فإنه من المهم الإحاطة بمجموعة من

---

[1]– ينظر كيفوش ربيع، **تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من المقاربة التواصلية إلى تعليم اللغة لأغراض خاصة**، مجلة اللغة العربية، عدد 2، مج 24، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، 2022، ص1199.

[2]– كيفوش ربيع، **تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من المقاربة التواصلية إلى تعليم اللغة لأغراض خاصة**، ص1205.

[3]– كيفوش ربيع، **تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من المقاربة التواصلية إلى تعليم اللغة لأغراض خاصة**، ص1205.

القضايا الهامة والمحيطة بمتعلّم اللغة لأغراض خاصة منها[1]:

- المجتمع الذي يعيش فيه الطالب: هل هذا المجتمع خاضع للغة أم مجتمع ليست اللغة المُتَعَلَّمَة أصيلة فيه.
- هدف تدريس اللغة: يختف الهدف باختلاف أغراض المتعلّمين للغة وهنا ينبغي أن يكيف المحتوى مع أهداف المتعلمين.
- مستوى الدارسين: فالدارسون المبتدئون يختلف تدريسهم عن المتقدمين.
- خصائص الدارسين: تختلف خواص الدارسين باعتبارات كثيرة منها: (السن، الجنس، الدافع، الاتجاهات، الميول، الوظائف، المهن، ...)، وهذا الاختلاف سبب في اعتماد المتعلمين لطرائق مختلفة.
- قرب لغة الدارس من اللغة الثانية: حيث أن الاختلاف بين الأسر اللغوية يؤثر على تعلم اللغة من ناحية السهولة والصعوبة.
- البيئة التي يدرس فيها الطالب: ويرتبط هذا بمفهوم الانغماس اللغوي.

وتعتبر هذه المتعلقات بالأهمية بما كان لأنها أساسية عندما نطلق تعليم اللغة لأغراض خاصة، حيث أن لكل متغير من المتغيرات السابقة تأثير كثير في العملية التعليمية التعلّمية.

ثالثا: المحتوى التعليمي: إنّ المحتوى التعليمي لتعليم اللغة لأغراض خاصّة ينبع من رغبات المتعلّمين ويسطّر وفق أهدافهم التعليمية وعلى هذا يرى **أسامة سيد علي** أن المقرّر التعليمي ينبغي أن يكون[2]:

---

[1]- ينظر عمر يكن، **مقاربات تحديثية في مناهج وطرق تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها**، مجلة ميادين للدراسات في العلوم الإنسانية ، عدد 1، ، ص421-422.

[2]- ينظر أسامة سيد علي، **المرجع في تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة**، ص19.

- نابع من أغراض المتعلّمين وحاجاتهم اللغوية، حتى يتم تصميم البرامج التعليمية لإشباع حاجاتهم اللغوية.

- خصوصية المنهج التعليمي لتعليم اللغة لأغراض خاصّة، وعلى هذا فإن هذا المنهج مختلف تماما عن تعليم اللغة لأغراض عادية.

ويرتبط تعليم اللغة لأغراض خاصة بالتركيز أكثر على المحتوى التعليمي[1]، حيث يتم بناؤه وفقا لرغبات المتعلّمين، فالمحتوى لتعليمي يختلف من حيث الهدف بل فالفرق بين تعليم اللغة لأغراض خاصة وتعليم اللغة لأغراض الحياة اليومية يكمن في المحتوى التعليمي، حيث يتميّز تعليم اللغة لأغراض خاصة بخصوصية المحتوى، وعليه فإن عملية بناء المحتوى متجدّدة، ومتنوّعة، وتكيّفية حيث، يجدّ الباحثون كلما تطلّب الأمر ذلك عملية بناء المحتوى واختيار محتوى مناسب.

وكحوصلة عامّة عن هذا المجال المتجدّد والمطلوب في سوق العمل يقول الباحث **محمد عبدالله:** "وغالبا ما تدرّس هذه المساقات لطلاب المرحلة الجامعية والمهنيين والمتخصصين في مجالات العلم وميادين متنوعة. وقد جاء التفكير في تقديم مثل هذه المساقات لإشباع رغبات الدارسين الآكاديمية، وتلبية احتياجات سوق العمل التي تتطلب إعداد المزيد من المهنيين القادرين على فهم محتوى التخصص، واستخدام المصطلحات والتعابير العلمية باللغات الأجنبية المستخدمة في مجال تخصصهم، وسوق العمل المستهدف من قبل المؤسسات التي يعملون بها"[2]، وعليه فإنّه ينبغي التركيز على فهم المحتوى

---

[1]– ينظر محمد عبدالله، **تدريس اللغة العربية لأغراض خاصة: التجربة الأمريكية**، أحمد بن عبدالله الحقباني وجمعان بن سعد القحطاني، وآخرون، **تعليم اللغة لأغراض خاصة تجارب وتقويم**، ص192.

[2]– محمد عبدالله، **تدريس اللغة العربية لأغراض خاصة: التجربة الأمريكية**، أحمد بن عبدالله الحقباني وجمعان بن سعد القحطاني، وآخرون، **تعليم اللغة لأغراض خاصة تجارب وتقويم**، ص192.

ومصطلحات التخصصات التي يتم تعليم اللغة لأجل فهمها، فيكون إعداد المعلمين من ذوي الثقافة النوعية.

وهذا يحتاج اعتماد –كمقترح– شهادات آكاديمية متخصّصة كأن يتعلّم دارس اللغة بالإضافة إلى تخصصه مواد علمية من التخصصات المجاورة قصد إثراء ثقافته كأن يتعلّم البصريات و علم الفلك، أو غيرها، والفرق هنا بين المتخصص في هذه العلوم (البصريات، والفلك)، واللغوي الذي يتعلم هذه المواد إلى ضافة إلى تخصص الفرق بينهما أن اللغوي يتعلّمها ليس لغرض التخصص إنما لغرض توطين معرفته وفهم المصطلحات وبالتالي يكون البرنامج التعليمي لإعداد معلّم اللغة لأغراض خاصة برنامج مفاهيمي أكثر منه تطبيقي.

مثلا عندما يتعلم معلم اللغة لأغراض خاصة البصريات فإنه يفهم مصطلحات البصريات من ناحية دلالة المصطلح مثل:

- مصطلح بؤرة (The focus): ويقصد بها المركز البصري للعدسة.
- ومصطلح متعدد البؤرية (Multifocal): وهي العدسات التي تحمل أكثر من مركز بصري واحد.

وهذه العدسات تستخدم في الغالب للرؤية المتعددة كأن يعاني المريض من قصر النظر إضافة إلى عدم المقدرة للرؤية للأشياء عن قرب هنا يحتاج المريض إلى نظارتين، أو عدسة بصرية التي تعمل عمل نظارتين وهي العدسة متعددة البؤرية.

ونلاحظ من خلال المثال السابق الذكر أن هذا المعلّم الذي يلقّن هذه المفاهيم لم يلقنها للعمل بها إنما لترجمتها وتكييفها مع متعلّمين نوعيين في حاجة إلى فهم البرامج التعليمية في تخصصاتهم، حيث توظّف فيها هذه المفاهيم والمصطلحات.

المبحث الثالث: توصيف واقع البحث اللساني التطبيقي في الجامعة الجزائرية

أولا: تقييم مفردات مقياس اللسانيات التطبيقية:

تقول الباحثة **عدار الزهرة:** "إن نظرة متفحصة للمفردات المنتقاة في مقياس اللسانيات التطبيقية توحي إلى انسجام ثيماتها في كل المحاور، وتنظيمها تنظيما منطقيا، حيث خصصت المحاضرتين الأولى والثانية كمدخل إلى اللسانيات التطبيقية، يتم تحديد في الأولى مفهوم اللسانيات التطبيقية باعتبارها حقلا معرفيا حديثا، مع التطرق إلى ملابسات نشأته وتطوره، ثم تسليط الضوء على مجالات اشتغالها ومرجعيتها المعرفية والمنهجية"[1]، والملاحظ على مقررات التكوين أن تؤطر اللسانيات التطبيقية في إطار تعليمية اللغات، وهذا على العكس مما هو معمول به حاليا في العديد من الدوائر البحثية.

والدليل على ما سبق تقول الباحثة ذاتها أيضا: "لتنتقل بشيء من التفصيل إلى الملكات اللغوية، ونظريات التعلم المختلفة، ومناهج تعليم اللغات، ثم الازدواجية والثنائية والتعدد اللغوي، أمراض الكلام، وقضية اللغة والاتصال فالترجمة الآلية، وهي في اعتقادي محاور مناسبة إلى حد كبير إذ برمجت في السداسي الرابع من المسار، كما أنها مهمة في هذا الحقل المعرفي، يفترض تعريف طلبة السنة الثانية بها كتأسيس لتوجههم في تخصص اللسانيات في هذا الحقل المعرفي، يفترض تعريف طلبة السنة الثانية بها

---

[1]- عدار الزهرة، **اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية: إشكالية التعريف وخصوصية الانتماء**، مجلة ميادين للدراسات في العلوم الإنسانية مجلة إلكترونية علمية دولية محكمة ISSN 2412-2676 ، عدد خاص 1، المؤتمر الدولي الافتراضي مقررات اللغة العربية في التعليم الجامعي، (https://madjalate-almayadine.com)، 2020، ص130.

كتأسيس لتوجههم في تخصص اللسانيات"[1]، بلا شك أن تعليمية اللغات المشغل الأساسي للباحثين في اللسانيات التطبيقية لكن لا نقف فقط عند هذا، وعلى هذا الأساس ينبغي تبنى الدعوى القائلة بالتحوّل المعرفي في هذا الحقل اللساني.

ويرى **نواري سعودي أبو زيد** أن اللسانيات التطبيقية تعاني من نقص في أقسام اللغة العربية في الجامعات الجزائرية، وتباين كبير بين المكونين في هذا التخصص، وإذا ما اعتزم الطلبة الباحثين المشاركة في مسابقات الدكتوراه خارج أقسامهم فإنهم يكونون في حيرة كبيرة سببها بعض الاجتهادات من قبل المكونين منها التي تلتزم بالمقرر وأخرى لا تلتزم به[2]، فيجدون أنفسهم أمام مادة علمية مختلفة ومتباينة بين جامعاتهم وجامعات أخرى.

وهذا التداخل يوحي باجتهادات خاصة للمؤطّرين بين مؤيد ومجدد، لذلك يجد الطلبة حين المشاركة في مسابقة الدكتوراه أنفسهم أمام العديد من الطروحات، أليس هذا دليل واضح أن هناك حاجة جادة وملحة إلى إعادة النظر في هذا التخصص في جامعاتنا، وهذه مهمة كل من هيئة أعضاء التدريس والطلبة الباحثين أيضا.

لأن أي خلل يكون صداه على جميع المشتغلين بهذا التخصص حيث تقول الباحثة **عدار الزهرة**

"يمكن القول دون مواربة إن تعليمية اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية يعاني من الكثير من الاختلالات المزمنة التي يساهم فيها كل من الأستاذ والطالب، والمنهاج، والكتاب الجامعي، والتوجيهات

---

[1]- عدار الزهرة، **اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية: إشكالية التعريف وخصوصية الانتماء**، ص130-131.

[2]- ينظر نواري سعودي أبو زيد، **محاضرات في اللسانيات التطبيقية**، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العلمية، 2012م، ص6-5.

الرسمية التي تحدد طرائق التدريس، وصيغ التقويم، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود من أجل ترقية تعليميته، من خلال إشراك الخبراء والباحثين في اتخاذ القرارات التي تتصل بتخطيط البرامج الدراسية"[1]، فدعوى الانفتاح والتجديد وعدم الاكتفاء بما لدينا فرضت نفسها على الطرح العلمي المحافظ والكلاسيكي.

ومن أهم التوصيات التي قدمتها الباحثة **عدار الزهرة** لترقية البحث اللساني التطبيقي في الجامعة الجزائري[2]:

- العمل على عقلنة عملية التدريس في أقسام اللغة العربية وآدابها، وجعلها أكثر فاعلية، في إطار مواكبة الأنظمة العالمية، وذلك بالنظر إلى نشاط الطالب ودوره الفعال في بناء معارفه وتكيفه مع مختلف الصعوبات والمشكلات، التي قد تواجهه في مساره التكويني الجامعي، أو في حياته المهنية بعد التخرج، مع التفكير في إعادة بناء الفعل التعليمي التعلّمي، على أساس مبدأ ما هو أنفع بالنسبة للطالب، وأكثر اقتصادا للوقت والموارد، وأكثر استجابة لمتطلبات تكوين فرد فاعل في المجتمع، والتي تعتمد أساليب تكوينية ذات أهداف بعيدة المدى.
- ضرورة إسناد تدريس مقياس اللسانيات التطبيقية إلى المتخصصين من هيئة التدريس، والعمل على التنسيق بين أساتذة المحاضرات وأساتذة التطبيق الأعمال الموجهة، من أجل الارتقاء بالدرس اللساني التطبيقي، وتحسين مخرجات تدريسه.
- ضرورة إعادة النظر في الزمن المخصص لتدريس مقياس اللسانيات التطبيقية خصوصا فلا يعقل

---

[1]- عدار الزهرة، **اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية: إشكالية التعريف وخصوصية الانتماء**، ص132-133.

[2]- ينظر عدار الزهرة، **اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية: إشكالية التعريف وخصوصية الانتماء**، ص133-134.

أن يدرس الطالب مقياس التخصص بحجم مقياس اللسانيات التطبيقية في مدة لا تتجاوز العشر حصص في مساره التكويني.

- إعادة النظر في معايير توجيه الطلبة إلى أقسام اللغة العربية عامة، ومعايير توجيههم إلى تخصص اللسانيات التطبيقية خاصة، فبدلا من توجيههم على أساس نقطة المقياس، يمكن امتحانهم في الجانب التطبيقي للمقياس كاقتراحهم حلولا لمشكلات لغوية حياتية أو مهنية.

- ضرورة استحداث أساليب التدريس والتقويم، مع الحرص على التكوين النوعي النظري لأعضاء هيئة التدريس على المفاهيم والمساعي الجديدة في التفكير، مع تكثيف التكوين التطبيقي على مواد التدريس، قصد تأهيلهم، وبناء كفاءاتهم المهنية والبيداغوجية حتى يتمكنوا من التكفل بالتجديد البيداغوجي، وتوجيه الطلبة في الوقت نفسه إلى أسلوب التكوين الذاتي خارج إطار ما هو مبرمج.

تسخير لجان متخصصة تعمل على توحيد المصطلحات اللسانية التطبيقية وتقديمها لهيئات التدريس ومن خلالهم إلى الطلبة تفاديا للاضطرابات التداولية التي يشهدها المصطلح اللساني عامة والتطبيقي خاصة في صفوف الطلبة، مع العمل على وضع مفردات مقياس اللسانيات التطبيقية من قبل المتخصصين بالنظر إلى حجم مادته العلمية والزمن المخصص لتدريسه وكذا بالنظر إلى تخصص الطالب مستقبلا.

كما أنبّه القارئ الكريم على اكتفائي بما ذكرت سابقا لأسباب عديدة منها:

- قلّة الدراسات التقييمية المشابهة لدراسة الباحثة **عدار الزهرة** في اللسانيات التطبيقية على وجه الخصوص.

- عدم تكلّف عناء البحث في هذا الجانب بالذات، لكي لا أخرج البحث عن هدفه أو الحديث عن شذرات أتكلّف اعتمادها في هذا البحث ما يؤدي إلى الطعن في مصداقية الدراسة.
- مقررات التكوين واضحة، من خلال الموائمة المتخصصة في اللسانيات التطبيقية.

ملخص الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل الثاني تم التطرّق إلى مجالات اللسانيات التطبيقية والمعمول بها في مقررات التكوين في الأقسام الدراسية، ومن أهمها: لسانيات تعليمية اللغات، واللسانيات النفسية، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات الحاسوبية، ...، وغيرها من الفروع.

وهذه الفروع معمول بها في الجامعة؛ حيث تندرج ضمن خطة التكوين للمتخصصين في هذا المجال، ومن ثمة توسيع النقاش حولها، وإثارة قضاياها بشكل معمّق وصولا إلى النهايات المعرفية على قدر المستطاع، بغرض بسط هذه المجالات أمام المتخصصين في مصنف جامع بهدف تفعيل دورهم كلسانيّن متخصصين في هذه المجالات، لا يعوقهم قصر النظر عن تنزيل هذه المعارف إلى الواقع الفعلي للممارسة.

كما تطرقت إلى أهم ثلاثة فروع معاصرة في اللسانيات التطبيقية وهي: لسانيات المدونات واللسانيات الجنائية، وتعليم اللغة لأغراض خاصة، نظرا لأهميتها، وأيضا لاقتضاء السياق المعاصر لهذه المجالات، ومن باب الضرورة المعرفية.

وخلصنا في نهاية هذا الفصل، إلى تقييم اللسانيات التطبيقية في أقسام اللغة والأدب العربي، مع شيء من التحفّظ عن إبداء رأي تقييمي حول طبيعة النشاط المعرفي في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية، نظرا لعدم كفاية المعطيات وصعوبة حصرها، ولهذا أسبابه المبيّنة في المتن.

وما يمكن أن نخلص إليه من خلال هذه القضايا؛ هو الدعوة إلى النظر في تبنّي فكرة التحوّل المعرفي، مع ما يتناسب والسياق العالمي لأن اللسانيات التطبيقية ليست لسانيات تعليمية اللغات فقط ولم تعد كذلك، وهذا ما يتطلّبه ويفرضه –علينا عنوة لا اختيارا– الواقع العلمي والمعرفي والاجتماعي المحلي والعالمي.

الإطار التطبيقي

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة.

تمهيد

أولا: مجالات الدراسة

ثانيا: منهج الدراسة

ثالثا: أدوات جمع البيانات

1- الاستبيان

رابعا: عيّنة الدراسة

1- طريقة اختيار العيّنة

2- خصائص العيّنة

تمهيد

إنّ معالجة هذه الإشكالية الخاصة بواقع اللسانيات التطبيقية ومقتضياتها المعرفية والمنهجية عموما، وفي الجامعة الجزائرية خصوصا، لا تتوقف عند الدراسة النظرية، وإنّما يستدعي ذلك الاستعانة بالدراسة الميدانية التي تزودنا بالمعطيات المعرفية الواقعية، والتي من خلالها نجيب عن تساؤلات الدراسة المطروحة، وكان لزاما على الباحث التوجّه إلى الميدان متزودا بالخلفية النظرية، والعدة المنهجية التي تتناسب مع الموضوع، والتي تتنوع بناء على متطلبات الموضوع منها: (الاستبانة والملاحظة والمقابلة)، ومن ثمة تحديد مجال الدراسة (المكاني، والزماني، والبشري)، أيضا عيّنة الدراسة التي هي بالأهمية بما كان، كما سنركز على الأساليب والإجراءات، وأساليب الدراسة الإحصائية التي تساعد الباحث في تفسير النتائج واستخلاص المعلومات قبل ذلك. وعليه جاءت هذه الدراسة لتستكمل الفصول السابقة.

أولا: مجالات الدراسة:

أ- **المجال المكاني:** تم استعمال الاستبيان الإلكتروني، للوصول إلى أكبر كم (عدد) من أفراد مجتمع البحث، والذين يمثلون عيّنة الدراسة وعليه، فإن المجال المكاني غير محدّد بجامعة بذاتها، الاستبيان مفتوح على كل الجامعات الجزائرية، فالاستبيان الإلكتروني موجه لكل أعضاء هيئة التدريس في أقسام اللغة العربية وآدابها، في كليات الآداب واللغات في جامعات الوطن، وبالتالي فإن المجال المكاني مفتوح ويكون الاستبيان الإلكتروني وسيلة للوصول إلى أكبر عدد من المبحوثين، ويتم التواصل عن طريق نشر هذا الاستبيان في صفحات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك (facebook)، والبريد الإلكتروني غوغل إيميل

(Gmail)، وكل وسيلة تساعد على نشر هذا الاستبيان.

ب- **المجال الزمني:** وهي الفترة الزمنية الممتدّة التي استغرقها البحث سواء في جانبه النظري أو الميداني وتنقسم إلى مراحل:

1- المرحلة الأولى: وهي مرحلة البحث النظري أين تم وضع خطة الدراسة التي تم فيها تحديد الفصول والمباحث المتعلّقة بذلك، وكانت لها خصوصيتها وصعوباتها، كما قد تم الشروع في جمع المعلومات ابتداء من أكتوبر 2021، إلى غاية جانفي 2023، أين تم تحرير الجزء النظري وكذا اتفاق مع المشرف على الاستبيان.

2- المرحلة الثانية: وهي مرحلة العمل الميداني أين تم النزول إلى الميدان ومرّت هذه المرحلة بمراحل جزئية هي:

المرحلة 1: في هذه المرحلة تم الحصول على معلومات أولية حول المجال البشري أين تم عقد لقاءات ببعض الأساتيذ الذين يعتبرون من ضمن فئة المبحوثين أين سيتم إجراء الدراسة، وكان هذا من شهر جانفي إلى شهر مارس 2023.

المرحلة 2: وهي المرحلة التجريبية أين تم توزيع استمارة تجريبية على مجموعة من الأساتيذ، أواخر شهر مارس إلى غاية الثلث الأخير من شهر ماي 2023 مع تلقي بعض التوجيهات.

المرحلة 3: وهي مرحلة التوزيع النهائي لاستمارة الاستبيان، أين تمّ اعتماد النماذج الإلكترونية واعتماد شبكة الفيسبوك وبرد جوجل للوصول إلى أكبر عدد ممكن، وكان ذلك في بداية شهر ماي، 2023 واستمرّت العملية إلى غاية شهر أكتوبر 2023، وأيضا تم توزيع بعض النّسخ يدويا على الأساتيد كما تم

الاستعانة بالطلبة والأساتيذ للتوزيع.

المرحلة 4: وهي مرحلة تفريغ البيانات أين تم بناء جداول البيانات واستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS ، للحصول على الأرقام التكرارية والنسب المئوية، ومن ثمّة تحليل هذه النسب واستخلاص النتائج، ودامت هذه الفترة من أكتوبر 2023 إلى غاية فيفري 2024 أي حوالي 5 أشهر.

ج- المجال البشري: ويقصد به في هذه الدراسة عدد الأساتيذ الدائمين بجامعات الوطن، وكل من وصل إليه استمارة الاستبيان وقد بلغ عدد الذين قدّموا على الاستبيان ستّون (60) أستاذ، وهو ما نأسف له رغم الجهد الكبير المبذول فإن العديد من الأساتيذ رفض الإجابة على الاستبيان بتبريرات مختلفة منها ماهي خاصة، ومنها ما يتعلّق بالمهام البيداغوجية، ....

ولم يتم تحديد مكان العمل أي أنّ عيّنة الدراسة هُم من المتخصصين في علوم اللغة بدون ذكر الجامعة أو الكليات والأقسام التي يعملون بها.

ثانيا: منهج الدراسة:

إنّ أي دراسة علمية لابد أن تخضع لمعايير وأساليب وتقنيات علمية، ومن المعلوم أن أوّل ما تبنى عليه الدراسة هو المنهج الذي تؤطّر وفقه وتتقيّد به، والذي يتم بموجبه الدراسة الميدانية، والمنهج هو: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إمّا من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا، أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون"[1]، والاكتشاف والبرهنة هي ما يتعلّق بنتائج الدراسة التي وضعت

[1]- محمد جلال الغندور، **البحث العلمي بين النظرية التطبيق**، ط1، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2015، ص19.

بدورها لتحقيق أهدافها.

وتتعدّد المناهج البحثية وفق ما يحقّق أهداف البحث العلمي، فتختلف المناهج وتتنوّع بتنوّع المواضيع المدروسة فطبيعة الموضوع هي ما يحدد نوع المنهج المتبّع، وبناء على ما سبق يكون المنهج المتبّع لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي والذي يعرّف بأنّه: "جمع البيانات من أجل فحص النظريات أو الإجابة على أسئلة تهتم بالوضع الحالي للفئات المدروسة. ومن الأنواع الشائعة في مثل هذه الدراسات تلك المتعلقة بدراسة الاتجاهات أو الآراء نحو المؤسسات والأفراد والحوادث، والتي يمكن الحصول على المعلومات حيالها عن طريق المقابلة أو الملاحظة أو الاستبيان"[1]، ويرى الباحث ذاته أن أكثر المشكلات التي تعيق البحث الوصفي هو نقص الإجابة عن التساؤلات، أو عدم حضور المقابلة، وهذا ما يحول دون الحصول على النتائج والمعطيات وهو ما يؤثر سلبا على نتائج الدراسة[2].

وبما أنّ المنهج المتبّع هو المنهج الوصفي، فإنه لا بد من أدوات مساعدة، حيث قمت بتوظيف أداة التحليل وتنقسم الدراسة التحليلية إلى ثلاثة أنواع هي[3]:

- النوع الأوّل: الدراسات التحليلية الوصفية: حيث يتم جمع المعلومات، وتحليلها، وتحديد جوانب الضعف والقوّة، وجوانب العمل، ويتم تصنيف الواجبات التي يتم العمل عليها، وإعداد وتنفيذ البرامج التدريبية والعملية، واتخاذ القرارات.

---

[1]- منذر عبدالحميد الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ط1، جار ميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 1427هـ، 2007م، ص133-134.

[2]- ينظر منذر عبدالحميد الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ص134.

[3]- ينظر محمد عبدالعال النعيمي، وآخرون، **طرق ومناهج البحث العلمي**، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص244-245.

- النوع الثاني: بحوث تحليل المحتوى: وتهتم بالمحتوى من خلال بحوث وسائل الاتصال، ويتم التحليل باتباع مجموعة خطوات منها: (تحديد مجتمع التحليل، تحديد وحدات التحليل، اتباع تصنيف معيّن لفئات التحليل، نباء استمارة التحليل لحساب فئات التحليل كميّا، ثم التوصل إلى النتائج وتفسيرها).
- النوع الثالث: وهو تحليل الميولات: ويركز عل الأفراد كونه من يتأثر ويؤثر في الميول وترتبط الميول بخصوصيته، وننبه إلى أهمية التركيز على ثبات هذه الميول وكذلك التركيز على العوامل التي تؤثر على الميول.

ويعتبر المنهج الوصفي الأصلح لمثل هذه الدراسات حيث: "يعتمد على وصف الظاهرة التي يدرسها وصفا، كيفيا، وكميا دقيقا، كما هو حالها في الواقع، ويرتبط هذا المنهج بالدراسات الإنسانية ارتباطا كبيرا، وترتبط الدراسات التي تستخدم المنهج الوصفي بأهداف تطبيقية ذات أهمية علمية. ويلاحظ على هذا المنهج الشمولية في دراساته، وإطاراته، والنتائج التي يتوصل إليها"[1]، فمن خلال هذا المنهج يحق الباحثون أهدافهم المعرفية.

وقد تم تطبيق هذ المنهج على مراحل باتّباع مجموعة من الخطوات:

مرحلة التصوّر والتّشخيص وصياغة المشكلة البحثية: في هذه المرحلة عاين فيها الباحث الأدبيات السابقة لموضوع الدراسة، أين تم التوصّل إلى تصور شامل للموضوع، وهو أهم القضايا المعرفية والمنهجية للسانيات التطبيقية، ومن ثمة واقع اللسانيات التطبيقية في الجامعة من الناحية المعرفية: كالمجالات البحثية والقضايا والموضوعات والفروع والجزئيات، ...، وأيضا القضايا المنهجية: كالتقاطع المعرفية مع علوم أخرى

[1]- محمد جلال الغندور، **البحث العلمي بين النظرية التطبيق**، ص179.

وحدود هذا التقاطع، أيضا قضية اللسانيات النظرية وعلاقتها باللسانيات التطبيقية، وكذا توظيف النظرية العلمية في الدراسات، وتم الاطّلاع على مجموعة متنوّعة من المصادر والمراجع منها الحديثة والمعاصرة وما هو مستجد في هذا المجال، ثم بعد ذلك تم تحديد إشكالية الدراسة، ومن ثمّة وضع خطّة البحث، ثمّ بعد ذلك تم تحديد المفاهيم البحثية وتقسيم الفصول وفق الخطة البحثية المعدّة سلفا.

مرحلة التشخيص والوصف وتأطير الموضوع نظريا: وفي هذه المرحلة اهتممنا بالجانب التطبيقي الذي هو مكمّل للجانب النظري؛ حيث تم جمع البيانات اللازمة للدراسة، ومن ثم تحليلها وتفسيرها وفق التقنيات المعتمدة في الدراسة والتي تمثّلت في الاستبيان وهو الأداة الرئيسية للدراسة، كما ساعدت هذه المرحلة الباحث في التوصّل إلى النتائج المرجوّة وهذه النتائج عامّة ترصد واقع اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية من خلال التساؤل عن القضايا المعرفية والأدوات المنهجية.

وقد ساعدني المنهج الوصفي في دراسة الموضوع، أين تم جمع البيانات التفصيلية حول الموضوع، بالإضافة إلى تحديد ووصف الظاهرة وصفا كميّا وكيفيا ومن ثمة تفسير الوضع بناء على المعطيات المعرفية.

ثالثا: أدوات جمع البيانات:

يوفر الاستبيان أداة ووسيلة هامّة لجمع البيانات المعلومات والمعطيات[1] المرتبطة بواقع الدراسة ويتم بناء الاستبيان وفق الأسئلة الضرورية للإجابة عنها من قبل فئة المستجوبين المعنيين بالموضوع.

ويعرف الاستبيان بأنّه: "مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتنوعة، والمرتبطة بعضها بالبعض الآخر

[1]- ينظر منذر عبدالحميد الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ص91.

بشكل يحقق الهدف، او الأهداف، التي يسعى إليها الباحث بضوء موضوعه والمشكلة التي اختارها لبحثة"[1]، وهذه الأسئلة يتم الإجابة عنها من طرف عيّنة البحث، ومن ثمة العمل بالخبرة التي قدّمها أفراد العيّنة وتحليلها واستخلاص النتائج.

ولإخراج الاستبيان على هيئته الحالية وكذا وضع التساؤلات في شكل يمكن من الإجابة عنها، اعتمد الباحث على المجموعة من الخطوات والمراحل المهمّة لبناء استمارة الاستبيان نذكرها كالآتي:

المرحلة الأولى: تحديد المصادر والمراجع لبناء الاستبيان:

حيث تم الاطلاع على الأدبيات السابقة التي تناولت الموضوع ذاته، منها دراسة **محمد خاين**، وكتاب **صالح بن ناصر الشويرخ** وكذا بعض الدراسات لأخرى المهمّة كدراسة **عدار زهرة**، وذلك من خلال محاولة ربط القضايا التي تطرّق إليها هؤلاء الباحثين حول الأدبيات النظرية للسانيات التطبيقية في الجامعات العالمية، لتأتي دراستنا هذه كمحاول لفهم اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية، وأيضا محاولة فهم النقائص الموجودة وكذا محاولة تدارك بعضها قدر المستطاع.

الاطلاع على الأدبيات النظرية حول القضايا المعرفية والمنهجية للسانيات التطبيقية.

محاولة فهم طبيعة اللسانيات التطبيقية في مقررات التعليم العالي في الجامعة الجزائرية وذلك من خلال:

- أولا: الدراسة للمحاور التي يتم إثراء النقاش حولها بين الحين والآخر، وكذا من خلال التكوين

[1]- محمد سرحان علي محمودي، **مناهج البحث العلمي**، ط3، دار الكتب، صنعاء، 1441هـ، 2019م، ص126.

الشخصي في هذا التخصص في مرحلة الماستر.

- ثانيا: الاستشارة والمناقشة بعض من أعضاء هيئة التدريس في كل من جامعة بسكرة وجامعة البليدة2، وكذا استشارة بعض المتخصصين من جامعات أخرى، ومتابعة نشاط الأستاذ صالح بن فهد العصيمي، ونشاط مركز عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية في المملكة العربية السعودية ومركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز في الدولة ذاتها، ومتابعة نشاط هذه المراكز في تخصص اللسانيات التطبيقية.

- ثالثا: الشعور بأنّ اللسانيات التطبيقية كتخصص علمي لايزال يعد بالكثير وخاصة إذا ربطنا هذا المجال بالواقع، وعمدنا إلى فهم المشكلات اللغوية التي تتعلّق بالمجتمع الجزائري.

المرحلة الثانية مرحلة الصياغة:

وتمر هذه المرحلة بمراحل فرعية هي:

مرحلة الصياغة الأوّلية: تضمّنت استمارة الاستبيان في البداية على حوالي أربعون (40) سؤالا، مع حوالي ثمانية (08) أسئلة للبيانات الشخصية، تناقش وتقيس في مجملها توجه أفراد مجتمع البحث حول القضايا المعرفية والمنهجية في اللسانيات وكذا واقع إسقاط هذه القضايا على مستوى البحث الجامعي في هذا التخصص، التي وهي مؤشرات الدراسة.

وقد استعان الباحث بآراء مجموعة من المحكّمين حيث تمّ عرض الاستبيان على المحكّمين[1] للإفادة من خبرتهم في هذا المجال، وكذا الخروج بالاستبيان حتى يكون قابلا للقياس ميدانيا، وبعيدا عن أي شكل

[1]- معلومات المحكّمين: =

من أشكال التعقيد، وبعد عرض الاستبيان على المحكّمين، تم إجراء بعض التعديلات بناء على ما يتناسب مع الإطار المنهجي فكانت التغييرات كالآتي:

- تم تعديل البيانات الشخصية، حيث تم حذف خيار الاسم واللقب، والحالة الاجتماعية، وإضافة خيار الخيرة المهنية.
- تم استبدال مكان السؤال الثاني (02)، والثالث (03)، بينهما، من المحور الأوّل.
- تم حذف خيارين إضافيين للسؤال الثالث من المحور الأول، وهما (حل المشكلات ذات الطبيعة اللغوية، ودراسة اللغة في علاقتها بالواقع)، والإبقاء على الباقي.
- تم تفكيك السؤال المركب الثاني عشر من المحور الثاني إلى سؤالين بسيطين.
- تم حذف سؤال من المحور الثالث نصّه: من خلال مساركم التعليمي هل الرسائل الجامعية التي تدرس المشكلات الاجتماعية المتعلّق باللّغة تكون بناء على، مقترحاته: اقتراح من طرف الأستاذ المشرف، تحفيز من طرف الأستاذ المشرف للطالب، بناء على رغبة الطالب فقط.
- تم حذف سؤال من المحور الثالث بسبب أن حكم تقييمي، نصّه: ما سبب الاكتفاء باستيراد المعرفة في اللسانيات التطبيقية وفروعها، من منتجها الأصلي وعدم ممارسة نشا بحثي موازي، خياراته: أسباب سياسية، حقوق الملكية الفكرية، بسبب الركود في النشاط البحث وعدم الاهتمام، بسبب عدم ملائمة

=

- الباحث: **عزيز كعواش**، الرتبة الوظيفية: أستاذ تعليم عالي، الجامعة: جامعة بسكرة، البلد: الجمهورية الجزائرية.
- الباحث: **ناجح عزالدين**، الرتبة الوظيفية: أستاذ تعليم عالي، الجامعة: جامعة تونس، البلد: جمهورية تونس.
- الباحث: **عماد علوان حسين**، الرتبة الوظيفية: أستاذ مساعد، الجامعة: جامعة بغداد، البلد: الجمهورية العراقية.
- الباحث: **عبدالرحمن بلحنيش**، الرتبة الوظيفية: أستاذ محاضر أ، الجامعة: جامعة تيبازة ، البلد: الجمهورية الجزائرية.

المحيط الخارجي وبالتالي ليس هناك سبب يدعن ويحفز على النشاط البحثي في اللسانيات التطبيقية.

- تم تغيير محاور العديد من الأسئلة لأنها ليست ضمن محورها الصحيح ومن ثم تصحيح توهّم الطالب لموضعها.
- كما تم تغيير صياغ الكثير من الأسئلة.
- تم حذف المقّدمات التي وضعت قبل كل سؤال.

ملاحظة: بالنسبة للتعديلات ذكرت أهمّها، وهناك أخرى لم أذكرها تفاديا للإطالة.

وبناءً على ما تمّ ذكره، وبعد إجراء التعديلات على الاستبيان تم الحصول على الحالة النهائية للاستبيان، والذي يتكون من قسمين:

- قسم البيانات الشخصية ويضم: ستّة (06) أسئلة رئيسية وبعض الأسئلة لها فروع.
- القسم الثاني يضمّ أربعين (40) سؤالا مقسّمة على ثلاثة (03) محاور رئيسية.

ويبيّن الجول الآتي حالة الاستبيان قبل وبعد التحكيم.

الجدول رقم (01): جدول يعرض عدد محاور الاستبيان قبل وبعد التحكيم

الاستبيان	عدد الأسئلة قبل التحكيم	عدد الأسئلة بعد التحكيم
الجزء الأوّل: البيانات الشخصية	07	06
المحاور الثلاثة لأداة الاستبيان		
المحور الأوّل: مدى وضوح مفهوم اللسانيات التطبيقية في	06	07

الجامعة الجزائرية		
المحور الثاني: القضايا المعرفية المنهجية للسانيات التطبيقية	06	08
المحور الثالث: واقع الممارسة الآكاديمية للسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية	28	25
المجموع	**47**	**46**

مرحلة الدراسة الاسترشادية والاستطلاعية: وتم خلال هذا المرحلة التأكد من مدى جاهزية استمارة الاستبيان للتوزيع على المبحوثين، حيث تم عرض الاستبيان على عيّنة قُدِّرَتْ بحوالي سبعة (07) أو أكثر من أجل قياسها عمليا ومعرفة مدى ملائمتها للدراسة ومدى صحتها ومواقفتها للقضايا المطروحة، وكذا مدى جدّتها وحداثتها وقابليتها للنقاش، وكذا مدى فهم المبحوثين لمحتوى الاستبيان، وكذا التعديل البسيط لبعض الأخطاء.

مرحلة الحالة النهائية: وهي مرحلة الصياغة النّهائية للاستبيان واعتماده في شكله الحالي الذي ينقسم إلى جزئين هما:

الجزء الأوّل: وهو جزء البيانات الشخصية ويحتوي على مجموعة من الأسئلة حول البيانات الشخصية للمبحوثين وهي: (الجنس، الرتبة العلمية، الرتبة الوظيفية، الخبرة المهنية، العضوية في مخابر البحث العملي، العضوية في المجلّات العملية).

الجزء الثاني: ويتضمّن ثلاثة محاور، اشتملت على أربعين (40) سؤالا انقسمت كالآتي:

- المحور الأوّل: يضمّ سبعة (07) أسئلة، مرقّمة من واحد (01)، إلى سبعة (07).

- المحور الثاني: يضمّ ثمانية (08) أسئلة، مرقّمة من ثمانية (08)، إلى خمسة عشر (15).
- المحور الثالث: يضمّ خمسة وعشرون (25) سؤالا، مرقّمة من ستّة عشر (16)، إلى أربعين (40).

وتم وضع الاستبيان على شكل هيئة استبيان إلكتروني باعتماد نماذج جوجل (Google)، وأيضا اعتمدت التوريع اليدوي الورقي.

رابعا: عيّنة الدراسة:

تعبر عيّنة الدراسة من أهم ما يركّز عليه الباحث أثناء إنجاز لبحثه، وخاصّة أنّها مهمّة في الحصول على معلومات وبيانات لإثراء البحث معرفيا، وتعتبر العيّنة جزء ممثّل لمجتمع البحث، حيث أنّ :"المقصود بمجتمع الدراسة كل العناصر لمراد دراستها. إن سحب جزء من مجتمع الدراسة يطلق عليه اسم العينة Sample، والعملية التي تتم بهذا الشكل يطلق عليها المعاينة Sampling"[1]، ويتم سحب هذه العينة عندما يكون مجتمع البحث أكبر من قدرة الباحث في حصره ودراسته وفهمه فهما معمّقا شاملا، ولا يتيح الحصول على بينات ومعلومات بشأن دراسته.

وهنا يكمُن دور العيّنة في أنّها تتيح للباحث الحصول على حقائق جزئية عن مجتمع البحث بشرط أن تكون العيّنة تحتوي على خصائص مجتمع البحث، بعد ذلك يتم تعميم النتائج على مجتمع الدراسة ككل، كما أنّ العيّنة تعرّف بأنها: "جزء من مجتمع الدراسة تحمل خصائص، وصفات هذا المجتمع، وتمثله فيما يخص الظاهرة موضوع البحث"[2]، وهذا التمثيل يكون من خلال التأثّر والتأثير والتفاعل، مثل ما يحدث مع

[1]- منذر عبدالحميد الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ص160.
[2]- محمد جلال الغندور، **البحث العلمي بين النظرية التطبيق**، ص88.

مجتمع الدراسة ككل.

1- طريقة اختيار العيّنة:

- حجم العيّنة: تم أخذ ستون (60) فردا من مجتمع البحث وهو أساتيذ التعليم العالي، المتخصصين في الدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية.

لقد تم اختيار هذه العيّنة عن طريق المعاينة غير الاحتمالية العرضية، حيث[1]:

تتم المعاينة الغير احتمالية عندما يكون انتقاء العيّنة ضمنها نتيجة الصدفة المجهولة، فكل فرد من أفراد مجتمع البحث احتمال أن يكون من ضمن الذين تم اختيارهم، وهذا يعود لأسباب كثيرة:

أوّلا: تباين تخصصات أعضاء هيئة التدريس، وأغلبهم متخصّصون في الدراسات اللغوية النظرية، وبالتالي لا يمكن أن يتم قياس مدى تأثير خبرتهم على الدراسة.

ثانيا: خصوصية كل جامعة واختياراتها البحثية، وخاصّة في مرحلة الماستر فهناك مقاييس تدرّس في جامعة لا تدرّس في أخرى.

ثالثا: ندرة المتخصّصين في اللسانيات التطبيقية، وخاصة اللسانيات التطبيقية الحديثة والمعاصرة.

رابعا: الاعتماد على خبرة واهتمامات أعضاء هيئة التدريس خارج تخصّصاتهم؛ أي تعتبر هذه الدراسة محاولة للإفادة مما يعرفه أعضاء هيئة التدريس لا كمتخصّصين إنّما كمطّلعين، وهذا ما يعكسه الواقع، وقلنا سابقا أنّ المتخصّصين في اللسانيات التطبيقية بمفاهيمها الحديثة قليل.

أمّا بالنسبة لعدد أفراد العيّنة، فإنه تم الاكتفاء بما هو متوفّر وبعدد المشاركات السابق ذكرها وهو

---

[1]. ينظر آمنة بلعلى، **أسئلة المنهجية العلمية في اللغة والأدب**، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة، تيزي وزو، 2011، ص103.

ستّون (60) مشاركة، وهذا وفق العيّنة العرضية أين لا يكون في وسع الطالب الباحث أن يعمل أكثر، لا من ناحية القدرة على إحصاء مجتمع البحث، ولا من ناحية اختيار العناصر بطريقة عشوائية، وهذا ما تمّ الاطلاع عليه من واقع التجربة.

ملاحظة: عند توزيع الاستبيان تم استرجاع خمسون (50) استبيان عن طريق الاستجوابات الإلكترونية، وعشرة (10) استبيان عن طريق الاستجوابات الورقية.

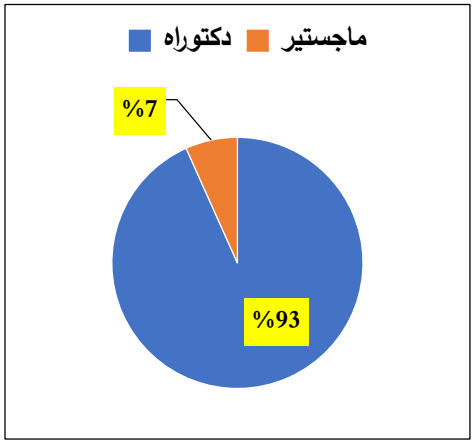
وأنبه أنّ هذه الخطوات المنهجية استعنت فيها بدراسة الباحثة خنك فتيحة، الموسومة بواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية –دراسة ميدانية على عينة من أساتذة جامعة جيجل–، رسالة دكتوراه، إشراف: بواب رضوان، جامعة: محمد الصديق بن يحي، جامعة: جيجل، كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم: علم الاجتماع، السنة الجامعية: 2021–2022.

2- خصائص العيّنة:

الجدول رقم (02): يمثل الرتبة العلمية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
دكتوراه	56	93.30
ماجستير	04	06.70
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم(04): يمثل الرتبة العلمية



تشير المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه إلى الرتبة العلمية، حيث أنّ الرتبة الغالبة على المعطيات الإحصائية، هي درجة الدكتوراه، والتي حدّدت نسبتها بـ: 93.30 %، والبالغ عددهم 56 أستاذ جامعيّا من إجمالي عدد أفراد العيّنة، بالمقابل قدّرت نسبة درجة الماجستير 06.70 %، والبالغ عددهم 04 أساتذة جامعيين.

ولعلّ ما يفسّر هذه النسب، خاصة غلبة درجة الدكتوراه من المشاركين، أنّ درجة الماجستير مع تطبيق نظام ل. م. د (L.M.D) صارت لا تمنحها الجامعة الجزائرية ما يفسّر محدودية هذه الدرجة بين أغلب أفراد العيّنة، التي تعكس أيضا محدودية هذه الدرجة بين الأساتيذ الجامعيين، أما عن غلبة درجة الدكتوراه بين فئة المشاركين فسببه كثرة هذه الفئة بين المستجوبين وغلبة هذه الدرجة بين الأساتذة الجامعيين.

ومن جهة أخرى ربما قد يكون بسبب عدم تجاوب فئة درجة الماجستير نظرا لطبيعة التكوين الكلاسيكي، وطبيعة الأسئلة التي تَطْرُقْ قضايا حديثة نسبيا، ما يتطلّب من المشاركين الاطلاع على مستجدّات البحث في تخصص اللسانيات التطبيقية، وهو ما نجده لدى فئة درجة الدكتوراه وخاصة دكتوراه ل. م. د (L.M.D)، وخاصّة الذين تخرّجوا حديثا، على العكس من حملة الماجستير الذين تعكس الأسئلة جانبا معاصرا في البحث في هذا التخصّص والتي قد تغيب الكثير من الإجابات عنها، وخاصة في القضايا المنهجية التي تتطلّب بحثا متواصلا دون انقطاع أمام كثرة الاهتمامات الموازية وخاصة في الجانب العلمي.

وعليه فإن التفسير بناء على المعطيات الحسابية، تفسيرا مبدئيا قد لا يعكس الواقع، نظرا لحجم العيّنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون سبب بروز فئة درجة الدكتوراه بين المستجوبين، ما يتعلّق بالمهام

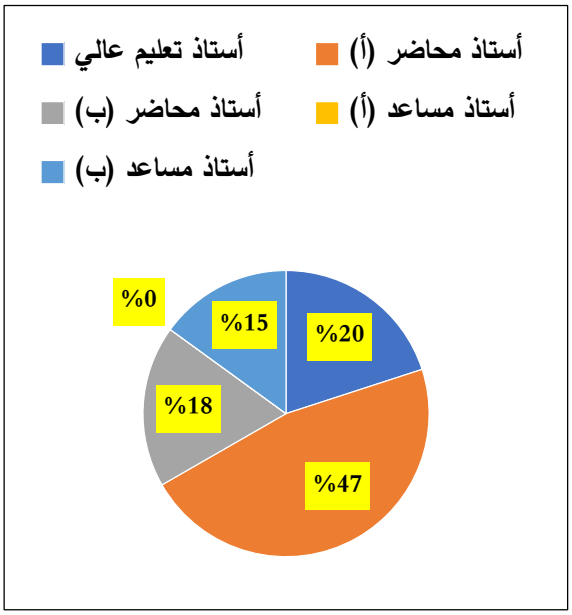
الإدارية والتعليمية فدرجة الدكتوراه يكون التأهيل والمهام المتنوّعة سبب في الارتباط أكثر بالجانب التعليمي والبيداغوجي، وبالتالي القرب أكثر من المفاهيم الموجودة في الاستبيان، وإمكانية الإجابة عن الأسئلة، وخاصة أن اللسانيات التطبيقية كتخصص تعكس جانبا كبيرا من القضايا التعليمية والبيداغوجية، وهو ما يدفع المستجوبين إلى التفاعل نظرا لكونهم متخصّصين.

أما عن تفسير قلّة فئة الماجستير فقد يعود إلى طبيعة التخصص المرجعي للباحث، رغم أنه لساني (صفة للمختص في الدراسات اللغوية) إلا أنّ اللسانيات التطبيقية بمفهومها الحديث لم تكن موجودة كتخصّص مستقل في نظام التكوين الكلاسيكي واستحدثت مع نظام ل. م. د (L.M.D)، وأيضا غياب الكثير من المفاهيم والمصطلحات والتسميات التي تغيّرت دلالاتها عند أصحاب الماجستير كمصطلح لسانيات تطبيقية الذي كان يعني تعليمية اللغات.

الجدول رقم (03): يمثل الرتبة الوظيفية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أستاذ تعليم عالي	12	20
أستاذ محاضر (أ)	28	46.70
أستاذ محاضر (ب)	11	18.30
أستاذ مساعد (أ)	0	0
أستاذ مساعد (ب)	09	15
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم(05): يمثل الرتبة الوظيفية



تشير المعطيات الإحصائية إلى أنّ الرتبة الوظيفية الغالبة لدى أفراد العيّنية، رتبة أستاذ محاضر (أ)

والبالغ نسبتها 46.70 %، والبالغ عددهم 28 أستاذ جامعيا، لتأتي في الدرجة الثانية رتبة أستاذ تعليم عالي وبلغت نسبتها 20 %، وعددهم 12 أستاذ جامعيا، أما المرتبة الثالثة، وهي مرتبة أستاذ محاضر (ب) فنسبتها 18.30 %، وعددهم 11 أستاذ جامعيا، لتكون الرّتبة ما قبل الأخيرة رتبة أستاذ مساعد (ب)، بنسبة 15 %، وعددهم 09 أساتذة جامعيين، في حين نلاحظ غيابا تامّا لرتبة أستاذ مساعد (أ) بين المستجوبين، ونسبتها 0 %، وعدد المشاركين هو 0 أستاذ.

وتفسيرا للمعطيات الإحصائية تعرف فئة أستاذ محاضر (أ) استقرار وظيفيا نسبيا وهي أطول فترة على سلّم التدرّج الوظيفي التي تأتي بعد التأهيل، لذلك نجد الكثير من المستجوبين من أصحاب هذه الرتبة الوظيفية، في حين يأتي في الدرجة الثانية والثالثة بنسب وعدد أساتيذ متقارب فئتي أستاذ تعليم عالي، وأستاذ محاصر (ب)، ويمكن تفسير ذلك أنّه يعود لطبيعة تعدّد المهام الوظيفية وتنوّع الدرجات والرتب والتسلسل الهرمي لدي هيئة التدريس.

ويعكس تجاوب الأساتيذ من درجة أستاذ تعليم عالي، مع أسئلة الاستبيان وكذلك الأساتيذ من الرتب الوظيفية أستاذ محاضر (أ)، و أستاذ محاضر (ب)، والتي نلاحظ أنها النسب الأغلب من إجمالي أفراد العينة، طبيعة الأسئلة وخاصة أنّها تحتوي على الكثير من الأسئلة التي تتعلّق بالجانب المنهجي، الذي يتطلب فهمه رصيدا معرفيا واسعا، وهذا ما كان سبب رفض الكثير من الأساتيذ المشاركة وهو ما ذكرناه في الصعوبات.

وتعتبر أسئلة الاستبيان من الأسئلة التي تحتاج إجاباتها إلى حلقة متواصلة من البحث، وهذا ما تعكسه طبيعة الدرجة العلمية للمستجوبين، وخاصة لدى فئة أستاذ محاضر (أ) التي ترتبط مهامهم الوظيفية أكثر

بالجانبين التعليمي والبيداغوجي، وهو ما يصبغ بصبغة منهجية وخاصة أن القضايا المعرفية تتطابق مع فهم الأساتيذ لتخصص اللسانيات التطبيقية على أنّه تعليمية اللغات.

في حين يمكن تفسير انعدام الرتبة العلمية أستاذ مساعد (أ)، يعود لقصور العيّنة وخاصة أنها فرضت علينا عدد محدود جدا من الأساتيذ، أما عن فئة أستاذ مساعد (ب)، فتواجد هذه الفئة يرتبط نوعا ما بفئة تم التحاقهم بالوظيفة حديثا ما قد يمنع مشاركاتهم أو تكون مشاركة في حدود ضيّقة ومحتشمة، أو تكون من المتخصّصين وهذا ما نلاحظه في عدد المستجوبين.

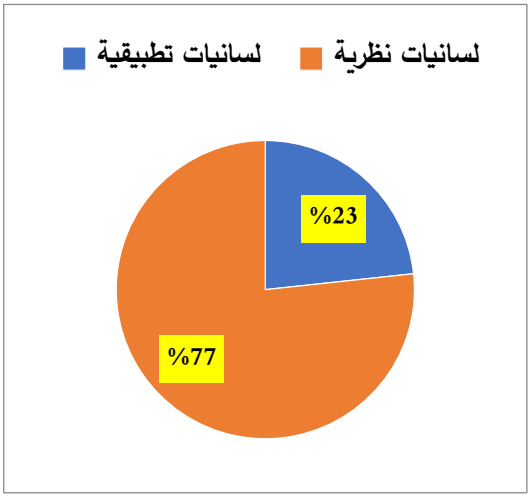
وبالمقارنة بين أفراد العيّنة نجد بصفة مركّزة الدرجة الوظيفية أستاذ محاضر (أ)، في المقابل تتوزّع باقي النسب على باقي الرتب مع انعدام المشاركة من الأساتيذ من الرتبة الوظيفية أستاذ مساعد (أ)، وعن أهمّية هذا بالنسبة للبحث فإن اهتمام الفئات المشاركة يعكس اهتمام الأستاذ بالارتقاء بمستواه الوظيفي الذي يقابله الجهود العلمية المبذولة من أجل تحقيق ذلك، وينعكس هذا على موضوع البحث الذي يعتبر عملي المنحى، ونسعى من خلاله إلى الإجابة عن أسئلة تدعم التحوّل ضمن اللسانيات التطبيقية.

ولا يكون ذلك إلّا بالدّفع بالموضوع، وهذا ما نستفيده من آراء الفئات المبحوثة وما يقدّمه أفراد العيّنة، وخاصة في الجانب المنهجي، كذلك الجانب المعرفي، وحوصلت التجارب والرؤى ما يؤدي إلى الارتقاء بهذا الفرع المعرفي، الذي يوازيه الارتقاء بمستوى الجامعة الجزائرية، وبالمستوى المعرفي لدى الطالب الجزائري.

الجدول رقم (04): يمثل التخصص

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
لسانيات تطبيقية	14	23.30
لسانيات نظرية	46	76.70
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم(06): يمثل التخصص



نلاحظ من خلال الشواهد الإحصائية المتضمنة في الجدول أعلاه، أنّ ما نسبته 76.70 %، من المشاركين والبالغ عددهم 46 أستاذا جامعيا، متخصّصون في اللسانيات النظرية، ما يقابله 23.30 %، والبالغ عددهم 14 أستاذا جامعيا متخصّصون في اللسانيات التطبيقية.

من خلال النسب الإحصائية نلاحظ غلبة التخصصات اللغوية النظرية على مجمل المشاركين في الاستجواب: حيث أن هذه التخصّصات تتوزّع بين مختلف الدراسات اللغوية (كاللسانيات العربية، تحليل الخطاب، لسانيات النص، والدرس اللغوية القديم، ...)، أما عن المشاركون في اللسانيات التطبيقية وفروعها فعددهم لا يتجاوز الثلث في نسبة المشاركة.

ويمكن أن نفسّر هذه النسب والأرقام، بسبب التخصصات المتوفّرة حيث أنّ أغلب الأساتيذ الجامعيون متخصّصون في اللسانيات النظرية، وهذا عائد إلى أنّ اللسانيات التطبيقية فرع مستجد نوعا ما في الجامعة، أما اللسانيات النظرية وفروعها فلها قدم السبق في الاهتمام من لدن الباحثين الجزائريين.

أما عن تأثير هذه النسب في موضوع الدراسة، فلا يعتبر مخلّا حيث أنّ طبيعة الطرح عملي المنحى

وهو السؤال الذي تؤذي إجابته إلى تغيير، فنحن نسعى من خلال الموضوع إلى التغيير والتحوّل في مسار الدراسات، وأغلب المبحوثين من المتخصصين في الدراسات اللغوية، وهذا ما يقي بالحاجة إلى فهم طبيعة الدرس اللغوي في الجامعة الجزائرية، سواء أكانت نظرية أو تطبيقية فإننا أمام ظاهرة موجودة بالفعل ونحن ندرسها كما هي لا كما ينبغي أن يكون.

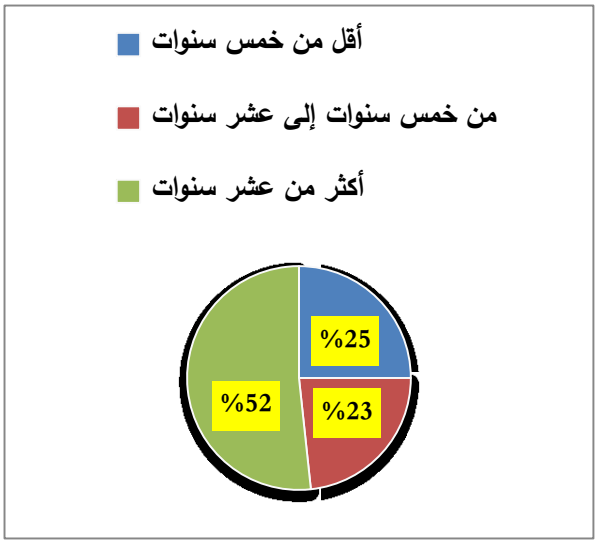
وعليه فإننا نصل إلى أنّ اهتمامات الأستاذة الجامعيون في الجامعة الجزائرية فيما يخص الدراسات اللغوية ذات طابع نظري أما عن الاهتمام باللسانيات التطبيقية فهي موجودة بنسبة أقل من سابقتها.

وعليه فينبغي أن نبحث أكثر حول الأسباب التي تدعم هذا التوجّه من قبل الأساتذة الجامعيون المتخصصون في دراسة اللغة إلى الاهتمام باللسانيات النظرية وفروعها بدل اللسانيات التطبيقية وفروعها، كما هو ملاحظ فإن تخصص اللسانيات التطبيقية ليس غائبا من ضمن التخصصات، فاللسانيات التطبيقية محط اهتمام الأستاذ الجامعي الجزائري أيضا في حدود ضيّقة.

الجدول رقم (05): يمثل الخبرة المهنية

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية (%)
أقل من خمس سنوات	15	25
من خمس سنوات إلى عشر سنوات	14	23.30
أكثر من عشر سنوات	31	51.70
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم(07): يمثل الخبرة المهنية



من الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكبر والمقدّرة بـ: 51.70 %، والبالغ عددهم 31 أستاذا جامعيا يملكون خبرة تفوق العشر سنوات (10) في التعليم الجامعي، كما نلاحظ في الدرجة الثانية النسبة المئوية 25 %، والبالغ عددهم 15 أستاذا بخبرة مهنية ما بين خمس سنوات (05)، إلى عشر (10) سنوات، أما النسبة الأخيرة تقدّر بـ: 51.70 %، عددهم 15 أستاذا جامعيا، بخبرة مهنية أقل من خمس سنوات (05).

ويمكن أن نفسّر هذه المعطيات الإحصائية، بالعودة إلى الخبرة، أن الأستاذ الجزائري من أولوياته الحفاظ على المسار الوظيفي، والاهتمام بالعمل في المؤسسات الجامعية، كما أنّ هذه المؤشرات الإحصائية تدلّ على أن أكثر المشاركين لديهم خبرة طويلة في التعليم والتكوين العالي، ما ينعكس على الدراسة إيجابا وخاصة أننا أمام سلم وظيفي تعليمي وبيداغوجي حافل مع خبرة تفوق العشر سنوات.

أما عن النسب الأخرى فإننا نجدها تقرب من الخمسون بالمائة 50 % مناصفة بين مسار وظيفي أكثر من خمس سنوات ومسار وظيفي أقل من خمس سنوات، وهذا ما يدل على تنوّع العيّنة بخبرات مختلفة مع منحى إيجابي كون أكثر من نصف العيّنة بخبرة طويلة في المهام البيداغوجية.

وتعتبر هذه الأرقام والنسب الإحصائية متوقعة وخاصة أمام طبيعة التوظيف ذات الوتيرة البطيئة جدا حيث لا يتم التوظيف وفتح المناصب الجامعية، إلّا باستكمال المسار الوظيفي لدى الاستاذ الجامعي إلى التقاعد الذي يأخذ مسار وظيفي لأكثر من 25 سنة على الأقل ليحال بعدها على التقاعد.

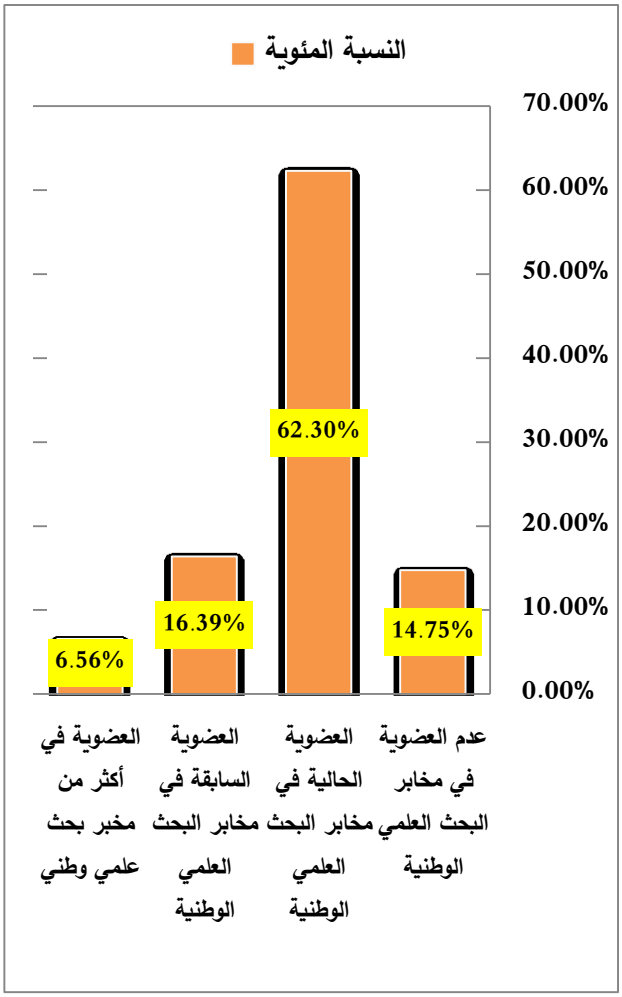
وبناء على هذه المناقشة نستطيع القول أنّ العيّنة من ناحية الخبرة العينة مهمّة جدا وتخدم الدراسة، وخاصة مع وجود خبراء ذوو مسار وظيفي طويل يمكّنهم من الإجابة عن أسئلة الاستبيان من مبدأ الخبرة والمعاينة لواقع تخصص اللسانيات التطبيقية خصوصا والدراسات اللغوية عموما في الجامعة وفي أقسام

اللغات والآداب.

الجدول رقم (06): العضوية في مخابر البحث العلمي الوطنية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
عدم العضوية في مخابر البحث العلمي الوطنية	09	14.75
العضوية الحالية في مخابر البحث العلمي الوطنية	38	62.30
العضوية السابقة في مخابر البحث العلمي الوطنية	10	16.39
العضوية في أكثر من مخبر بحث علمي وطني	04	06.56
المجموع	**61**	**100**

الشكل رقم (08): العضوية في مخابر البحث العلمي الوطنية



من خلال الشواهد الإحصائية فإننا نلاحظ أعلى نسبة وهي 62.30 %، والبالغ عددهم 38 أستاذا جامعيا، أعضاء حاليين في مخابر البحث العلمي الوطنية، في المرتبة الثانية، النسبة 16.30 %، وعددهم 10 أستاذ جامعي، أما في المرتبة الثالثة النسبة المئوية 14.75 %، والبالغ عددهم 09 أساتذة جامعيين، والمرتبة الأخيرة وهي النسبة 06.56 %، وعددهم 04 أستاذ جامعي.

من خلال النسب الإحصائية وما يقابلها من عدد الأساتذة الجامعيين فإننا نفسر هذه النتائج في ضوء ما يلي: نلاحظ أنّ أكثر الأساتذة الجامعيين أفراد العيّنة هم أعضاء في مخابر البحث العلمي الوطنية، وهذا عائد إلى أن الجامعة تمكّنهم من الانتساب إلى مخابر البحث العلمي، وعلى هذا فالأستاذ الجامعي لديه نشاط موازي إضافة إلى مهامه البيداغوجية التعليمية.

وهذا ما من شأنه أن يمكننا من وصف العيّنة بأنها ذات منحى إيجابي بالنسبة لموضوع البحث، حيث تساعدنا كون أكثر أفراد العيّنة أعضاء في مخابر البحث العلمي من الاطّلاع على قضايا اللسانيات التطبيقية وطبيعة النشاط في المخابر، أما فيما يخص باقي النتائج فنلاحظ القليل من أفراد العيّنة ليسوا أعضاء في مخابر البحث وهذا لا ينفي استحالة وجودها ضمن العيّنة ويمكننا أن نفسّر ذلك، بأنه ربما راجع لرغبة ذاتية.

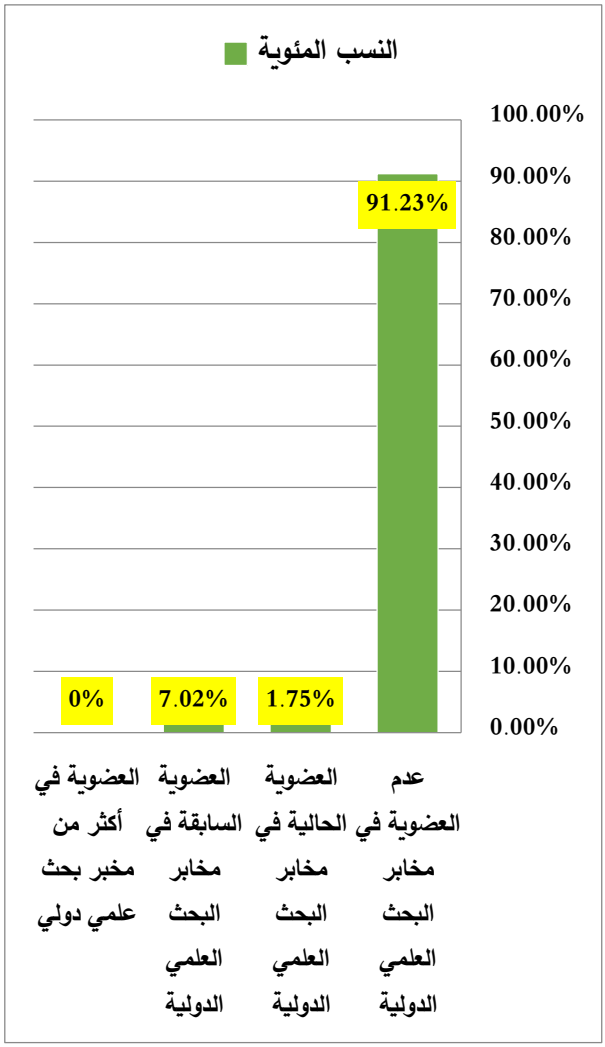
أضف إلى ذلك وجود أفراد أعضاء في أكثر من مخبر بحث علمي وطني، وهذا ما يبيّن طبيعة النشاط في تخصص اللغة أنه غير منحصر في مهام ثابتة إنما هناك تعدد في المهام ويحمل الأستاذ الجامعي كل هذه المهام والمسؤوليات على عاتقه، أما عن العضوية السابقة في مخبر البحث العلمي الوطني فهي تتحدّد بفترة زمنية كان الأستاذ الجامعي يزاول فيها مهامه البحثية ضمن النشاط المخبري.

ويمكن وصفه طبيعة هذا النشاط أنه محدّد بمهام تنتهي بعد انتهائها عضوية الأستاذ أو يمكن أن يكون إنهاء مهام أو تخلّي، لكن يبقى أن هذا الأستاذ يعرف طبيعة النشاط والمهام ضمن العضوية في المخابر كما يمكن أن يفيد هذا الدراسة في تكمين خبرة هذا المستجوب في فترة محدّدة، أن تحدث فارقا في النسب الإحصائية.

الجدول رقم (07): العضوية في مخابر البحث العلمي الدولية

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية (%)
عدم العضوية في مخابر البحث العلمي الدولية	52	91.23
العضوية الحالية في مخابر البحث العلمي الدولية	01	01.75
العضوية السابقة في مخابر البحث العلمي الدولية	04	07.02
العضوية في أكثر من مخبر بحث علمي دولي	0	0
المجموع	**57**	**100**

الشكل رقم (09): العضوية في مخابر البحث العلمي الدولية



تبين الشواهد الإحصائية أن نسبة 91.23 %، من المبحوثين، والبالغ عددهم 52 أستاذا ليسوا أعضاء في مخابر البحث العلمي الدولية حاليا، ونسبة 07.02 %، والبالغ عددهم 04 أساتذة ذوو عضوية سابقة في مخابر البحث العلمي الدولية، ونلاحظ النسبة المئوية 01.75 %، وعددهم 01 أستاذ واحد عضو حالي في مخابر البحث العلمي الدولية، أما عن العضوية في أكثر من مخبر علمي دولي فمنعدمة نسبة 0 %، و0 أستاذ.

ويمكن تفسير هذه المعطيات الإحصائية وخاصة عدم العضوية في مخابر البحث العلمي الدولية إلى الاختلاف في الاهتمامات والتوجّهات البحثية وخاصة فيما يخص اللغة العربية، حيث أن لكل مخبر بحث علمي خصوصية في مجال الممارسات البحثية، أما فيما يخص العضوية السابقة لعدد من الأساتيذ فإن ذلك قد يعود إلى شراكات عمل استفاد منها الأعضاء السابقون في مخابر البحث العلمي الدولية، تقيّدت بزمن محدّد.

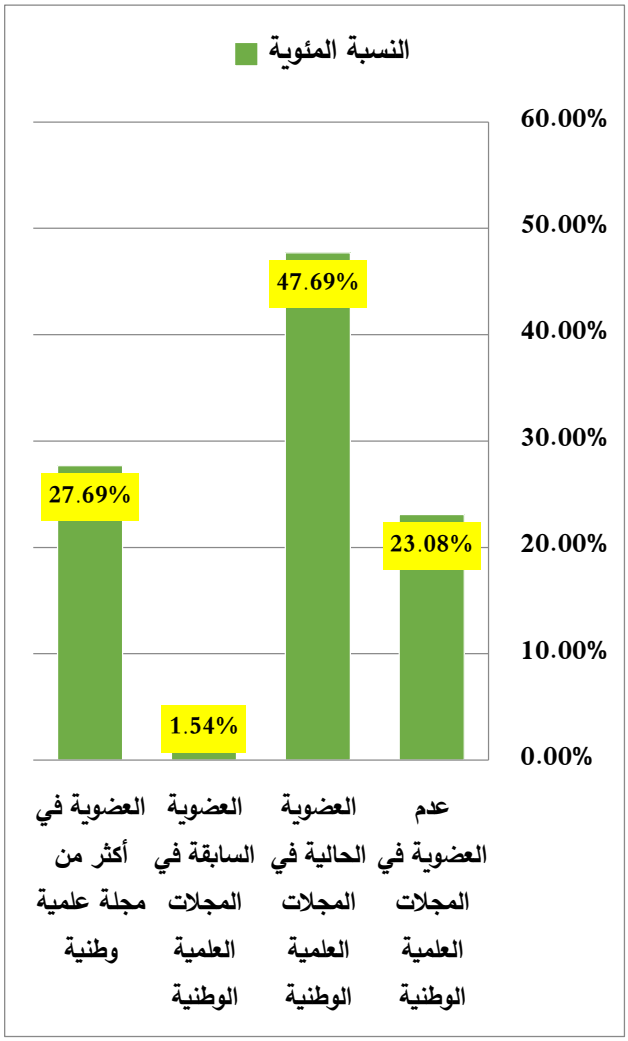
وفيما يخص العضوية المتعدّدة في أكثر من مخبر بحث علمي فإنها تتقاطع مع اهتمامات الأستاذ ومهامه البيداغوجية، وهذا ما قد يشكل عائقا وصعوبة في الالتزامات البحثية، لذا نجد أغلب الأساتيذ ليسوا أعضاء في أكثر من مخبر بحث علمي دولي.

أما عن فائدة هذه النسبة على البحث فإننا تقيّدنا بعدد محدود من الأساتيذ عيّنة البحث وهذا يعود لأسباب ذكرناها آنفا في مبرّرات اختيار العيّنة بعدد ستون (60) أستاذا، لا يكون هذا قصورا فاذحا نظرا لأن الأسئلة التي تتعلّق باللسانيات التطبيقية في مراكز ومخابر البحث العلمي الدولية ليست كثيرة، لأن موضوع أطروحة الدكتوراه هو واقع اللسانيات التطبيقية في الجماعة الجزائرية.

الجدول رقم (08): العضوية في مجلات البحث العلمي الوطنية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
عدم العضوية في المجلات العلمية الوطنية	15	23.08
العضوية الحالية في المجلات العلمية الوطنية	31	47.69
العضوية السابقة في المجلات العلمية الوطنية	01	01.54
العضوية في أكثر من مجلة علمية وطنية	18	27.69
المجموع	**65**	**100**

الشكل رقم (10): العضوية في مجلات البحث العلمي الوطنية



نلاحظ في الجدول أعلاه أنّ نسبة عالية من الأساتيذ أعضاء في مجلات البحث العلمي الوطنية، والمقدّرة بـ: 47.69 %، والبالغ عددهم 31 أستاذا جامعيا، وفي المرتبة الثانية ما نسبته 27.69 %، والبالغ عددهم 18 أستاذا جامعيا أعضاء في أكثر من مجلّة بحث علمي وطنية، ويليها نسبة 23.08 %، وعددهم 15 أستاذا جامعيا ليسوا أعضاء في أي مجلّة بحث علمي، وفي المرتبة الأخيرة نسبة 01.54 %، وعددهم أستاذ واحد عضوا سابقا في مجلة عليمة وطنية.

ويمكن تفسير المعطيات الإحصائية أن العضوية في مجّلات البحث العملي الوطنية ممكنة في الجامعة الجزائرية من قبل الأساتيذ الجامعيين، وهذا يعكس نشاط الأستاذ الباحث واهتمامه بإثراء البحث العلمي من خلال النشر والإشراف والتحكيم للمقالات العلمية، ما ينعكس على الجامعة إيجابيا، ولا يتقيّد الأستاذ بعضوية واحدة إنما من خلال المعطيات الإحصائية نلاحظ أن هناك من الأساتيذ أكثر من عضو في مجلة علمية.

أما عن باقي النسب فهناك حوالي 15 أستاذا والذين يمثلون نسبة من العينة ليسوا أعضاء في مجلة علمية، 23.08 % فيمكن تبرير ذلك بارتباط هؤلاء الاساتذة بمهام أخرة أو أنهم حديثوا التوظيف في الجامعة.

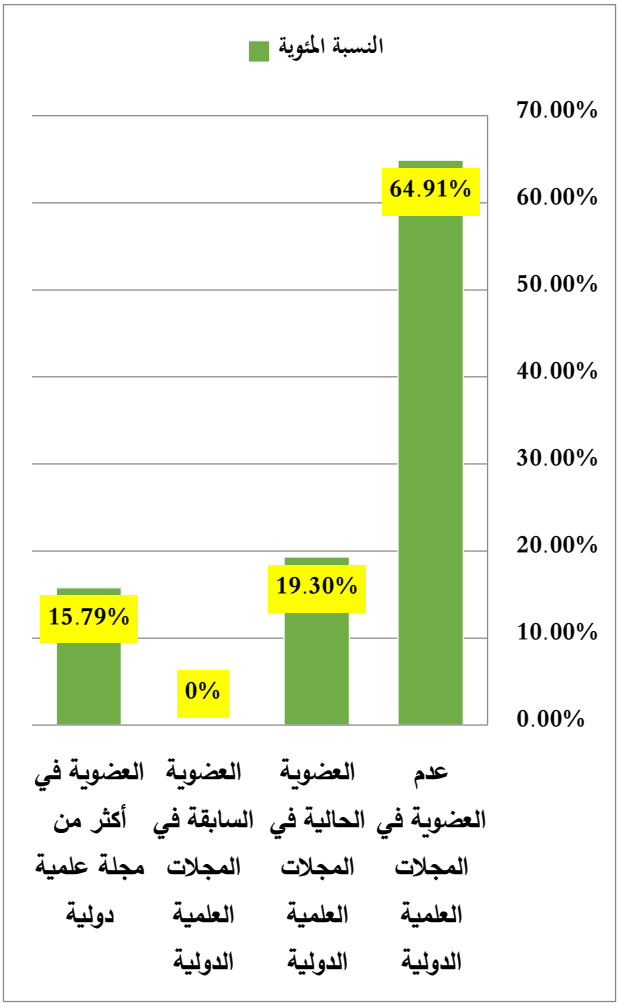
أما عن أهمية هذه النسب بالنسبة لموضوع الدراسة فإننا ولا شك نلاحظ أنّ هذه النسب تخدم موضوع الدراسة حيث تقدّم لنا خبرة الأساتيذ واطلاعهم على موضوعات المقالات العلمية في المجلّات طبيعة ومدى حركية النشاط العلمي بالنسبة للسانيات التطبيقية وفروعها.

تبقى هذه النسبة وعدد المستجوبين يمثّل هامشا محدودا من الحقيقة لأن عدد الأساتيذ أكبر بكثير من عدد أفراد العيّنة.

الجدول رقم (09): العضوية في مجلات البحث العلمي الدولية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
عدم العضوية في المجلات العلمية الدولية	37	64.91
العضوية الحالية في المجلات العلمية الدولية	11	19.30
العضوية السابقة في المجلات العلمية الدولية	0	0
العضوية في أكثر من مجلة علمية دولية	09	15.79
المجموع	**56**	**100**

الشكل رقم (11): العضوية في مجلات البحث العلمي الدولية



يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة عالية من المستجوبين ليسوا أعضاء في المجلات العلمية الدولية ما يمثل نسبة 64.91 %، والبالغ عددهم 37 أستاذا جامعيا، أما بالنسبة للأعضاء في المجّلات الدولية فيشكلون نسبة 19.30 %، وعددهم 11 أستاذا جامعيا، أمّا في المرتبة الثالثة، البالغة نسبة 15.79 %، وعددهم 09 أستاذا جامعيا، أعضاء في أكثر من مجلة علمية دولية، أمّا عن العضوية السابقة فهي منعدمة بنسبة 0 %، و0 أستاذ.

ويمكن تفسير هذه النسب والأرقام، بأن الأستاذ الجامعي في الأغلب لا ينتسب إلى المجلات العلمية الدولية، وهذا راجع ربّما إلى كثرة الانشغالات والاهتمامات التي يوليها الأستاذ أهمية، وخاصة ما يكلّف به الاساتذة الجامعيون في الأقسام الكليّات من مهام بيداغوجية.

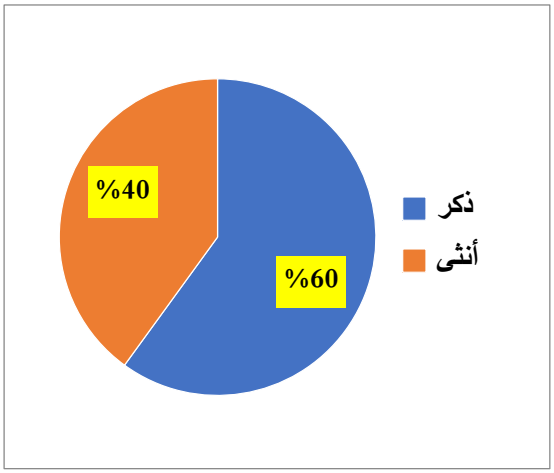
ونلاحظ أن نسبة مقبولة حوالي ثلث المستجوبين بن عضو في مجلات علمية وعضو في أكثر من مجلّة علمية، وهذه نسبة مقبولة جدا إذا ما أردنا الاطّلاع على طبيعة اللسانيات التطبيقية في لسياق الدولي العالمي، ومقارنة تلك المعطيات مع طبيعة اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية.

أما عن العضوية السابقة فهي منعدمة كون المعطيات الإحصائية توزّعت حسب التحليل المذكور أعلاه، وأعود أقول أنّهذه المعطيات تخضع لطبيعة العيّنة وربما أن مجتمع البحث بين طيّاته الكثير من المعطيات.

الجدول رقم (10): يمثل الجنس

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
ذكر	36	60
أنثى	24	40
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم(12): يمثل الجنس



من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الذكور والإناث من عيّنة الدراسة متقاربة، حيث أنّ نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث، حيث أنّ بنسبة 60 %، والبالغ عددهم 36 أستاذا جامعيا، ذكورا، ونسبة

40%، والبالغ عددهم 24 أستاذة جامعية من الإناث.

وهذه النسب متقاربة تعكس التفاوت بين الموظفين، بين الذكور والإناث في أداء المهام البيداغوجية، وهذا يعود على الموضوع بتعدّد زوايا النظر، من خلال فهم طابع المعرفي والوظيفي للأساتيذ الجامعيين بين الذكور والإناث حيث لكل منهما خصوصيته في أداء مهامه التعليمية والبيداغوجية، والتفاوت بين الصعوبات والتحديّات.

ملخص الفصل الثالث

عالج هذا الفصل الجانب المنهجي من الجزء التطبيقي للدراسة وذلك من خلال الحديث عن: مجالات الدراسة، ومنهج الدراسة، وأدوات جمع البيانات، ثمّ التعريف بعينة الدراسة ومجتمع الدراسة ومن ثمة التطرق إلى ما يتعلق بالعينة.

إنّ أهم البيانات التي يحتاج إليها الباحث حول العينة هي خصائص العينة وذلك من خلال:

- توصيف الرتبة العلمية (دكتوراه، ماجستير).
- الرتبة الوظيفية (أستاذ تعليم عالي، أستاذ محاضر (أ)، أستاذ محاضر (ب)، أستاذ مساعد (أ)، أستاذ مساعد (ب)).
- الخبرة المهنية (أقل من خمس سنوات، من خمس سنوات إلى عشر سنوات، أكثر من عشر سنوات).
- **العضوية في مخابر البحث العلمي الوطنية**، والدولية (عدم العضوية في مخابر البحث العلمي الوطنية – الدولية، العضوية الحالية في مخابر البحث العلمي الوطنية–الدولية، العضوية السابقة في مخابر البحث العلمي الوطنية–الدولية، العضوية في أكثر من مخبر بحث علمي وطني–الدولية).
- العضوية في مجلات البحث العلمي الوطنية: (عدم العضوية في مجلات البحث العلمي الوطنية–الدولية، العضوية الحالية في مجلات البحث العلمي الوطنية–الدولية، العضوية السابقة في مجلات البحث العلمي الوطنية–الدولية، العضوية في أكثر من مجلة بحث علمي وطني–الدولية).

- الجنس (ذكر، أنثى).

ومن خلال ما سبق يكون الطالب قدم توصيفا دقيقا للإطار المنهجي للدراسة التطبيقية مع الحصول على البيانات الضرورية، حول عينة الدراسة ومدى أهميتها كمصدر للبيانات الضرورية للدراسة.

الفصل الرابع: عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية.

أولا: عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الأول.

ثانيا: عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الثاني.

ثالثا: عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الثالث.

رابعا: عرض وتحليل وتفسير نتائج الجداول المركّبة.

تمهيد

تعتبر مرحلة عرض وتحليل وتفسير النتائج من أهم مراحل الدراسة، حيث نكتشف من خلالها توجّه مجتمع البحث، من خلال اكتشاف توجهات أفراد عيّنة الدراسة، فبعدما تعرّضنا للأدبيات النظرية، وأيضا الإطار المنهجي، يأتي هذا الفصل للتعمّق أكثر من خلال تحليل المعطيات الإحصائية، المتضمّنة في محاور ثلاثة هي:

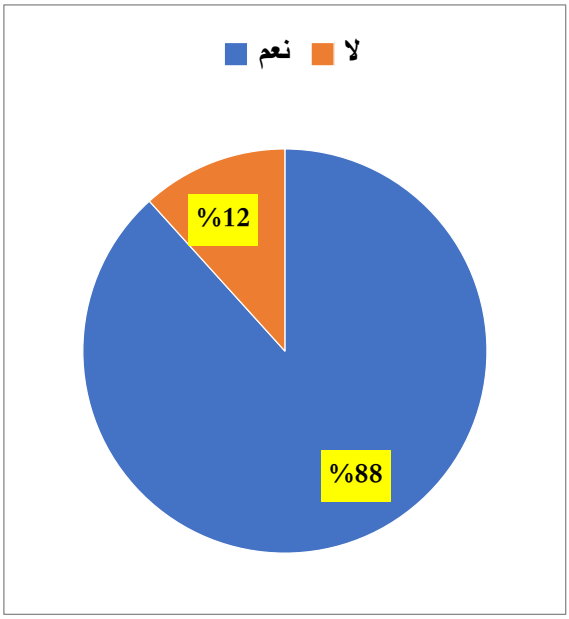
- المحور الأوّل: مدى وضوح مفهوم اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية.
- المحور الثاني: القضايا المعرفية والمنهجية للسانيات التطبيقية.
- المحور الثالث: واقع الممارسة الآكاديمية للسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية.
- رابعا: تحليل الجدول المركّبة.

كما سيعتمد في هذا الفصل التحليلي على مجموعة من الأدوات الإحصائية مثل التكرارات والنسب المئوية وجداول البيانات التي تساعد الباحث على التنظيم، الوصف والتحليل، وكذلك مجموعة من الأدوات الفكرية كالتأويل، والاستنتاج، والاستنباط، والأستقراء، وغيرها من المطتلّبات الفكرية، وأيضا الأشكال البيانية التوضيحية كالدوائر المثلّثية والأعمدة البيانية الأفقية والعمودية.

أوّلا: عرض وتحليل وتفسير نتائج المحور الأوّل: مدى وضوح مفهوم اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية:

الجدول رقم (11): يمثل تدريس اللسانيات التطبيقية الشكل رقم(13): يمثل تدريس اللسانيات التطبيقية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
نعم	53	88.30
لا	7	11.70
المجموع	**60**	**100**



تبيّن الشواهد الإحصائية أنّ نسبة 88.30 %، من الأساتذة الجامعيين عيّنة الدراسة والبالغ عددهم 53 أستاذا جامعيا، كلّفوا بتدريس اللسانيات التطبيقية أو أحد فروعها، أما باقي أفراد العيّنة الذين يشكلون نسبة 11.70 %، والبالغ عددهم 7 أستاذ جامعي، لم يدرّسوا اللسانيات التطبيقية.

وتفسّر هذه النتائج بأنّ الأساتيذ الجامعيون، تخصص لسانيات نظرية أو تطبيقية، توكل إليهم مهام متعدّدة بالنسبة لمهام التدريس، كما أن الأستاذ المتخصص في الدراسة النظرية قد يكلّف بتدريس مقاييس خارج تخصّصه، وهذا ما يعود بنتائج إيجابية على موضوع الدراسة، وإن كان أنّ أكثر المتخصصين في العيّنة، دراسات نظرية إلّا أنّ هذه المهام البيداغوجية وفي إطار التكليف بتدريس اللسانيات التطبيقية خاصة فيما يتعلّق بالأساتيذ غير المتخصصين، تخدم موضوع الدراسة لدعم التحوّل ضمن اللسانيات التطبيقية في

الجامعة الجزائرية.

أما عن باقي النسبة فهي لا تؤثر كثيرا على نتائج الدراسة إلا بهامش ضئيل وخاصة ضمن الأسئلة المعرفية والمنهجية التي تتعلّق أكثر بتكوين الأستاذ الباحث وخلفيته المعرفية ضمن هذا التخصص.

إن الأسئلة التي تحتويها الاستبانة تهتم بمعرفة طبيعة الممارسة البحثة في اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية وهذا استنادا لما يعرفه مجال اللسانيات التطبيقية من تحوّلات معرفية ومنهجية وخاصة على المستوى العالمي، ومع وجود عدّة منهجية استحدثت في إطار مقاربة الظاهرة اللغوية، يقول **صالح بن ناصر الشويرخ** عن تشعّب فروع اللسانيات التطبيقية وما يتبعها من تحولات على المستوى المنهجي: "(...) علما بأن كل مجال من هذه المجالات يختلف عن الآخر في الأسئلة البحثية التي يطرحها وفي المنهجيات البحثية التي يستعملها للإجابة عن الأسئلة البحثية"[1] وما نحتاجه من عيّنة الدراسة هو العدة المعرفية التي يكتنزها الأستاذ، سواء على مستوى القضايا العلمية أو الأدوات المنهجية، أكثر من كون الأستاذ كلّف بتدريس اللسانيات التطبيقية أو لا.

ومما ينبغي التنبيه إليه أنّ التحوّل في مسار الدراسات التطبيقية، –وخاصة أنّ طبيعة السؤال البحثي هو سؤال عملي المنحى نسعى من خلاله إلى إحداث نقلة في واقع اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية–، لا يتحقق إلّا بمعرفة ما هو كائن في أقسام اللغة العربية، وليس بما ينبغي أن يكون، وأن هذه النقلة يكلّف بها الأستاذ الموجود في أقسام اللغة العربية بناء على خلفيته المعرفية، سواء أكان متخصّصا أم لا.

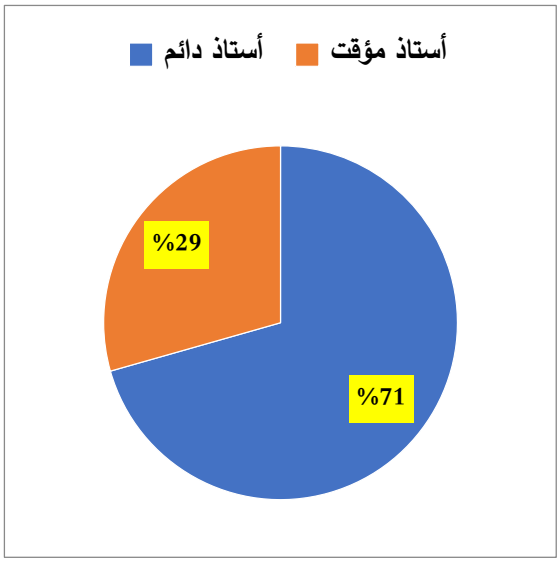
[1]– صالح بن ناصر الشويرخ، **منهجيات البحث في اللسانيات التطبيقية**، ط1، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 1445هـ، 2023م، ص11.

وعليه، فإنّ عيّنة الدراسة تعكس مجتمع بحث القائم بمهام التأطير للدراسات اللغوية والمتمثل في الأساتيذ الجامعيون تخصص دراسات لغوية نظرية وتطبيقية، وتحقّق هذه العيّنة –كرؤية تقييمية– للطالب في تطلّعه إلى فهم واقع اللسانيات التطبيقية وفروعها من ناحية القضايا المعرفية والأدوات المنهجية، رغبته في تحديث اللسانيات التطبيقية في مقررات التكوين ونشاط البحث العلمي، وما يتبعه من نقلة نوعية في مستوى التكوين واستصدار منتوج من الباحثين متخصصين في اللسانيات التطبيقية وفروعها البحثية وخاصة في مستجدّات هذا المجال سواء على المستوى المعرفي العلمي أو المنهجي.

الجدول رقم (12): يمثل صفة التدريس

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أستاذ دائم	36	70.59
أستاذ مؤقت	15	29.41
المجموع	**51**	**100**

الشكل رقم(14): يمثل صفة التدريس



تشير المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه أنّ نسبة 70.59 %، من المستجوبين من العيّنة وعددهم 36 أستاذا جامعيا، درّسوا اللسانيات التطبيقية كأستاذ دائم، أما ما يعدل نسبة 29.41 %، وعددهم 15 أستاذا فدرّسوا اللسانيات التطبيقية كأستاذ مؤقّت، ونلاحظ أنّ المجموع الكلي للمشاركات هو 51 مشاركة بمعنى أنّ أستاذا واحدا درّس اللسانيات التطبيقية كأستاذ مؤقت وكأستاذ دائم.

ويمكن مناقشة المعطيات الإحصائية وتفسير هذه النسب يعود إلى أنّ اللسانيات التطبيقية تخصص حديث نسبيا وهو ما يصادف كون الأساتيذ موظفين قبل تكليفهم بتدريس اللسانيات التطبيقية، لتأتي بعد ذلك المهام التعليمية للسانيات التطبيقية وفروعها، أما عن باقي العدد وهو تدريس اللسانيات التطبيقية كأستاذ مؤقت فإنّ الكثير من الأساتذة يكلّفون وهو في مرحلة الدكتوراه أو بعد الحصول على الشهادة وقبل توظيفهم كأستاذ دائم بمهام بيداغوجية في إطار الساعات الإضافية.

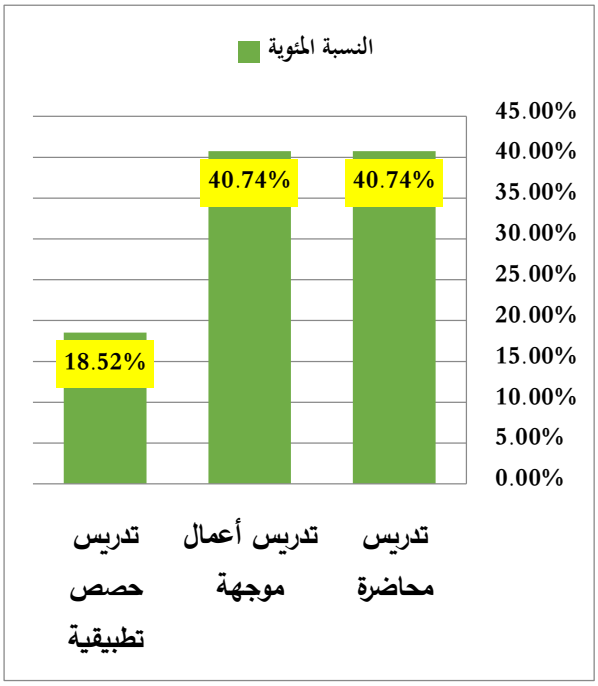
وبالنسبة لفائدة هذه المعطيات الإحصائية لموضوع الدراسة، فإنّ الممارسات في إطار التدريس كأستاذ دائم، تحافظ على نوع من الاستمرارية وكذا يقابله أيضا اهتمام الأستاذ الدائم باللسانيات التطبيقية وفروعها ويخلق استمرارية وإثراء هذا المجال، كذلك معرفة توجّهات الباحثين في إطار الإشراف العلمي عن رسائل الليسانس والماستر.

أما عن التكليف البيداغوجي في إطار العقد المؤقت، يمكن أن يعطينا تصور حول المهام المتعدّدة والمتنوعة والتّنقّلات بين المقاييس التي يكلف بها الأستاذ المؤقّت، وهذا لا استقرار مثمر من ناحية الإلمام الكافي بالتخصّص، وبناء عليه فإن عيّنة الدراسة تفيد الموضوع من ناحية الإلمام باللسانيات التطبيقية وفروعها، في جانب الممارسة الفعلية سواء من الناحية المعرفية أو ناحية التأطير.

الجدول رقم (13): يمثل نوع التدريس

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
تدريس محاضرة	33	40.74
تدريس أعمال موجهة	33	40.74
تدريس حصص تطبيقية	15	18.52
المجموع	**81**	**100**

الشكل رقم(15): يمثل نوع التدريس



من المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه نلاحظ تقارب بين نوع التدريس حيث نسبة 40.74 %، والبالغ عددهم 33 أستاذا جامعيا، درّسوا اللسانيات التطبيقية محاضرة، ونفس النسبة 40.74 %، ونفس عدد الأساتيذ 33 أستاذا جامعيا، درّسوا اللسانيات التطبيقية وفروعها أعمال موجهة، فيما يمثل نسبة 18.52 %، وعددهم 15 أستاذا جامعيا، درّسوا اللسانيات التطبيقية محاضرة، كما نلاحظ أنّ عدد المشاركات هو 81 مشاركة، أي أنّ نسبة من المشاركين كلفوا بتدريس اللسانيات التطبيقية بين الحاضرة والأعمال الموجّهة، والحصص التطبيقية.

ويمكن تفسير هذه النسب، بأنّ هذا التكليف يندرج في إطار المهام البيداغوجية، التي تتنوّع بين الدروس النظرية (المتمثلة في المحاضرة)، والحصص التطبيقية (المتمثلة في الأعمال الموجّهة، والحصص التطبيقية)، وهذا ما هو معمول به في نظام التكوين في أقسام اللغة والأدب في الجامعة الجزائرية، وتتنوّع

مهام الأستاذ الجامعي بين كل هذه المهام، وهناك من يكلّف بنوعين من المهام السابقة وهذا ما يعكس الأجوبة المشتركة والاختيار من متعدّد لأنواع المهام ضمن مستجوبي عيّنة الدراسة.

ويمكن أن يستفيد الباحث في إثراء الأطروحة، من خلال النظر في أهم القضايا المعرفية التي يهتم بها الباحث الجزائري والتي لها علاقة باللسانيات التطبيقية وأيضا طبيعة الأبحاث وماهيتها وكذا مدى التمكّن من العدّة المنهجية، من طرف الطلبة الباحثين وخاصة في رسائل الليسانس والماستر، كذلك مدى استيعاب المتعلّمين لموضوعات اللسانيات التطبيقية ومدى إلمامهم بها.

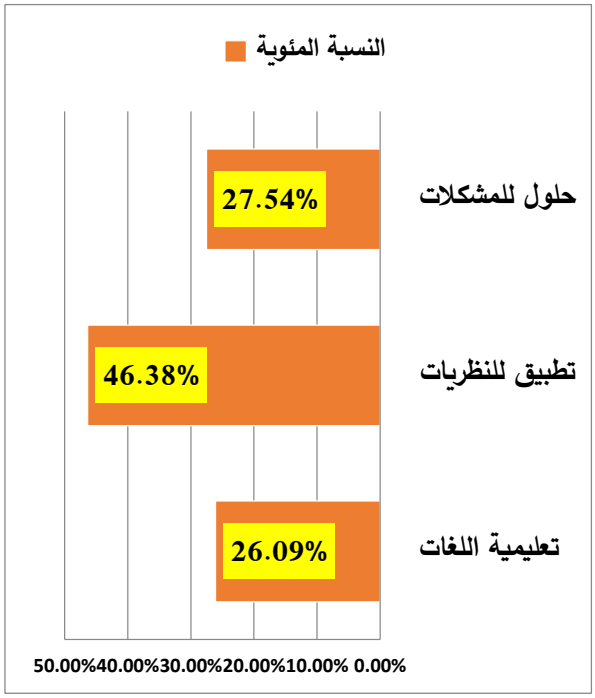
ومن جهة أخرى يمكن فهم الأسباب التي تؤدي إلى نفور المتعلّمين من التخصص في اللسانيات التطبيقية أو أحد فروعها، إن تنوّع المهام البيداغوجية، بين الحصص النظرية التطبيقية يمكّن الأستاذ من فهم طبيعة الممارسات العلمية سواء من ناحية فهم الموضوعات العلمية التي تقدّم للطلبة، ومن جهة أخرى يمكن الاطلاع على الجوانب التطبيقية ومدى توظيف المعارف النظرية وإنزالها إلى الواقع، وأيضا إذا ما كان هناك مقاربة للمشكلات الواقعية الحقيقية للمجتمع الجزائري، فيما يخص اللغة من طرف الباحثين الجزائريين، كل هذا يمكن فهمه إذا ما كان الأستاذ قد كلّف في مساره المهني بتدريس اللسانيات التطبيقية وفروعها.

وهذا ما ألتمسه من خلال عيّنة الدراسة التي تحقق لي كباحث الشروط الموضوعية التي أقارب من خلالها المشكلات البحثية في إطار أطروحة الدراسة.

الجدول رقم (14):يمثل تعريف اللسانيات التطبيقية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
لسانيات تعليمية اللغات	18	26.09
تطبيق للنظريات اللسانية	32	46.38
حلول للمشكلات الاجتماعية ذات طبيعة لغوية	19	27.54
المجموع	**69**	**100**

الشكل رقم(16):تعريف اللسانيات التطبيقية



يبيّن الجدول أعلاه أن أعلى نسبة والمتمثلة 46.38 %، والبالغ عددهم 32 أستاذا جامعيا، يعرّفون اللسانيات على أساس أنها تطبيق للنظريات اللسانية، أما ما يشكل نسبة 27.54 %، والبالغ عددهم 19 أستاذا جامعيا، يتفقون على أنّ اللسانيات التطبيقية، حل للمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية.

فيما نسبته 26.09 %، ما يعادل 18 أستاذا جامعيا، يعتبرون اللسانيات التطبيقي لسانيات تعليمية اللغات، ونلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية، أنّ مجموع الإجابات 69 إجابة يؤكد على اختيار بعض أفراد العينة لأكثر من إجابة بين المقترحات.

وتفسّر النتائج في ضوء المعطيات السابقة أن أفراد العيّنة والذين يمثلون مجتمع البحث، يعتبر أكثرهم اللسانيات التطبيقية تطبيق للنظريات اللسانية، وهذا الاعتقاد ربما قد تشكّل بناء على استعمال مصطلح الـلسانـيات الـتطبيقية، حيث أنّ أقرب تصوّر عند النطق بالمصطلح هو اعتبار اللسانيات التطبيقية تطبيق

للنظريات اللسانية[1]، كما ذكر ذلك **الخويسكي**.

وقد يعود ذلك إلى أنّ هذا يعتبر توجه لدى الباحثين وثقافة جامعية، وهذا ما أكّد عليه الأستاذ **شكري سعدي** في توصيف طبيعة التوجّه العلمي في الكثير من الجامعات في عالمنا العربي إذ يمكن أن تكون الدراسة النظرية ثقافة جامعية من منطلق أن الذي يملك الخلفية النظرية يكون المجال مفتوح أمامه لتنزيل هذه المعرفية النظرية في الواقع وإيجاد تطبيق فعلي لها في واقع الممارسة البحثية[2]، ومن المعروف أن طبيعة البحث في الجامعة الجزائرية يغلب عليها الطابع النظري وهذا ربما يعود إلى ثقافة جامعية كما عرفنا سابقا.

وكما أشرت في الجزء النظري من الدراسة أنّ هناك من الباحثين من عرّف اللسانيات التطبيقية على أسان أنها تطبيق للنظريات اللسانية، كما يقول **حلمي خليل**: "«علم اللغة التطبيقي» مصطلح جامع collective term، يدل على تطبيقات متنوعة لعلوم اللغة، في ميادين عملية"[3]، وهذا ممكن أن يكون على أساس الخلفية النظرية، وطبيعة التكوين الأساسي الذي يتلقاه الأستاذ الجامعي في مراجل التدرّج الأساسية، وأعيد وأذكر أنّ هذا المنظور يعتبر كلاسيكي في حين تتجدّد اللسانيات التطبيقية وفروعها عبر فترات متعاقبة.

فـي حيـن نسـبة مقبولة من الباحثين والتي تمثّل الثلث، يعتبرون اللسانيات التطبيقية مقاربة تتخذ من

---

[1]– ينظر زين كامل الخويسكي، **قطوف في علم اللغة التطبيقي**، ص33.

[2]– تصريح للأستاذ **شكري سعدي** (جامعة تونس) أستاذ اللسانيات، ضمن مقابلة علمية جمعتني مع الأستاذ، عن طريق المنح الجامعية في إطار اتفاقية التعاون العلمي بين جامعة تونس وجامعة البليدة2، ليوم: 2023/03/06م، على الساعة: 10:00 صباحا، المقر جامعة تونس، العاصمة تونس.

[3]– حلمي خليل، **دراسات في اللسانيات التطبيقية**، ط بلا، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2003، ص74.

المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية موضوعا لها، ويمكن تفسير هذه النتائج، أن من أهم فروع اللسانيات التطبيقية اللسانيات الاجتماعية، وقد يكون أكثر هؤلاء المبحوثين قد تعرّفوا على اللسانيات الاجتماعية، على هذا الأساس تغيّرت نظرتهم للسانيات التطبيقية باعتبار هذا الفرع عنها وهم الاجتماعية، فأصبح تصوّرهم في ضوء هذه المعطيات.

وحقيقة أن اللسانيات التطبيقية مقاربة لسانية موضوعها اللغة في الواقع من منطلق البحث عن الحلول للمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة للغوية، فاللسانيات التطبيقية في نظر **جراب (Grabe)** تبحث في المشكلات اللغوية التي تواجه الأشخاص في العالم الوقعي[1] خارج النظريات والأطر الفكرية والمعلومية، أما عن مناقشة هذا التحوّل فسيكون من نصيب مناقشة وتحليل الإجابات القادمة.

إن الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية فيما يخص اللغة، حديث نسبيا، وهذا يعكس الطابع الاجتماعي للغة وتأثيرها في الواقع وتأثرها به، ما ينجم عنه مشكلات، كذلك كون اللغة ضرورة تواصلية ووسيلة لا يكون التواصل إلّا من خلالها، ونظيرا لهاذا يمكن أن تكون المشكلات الاجتماعية موضوعا للدراسة وتتعدّد مقارباتها اللسانيات كاللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية، واللسانيات التعليمية، فهذه كلّها مقاربات يمكن أن تبحث في المقترحات والبدائل الممكنة.

أمّا عن الجزء الأخير وفي ضوء المعطيات الإحصائية فإن ثلث أفراد العيّنة يعتبرون اللسانيات التطبيقية تعليمية اللغات، وهذا التوجّه يتبنّاه العديد من الباحثين وخاصة أننا نلاحظ الكثير من المقرّرات

[1]–Grabe, W, **Applied linguistics: an emerging discipline for the twenty–first century**, P9 in: Alan Davies and Catherine Elder, **The Handbook of Applied Linguistics**, p4.

الجامعية تهتم بالقضايا التعليمية، تحت مظلة اللسانيات التطبيقية، وكذلك الكثير من الرسائل في مرحلتي الليسانس والماستر موضوعها القضايا التعليمية المختلفة وهذا ما يصادفه المتخصص في اللسانيات التطبيقية في مراحل التدرّج، ويكون ذلك بإيعاز من المؤطّر في كثير من الأحيان ما يعطي انطباعا أننا أمام تخصص تعليمي.

و لا يقتصر هذ التوجّه على باحثينا، إنما هو معتقد سائد يقول **حلمي خليل** عن اللسانيات التطبيقية: "(...) ويستغل العلوم اللغوية في حل مشكلات عملية Practical ذات الصلة باللغة، مثل: تعليم اللغة، واكتسابها، سواء كانت اللغة الأم، أو لغة أجنبية، ولذلك فإن بعض علماء اللغة لا يستخدمون هذ المصطلح إلى في الإشارة إلى الجانب التعليمي Pedagogical فقط"[1]، فنلاحظ تصريح من طرف هذا الباحث بأن القضية عامّة.

فنلاحظ أن هناك تنوّع بين تعاريف اللسانيات التطبيقية بين الباحثين فكل ووجهة النظر التي يتبنّاها، لكن الأغلب لدى المبحوثين هو النظر إلى اللسانيات التطبيقية على أساس أنها تطبيقات للنظريات اللسانية، أما عن هذه المعطيات فإنها تطلعنا عن مفهوم اللسانيات التطبيقية لدى غالبية الأساتيذ الجامعيون، وفي ضوء هذا الطرح فإننا نلتمس نوعا من التنوّع في الآراء وهذا ما تعكسه العيّنة ما يدل على اختلاف وجهات النظر وإن كان يغلب عليها الطرح السابق الذكر.

ولهذا دلالة واضحة على اختلاف آراء الأساتذة الجامعيون، ما يدلّ على اختلاف المقروئية عند هذه الفئة، ويمكننا أن ننظر إلى هذا من منظور إيجابي، يخدم الجامعة والطالب الباحث من خلال تنوع زوايا

[1]- حلمي خليل، **دراسات في اللسانيات التطبيقية**، ص74.

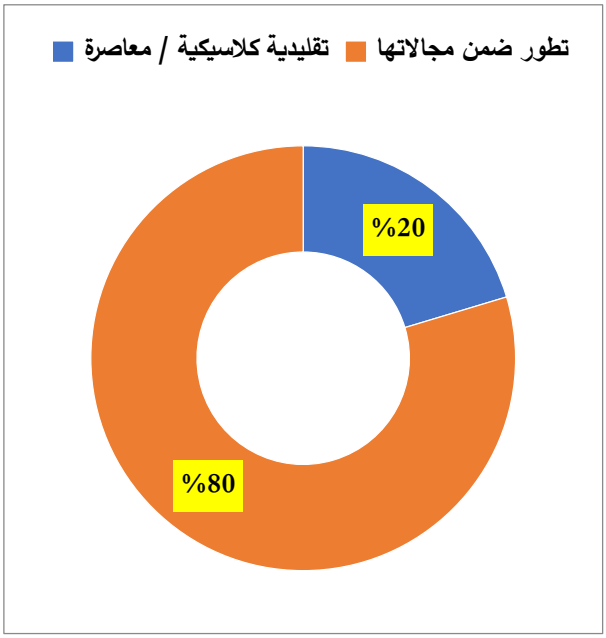
التناول للقضية الواحدة، وهذا ما يعطي الجامعة خصوصيتها المعرفية كونها مؤسسة جامعة ملمّة بالعديد من الأطراف المترامية.

ويمكن اعتماد الآراء السابقة مجتمعة وهذا ما أفضّله كباحث لتوسيع الأمر أكثر وعدم الاقتصار على توجّه بعينه إلا أنه يجب التنبيه على مسألة مهمّة، وهي عدم إهمال خاصة كون اعتبار اللسانيات التطبيقية حلول للمشكلات الاجتماعية ذات طبيعة لغوية، وهذا ما يربط الجامعة والطلبة الباحثين المتخصصين في اللسانيات التطبيقية فروعها بالواقع والمجتمع، وهذا ما أدعوا إليه، لمقاربة المشكلات الاجتماعية المرتبطة باللغة التي يغرق فيها مجتمعنا الجزائري، وسنعطي أمثلة واقعية عن هذه المشكلات: فالمتصفح لمواق التواصل الاجتماعي يلاحظ العديد من الأنماط السلبية والاستعمالات اللغوية الخارجة عن التقليد والمألوف فهذه مشكلات بحاجة إل مقاربتها في ضوء مناهج البحث اللساني التطبيقي.

الجدول رقم (15): يمثل تطور اللسانيات التطبيقية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
تقليدية كلاسيكية /معاصرة	12	20.34
تطور ضمن مجالاتها فقط أما القضايا المعرفية فهي ذاتها	47	79.66
المجموع	**59**	**100**

الشكل رقم(17): يمثل تطور اللسانيات التطبيقية



نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ غالبية المبحوثين يرون أن طبيعة التطوّر في حقل اللسانيات التطبيقية هو تطوّر ضمن مجالات اللسانيات التطبيقية فقط أمّا القضايا المعرفية فهي ذاتها، بنسبة 79.66 %، والبالغ عددهم 47 أستاذا جامعيّا، أما عن بقية المشاركين، فسنبة 20.34 %، وعددهم 12 أستاذا جامعيا، يرون أنّ اللسانيات التطبيقية تنقسم إلى كلاسيكية ومعاصرة، وبالنظر إلى مجموع الإجابات فإنها تبلغ 59 إجابة، ما يدل على أنّ هناك مِنْ أفراد العيّنة من لا يوافق على المقترحين السابقين.

ويمكن تفسير هذه النسب الإحصائية اعتبارا بالمهام الوظيفية للكثير من الأساتيذ الجامعيون، فإن إلمام الأستاذ بمجال وفرع بعينه من فروع اللسانيات التطبيقية يجعله ينظر للسانيات التطبيقية وفروعها تتطوّر وفق المستجدات التي يطّلع عليها بين فترة وأخرى، لذا يمكن أن يكون رأي الكثير من المبحوثين قائم على هذا الفهم.

ومن جهة أخرى يتفق عدد من المستجوبين على أن اللسانيات التطبيقية من منظور تاريخي تقسّم إلى كلاسيكية ومعاصرة، وعلى هذا الأساس نلاحظ أن قراءة أفراد العينة لهذا العلم مبنية على معرفة مسبقة بفروع اللسانيات التطبيقية وخاصة التعليمية، لذا نجد أنّه من المهم الوضع في الاعتبار عامل الزمن بين فترتين منفصلتين حيث لكل فترة مجالات اهتماماتها كما يعتبر الباحثون كل فترة لها قضايا بعينها يجعلونها محور البحث والدراسة.

وهذا التقسيم يقول به الكثيرين وخاصة في عالمنا العربي ونرى **صالح بن ناصر الشويرخ** يقول عن تبلور اللسانيات التطبيقية المعاصرة: "(...) خلال النصف الثاني من القرن الماضي وبداية هذا القرن (...)

ولدت اللسانيات التطبيقية المعاصرة وأصبحت حقلا استعلاميا ناقدا"[1]، فلا شك أن كون اللسانيات التطبيقية أصبحت توصف بحقبة المعاصرة، إلّا إذا كان الباحثين ضمن هذا المجال قد فتحوا باب النقاش على مصراعيه من ناحية الموضوعات والقضايا المناهج ولاشك.

إنّ القول بأنّ اللسانيات التطبيقية تتطوّر ضمن مجالاتها ضمن القضايا المعرفية ذاتها قول سليم من ناحية الارتقاء على خلفية ما يقدّمه الباحثون، أيضا القول الثاني بأن اللسانيات التطبيقية تنقسم إلى كلاسيكية ومعاصرة، فيه شيء من الصحّة على اعتبار ما استجدّ في هذا الحقل المعرفي، وهذا ما تطرقت إليه في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

ويمكن القول أنّ مجال اللسانيات التطبيقية لا يزال يعد بالكثير في مقاربة المشكلات اللغوية، وخاصة فيما يتعلّق بالقضايا الاجتماعية، ما يثري هذا الفرع المعرفي، ويزيد في رصيده الفكري، وعلى حسب **الشويرخ** فإن الجيل الجديد من الباحثين لهم تطلّعاتهم البحثية التي يشاركون بها في إثراء اللسانيات التطبيقية[2]، وهذا ما نطمح إليه من خلال إثراء الموضوع من الناحية المنهجية والمعرفية، ولا ندّعي السبق لهذا لكن من خلال تحليل الاستبيان سيتكشّف لنا الكثير حول واقع اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية.

إنّ طبيعة النشاط البحث في اللسانيات التطبيقية لا يمكن أن يختزل في أبحاث قديمة وأخرى حديثة، ولا تطوّر ضمن مجالات اللسانيات التطبيقية فقط مع بقاء القضايا المعرفية ذاتها، إنمّا فرع اللسانيات

[1]– صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص5.

[2]– ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص32.

التطبيقية يعد بالكثير وخاصة أمام المشكلات المعقّدة، والذي يطالع كتاب منهجيات البحث في اللسانيات التطبيقية للباحث **صالح بن ناصر الشويرخ** والذي أصدره مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، فإنه يجد الكتاب يحوي على منهجيات جديدة لمقاربة لظاهرة اللغوية، كالمنهج المزجي الذي يعرّفه قائلا: "فمصطلح المزج يعني دمج البيانات الكمية والكيفية أو الربط بينها في إحدى مراحل البحث أو جميعها، علما بأن كثيرا من الباحثين كانوا في السابق يستعملون المنهجين الكمي والكيفي دون أن يتم دمجهما إلا في نهاية الدراسة عند الإجابة عن أسئلة الدراسة"[1]، فهذا التأصيل سيجد صداه الواسع عند تنزيله إلى الواقع وخاصة أنه سبيل إلى مقاربة الظواهر اللغوية المعقّدة نسبيا.

إن اللسانيات التطبيقية وفق هذا الطرح مجال حيوي يُعْرَفُ باحثوه بالنشاط الدائم، وكذا المثابرة في

محاولة فهم القضايا اللغوية وخاصة المرتبطة منها بالمشكلات الاجتماعية، ويتبع هذا طبيعة الظاهر اللغوية وخاصة عندما تكون غير طيّعة للدراسة، إن إثراء هذا المجال لا يكون إلّا بالانغماس للبحث عن الظواهر ومحاولة فهمها ودراستها، ومقاربتها مع صعوبتها.

من خلال المعطيات الإحصائية وفي ضوء ما سبق يمكن القول أنّ عيّنة الدراسة تعبّر عن قصور في فهم طبيعة اللسانيات التطبيقية من طرف الأساتذة الجامعيون وأنهم ينظرون لهذا العلم وما هو مستجد فيه من زاوية تخصصهم وخاصة منهم المتخصصين في تعليمية اللغات، فورود نظريات حديثة يلزمهم الاطلاع عليها، لكن القضايا الكبرى مثل التحوّل المعرفي والمنهجي واستحداث الكثير من المناهج إلى حد الفصل بيـن نوعـين من اللسانيات التطبيقية كلاسيكية ومعاصرة، نجد هامش فهم ربما بسيط على اعتبار استنطاق

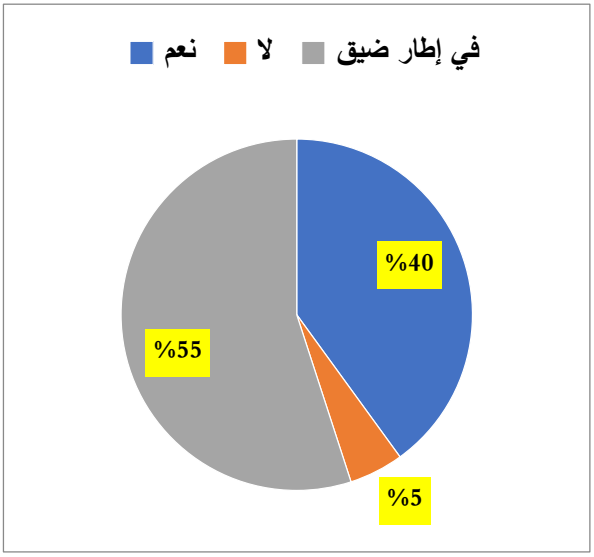
[1]– صالح بن ناصر الشويرخ، **منهجيات البحث في اللسانيات التطبيقية**، ص106.

المعطيات الإحصائية.

الجدول رقم (16): يمثل بحوث المشكلات الاجتماعية

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية (%)
نعم	24	40
لا	03	5
في إطار ضيق	33	55
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم(18): يمثل بحوث المشكلات الاجتماعية



تشير المعطيات الحسابية أعلاه، أنّ نسبة 55 %، وعددهم 33 أستاذا جامعيا، يصفون بحوث المشكلات اللغوية الاجتماعية في الجامعة الجزائري أنها تتم ولكن في إطار ضيّق، أما نسبة 24 %، والبالغ عددهم 24 أستاذا جامعيا، فمقرّون بأن المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية تحظى بالاهتمام في الجامعة، في حين نسبة 5 %، وعددهم 03 أساتذة يرون أن الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية غير مدرج ضمن اهتمامات الباحثين في الجامعة.

ويمكن تفسير هذه المعطيات الإحصائية عند الأساتذة الجامعيون، من خلال وجود تخصص اللسانيات الاجتماعية فإذ قلنا أن اللسانيات التطبيقية تهتم بالقضايا الاجتماعية فإن أوّل ما يتبادر إلى الأذهان هو الدراسات ضمن هذ التخصّص، وعليه نجد نسبة من المبحوثين يصفون هذه الدراسات بأنها تتم في إطار ضيّق.

وهذا راجع إلى طبيعة اللسانيات الاجتماعية وحدود اهتماماتها الضيقة وخاصة بالمنظور التقليدي أو الكلاسيكي حيث يعرف هذا المجال ثباتا نسبيا في قضاياه حيث يقول **ناصر بن عبد الله بن غالي:** "ومن خلال الفحص التجريبي يتضح أن دراسات اللسانيات الاجتماعية تتناول بشكل متسق مجالا واسعا متعدد التخصصات مشابها لتلك الدراسات التي تم تطويرها قبل 60 عاما، مع ظهور بعض المجالات الجديدة الناشئة. مما يقودنا إلى القول بتعدد مجالات اللسانيات الاجتماعية، وأن القوة الرئيسية لها تكمن في أنها مجال بحث يعتمد على التلاقح المتبادل لمجموعة من التخصصات المختلفة"[1]، فهذا الثبات النّسبي في مجالاتها والسيرورة أحادية الاتجاه يعطي انطباعا على أنها شكل واحد، لكن نجد الباحث هنا ينبّه على أن هناك مستجدات بحثية وتطوّر ضمن مجالاتها، وهذا ما يفسر على أنّ هناك اهتمام بالقضايا الاجتماعية، في إطار ضيق.

وتباعا لذلك جاء رأي مجموعة أخرى من المبحوثين مؤكدا على وجود اهتمام بالقضايا الاجتماعية من طرف الباحثين في الجامعة الجزائرية، المتخصصين في اللسانيات التطبيقية وفروعها وهذا ما يؤكد التوجّه الاجتماعي لهذا التخصّص حيث يعتبره الكثيرون أنه يبحث في المشكلات الاجتماعية.

في حين نسبة ضئيلة من المبحوثين يرى أنّه لا علاقة بين اللسانيات التطبيقية والمجتمع في بحوث اللسانيين الآكاديميين الجزائريين، وهذا فسّرناه على أساس أنه اعتقاد بأن اللسانيات التطبيقية عبارة عن تعليمية اللغات لا أكثر ومحور الاهتمام للباحثين هو كيفية إيصال اللغة إلى الغير وعلى هذا الأساس ليس هناك علاقة ولا رابطة للباحثين بالواقع.

---

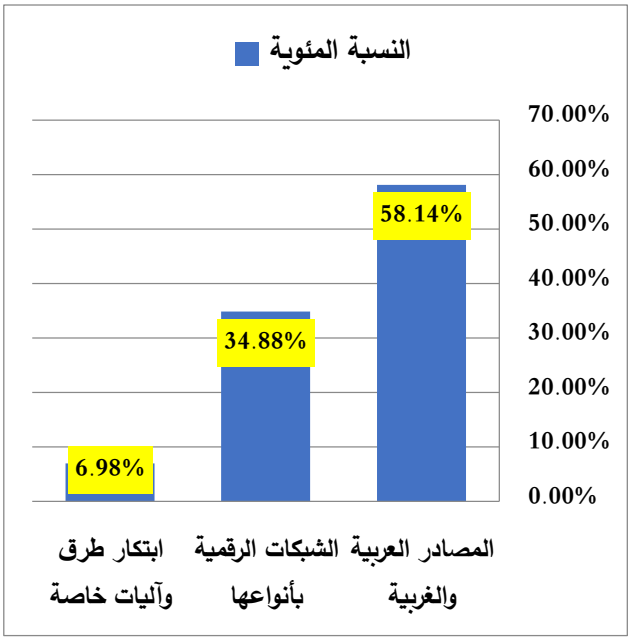
[1]– ناصر بن عبد الله بن غالي، **نحو لسانيات اجتماعية عربية من النظرية إلى التطبيق**، ط1، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 1445هـ، 2023م، ص123.

وعلى هذا الأساس فإن الرأيين السابقين وهم يمثّلون غالبية المبحوثين يقرون بوجود اهتمام بالواقع، من طرف الباحثين الجزائريين، أي أنّ الجامعة مرتبطة بالواقع أثناء البحث والممارسة، وليست منغلقة ونظرية فقط. ونلاحظ كذلك تقارب في النسب بين أفراد العيّنة المقرّون بالموافقة، سواء أكان إقرار فعلي أو نسبي.

الجدول رقم (17): يمثل مصادر البحث المعتمدة

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
المصادر العربية والغربية	50	58.14
الشبكات الرقمية بأنواعها	30	34.88
ابتكار طرق وآليات خاصة	06	06.98
المجموع	**86**	**100**

الشكل رقم(19): يمثل مصادر البحث المعتمدة



تشير النسب في الجدول أعلاه أكثر اعتماد الباحثين الجزائري عن المصادر العربية والغربية، بنسبة 58.14 %، والبالغ عددهم 50 أستاذا جامعيا، وفي المرتبة الثانية نسبة 34.88 % يرون أن الاعتماد على الشبكات الرقمية بأنواعها، وعددهم 30 أستاذا جامعيا، في حين نجد نسبة 06.98 %، وعددهم 06 أستاذ يرون أنّ هناك عملية ابتكار لطرق آليات خاصة كمصادر بحثية للسانيات التطبيقية، ونلاحظ المجموع الكلّي للإجابات 86 إجابة ما يدل على أنّ هناك تنوع في الخيارات بين المقترحات، حيث أن هناك من المستجوبين من يختار أكثر من خيار.

وتفسيرا لهذه المعطيات، فإن هناك إجماع لأكثر من نصف العيّنة هو الاستناد إلى المصادر العربية الغربية، أثناء البحث وهذا هو واقع البحث حيث أن هناك من الباحثين من يعتمد على مراجع عربية، وخاصة منهم من لا يتقنون اللغات الأجنبية، في حين هناك من يعتمدون على المراجع الغربية من أمهات الكتب في هذا المجال، وخاصة أنّ أصوله غربية.

ويعتبر الاعتماد على المصادر والمراجع الغربية مهم لفهم هذا المجال فهما دقيقا، وخاصة أن الباحثون في بيئته الأصلية قد حققوا الشيء الكثير، أما عن المراجع العربية فإن هنّاك من أمّهات الكتب في هذا المجال ونذكر هنا مجموعة من المراجع الحديثة المعاصرة:

1_ قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية، صالح بن ناصر الشويرخ، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض 1438 هـ/ 2017 م.

2_ منهجيات البحث في اللسانيات التطبيقية، صالح بن ناصر الشويرخ، ط1، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 1445هـ، 2023م.

3_ المعجم الموسوعي لمصطلحات اللسانيات التطبيقية، عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي ومحمود إسماعيل صالح، ط1، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 1445هـ، 2023م. (ثلاثة (03) أجزاء).

ونـنبّه أنّ نشـاط هـذه الـمراكز[1] وغيرها أوجد الكثير من الكتب، التي يمكن أن تعتمد كمصادر عربية

[1]- بعض النظر عن توجهات هذه المراكز أو انتماءاتها.

أصلية في هذا التخصص الواعد. ومن خلال المعطيات الإحصائية فإننا نلاحظ نتناسق بين الاعتماد على المصادر العربية والغربية والشبكات الرّقمية، وتعتبر هذه الأخيرة نافذة على واقع اللسانيات التطبيقية العالمي وخاصة مع وجود النشر العلمي، في شكل مقالات علمية، ومجلات.

يعتمد الكثير من الباحثون على الشبكات الرقمية لأنها توفّر مراجع ومصادر كثير ومتنوّعة ومجانية، وسهل الحصول عليها، لذا فإنها ملجأ للكثير من الباحثين في تنفيذ أبحاثهم، وخاصة الموضوعات الجديدة منها، لأن هذه المراجع تكون حديثة نسبية يمكن أن تفتح الطريق أمام الباحث المهتم عن طريق المقارنة بين الموضوعات المطروحة والموضوعات المنجزة مسبقا، تعتبر الشبكات الرقمية زاخرة بالدراسات في اللسانيات التطبيقية، وما يمكن أن تعجز عنه الجامعة نجدة متوفر على صفحات الويب.

إن القراءة لواقع البحث في اللسانيات التطبيقية في الجامعة من ناحية المرجعية المعرفية، واسع حيث أن هناك تنوّع من ناحية المرجعية المعرفية لا يتقيّد الباحثون بنوع من المراجع ويعرضون عن غيره.

ونلاحظ أن نسبة من المبحوثين يرون أنّ من الأنسب ابتكار طرق وآليات جديدة للدّراسة اللغوية، وربما يكون مقصد هؤلاء هو اعتماد الطّرق المنهجية في الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة باللسانيات التطبيقية، وهناك العديد من الطرق للحصول على البيانات منها[1]:

أنواع المصادر	وسيلة جمع البيانات والمعلومات
جمع البيانات في البحوث المكتبية	الكتب، والمقالات، البطاقات، ...
جمع المعلومات والبيانات في البحوث الميدانية	المعاينة، الملاحظة، المقابلة، الاستبيان،

[1]- ينظر آمنة بلعلى، **أسئلة المنهجية العلمية في اللغة والأدب**، ص81-115.

	الاستمارات، ...

ومن الممكن أن يقصد أفراد العيّنة الذين يقترحون ابتكار طرق وآليات جديدة في البحث العلمي، هذه الطرق وخاصة جمع البيانات في البحوث الميدانية بالاعتماد على (المعاينة، الملاحظة، المقابلة، الاستبيان، الاستمارات، ...)، إلّا أنّ هذه الطّرق معمول بها بالفعل.

ويمكن الاستدراك على هذا القول أن طبيعة الظاهرة اللغوية تستدعي إعمال الفكر في طرق بحثية جديدة وخاصة مع البيانات اللغوية القديمة مثلا مثل المستحاثات، أو الحديثة الموجودة على الشبكات الرقمية حيث لا يتم جمع هذه البيانات بطرق تقليدية، ونجد أنّ من المقاربات المستحدثة في هذ المجال لسانيات لمدونات وأدواتها في جمع وتحليل البيانات اللغوية، مثل: التسجيل الصوتي، النقل اليدوي للتسجيل للأصوات، البرامج الحاسوبية التي تحوّل الكلام إلى أصوات، ...[1] وهي أدوات حديثة نسبيا.

ومنها ما يسمّى تجريف البيانات اللغوية (Data Scraping) وهو تقنية حديثة ومتطوّرة جدا للوصول إلى البيانات بسرعة وكفاءة عالية وتوظيف الذكاء الاصطناعي في هذه العملية يقول: "(...) قمنا باستخدام طريقة تقشير الويب (...) ويتم ذلك عن طريق بناء برنامج حاسوبي بسيط يقوم بمحاكاة المستخدم في عرضه ونسخه للنص(...) ويستخلص البرنامج بعد ذلك النص من صفحة المقال عن طريق إزالة لغة الترميز وإبقاء النص"[2] وهذا في حال تجريف الصفحة كاملة بما فيها لغة الترميز البرمجية، وهناك حالات

---

[1]- ينظر أيمن الدكروري، **المدونات اللغوية ودورها في معالجة النصوص اللغوية**، ص54-55.

[2]- محمود عثمان الحاج، **المعالجة الآلية للغة العربية الإدارية: دراسة مدونات الإدارة وأخبار الأسهم والاقتصاد في الوطن العربي**، سلطان بن ناصر المجيول ومحمود عثمان الحاج، (كتاب جماعي)، **لغويات المدونة الحاسوبية تطبيقات تحليلية على العربية الطبيعية**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض 1438 هـ/ 2016 م، ص62-63.

أخرى[1].

ويمكن أن يكون الرأي الثالث مهم، خاصة مع الموضوعات التي تعالج البيانات اللغوية التي تستخدم في المجالات البحثية الحديثة، حيث أنّ هذه الأدوات متطوّرة وتفيد الباحثين في مشاريعهم وخاصة أنّها سريعة وفعّالة. في خضم هذه النقاشات، لا بد من القول أنّ كل المصادر البحثية متوفّرة في الجامعة الجزائرية، وهناك إمكانية للباحثين من استخدامها، وهنا أتحدّث عن هذه المصادر في حال توفّرها، كما يبقى على شأن المهتمّين بهذا المجال النظر في ببليوغرافيا اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية والعمل على إثرائها وتنوّعها، قصد إفادة هذا المجال وكذا تحفيز البحث وتطويره، ومنه العلم على حيويته أكثر وكذا تأثيره في الواقع الفعلي، لتلبية الحاجات الاجتماعية.

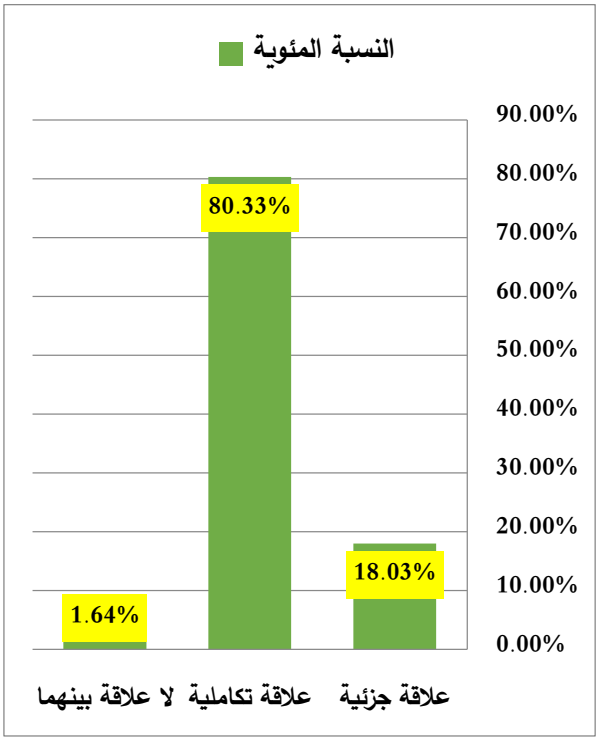
[1]– هذه المفاهيم واضحة لدى المتخصصين.

ثانيا: عرض وتحليل وتفسير نتائج المحور الثاني: القضايا المعرفية والمنهجية للسانيات التطبيقية.

الجدول رقم (18): يمثل العلاقة بين اللسانيات التطبيقية والعامة

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
علاقة جزئية	11	18.03
علاقة تكاملية	49	80.33
لا علاقة بين اللسانيات التطبيقية واللسانيات العامة	1	1.64
المجموع	**61**	**100**

الشكل رقم (20): يمثل العلاقة بين اللسانيات التطبيقية والعامة



نلاحظ من الجدول السابق، أنّ نسبة عليا من المبحوثين يرون أنّ العلاقة بين اللسانيات التطبيقية اللسانيات العامة علاقة تكاملية بنسبة 80.33 %، والبالغ عددهم 49 أستاذا جامعيا، ويأتي في المرتبة الثانية من النسب الإحصائية ما نسبته 18.03 %، والبالغ عددهم 11 استاذا جامعيا، وفي المرتبة الأخيرة يرون أن طبيعة الترابط بين اللسانيات التطبيقية ترابط أو تداخل جزئي، أما النسبة 01.64 % من المبحوثين، وعددهم أستاذ واحد 01 فلا يقرّون بوجود ترابط بين اللسانيات التطبيقية واللسانيات العامّة، ومن

خلال مراجعة مجموعة الإجابات نجد المجموع 61 إجابة ما يدل على أنّ أحد المبحوثين له اختيارين من الاختيارات الثلاثة المتوفرة.

تفسّر النتائج على حسب المعطيات كالآتي:

من خلال القراءة في الأرقام السابقة نلاحظ إجماعا من قبل المستجوبين على أنّ العلاقة بين اللسانيات التطبيقية والعامة علاقة تكاملية؛ والمقصود منه هو التقاطع المعرفي أثناء توظيف اللسانيات واللسانيات التطبيقية وفرعهما في الأبحاث العلمية، وهذا راجع إلى اعتقاد الكثير من الأساتيذ أن اللسانيات التطبيقية تهتم بتعليمية اللغات، ولا شك أن التعليمية وفروعها تستمدّ من اللسانيات الأساس النظري أثناء توظيف الأساس اللغوي في العملية التعليمية، حيث تقول الباحثة **كايسة عليك:** "ومع ظهور البنيوية في اللسانيات، لم تعد اللغة تعلّم في شكل قوائم من المفردات وقواعد تضبط هذه الأخيرة، بل تغيّرت النّظرة إلى تعليم المادة اللّغوية، فقد تطوّرت عدّة طرائق لتّدريس اللغة، تستند إلى أسس اللسانيات البنيوية"[1]، وعلى هذا نجد الكثير من أساتيذ اللغة يستندون لهذا الأساس إذا ما طلب منهم توصيف طبيعة التداخل بين اللسانيات العامة (النظرية)، واللسانيات التطبيقية.

وعلى هذا فإن إجماع أفراد العيّنة الذي يعكس إجماع مجتمع البحث على هذا الرأي، يمكن أن نعتبره نظرة كلاسيكية للسانيات التطبيقية وفروعها أمّا فيما هو مستجد لم تعد هذه الرؤية ذات قيمة كبيرة حيث تغيّرت المرجعية المعرفية عند المتخصّصين في اللسانيات التطبيقية وفروعها.

---

[1]– كايسة عليك، **المرجعية اللّسانية للمقاربة التواصلية في تعليم اللغات وتعلّمها مكوّنات لكفاية التواصلية لدى متعلمي السنة الخامسة من التعلّم الابتدائي نموذجا**، (أطروحة دكتوراه)، إشراف صالح بلعيد، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولوج معمري، تيزي وزو، 2014، ص14.

وعن استثمار الباحثين في اللسانيات التطبيقية لنتائج الأبحاث في اللسانيات، فإنه يتم بشكل جزئي، وهذا ما يُقِرُّ به بعض أفراد العيّنة، وهذا صحيح؛ فعند مقاربة الظواهر اللغوية لابد من الأساس المعرفي لفهم طبيعة الظاهرة، وهو ما تقدّمه اللسانيات وفرعها، بعد ذلك يمكن مقاربة الظاهرة المدروسة وفق رؤية متكاملة مع فروع بحثية أخرى إذا لزم الأمر.

أما عن القول بأنه لا يوجد ترابط معرفي بين اللسانيات التطبيقية واللسانيات العامة فإنّنا نراه ضئيل إلى حد ما إلّا إذا كانت الأبحاث تدرس المشكلة اللغوية بعيدا عن المقاربات والنظريات اللسانية، مع ذلك نقرّ به خاصة أمام الظواهر اللغوية التي لا تتطلّب أساسا لسانيا، وقد يكون هناك نوع من الدراسات العلمية التي لا تستند إلى اللسانيات وفروعها، في فهم وحل المشكل اللغوية.

ومما يجب التنبيه عليه ومناقشة مناقشة جادّة هو حدود التداخل بين اللسانيات العامّة واللسانيات التطبيقية أثناء الممارسات البحثية، هل يكون هذا التداخل واسع أم ضيق؟، هل يكون أساسي أم تكميلي؟، هل يكون عام؟، أو خاص؟، ... إلى غيرها من العلاقات، وهذا ما يتحدّد لدا الباحثين أثناء البحث، وهو ما يجب أن ينبّه إليه الباحث كي لا يتقيّد بإطار نظري ومرجعي بشكل إلزامي، فالكثير من الأبحاث يكون الباحث مطالبا فيها بمرجعية نظرية دون الحاجة إليها، فهنا يمكنه الاستغناء عنها.

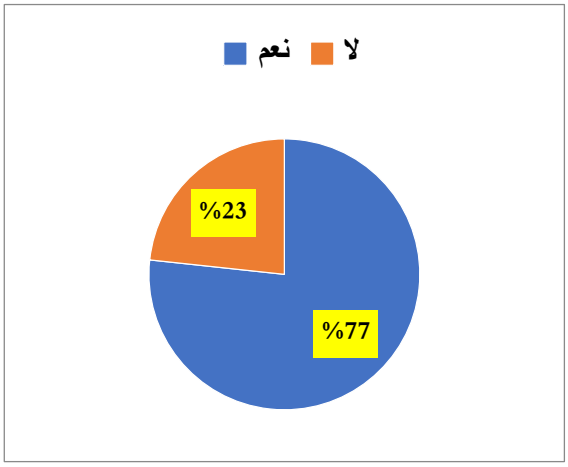
وعليه فإنّه يمكن الاستدراك على المعطيات الإحصائية بالقول أنّ اللسانيات التطبيقية علم تنظير وممارسة، ولا يقتصر ذلك على الإطار المرجعي المستند على اللسانيات فقط، ولا على التعليمية كحقل نشط ضمن فروع اللسانيات التطبيقية، يقول **نواري سعودي أبو زيد** في ذلك: "إننا، والحالة هذه، يجب أن ننبه إلى أن المشتغل على قضايا اللسانيات التطبيقية ينبغي أن يعي أن مهمته أوسع من تعليم اللغة أولا، فما

تقدمه اللسانيات العامة والنظرية يمكن الاستفادة منه في مجالات حياتية عملية عدة وهي وجوه اشتغال اللساني التطبيقي"[1]، وعلى هذا الأساس فلا شك أن مهمة اللساني التطبيقي تتعدى كثيرا تعليمية اللغات، وما يتبعها من رؤية معرفية منهجية، فالذي يوظّف ويعمّم منهجية البحث التي يستمدها من رؤيته كمعلّم للغة ويقارب بها الظواهر الأخرى، بلا شك لا تكون أبحاثة ذات نتائج مهمّة وقابلة للتعميم ولا يمكن وضع الحلول وفق إطارها، كونها لا تحترم خصوصية الظاهرة المدروسة، ولا تقدّم رؤية كافية، بل وقاصرة إذ كيف لي وأنا لا أملك العدّة المعرفية أن أقارب ظاهرة بأدوات ظاهرة أخرى.

الجدول رقم(19): يمثل إمكانية استقلالية اللسانيات التطبيقية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
نعم	46	76.70
لا	14	23.30
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم(21): يمثل إمكانية استقلالية اللسانيات التطبيقية



تمثل المعطيات الإحصائية مدى إمكانية أن تكون اللسانيات التطبيقية فرع مستقل له نظريته الخاصة، وعلى هذا كانت النتائج الإحصائية كالآتي:

نسبة 76.70 %، من المشاركين والـــبالغ عددهم 46 مستجوبا، كانت إجابتهم بنعم، فيما تمثل نسبة

[1]- نواري سعودي أبو زيد، **محاضرات في اللسانيات التطبيقية**، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، 2012م، ص24-25.

23.30 %، والبالغ عددهم 14 أستاذا جامعيا كانت إجابتهم بلا.

ويمكن تفسير النتائج الإحصائية في ضوء المعطيات السابقة أنّ غالبية الأساتذة أثناء مهامّهم التعليمية والبيداغوجية يكلّفون بتطبيق النظريات اللسانية، أو تنزيلها إلى الواقع وعلي هذا يكون تعميم هذا التصوّر على فروع اللسانيات التطبيقي وهذا ما ألمح إليه **عبده الراجحي**[1]، وكذلك يمكن أن يكون هذا الميل رغبة في استقلالية اللسانيات التطبيقية وفروعها البحثية عن نظريات البحوث الأخرى، وهذا ما يمنح هذا الفرع المعرفي استقلالية من الناحية الإجرائية، حيث وعند وضع النظرية العلمية نكون قد وصلنا إلى نضج كافي فيما يخص الظاهرة التي تقاربها النظرية الموضوعة سابقا، وهذا من ناحية الكفاءة والدقّة والموثوقية يكون في النظرية المتخصّصة أكثر من النظرية التي تستقى من العلوم المجاورة.

وهناك في الاتجاه المقابل من أفراد العيّنة من يرفض أن يكون للسانيات التطبيقية نظريّتها الخاصة، ويمكن أن يكون ذلك على اعتبار النظريات المستقاة من العلوم الأخرى، وهنا يكتفي الباحثون بما يقال في العلوم المجاورة بدلا من التفكير في وضع نظريات خاصة.

ومن خلال الطّرحين السابقين فإن اعتماد الرأي الأوّل أهم لدعم وترقية أبحاث اللسانيات التطبيقية وفروعها وكذا الوصول فيها إلى قوانين ثابتة ترتقي بمستوى الأبحاث العلمية أكثر، مع إمكانية كذلك الاعتماد على نظريات من علوم أخرى قصد إضفاء طابع العلمية والدقة والموثوقية على الدراسات والأبحاث.

إن الاستناد إلى نظريات من علوم أخرى غير كاف في الإلمام بالظاهرة من جميع جوانبها، لتأتي

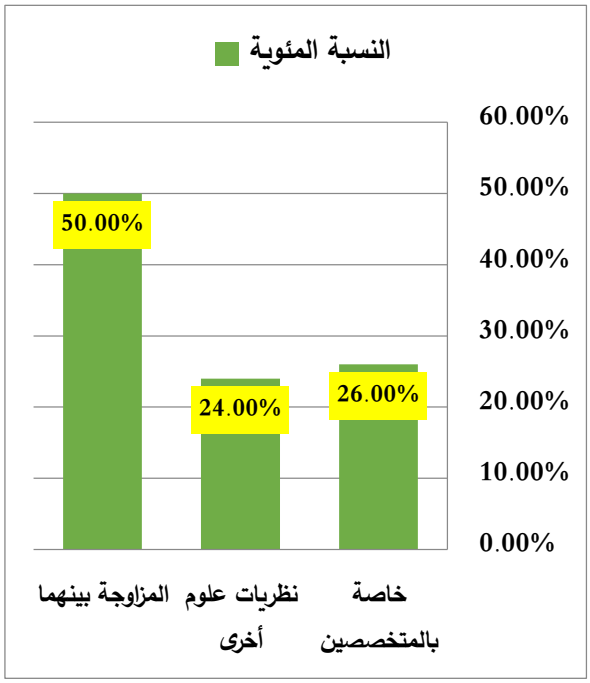
[1]- ينظر عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص11-12.

النّظريات المتخصّصة لسد الفجوة، أما عن النظريات من علوم أخرى فإنها لها مجالها وإن كنّا نستعين بها في باب ليس ببابها إلّا على سبيل الحاجة لا أكثر.

الجدول رقم (20): يمثل توظيف النظرية في اللسانيات التطبيقية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
خاصة تبنى من طرف المتخصصين في اللسانيات التطبيقية	13	26
يمكن أن يستعين الباحث بنظريات من علوم أخرى	12	24
المزاوجة بينهما	25	50
المجموع	**50**	**100**

الشكل رقم(22): يمثل توظيف النظرية في اللسانيات التطبيقية



من خلال المعطيات الإحصائية أعلاه نلاحظ نسبة النصف 50.00 %، والبالغ عددهم 25 مستجوبا، يرون بالمزاوجة بين توظيف النظريات التي تبنى من طرف الباحثين في اللسانيات التطبيقية، وكذا يمكن أن يستعين الباحث بنظريات من علوم أخرى، ليأتي في المرتبة الثانية نسبة من المشاركين والمقدّرة بـ: 26.00 %، وعددهم 13 استاذا جامعيا، يرون أنه يمكن توظيف النظريات الخاصة التي تبنى من طرف المتخصصين في اللسانيات التطبيقية، وفي المرتبة الأخيرة من فضّل خيار استعانة الباحثين بنظريات من علوم أخرى ما يمثل نسبة 24.00 % من المستجوبين، وعددهم 12 أستاذا جامعيا، ونلاحظ أن مجموع المشاركات 50 مشاركة ما يدلّ على أن عدد مهم من المستجوبين لم يقدم إجابة.

يمكن تفسير النّتائج السابقة أن أفراد العيّنة الكثير منهم يوظّفون النظريات في الدراسات والأبحاث العلمية وكذا يوافقون على أن تكون هناك نظريات خاصة باللسانيات التطبيقية وفروعها ولا يمانعون في استغلالها لصالح أبحاثهم، وهذا مردّه لقوّة النظرية في استجلاء الظاهرة، فمن خلال توظيف النظريات تعطينا دقّة في تحليل الظاهرة، والأحسن أن تكون هذه النظرية معدّة من طرف المتخصّصين لاشتمالها على توصيف دقيق وهذا من هو المهم عند وضع النتائج.

في حين يرى بعض أفراد العينة أنه من المهم أن يتم توظيف نظريات خاصة تبنى من طرف المتخصصين في اللسانيات التطبيقية وعلي هذا الأساس فمن المهم أن تكون نظريات متخصصة تثري اللسانيات التطبيقية وفروعها، ونجد العديد من الباحثين من تعمّقوا كثيرا.

في هذا الصدد يقول **الشويرخ:** "أما (...) [برومفيت] Brumfit فلم يقف عند هذا الحد، بل يزعم أنه لم يعد هناك شك في حالة النظرية للسانيات التطبيقية، ويعرفها تعريفا عمليا بأنها دراسة نظرية وتطبيقية لمشكلات واقعية تكون فيها اللغة قضية أساسية"[1]، فالدراسة التطبيقية تتبعها دراسة نظرية فكأنها نظام متكامل لمقاربة الظاهرة اللغوية وفق إطارين نظري وتطبيقي.

في حين يفضل البعض الآخر، أن يستعين الباحثون بنظريات من علوم أخرى وهذا ليس معيبا إذ تتطلّب الظاهرة المدروسة أدوات كثيرة للبحث فيها ووضع حلول لها ولا شك أنّ النظريات من علوم أخرى لها فائدتها الكبرى ويرى **صالح بلعيد** أنّ علم اللغة التطبيقي يقدّم النظريات، واللسانيات التطبيقية هي

[1]– صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص18.

توظيف وتطبيق لهذه النظريات[1]، وإن كان هذا التصريح يوحي بوجود نمط من الأبحاث الخطية وأحادية الاتجاه كون اللسانيات العامة تقدّم الإطار النظري واللسانيات التطبيقية هي تطبيق للأبحاث النظرية وكأن هناك فعل ورد فعل لا أكثر.

وعليه فإنّ أوجه الاستفادة من الجانب النظري ليست تطبيقا محضاً إلا إذا كان التوجّه العام للبحث هو ذلك وفكرته ومنطلقه الأوّل يقتضي بذلك، أي أن الهدف والأساس من البحث هو التطبيق لا أكثر فإذا كان البحث كذلك فهذا توجه واضح من ناحية المنطلقات والنتائج، أما ما نقصده هنا هو الاستثمار للنظريات والأطر المعرفية في تحقيق أهداف أوسع وأشمل من ذلك فتكون النظريات وسيلة هنا، وليست هدفا في ذاتها إنّما وسيلة لتحقّق الغاية المنشودة من البحث.

ونجد عددا لا بأس به من المستجوبين يرون أنّ الباحثون في اللسانيات التطبيقية يمكنهم توظيف النظريات المعدّة من طرفهم مع النظريات من علوم أخرى في دراسة الظاهرة، ولا شك أنّ أغلب الأبحاث من هذا القبيل على الأقل هذا ما هو مسموح به إذا دعت الحاجة يقول **الراجحي:** "على أن الاتجاه الغالب يرى أنه علم «وسيط»، يمثل «جسرا» يربط العلوم التي تعالج النشاط اللغوي الإنساني"[2]، فاللسانيات التطبيقية حقل جامع، بين عديد العلوم ورابط بينها جميعا أثناء الدراسة اللغوية، ولهذا الطرح أهميته الكبرى حين نريد الانفتاح على علوم أخرى أقرب في فهم الظاهرة المدروسة حيث تفيدنا هذه العلوم في الوصول إلى حلول للمشكلات لامتلاك العدّة النظرية والتطبيقية والمنهجية.

---

[1]- ينظر صالح بلعيد، **دروس في اللسانيات التطبيقية**، ص20.

[2]- عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص12.

كما نلاحظ عددا من المبحوثين لم يجيبوا عن السؤال السابق الذّكر ولا الموافقة على الاختيارات المطروحة، وقد يكون هؤلاء من أصحاب التوجّه التراثي الذي لا يعترف بهذه النوعية من الطروحات المستجدة، أو ربما لوجود خيارات أخرى وآفاق بحث أوسع في نظرهم من الطرح السابق، ويمكن أن الاعتراض سببه عدم تمثّل فكرة السؤال تمثلا وتصوّرا صحيحا ما نحى بهؤلاء إلى رفض الإجابة عن السؤال السابق الذكر.

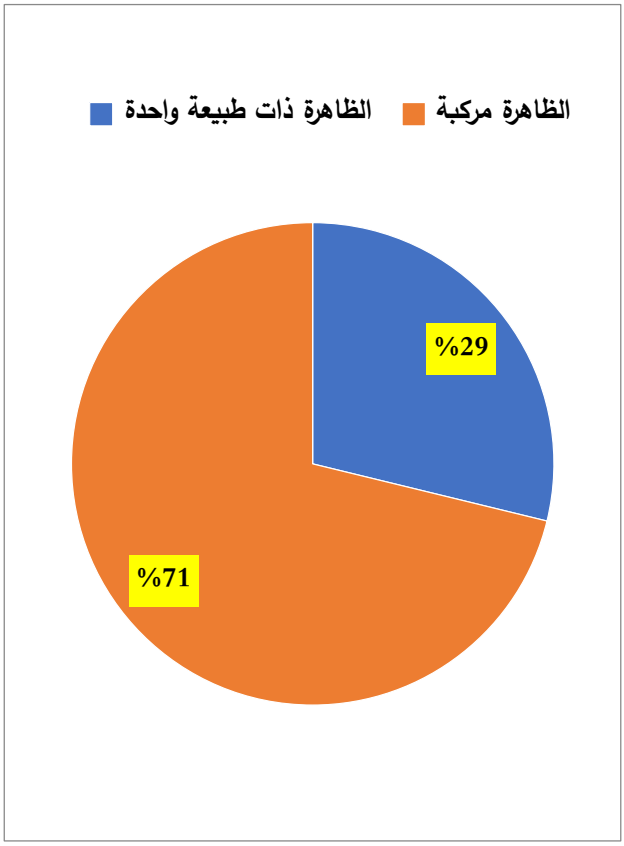
وعموما فإن البحث في هذه الجزئية بحيلنا إلى توجهات عديدة تعكس توجهات مجتمع البحث في توظيف النظرية، فمنهم من يقرّ بوجود تداخل في استثمار النظريات بين النظريات المتخصصة والنظريات من علوم مجاورة، وآخر لا يقرّ إلّا بالنظريات المتخصّصة والتي يتم بناؤها من طرف الباحثين في اللسانيات التطبيقية بحجّة أنّها أقرب في توصيف النظرية، وثالث يرى بإمكانية الاستعانة بنظريات من علوم أخرى، والرابع ممكن يرفضون بتاتا التجاوب مع هذا الطرح.

وفي خضم هذه التصوّرات فإننا أمام تحوّل وتبلور، لنظام معرفي لم يكتمل نموّه ولم يستقم تصوره تصوّرا صحيحا بعد، في أذهان الباحثين من المتخصصين في اللسانيات التطبيقية وفروعها، وهذا ما لاحظناه من خلال تضارب الآراء السابقة وخاصة مع وجود رفض من قبل أفراد العيّنة للإجابة عن التساؤلات السابقة.

الجدول رقم (21): يمثل التداخل بين عناصر ومكونات الظاهرة

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أنّ الظاهرة محل الدراسة ذات طبيعة واحدة وليست مركبة	17	28.81
إن الظاهرة محل الدراسة التي ليست ذات طبيعة واحدة، لا ينفي عنها ذلك صفة التعقيد بل هي معقدة إلى درجة كبيرة	42	71.19
المجموع	**59**	**100**

الشكل رقم(23): يمثل التداخل بين عناصر ومكونات الظاهرة



نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسبة 71.19 %، من المستجوبين والبالغ عددهم 42 أستاذا جامعيا، يرون أن الظاهرة محل الدراسة التي ليست ذات طبيعة واحدة، لا ينفي عنها ذلك صفة التعقيد بل هي معقدة إلى درجة كبيرة، في حين نلاحظ نسبة 28.81 %، والبالغ عددهم 17 أستاذا جامعيا، يرون أنّ الظاهرة محل الدراسة ذات طبيعة واحدة وليست مركبة، ونلاحظ من خلال مجموع الإجابات البالغ عددها 59 إجابة أنّ هناك إعراض عن الإجابة من طرف أحد المبحوثين.

ويمكن تفسير هذه النتائج أن الكثير من أفراد العيّنة لديهم فهم معمّق حول الظواهر اللغوية المدروسة وأنّه مهما كانت الظاهرة معقّدة فهي مركبّة من وحدات تتداخل فيما بينها لشكّل هذا المكوَّن اللغوي حتى

تخفي معه الحدود الفاصلة بين هذه المكوّنات ومثال ذلك عند الحديث عن الإيديولوجيا ضمن الخطاب اللغوي، وعند تحليل الخطاب فنحن نتكلّم عن فكر ضمن هذا الخطاب ولكي نستجلي هذا الفكر من هذه الخطابات فإنها في غاية التعقيد والتداخل، لأنها كلّها أفكار أساسية لدعم الفكرة الرئيسية الي يتمحور حولها الخطاب.

وهنا نجد أنفسا أمام تساؤل مهم للغاية كيف لمحلل الخطاب تفكيك هذه الظواهر المتداخلة المكوّنة للخطاب وهذا ما أشار إليه **محمد يطاوي** قائلا: "إن النص مادة لغوية حاملة للخبر وأداة تسويق الأيديولوجي. هنا، على مستوى النص، يؤطر المعنى ويتم تشفيره "Encoding" بأدق تفاصيله، وتُفرض قيودٌ معرفية وسياقية واجتماعية على المشاركة؛ وفقا لطبيعة النشاط الإعلامي الذي يحتكر دورة الكلام. فكيف يمكن لمحلل الخطاب في التواصل الإعلامي، أن يفكك هذه التجمعات اللسانية والمعرفية والإيديولوجية المعقدة؟"[1]، وهذا تساؤل جوهري، فلنفرض أننا اعتبرنا الظاهرة مغلقة وعلى شكل واحد فهل يمكن فهمها وتحليلها، إلّا إذا افترضنا أنّ لها مكوّنات عندها ننطلق في التحليل من تتبّع تلك المكوّنات ومن ثمّة فهم نوعية التأثير.

ومن هنا فإنّه من المفيد اعتبار الظاهرة وإن كانت على درجة كبيرة من التعقيد، اعتبارها مركبّة وليست وحدة واحدة وهو ما يساعدنا بعد ذلك في تحليلها وفهمها فهما عميقا وإيجاد حلول لها كوحدات منفردة ودمج تلك الحلول للتوصّل إلى الحل النهائي للمشكلة موضوع الدراسة.

في المقابل نجد عدد من الإجابات يرى أصحابها أن الظواهر اللغوية ليست مركّبة بل هي ظواهر

---

[1]- محمد يطاوي، **نحو مقاربة لسانية بلاغية لنقد التواصل الإعلامي بين تحليل النقدي للخطاب وبلاغة الجمهور**، مجموعة من المؤلفين، **التحليل النقدي للخطاب مفاهيم ومجالات وتطبيقات**، تحرير وإشراف محمد يطاوي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019، ص43.

متداخلة، وهذا التداخل هو الأساس في تشكيل الوحدة الواحدة، فهي كل ضمنه عدد جزئياته المكوّنة له وهذا هو أساس تشكيل الظاهرة، وينفون كونها ذات طبيعة مركّبة وفي حال الدراسة فإننا نقاربها كلّها دون مراعاة جزئياتها.

ولا شك أنّ هذا الرأي له مساندوه ولديهم حججهم لكن التساؤل الذي يجد له مبررا هنا، هل سنتحكّم في الظاهرة تحكّما كليّا إذا ما قاربناها وفق هذا المنظور، لا شك أن ذلك لن يحصل لكن سلوك الظاهرة حينئذ لن يكون ثابتا ومتوقّعًا وخاصة فيما يكون من الجزئيات التي لا اعتبار لها، والعلاقة بين الجزئيات علاقة تفاعلية فلا يوجد جزء منفصل عن الآخر وبالتالي فالسلوك تتحكم فيه عدّة عوامل.

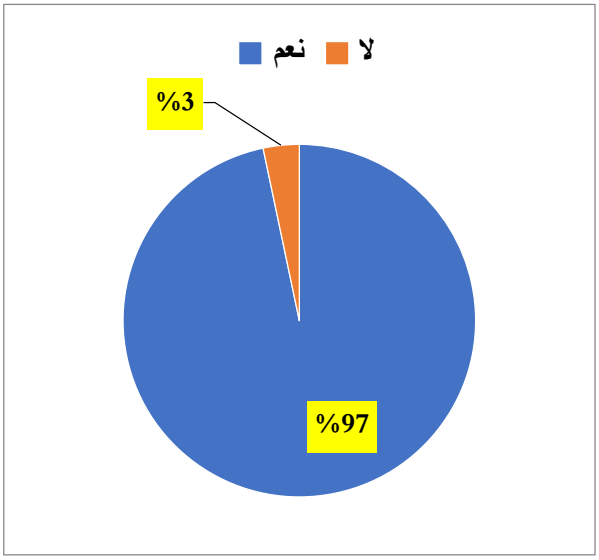
وبالعود للمثال السابق فالنص الإعلامي مثلا هو مادّة مركّبة من (الخبر، أداة التسويق، الإيديولوجيا، الشيفرة، القيود المعرفية، والسياقية، والاجتماعية، ...) كلها تتفاعل فيما بَيْنِها لتشكل الصورة النهائية للخطاب (الرسالة)، فهل نقاربه على أساس أنّه كل؟، لماذا إذن نتكلّم عن الإيديولوجيا؟، إلّا إذا كان هذا نابع من إحساسنا أنّ هناك عامل مؤثر نريد اكتشافه، وعليه فإننا نقول بالتجزئة لنصل إلى تلك النقطة التي نريد دراستها.

وعليه فإن الرؤية المنهجية لمقاربة هذه النوعية من الظواهر تتم باعتبار الظاهرة مكوّنة من جزئيات وكل جزئية يمكن مقاربتها بشكل مستقل، وبالعودة إلى أساس البحث، فإن هذه الرؤية المنهجية تبلورت كفكرة مع نوعية الأبحاث والدراسات التي تحتاج إلى رؤية متداخلة الاختصاصات (بينيّة)، وفق ما هو مستجد من أبحاث ودراسات تتطلّب هذه الرؤية المنهجية وخاصة الذكاء الاصطناعي الذي أحدث نقلة نوعية وبالتزامن معه تطوّرت أبحاث اللسانيات الحاسوبية.

الجدول رقم (22): اللسانيات التطبيقية تخصص بيني

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
نعم	58	96.70
لا	2	3.30
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم(24):اللسانيات التطبيقية تخصص بيني



من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة 96.70 %، والذين عددهم 58 أستاذا جامعيا، يرون أنّ اللسانيات التطبيقية فرع متداخل الاختصاصات (بيني)، في المقابل نسبة 3.30 %، وعددهم 2 أستاذ، يرفضون أن يكون اللسانيات التطبيقية فرع معرفي متداخل الاختصاصات.

يمكن تفسير المعطيات الإحصائية السابقة، وفق ما نلاحظه من إجماع حول اعتبار علم اللغة التطبيقي فرع معرفي متداخل الاختصاصات، وهذا لاشك يعكس توجّه عيّنة الدراسة التي بدورها تعكس توجه مجتمع البحث، وهذا يوضّح اهتمامات الأساتذة البحثية حول المواضيع العلمية؛ إذ نلاحظ أن طبيعة الدراسات تحتاج إلى الإلمام بموضوعات مختلفة من مجالات عديدة لدراسة وحل المشكلات المتداخلة، وبالعودة إلى الطروحات السابقة والإجابة عن أسئلة الاستبيان التي تتقاطع مع هذا السؤال، نلاحظ أنها تتوافق مع هذا السؤال مع تعدّد زوايا النظر للقضية ذاتها.

أمّا الذين يرفضون أن يكون علم اللغة التطبيقي من العلوم البينية، فإنه ربما يكون بناء على تأثّرهم

بالدراسات المعيارية، إذ ولاشك أنها دراسات خطيّة لا تتطلّب –الكثير منها– تداخل الفروع المعرفية وتعدّد الاهتمامات البحثية وهنا أتكلم عن الفروع الدقيقة لهذه التخصّصات وكذلك أبني هذا الافتراض على اهتماماتنا كمتخصصين في اللغة، وأيضا متخصصين في تعليمية اللغة.

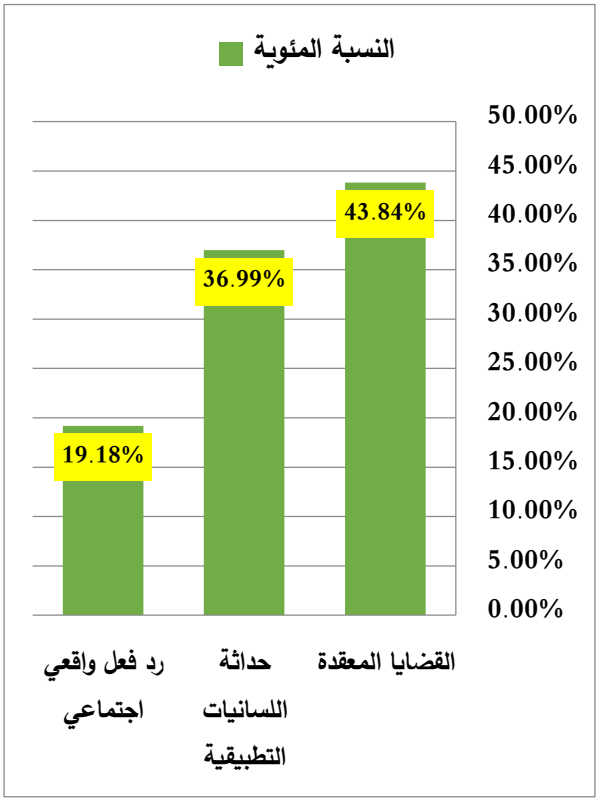
والسؤال المطروح هنا لماذا ينبغي أن نعتبر اللسانيات التطبيقية فرع معرفي متداخلا الاختصاصات؟، طبعا الجواب عن هذا السؤال بديهي لأن القضايا اللغوية الخاضعة للبحث والدراسة ذات طبيعة مركّبة، وهذا مع التوجه البحثي القاضي بدراسة المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية حيث أن طبيعة المشكلة مركّبة من أكثر من مكوّن وعلى هذا تتم مقاربتها باعتماد العديد من المنهجيات والأطر المعرفية.

والسؤال الجوهري هنا هو مدى تداخل العلوم والمعارف الإنسانية والنظريات؟، وما مدى أحقية مقاربة من المقاربات في استجلاء المشكلة البحثية وتصويرها؟، وكذلك هل المشكلة اللسانية تؤطر أساسا عن طريق علوم اللغة ابتداءً؟ كلّها أسئلة جوهرية يحتاج البحث فيها تأصيلات منهجية، وعلى هذا فالحديث عن منهجية البحث في اللسانيات التطبيقي حديث معمّق، وخاصة أثناء مقاربة مشكلة بحثية بمقاربتين نظريتين.

الجدول رقم (23): الداعي إلى تداخل الاختصاصات

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
طبيعة القضايا اللغوية المعقدة	32	43.84
نظرا لحداثة هذا التوجه لارتباطه بالمشكلات اللغوية التي لها علاقة بالمجتمع	27	36.99
رد فعل واقعي اجتماعي للباحثين ضمن اللسانيات التطبيقية	14	19.18
المجموع	**73**	**100**

الشكل رقم(25):الداعي إلى تداخل الاختصاصات



من خلال المعطيات الإحصائية نلاحظ أن نسبة 43.84 %، والبالغ عددهم 32 أستاذا جامعيا، يرون أن سبب كون اللسانيات التطبيقية فرع متداخل الاختصاصات هو طبيعة القضايا اللغوية المعقدة، وفي المرتبة الثانية نجد نسبة 36.99 %، وعددهم 27 أستاذا جامعيا يرون أنّ سبب كون اللسانيات التطبيقية علمًا بينيا نظرا لحداثة هذا التوجه لارتباطه بالمشكلات اللغوية التي لها علاقة بالمجتمع، وفي المرتبة الأخيرة نسبة 19.18 %، وعددهم هم 14 أستاذا جامعيا، ونلاحظ أنّ المجموع الكلّي للمشاركات هو 73 مشاركة ما يدلّ على أنّ من المستجوبين من يقر بأكثر من خيار.

يمكن تفسير المعطيات الإحصائية أعلاه أنّ سبب في اختيار بعض أفراد العيّنة كون اللسانيات التطبيقية علم متداخل الاختصاصات بالعودة إلى القضايا اللغوية المعقّدة، صحيح نسبيا وخاصة في الفروع

العلمية التي تحتاج إلى أكثر من تخصص كاللسانيات الحاسوبية وتحليل النصوص باستخدام الحاسوب، إذ يقول **عبدالله الفيفي:** "وهنا تبرز أهمية تحليل النصوص كمجال بينين (Interdisciplinary) يدمج أكثر من مجال أكاديمي أهمها علم الحاسوب، اللسانيات الحاسوبية، استرجاع المعلومات (Information Retrieval)، تحليل البيانات (Data Mining)، تعلّم الآلة (Machine Learning)، والإحصاء (Statistics)"[1]، ونلاحظ هنا الحاجة إلى العديد من المقاربات حيث تتداخل عدة معارف والكثير من المتخصّصين والفنّيين من تخصصات مختلفة في مجال اللسانيات والحاسوب، لتطويع الحاسوب والاستفادة منه في تحليل النصوص، لأن التحليل اللغوي للنصوص باستخدام الحاسوب ليس عملا فرديّا أو ضمن مجال محّدد إنما تتداخل فيه أيادي مختلفة.

في المقابل نجد من يجيب بأن سبب اتصاف اللسانيات التطبيقية بأنها حقل جامع، نظيرا لحداثة هذا التوجه لارتباطه بالمشكلات اللغوية التي لها علاقة بالمجتمع، أي أنه تحوّل في مسار الفكر اللساني التطبيقي، وهنا نركّز على فكرة التحوّل في الإطار المعرفي والمنهجي فأصبحت المشكلات الاجتماعية لها أهميتها وهذا ما يتطلّب تكيّف الباحثين سواء من الناحية المعرفية أو من الناحية المنهجية مع طبيعة المشكلات، وخاصة المعقّدة والمركّبة منها، ومثال ذلك مشكلة الفوارق الاجتماعية فاللغة وسيلة هامّة في ممارسة هذه النوعية من التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع الواحد[2]، وهذه القضية قضية هامّة؛ وتعتبر اللغة جوهرية في مثل هذه الممارسة.

---

[1]- عبدالله بن يحي الفيفي، مقدمة المحرر، منصور بن محمد الغامدي وعبدالعزيز بن عبد الله الميهوبي وآخرون، **مدخل إلى اللسانيات الحاسوبية**، ص9.

[2]- ينظر محمود بن عبدالله المحمود، **التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري**، غسان بن حسن الشاطر، علي بن ماجد آل رشيدة وآخرون، **اتجاهات حديثة في اللغويات التطبيقية**، ص118-119.

وللاستجلاء والكشف عن عوامل التفرقة الطبقية بين أفراد المجتمع الواحد علينا أن نركز على اللغة كمدوّنة والمحتوى الذي يعبّر عن التفاوت الطبقي كاستعمال ألفظ معيّنة، أو الكلمات العنصرية، أو الاستخدامات اللغوية الأنا الآخر، ....

وهذا يربط إضافة إلى علوم اللغة علوم أخرى كعلم الاجتماعي، والمقاربات الثقافية، وهذا يصير الداعي إلى انفتاح اللسانيات التطبيقية والمتخصّصين اللغويين إجباري على العلوم الأخرى.

وقدّم الأستاذ **شكري سعدي** مقترحا بشأن تكوين المتخصّصين في العلوم البينية وفق رؤيته الخاصية حيث يتم ذلك عن طريق[1]:

- بالنسبة للسانيات التطبيقية والرؤية البينية ينبغي الإبحار في العلوم التكميلية مثل العلوم الطبيعية ويكون ذلك عن طريق: (التكوين في هذه العلوم والحصول على شهادتين مثلا المتخصص في اللسانيات العصبية يتحصل على (شهادة الليسانس وشهادة العلوم الطبيعية)، أو استحداث نظام التكوين المتخصص مثلا ليسانس لسانيات عصبية ويقتصر على دراسة المادّة التي لها علاقة بالموضوع، التكوين الذاتي).
- هناك مسلّمة ينبغي الالتفات إليها أنّ الأمور والقضايا العلمية لا يمكن مناقشتها إنّما يمكن مناقشة تطبيقاتها فقط.
- البينية تكتسب عن طريق معادلة (تحديد الموضوع + دراسة أمّهات الكتب في مجالاتها).

[1]– تصريح للأستاذ **شكري سعدي** (جامعة تونس) أستاذ اللسانيات، ضمن مقابلة علمية جمعتني مع الأستاذ، عن طريق المنح الجامعية في إطار اتفاقية التعاون العلمي بين جامعة تونس وجامعة البليدة2، ليوم: 2023/03/06م، على الساعة: 10:00 صباحا، المقر جامعة تونس، العاصمة تونس.

وفق هذه الرؤية نستطيع تكوين المتخصصين في المجالات والفروع المعرفية البينية، وأيضا استحداث تخصّصات وفروع معرفية كذلك، وتكوين الباحثين فيها كمتخصص، ومثال ذلك: الترجمة الآلية، أو متخصّص في تحليل النصوص حاسوبيا، متخصص في تصميم الحروف الطباعية للحاسب الآلي، وكلّها مجالات تقنية مفيدة ومطلوبة في سوق العمل[1].

ومن خلال المعطيات الإحصائية نلاحظ نسبة من المستجوبين يرون أنّ الداعي لكون اللسانيات التطبيقية فرع متداخل الاختصاصات هو عبارة عن رد فعل واقعي اجتماعي للباحثين ضمن اللسانيات التطبيقية، والفرق بين الرأي الخيار السابق وهذا الخيار أن هذا الأخير يعتبر رد فعل فقط لا يعقبّه تحوّل كلي، وهذه جزئية يجب الانتباه إليها، فإذا اعتبرنا ما نراه من قضايا معرفية يجب التعامل معها تعاملا آنيا دون إفرادها ببحوث وتأصيل منهجي نكون هنا كمن لا يعير اهتمام لمجال تخصّصه ولا يلقي له بالا، إلّا توظيف الأبحاث بشكل عشوائي، وهذا ما يقول به بعض أفراد العيّنة.

وتعقيبا على هذا الطّرح، قد يكون ذلك بسبب التأثّر باتجاهات بحثية ثابتة نسبيا أو دراسة موضوعات

اعتمادا على الحدس أو بالسير على خطوات الدراسات السابقة، وهذا ما نجده كثيرا وخاصة مع نوعية الأبحاث المكرّرة، في حين نجد الكثير من المستجوبين ينوّعون بين الخيارات فمنهم من يختار خيارين ومنهم من يختار ثلاث خيارات، ومرد ذلك إلى تنوّع الخيارات لدراسة المشكلة الواحدة سواء تطلّبت المشكلة ذلك، أو توفر عدّة خيارات لدراستها.

---

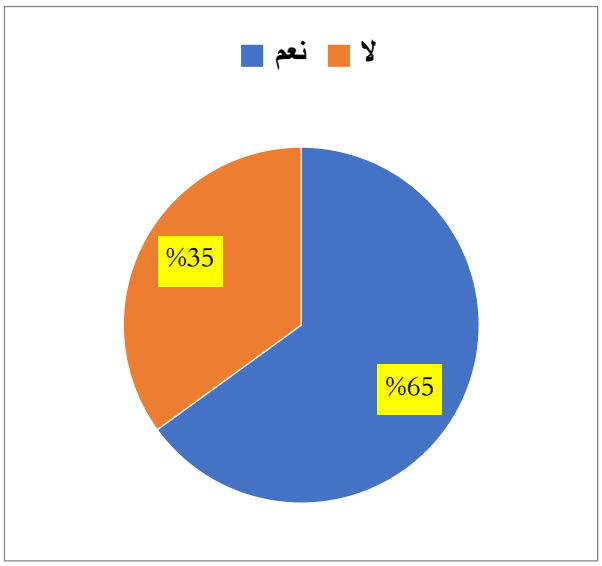
[1]- يمكن الاطّلاع على منجز وزارة التسامح في حكومة دبي الذين قاموا بالشراكة مع شركة ميكروسوفت (Microsoft) بتصميم خط الطباعة (Dubai Font) (ينظر https://www.dubaifont.com/?lang=ar (الثلاثاء: 2023/11/05)، (22:54)).

وبالعموم فإنّ الدّاعي لكون اللسانيات التطبيقية فرع متداخل الاختصاصات لا يقف عند حدّ فكلّما تطلبت منّا مشكلة بحثية تجديد الإطار النظري والمنهجي لدراستها لا يكون أمامنا خيار لفعل ذلك إلّا ببناء عدّة معرفية ومنهجية سواء أكان ذلك باعتماد معطيات معرفية يقدّمها تخصص واحد في حال كان ذلك كافيا، أو توظيف أكثر من إطار معرفي إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

الجدول رقم (24): يمثل استقلالية فروع اللسانيات التطبيقية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
نعم	39	65
لا	21	35
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم(26): يمثل استقلالية فروع اللسانيات التطبيقية



نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أنّ نسبة 65 %، من إجمالي المستجوبين والبالغ عددهم 39 أستاذا جامعيا، يرون بأنّ فروع اللسانيات التطبيقية تحولت إلى تخصصات مستقلّة، في حين أنّ نسبة 35 %، من المشاركين والبالغ عددهم 21 أستاذا جامعيا، لا يوافقون على كون بأن فروع اللسانيات التطبيقية تحولت إلى تخصصات مستقلّة.

ويمكن تفسير المعطيات الإحصائية السابقة، بأن سبب اختيار الموافقة بـ: (نعم) عن الطرح السابق من طرف الأساتيذ هو معرفتهم بهذه الفروع مع كثرتها، كاللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية واللسانيات

الجغرافية، وغيرها، وكذلك مهام تأطيرهم لهذه الفروع، أم عن كونها تحوّلت إلى تخصصات مستقلّة بذاتها فهذا سؤال جوهري؟، لأن قضية الاستقلالية متعلّقة كثيرا بالقضايا والموضوعات التي تدرسها تلك الفروع بالإضافة إلى ما يتعلّقُ بها من طرح منهجي، وحدود التقاطع والاستثمار مع الفروع المعرفية الأخرى.

ومن هنا فإن هذا الطّرح يحتاج إلى بسط نظر حول مدى نضج فرع بعينه ليكون تخصصا مستقلّا بذاته.

إنّ مناقشة هذه القضايا تثري فرع اللسانيات التطبيقية، وتمنح الباحثين سبيل إلى ابتكار تخصصات وفروع لسانيات بعد امتلاك الجهاز المعرفي لهذه النوعية من التأطير للتأسيس للفروع المعرفية، وهذا من شأنه أن يمنح أيّ هيكل معرفي الاستقلالية الفكرية، وأيضا الإسهام في إثراء الأبحاث العلمية والانتقال من كوني مستهلك للمعرفة إلى منتج لها.

وبلا شك فإنّ هذا مسعى كل الباحثين أو المؤسسات البحثية، ولا نكتفي فقط بالتّلقي السلبي إنما قيمتك فيما يكون لديك من تفاعل وخاصة إذا كنت منتجا للمعرفة.

ونورد هنا قولا **لمحمّد خاين** الذي يرى فيه أن المعرفة ينبغي أن تبنى على أسس تعتبر هذه الأسس مكوّنات لها ولا تتشكّل هذه المعرفة بدونها؛ وحتى توصف المعرفة بالتخصصّية، فعن التخصّص فإنّه يجب أن يكون: " (...) له ذاكرة (...) وحين النّظر إليه من زاوية أنه بناء خطابي للمعرفة، فهذا معناه أنه يحوز لـغة واصفـة خاصة به، وجهـازا مصطلحيا، وشبكة مفاهيمية، وإشكالات يشتغل عليها، ومناهج يتبناها"[1]،

[1]- محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، ص190-191.

هذا من الناحية البنيوية، أي من ناحية المعرفة بمعزل عن سياقات الاشتغال.

أما عن البحث عن دورها الوظيفي فإنه يضيف قائلا: "وهذا بدوره يؤدي إلى التساؤل عن العلاقات القائمة ما بين المفاهيم التي تشكله، والتي يفترض فيها الانسجام (Coherence)، وعدم التناقض والاضطراب، حتي في اتصاله بغيره من الحقول المجاورة، وفي تعيينه: «جملة العلاقات القائمة ما بين أغراض / موضوعات وأفراد يصنعون خصوصية ميدان معرفي ما، أو منهجية، أو برنامج بحثي». وصفة البناء الخطابي ينتج عنها الوصول إلى النسق الناظم لهذه المعرفة، وطبيعتها، رهاناتها الاجتماعية، وحدود استجابتها لمتطلبات المحيط، ورفعها لتحدياته، وكل هذا وغيره مما يدخل في تحديد هوية التخصص"[1]، فملامح التخصّص تتشكّل مع انضباط الجهاز المعرفي المبيّن أعلاه في رأي الباحث **محمد خاين**.

وهذا التعريف على طوله، فإنه يعتبر دافعا ومحفزا للباحثين ضمن هذا التخصص على تشكيل هوية بحثية ومحاور تستقلّ بعد ذلك في شكل تخصّصات قائمة بذاتها وهذا ما ندعوا إليه إذا أردنا البقاء على سلّم الارتقاء المعرفي.

في حين نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية أن عددا من الباحثين لا يتجاوب مع هذا الطّرح، ويمكن تفسير سبب ذلك بالعودة إلى خصوصية الباحثين، وخاصة المتخصّصين تخصصات دقيقة للغاية يهملون معها النظر لغيرها فتكون المعرفة في حقّهم منغلقة لا سبيل إلى نقاش مثل هذه القضايا والتحوّلات المعرفية والمنهجية.

---

[1]- محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، ص191.

ويمكن أيضا أنّ يكون مفهوم التخّصص غير مُتَصَوَّرٍ عند هؤلاء الباحثين تصوّرا دقيقا وفق ما جاء به طرحنا السابق، وعليه تتضارب الرؤى حول أحقّية مجال بذاته بالاتصاف بالتخصصية من غيره، ومثال ذلك فروع اللسانيات التطبيقية، فعندما نقول اللسانيات النفسية هناك من الباحثين من يراه ضمن قضايا التعليمية، وأن اللسانيات النفسية تدرس كيف تُكْتَسَبُ اللغة من الناحية النفسية والعقلية، فكلّها قضايا في نظر بعض الباحثين تناقش العملية التعليمية فلماذا إذن نفصلها عن بعضها البعض ونصيّرها تخصصات مستقلّة بعضها عن بعض؟.

ويمكن أن نتجاوز هذه الآراء وهذا الطرح بالعودة إلى مساءلة القضايا المعرفية والمنهجية، للموضوعات المعرفية وكذلك محاولة الاختزال وصولا إلى الأنماط المتشابهة والمتقاطعة التي تشكل فروع يمكن أن تجمع بعد ذلك في شكل تخصّصات مستقّلة من الناحية المعرفية والمنهجية.

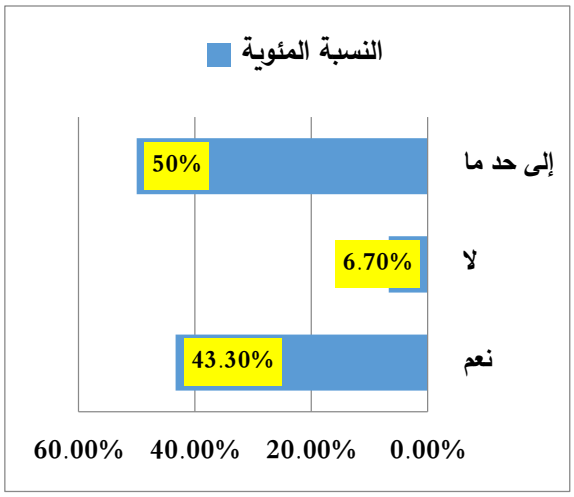
إنّ أفق الابتكار في مجال اللسانيات التطبيقية لا يزال يعد بالكثير من الموضوعات البحثية إذا ما لقي هذا المجال الاهتمام الكافي من قبل الباحثين اللسانيين.

ثالثا: عرض وتحليل وتفسير نتائج المحور الثالث: واقع الممارسة الآكاديمية للسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية.

جدول رقم (25): وجود اللسانيات التطبيقية في المقررات التعليمية وعروض التكوين في الجامعة الجزائرية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
نعم	26	43.30
لا	4	6.70
إلى حد ما	30	50
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم (27): وجود اللسانيات التطبيقية في المقررات التعليمية وعروض التكوين في الجامعة الجزائرية



تشير المعطيات الإحصائية المتضمنة في الجدول إلى أنّ نسبة 50 % من المستجوبين والبالغ عددهم 30 أستاذا جامعيّا، يرون أن اللسانيات التطبيقية وفروعها موجودة إلى حدّ ما في عروض ومقرّرات التكوين في الجامعة الجزائرية، فيما يرى 43.30 % من المستجوبين، والبالغ عددهم 26 أستاذا جامعيا، أن اللسانيات التطبيقية وفروعها موجودة فعلا في مقرّرات التكوين في الجامعة الجزائرية، وفي المرتبة الأخيرة نسبة 6.70 %، وعددهم 4 أستاذ جامعي على حسب رأيهم اللسانيات التطبيقية وفروعها غير موجودة في مقررات وعروض التكوين الجامعي.

وكمحاولة لتفسير هذه الاختيارات، فإن التحفظ الذي نلمسه من طرف بعض الأساتيذ قد يعود سببه إلى الخلط بين اللسانيات التعليمية واللسانيات التطبيقية، فمنهم من يعتبر اللسانيات التطبيقية مقياس بناء على

التسمية ولا يعتبر بفروع هذا التخصّص، وعلى هذا فالكثير من لا يجد اللسانيات التطبيقية كمقياس إنما التعليمية فقط فيشير إلى هذا متحفّظا.

أما عن التوجّه الثاني فإنّ إقرار بعض الأساتيذ بالموافقة دليل على وجود اللسانيات التطبيقية في مقررات التكوين، ولا نتحدّث عن اللسانيات التطبيقية كمقياس فقط، إنما اللسانيات التطبيقية هي كل الفروع التي لا تقف عند الدراسة النظرية للغة، كالتعليمية، والحاسوبية، والتقابلية، والجغرافية، ... وغيرها.

نلاحظ من خلال النسبتين الأولى والثانية الإقرار بوجود اللسانيات التطبيقية وفروعها في مقرّرات التكوين العالي، وهذا ما يلتمسه الباحث من خلال عروض التكوين وكذا الموضوعات المطروقة للبحث في الليسانس والماستر والدكتوراه، وترى الباحثة **عدار الزهرة** أن أذهان الباحثين كثيرا ما تنصرف إذا تحدثنا عن اللسانيات التطبيقية إلى حقل تعلمية اللغات[1]، وهو ما يمكن أن يكون عاملا مهمّا في الحصول على النسب أعلاه بتلك الطريقة.

في حين نلاحظ نسبة ضئيلة من المستجوبين لا يرون تخصص اللسانيات التطبيقية وفروعها في عروض التكوين في الجامعة الجزائرية، ويمكن تفسير هذا التوجه ردا إلى تخصصات واهتمامات هؤلاء الأساتيذ، فقد يكون الانكباب على تخصص وفرع معين دون فهم طبيعة الفروع الأخرى سبب في خلق انحيازا بعدم وجود نوعية الأبحاث تلك كاللسانيات التطبيقية مثلا.

أيضا يمكن تفسير سبب هذا الاختيار الأخير بعدم فهم المصطلحات فهما واضحا وهذا ما يغير تصوّر وفهم بعض المختصين لمجالات معيّنة باعتبارها مجالات أخرى، وهذا ما ألمحت إلى الباحثة وأشرت إليه

[1]- ينظر عدار الزهرة، **اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية: إشكالية التعريف وخصوصية الانتماء**، ص121.

في المقتبس السابق.

وبالعموم لا شك أنّ اللسانيات التطبيقية وفرعها موجودة ضمن مقررات التكوين العالي في الجامعة الجزائرية وذلك نلحظه من خلال مفردات المقاييس وموائمات التكوين في أقسام اللغة العربية، وهو ما يقرّ به ويمارسه بحثا وتدريسا أساتذة الجامعة الجزائرية وذلك من خلال ما تعبّر عنه النسب الإحصائية السابقة الممثّلة لمجتمع البحث.

وكنظرة تقييمية لواقع اللسانية التطبيقية في الجامعة الجزائرية وفق ما تطرقت إليه الباحثة ضمن دراستها فإنها تقول: "يمكن القول دون موارية إن تعليمية اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية يعاني من كثير من الاختلالات المزمنة التي يساهم فيها كل من الأستاذ والطالب، والمنهاج، والكتاب الجامعي، والتوجيهات الرسمية التي تحدد طرائق التدريس، وصنع التقويم، الأمر الذي يتطلب الجهود من أجل ترقية تعليميته، من خلال إشراك الخبراء والباحثين في اتخاذ القرارات التي تتصل بتخطي البرامج الدراسية، وتقييم الأداء، وتقديم الحلول"[1]، وهذا تنبيه مهم إذا ما أردنا أنّ نطوّر من هذا الحقل المعرفي، وهو معالجة الاختلالات ضمن جهازه المعرفي والمصطلحي وكذا العمل الجاد والمثمر فيما يخص توحيد مصطلحاته، والعلم على وضع جهاز معرفي يمكن استيعابه من طرف الباحثين، ثم وضع أرضية وسلّم ارتقاء ومن ثمة اعتماد التراكمية في الأبحاث.

وهذه السياسة التي ينتهجها مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي، ومجمع الملك سلمان العالمي لخدمة اللغة العربية، فالذي يطالع مواقع هذه المؤسسات البحثية من خلال شبكة الأنترنت يلاحظ ولا شك خطة

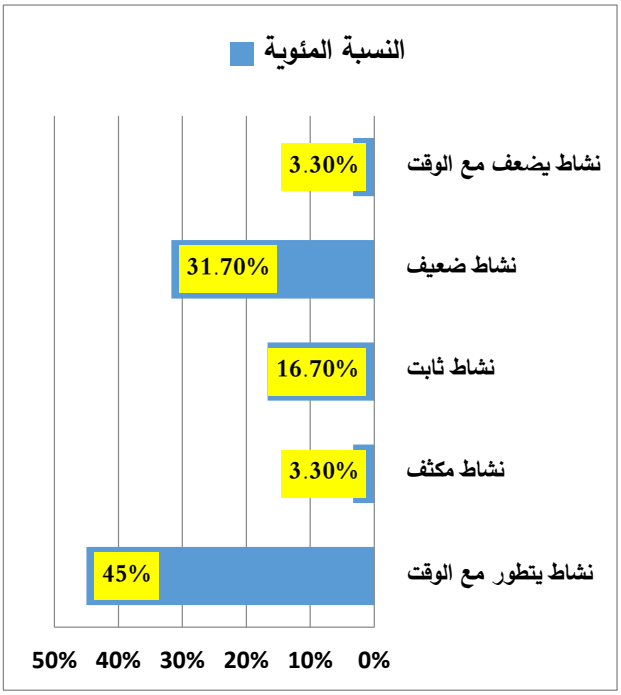
[1]- عدار الزهرة، **اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية: إشكالية التعريف وخصوصية الانتماء**، ص132-133.

بحثية منسّقة ومنهجية تراكمية أثناء وضع الأبحاث العلمية حيث يبني اللاحق عن سابقيه.

جدول رقم (26): يمثل مدى حركية النشاط البحثي في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
نشاط يتطور مع الوقت	27	45
نشاط مكثف	2	3.30
نشاط ثابت	10	16.70
نشاط ضعيف	19	31.70
نشاط يضعف مع الوقت	2	3.30
المجموع	**60**	**100**

شكل رقم (28): يمثل مدى حركية النشاط البحثي في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية



تشير النسب في الجدول أعلاه أنّ أعلى نسبة والبالغة 45 % من المشاركين والبالغ عددهم 27 أستاذا جامعيا، يرون أن حركية النشاط البحثي في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية تتطوّر مع الوقت، ليأتي في المرتبة الثانية النسبة المئوية 19 %، وعددهم 19 أستاذا جامعيا، يرون أن النشاط البحثي في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية نشاط ضعيف، وفي المرتبة الثالثة النسبة المئوية 10 %، يرون أنّ النشاط البحثي في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية نشاط ثابت نسبيا، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة فهي مناصفة بين نسبتين 3.30 % لكل منهما، والبالغ عددهم 2 أستاذا جامعيا لكل من الفئتين، يرون أن النشاط البحثي في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية

نشاط مكثّف ونشاط يضعف مع الوقت.

يمكن تفسير نتائج القيمة الإحصائية الأولى المعبر عنها بـ: 45 %، والتي تصف نشاط حركية البحث في اللسانيات التطبيقية بأنّه نشاط يتطوّر مع الوقت باعتبار أنّ اللسانيات التطبيقية في الجامعة فرع معرفي حديث نسبيا فمن البديهي أن يتطوّر هذا التخصص مع الوقت، كذلك وفق ما نلاحظه من نشاط بحثي مكثّف في مجالات اللسانيات التطبيقية، وخاصة اللسانيات التعلمية، واللسانيات الحاسوبية، .... لذلك نجد الكثير من الأساتيذ يلاحظون وخاصة المهتمون منهم والمتتبعون للنشاطات الملتقيات البحثية والمقالات وكذا نشاط مخابر البحث العلمي يقرّون لأنّ هناك تراكمية ضم النشا البحثي للسانيات التطبيقية وفرعها.

في حين نلاحظ أنّ حوالي ثلث أفراد العيّنة والبالغ عددهم 19 أستاذا جامعيا، بنسبة 31.70 %، يرون أنّ النشاط العلمي والمعرفي نشاط ضعيف، وهذا ربما يعكس واقع اللسانيات التطبيقية في كما هو في زمن محدد على العكس من الرأي الأول الذي يعتبر رؤية استشرافية لمستقبل اللسانيات التطبيقية فإذا قلنا أن اللسانيات التطبيقية كفرع معرفي يتطوّر مع الوقت ويرتقي بحثيا فهي رؤية استشرافية، أما إذا قلنا أن واقع النشاط البحثي في اللسانيات التطبيقية وفروعها ضعيف فإننا نتحدّث عنه في هذا اللحظة الراهنة، وهذا ما هو كائن في الكثير من أقسام اللغة العربية التي تبحث في اللسانيات التطبيقية وفروعها أو أحد فروعها.

وكما هو ملاحظ فإن نسبة من أفراد العيّنة والبالغة 16.70 % وعددهم 10 أساتذة جامعيون، ويمثّلون السدس $\left(\frac{1}{6}\right)$ من عدد المستجوبين، يصفون طبيعة النشاط البحثي لعلم لهذا التخصّص، بأنه نشاط ثابت، وهذا يعكس واقع اللسانيات التطبيقية كنشاط تعليمي وتخصص موجود في الجامعات، ولكن ليس هناك أية محاولات للارتقاء به وكذا محاولة دعم هذا التخصص من خلال فتح المجال للباحثين لإثراء هذا التخصّص

وفروعه، عن طريق –مثلا– استحداث بنك للموضوعات، وهو ما يساعد على الابتكار والتطوير.

فيما نجد إجابات من طرف أفراد العيّنة بالكاد تكون ملحوظة، على طرفي النقيض، الطرف الأول يرون أن بيعة النشاط ضمن هذا التخصص هو نشاط مكثّف، فيما يرى آخرون أنّه نشاط يضعف مع الوقت، وعن الخيار الأوّل فإنها نظرة تفاؤلية أو يمكن أن تكون ممارسات بحثية فردية، أو هو نشا بحثي مكثف صحيح لكن ضمن حدود معيّنة لموضوعات مثل تعليمية اللغات، أو ربما نشاط بحثي لمؤسسة بحثية معيّنة ليس بالضرورة نعمم هذا الراي على باقي مؤسسات التعليم العالي في هذ التخصص.

في المقابل فإن النظرة الثانية هي نظرة تشاؤمية إذا ما قلنا أن النشاط البحثي في اللسانيات التطبيقية وفروعها يضعف مع الوقت فإننا بعد فترة قد لا يكون لهذا النشاط وجود أصلا، هذا مما لا شك فيه رأي بعيد عن الصواب فاللسانيات التطبيقية وفروعها البحثية لا تزال تعد بالكثير، إنّ هذه النظرة المتطرّفة تعكس واقع يجب البحث فيه وعن أسبابه ومبرّراته حتى لا نقع في قصور نظر بشأن هذ التخصص، وكذا لتلافي الأسباب المؤدّية إلى ضعف اللسانيات التطبيقية وثبات موضوعاتها نسبيا إذا ما كان هناك مبرّرات حقيقية لهذه الرؤية.

ومن خلال التحليل السابق نلاحظ تضارب في الآراء، حول طبيعة النشاط البحثي في تخصص اللسانيات التطبيقية وفروعها في المؤسسات الآكاديمية (الجامعة) الرسمية الجزائرية، بين من يصف النشاط البحثي بالتطور مع الوقت، إلى من يرى أنّ هناك ثبات نسبي، وفي الجهة المقابلة من يرى ضعف النشاط البحث في اللسانيات التطبيقية وفروعها، إلّا أنّ النظرة الإجمالية للموضوع تنحى بنا منحى إيجابي، يعد بالكثير حول مستقبل هذا التخصص المعرفي في المؤسّسات البحثية، ويرى الأستاذ نوّاري سعودي ابو زيد

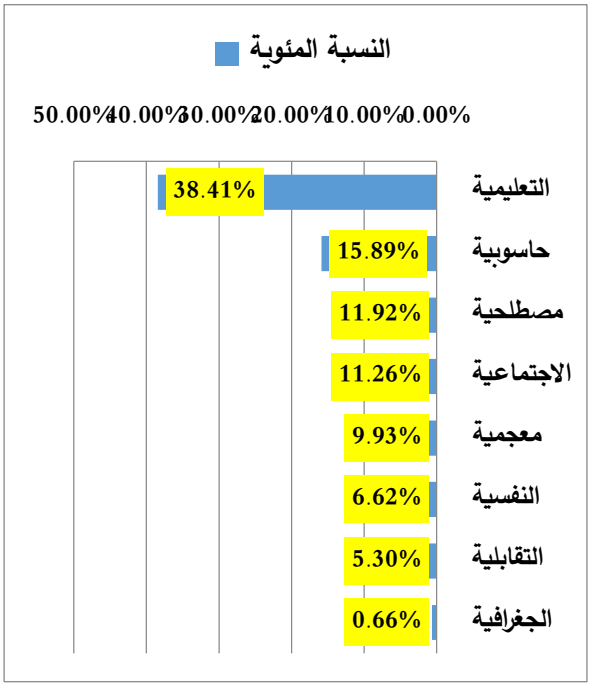
أن اللسانيات التطبيقية تعاني من النقص في أقسام اللغة العربية وبرّر ذلك باختلاف أعضاء هيئة التدريس[1]، أنّ سبب ضعف هذا الفرع المعرفي يكمن في تأطيره.

وتعقيبا عن هذا الطرح فإن دراسة نواري **سعودي أبو زيد** المحال عليها هاهنا، هي دراسة قديمة سنة 2012، قد لا تعبّر عن واقع اللسانيات التطبيقية لخمس السنوات الأخير (2018، 2019، 2020، 2021، 2022، 2023)، إلّا أني بنيت على هذه الدراسة استنادا إلى المعطيات الإحصائية السابقة التي توحي بثبات نسبي في حركية البحث والتطوير لهذا الفرع المعرفي.

الجدول رقم (27): يمثل أكثر الفروع البحثية نشاطا

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
اللسانيات التعليمية	58	38.41
اللسانيات حاسوبية	24	15.89
اللسانيات مصطلحية	18	11.92
اللسانيات الاجتماعية	17	11.26
اللسانيات معجمية	15	9.93
اللسانيات النفسية	10	6.62
اللسانيات التقابلية	8	5.30
اللسانيات الجغرافية	1	0.66
المجموع	**151**	**100**

الشكل رقم(29):يمثل أكثر الفروع البحثية نشاطا



تشير المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه، أنّ نسبة 38.41 % من المستجوبين والبالغ عددهم 58 أستاذا جامعيا، يرون أنّ أكثر فروع اللسانيات التطبيقية نشاطا في حركية البحث لعلمي وأكثر استقطابا

[1]- ينظر نواري سعودي أبو زيد، **محاضرات في اللسانيات التطبيقية**، ص6-5.

للطلبة الباحثين هو اللسانيات التعليمية، ويأتي في الرتبة الثانية اللسانيات الحاسوبية بنسبة اختيار تقدّر بـ: 15.89 %، وعددهم 24 أستاذا جامعيا، وفي المرتبة الثالثة اللسانيات المصطلحية بنسبة 11.92 %، وعددهم 18 أستاذا جامعيا.

وفي المرتبة الرابعة اللسانيات الاجتماعية بنسبة مشاركة تقدّر بـ: 11.26 %، والبالغ عددهم 17 أستاذا جامعيا، أما المرتبة الخامسة فللسانيات المعجمية بنسبة مشاركة بلغت 9.93 %، وعددهم 15 أستاذا جامعيا، أما المرتبة السادسة التي بلغت نسبة المشاركة 6.62 %، وعددهم 10 أستاذ جامعي، وقد اتفقوا على اختيار اللسانيات النفسية.

وفي المرتبة ما قبل الأخيرة كانت نسبة المشاركة 5.30 %، وعددهم 8 استاذ جامعي والذين وقع اختيارهم على اللسانيات التقابلية، في حين نجد مشاركة واحدة ونسبتها من نسبة المشاركات 0.66 % لأستاذ مشارك واحد، ونجد أن إجمالي عدد المشاركات قد بلغ 151 مشاركة (اختيار) وهذا دليل على أن بعض التخصصات وقع الاختيار عليها أكثر من مرّة.

من خلال المعطيات الإحصائية أعلاه يمكن تفسير النتائج المتوصّل إليها حول أكثر فروع اللسانيات التطبيقية نشاطا في حركية البحث العلمي واستقطابا للطلبة الباحثين، فالمُلاحظ أنّ أعلى نسبة اختيار كانت وإجماع كانت حول اللسانيات التعلمية، وسبب هذا الإجماع أن هناك اعتقاد سائد على أن اللسانيات التطبيقية وفروعها عبارة عن لسانيات تعليمية اللغات.

وقد شاع هذا الظن كثيرا، وصار مصطلح اللسانيات التطبيقية يحيل إلى تعليمية اللغات وهذا ما ذكرة

ستريفانز (Strevens) قائلا عن تعريفا للسانيات التطبيقية: "هو مذهب متعدد العلوم يهدف إلى حل المشكلات المتعلقة باللغة. وهو ليس كما يظن البعض بأنه مجرد اسم رنان لتدريس اللغة الإنجليزية"[1]، وهذا هو الاعتقاد السائد، وخاصّة وأننا أمام عيّنة بحثية نسبة المتخصصين في اللسانيات النظرية واللسانيات التعليمية فيها، أعلى من نسبة المتخصصين في اللسانيات التطبيقية، وحتى هؤلاء نجدهم ذوو خلفية بحثية نظرية.

أما في المرتبة الثانية نحد 15.89 % والبالغ عددهم 24 أستاذا جامعيا، فإنهم يرون أنّ أكثر مجالات اللسانيات التطبيقية نشاطا هو اللسانيات الحاسوبية، وهذه نسبة كبيرة ما يدلّ على أنّ هذا الفرع من فروع اللسانيات التطبيقية مثير للاهتمام، وهذا الملحظ المهم حول هذا الفرع يدل على وجود نشاط بحثي ملحوظ، ويمكن تفسير ذلك أنّ هذا الفرع المعرفي أثير حوله نقاش واسع وخاصة مع موجة التحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي، ويمكن خصر هذا النفاش في فترة ضيقة نسبيا، كما نجد أن المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر له مبادرات واسعة في إطار اتفاقية التعاون مع منظمة **اليونسكو (Unesco)** في إطار تجسيد تطبيق الشعارات العملة والموضوعاتية وتحدي الرقمنة[2]، مثل هذه الموجة لها انعكاساتها على تفكير عيّنة البحث والذي نلتمسه في تصريحات العينة الممثّلة.

يلي ذلك الترتيب اللسانيات المصطلحية بنسبة 11.92 %، وعددهم 18 أستاذا جامعيا، ونستطيع تفسير هذه النتيجة أنّ جل أفراد العيّنة يهتمّون بقضايا المصطلح، وخاصة أمام زخم المعارف التي يتعاملون

---

[1]– Strevens, **Applied linguistics: an overview** , P67

نقلا عن: صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات** التطبيقية، ص12.

[2]– ينظر صالح بلعيد، **تحدي الرقمنة**، أعمال ندوة وطنية، **تحدي الرقمنة باللغة العربية**، المجلس الأعلى للغة العربية، ديدوش مراد، الجزائر، 2019، ص9.

معها، سواء ضمن تخصصاتهم اللغوية أو التكليف بمهام بناء مصطلحات ضمن معارف جديدة، وبما أنّ نسبة كبيرة من المستجوبين ذوو خبرة أكثر من عشر سنوات فلا شك أنّ ذلك له انعكاساته التي تبعث على الاهتمام بقضايا المصطلح أقلها دعوى توحيد المصطلح وهذا يحتاج اهتمام متواصل بقضايا المصطلح وضعا واستعمالا.

أمّا عن تخصص اللسانيات الاجتماعية ضمن الترتيب في الاهتمام فيمكن تفسير النتائج الإحصائية في ضوء الإجابات المتحصّل عليها، حيث أن هناك اهتمام بقضايا اللسانيات الاجتماعية، وخاصة التخطيط اللغوي والسياسة للغوية والازدواجية اللغوية والثنائية اللغة، وإن كانت موضوعات مثل التخطيط اللغوي والسياسية اللغوية هي اهتمامات ضمن سلطة عليا ودوائر اتخاذ القرار، أما عن قضايا مثل الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية فهناك العديد من الرسائل الجامعية التي تدرس طبيعة التداخل اللغوي واللهجي في بيئات لغوية مختلفة.

ويأتي في مرتبة موالية خيار اللسانيات معجمية بنسبة 9.93 % وعدد المستجوبين 15 أستاذا جامعيا، وتعتبر قضايا المعجم على درجة كبيرة من الأهميّة وهناك العديد من الموضوعات في شكل رسائل وأبحاث، خاصة ببناء المعاجم، وهذا ما يفسّر النتائج الإحصائية أعلاه، كما أنّ قضايا المعجم الفرعية كثيرة نحو: اللغة التي تؤخذ منها مادة العجم، طريقة الترتيب، الشروحات، حاجات المستخدمين، الوضوح والاهتمام بالشاذ، استعمال الرموز، الاهتمام والإشارة إلى مستويات الاستعمال، التوضيحات، مراعاة الاختصار، تمييز الأصول والفروع وغيرها من الموضوعات البحثية الكثيرة[1].

[1]- ينظر صلاح راوي، **المدارس المعجمية العربية، نشأته-تطورها-مناهجها**، ص25-27.

وعلى هذا نجد الكثير من النقاش حول هذه القضايا التي تثمر أبحاث في شكل رسائل جامعية.

وتفسّر نتائج الاختيار للسانيات النفسية واللسانيات التقابلية، والتي جاءت بنسب متأخّرة بعض الشي، وبالنسبة للسانيات النفسية فإن طبيعة القضايا اللغوية التي يطرقها هذا المجال قضايا دقيقة للغاية، وتحتاج إلى بحث مخبري ومتابعة، فدراسة اللغة في الدماغ وهي من المجالات البحثية الحديثة نسبيا ليست سهلة وطيّعة.

وحتى من ناحية تكليف الباحثين لإنجاز رسائل وأطاريح في هذا المجال يحتاج إلى اهتمام واسع وتخصّصات داعمة كالطب وعلم النفس والجراحة والتشريح، ومن النتائج الدقيقة لدراسة اللغة في الدماغ أنّ: "كون مستخدمي لغة الإشارة يصابون بالحبسة تأكيد مثير لكون لغات الإشارة لا تملك كل الخصائص الشكلانية للغات المنطوقة فحسب، بل كونها ممثلة تمثيلا مشابها في الدماغ أيضا. وهذا يثبت كذلك أنّ التلف العصبي الذي يتسبب بالحبسة يتلف الأنظمة اللغوية، وليس الأنظمة الحركية"[1]، مثل هذه النتيجة لن تتأكد إلا بفحوصات سريرية واستعمال الأجهزة المتطوّرة مثل **جهاز التصوري بالرنين المغناطيسي (MRI)**، و**جهاز تصوير أمواج الدماغ (EEG)**، وغيرها من الأجهزة، مع الاختبارات الأخرى لمرتبطة بذلك.

ونظرا لطبيعة الموضوع المعقّدة لا شك أن الكثير من المختصّين يعزفون عن هذه النوعية من الدراسات، مع العلم أن ليس هذا هو الموضوع الوحيد في اللسانيات النفسية فهناك موضوعات كثيرة ومتنوّعة.

---

[1]- إيفا م. فيرناندیز، هيلين سميث كيرنز، **أسس اللسانيات النفسية**، ص128.

أما عن اللسانيات التقابلية فمرد قلّة الاهتمام بفروعها طبيعة الدراسات التي تحتاج الإلمام ولو البسيط بلغات أخرى فاللسانيات التقابلية أو المنهج التقابلي موضوعه فضلا عن صعوبة الدراسة يقول **أحمد محمد قدور**: "ويتناول المنهج التقابلي (Contrastive) –وهو أحدث المناهج اللسانية– لغتين أو لهجتين أو مستويين من الكلام بالدرس العلمي للوصول إلى الفروق الموضوعية بين الطرفين اللذين تبنى عليهما الدراسة (...) لا يشترط فيه أن يكون خاصا بدراسة اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة"[1]، وهذا يحتاج إلى الإلمام بالعديد من اللغات، وهو ما يعتبر قصور عند الكثير من الباحثين، وبالتحديد المتخصّصين في الدراسات اللغوية العربية، وهو ما تشير إليه عينة الدراسة الممثّلة لمجتمع الدراسة.

أما عن اللسانيات الجغرافية فيتبيّن من خلال المعطيات الإحصائية أن النشاط في هذا المجال المعرفي محدود جدّا ومن خلال معينة موائمة التدريس لأقسام اللغة العربية في تخصص اللسانيات التطبيقية وفروعها قد لا نجد بتاتا إشارة إلى هذا الفرع المعرفي.

إن قراءة عجلى لهذه المعطيات الإحصائية تُفيد أن توّجه أفراد عيّنة الدراسة منصبّ حول الاهتمام بتعليمية اللغة بدرجة كبيرة، وفي درجة أقل نسبيا هناك اهتمام بفروع أخرى مثل: (اللسانيات حاسوبية، واللسانيات مصطلحية، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات معجمية، ...)، وهذا الاهتمام المنصب حول هذه المجالات يحتاج إلى نقاش واسع والنبيه على جمود بعض الفروع حتى يتم البحث فيها وإيلائها العناية الكافية وخاصة فيما يتعلّق بمستجدّات هذا التخصّص.

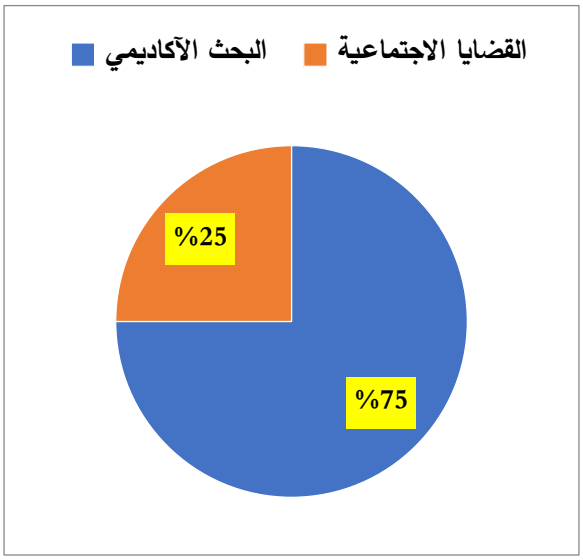
---

[1]– أحمد محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، ط3، دار الفكر، دمشق، 2008، ص29.

الجدول رقم (28): علاقة اللسانيات التطبيقية بالواقع الجزائري

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
منحصرة في البحث الآكاديمي الجامعي	45	75
هناك بعض الاهتمامات بالقضايا الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية	15	25
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم (30): علاقة اللسانيات التطبيقية بالواقع الجزائري



من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه نجد نسبة 75 %، والبالغ عددهم 45 أستاذا جامعيا، يصفون اهتمامات الباحثين في اللسانيات التطبيقية بأنّها منحصرة في الجانب الآكاديمي الجامعي، في حين نجد نسبة 25 %، وعددهم 15 أستاذا جامعيا، يرون أنّ هناك بعض الاهتمامات بالقضايا الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية.

وتفسّر النتائج الإحصائية بأنّ جل الأساتذة يحصرون اهتماماتهم البحثية في الجانب الآكاديمي أكثر من الجانب الاجتماعي، ولهذا عدّة أسباب منها:

محاولة الالتزام المنهجي حيث أن الدراسات الاجتماعية في كثير منها لا يمكن تأطيرها منهجيا لصعوبتها وكونها غير مطواعة للمقاربة المنهجية وهذا ما يدعو إلى الانفتاح المعرفي وتجاسر الاختصاصات فيما بَيْنِهَا قصد مقاربة الظاهرة مقاربة كلّية لتفادي العيوب في النتائج، وهذا له تأثير على الباحثين إذا ما انعدمت الوسيلة وهي الالمام بمناهج أو ابتكار مناهج وعدّة معرفية خاصة. لذا نجد الكثير

من الباحثين من باب الاحتياط يلتزمون بتخصصات ثابتة مخافة الوقوع في الخطأ واحترازا من ذلك.

وكذلك يمكن تفسير النتائج الإحصائية بأن الكثير من أعضاء هيئة التدريس يلتزمون بالمقرّرات الدراسية، وما هو متعارف عليه في الدوائر الآكاديمية، بما يتوافق كذلك مع القضايا المطروحة، مع وجود – بلا شك– محاولات فردية قصد إثراء هذا التخصّص، وهذا ما يؤدي إلى انحصار البحث في قضايا مثل: تعليمية اللغة أو المصطلحية، أو المعجمية ...، وهي تخصصات بعيدة عن الاهتمام بقضايا المجتمع إلّا في إطار ضيق.

في المقابل نجد من المستجوبين من يقرّ بوجود بعض الاهتمامات بالقضايا الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، ومن هنا يكون النشاط المعرفي ضمن تخصص اللسانيات التطبيقية منفتح على قضايا المجتمع في ما يتعلّق باللغة، وهذا ما نلتمسه لدى المتخصصين في اللسانيات الاجتماعية، فالقضايا المطروحة للنقاش ضمن هذا التخصص الفرعي متعلقة بشكل كبير بالمجتمع ومرتبطة به، لذا من الممكن أنّ سبب ميل بعض أفراد العيّنة إلى اختيار ربط اللسانيات التطبيقية بالمجتمع من هذا المنطلق وخاصّة أنّ أكثر أفرد العيّنة ذوو خلفية نظرية.

لا شك أن هذا الإجماع على أنّ النشاط العلمي ضمن اللسانيات التطبيقية منحصر في النشاط الآكاديمي بدل البحث في قضايا المجتمع يجيل إلى أمر مهم وهو انغلاق الباحثين على أنفسهم فيما يخص القضايا المعرفية والمنهجية وأن الانكباب والاهتمام منحصر فقط فيما يتعلق بالقضايا المعرفية دون الارتباط بالمجتمع.

وهذا ما نسعى إلى تجاوزه والتنبيه عليه، والدعوة إلى الاهتمام بقضايا المجتمع وربط اللسانيات

التطبيقية وفروعها بالمجتمع والبحث في المتغيّرات اللغوية والاجتماعية، لأن اللغة تتأثر بالمتغيّرات الاجتماعية وتستجيب لها[1]، كما أنّ اللسانيات التطبيقية في تطوّر مستمر وهذا ما نحى بهذا الفرع المعرفي منحى إيجابي من منظور امتلاك العدّة المعرفية والمنهجية خاصّة، وهذا دليل واضح أن هناك متطلّبات معرفية جاءت كرد فعل وكرغبة في سد نقص وتقليص الفجوة بين المشكلات الواقعية والمعرفية العلمية.

إنّ هذا المسعى لتوفير نظام معرفي يفي بالمتطلّبات الاجتماعية فيما يتعلّق باللغة، لا يأتي بمجرّد الاكتفاء بالركون إلى قضايا نظرية ثابتة بل يجب تجاوز هذا مع امتلاك الجرأة لمقاربة الظواهر الاجتماعية، وهذا ما اتسمت به الجمعيات الدولية والوطنية للسانيات التطبيقية في العالم في نشاطاتها البحثية يقول **محمد خاين**: "**(...)** أهم الجمعيات المهنية الوطنية للسانيات التطبيقية التي عرفت بعطائها المستمر، وجرأتها على طرق كل موضوع ترى أنه يدخل في دائرة اختصاص هذا الحقل المعرفي"[2] يعتبر هذا الإيعاز التحفيزي بمثابة دفعة للباحثين الجزائريين على تحدي كل العقبات في سبيل إثراء هذا الفرع المعرفي وربطه بالمجتمع، بل والجرأة وتجاوز كل الحدود في سبيل حل المشكلات التي تتعلق باللغة في مجتمعاتنا.

---

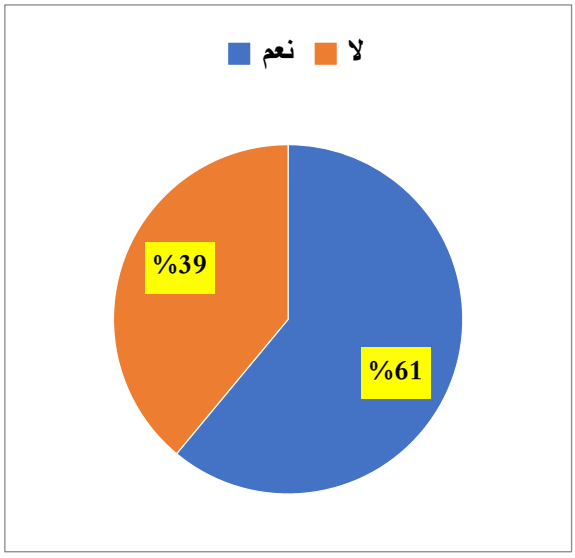
[1]- علي عبدالواحد وافي، **اللغة والمجتمع**، ص13.

[2]- محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، ص185.

الجدول رقم (29): يمثل البرامج التعليمية ومعالجة المشكلات الاجتماعية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
نعم	36	61.02
لا	23	38.98
المجموع	**59**	**100**

الشكل رقم (31): يمثل البرامج التعليمية ومعالجة المشكلات الاجتماعية



تشير المعطيات الإحصائية أعلاه إلى أنّ نسبة 61.02 **%**، وعددهم 36 أستاذا جامعيا، يرون أنّ هناك العديد من فروع اللسانيات التطبيقية تعالج المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، هذا معمول به في البرامج التعليمية في الجامعة الجزائرية، في حين نسبة 38.98 %، وعددهم 23 أستاذا جامعيا، يرون أن بعض فروع اللسانيات التطبيقية التي تعالج المشكلات التعليمية أنّ هذا التوجّه غير معمول به في البرامج التعليمية في الجامعة الجزائرية، كما نلاحظ أن عدد الإجابات 59 إجابة أي هناك فرد من أفراد العيّنة لم يقدم إجابته.

ما يمكن ملاحظته هو تقارب الإجابتين بين الخيارين السابقين، وتفسّر هذه النتائج بأن الذين يرون أنّ هناك العديد من فروع اللسانيات التطبيقية تعالج المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، وانّ هذا معمول به في البرامج التعليمية في الجامعة الجزائرية على خلفية اللسانيات الاجتماعية وتحليل الخطاب، وهذه الفروع تهتم بالخطاب الاجتماعي، واللغة في المجتمع، وبالتالي يمكن القول أن هناك الاهتمام

بالمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية معمول به في مقررات التعليم العالي في تخصص اللسانيات التطبيقية.

أمّا الرأي الثاني والذي يرى انعدام الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية ذات طبيعة لغوية في مقررات التكوين والتعليم العاليين، وبالعودة إلى النتائج الإحصائية فإننا نجد عددا يقارب نصف عيّنة الدراسة ممن يقرّون بهذا الرأي، وهذا له أثره الواضح على نتائج التحليل، بحيث لا يمكننا أن نهمل هذا الرأي أو على الأقل هذا التصوّر، فهل صحيح انعدام مثل هذا الاهتمام بتاتا؟.

لا شك أنّ هذا الرأي الأخير له سنده، لكن ما هو مبرر وجود بعض القضايا والفروع في موائمة التكوين التي تهتم بالمشكلات الاجتماعية؟، استئنافا يمكن القول أن مثل هذه الممارسة معمول بها بشكل ضيّق بالكاد له أثره وتأثيره، ولا نقف عند هذا بل يمكن مساءلة المختصّين عن طبيعة الدراسات؟، وعن الكفاءة والكفاية المعرفية والمنهجية التي توصلنا إلى مثل هذه الاهتمامات؟.

إن واقع مقرّرات التكوين في تخصص اللسانيات التطبيقية، يوحي برغبة في دراسة المشكلات اللغوية وهذه الرغبة ضرورة ملحّة حيث أن هناك العديد من القضايا التي تحتاج إلى البحث والممارسة في ما يتعلّق باللغة والمجتمع، ولا يكون ذلك إلّا بوضع نظام صارم ومتكامل من الناحية المعرفية (الفروع والتخصصات، والقضايا المعرفية، والمقولات، ...)، أو المنهجية (مناهج البحث وأدوات البحث).

إن إعادة النظر في مقررات التكوين في تخصص اللسانيات التطبيقية ضروري لملائمة هذا الفرع المعرفي مع ما هو مستجد في السياق العالمي، وخاصة وأنّ مجتمع الدراسة والمتمثّل في عيّنة الدراسة يستشكل البحث في المشكلات اللغوية ذات الصبغة الاجتماعية وهذا ما نلاحظه من خلال الاستجواب

والنتائج الإحصائية وبعض النتائج التحليلية السابقة.

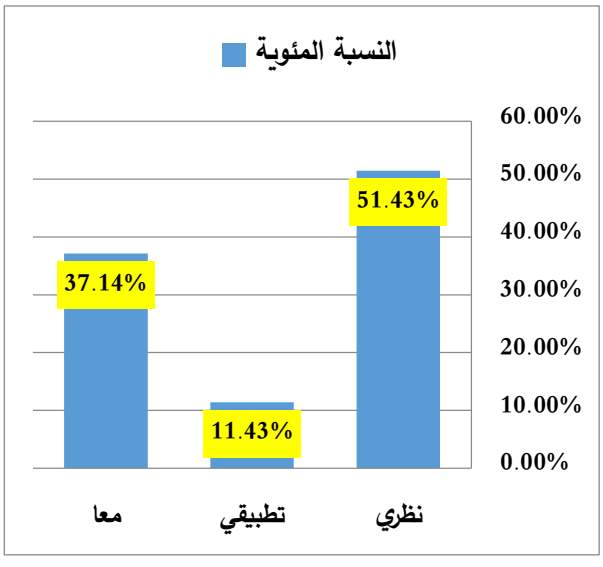
ووفق ما ذكر أعلاه يجد سؤال السببية والجهة المخوّل إليها إجراء التعديلات المطلوبة مبررا له هنا؟، حيث يكون ذلك ممكننا بناء على دراسات رصينة لمعرفة النقائص، بغية إثراء وتحسين النشاط البحثي في اللسانيات التطبيقية وفروعها، وكذا دعم التوجّه نحو الانفتاح على عوالم إضافية ومنه تحسين جودة المقررات الذي يتماشى وهذا المسعى، ولكن من هي الجهة المخوّل إليها الأخذ بزمام المبادرة هل جهات رسمية حكومية وهيئات مختصة أو مخابر بحث ....

إنّه لمن المهم جدا إيلاء هذه القضية أهميّة كبرى حتى نضع الطلبة الباحثين في مسار مثمر، يعود على مستقبلهم المهني بالنّفع، تمهيدا لطريق حافل من الإنجازات البحثية، وحتى لا يكونون نكرة أمام عالم متقدم بخطوات في هذا المجال، يمكن تداركها إذا ما عزمنا على ذلك وفق تصوري البسيط لهذا الأمر.

الجدول رقم (30): طريقة معالجة المشكلات الاجتماعية المتعلقة باللغة

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
نظري	18	51.43
تطبيقي	4	11.43
معا	13	37.14
المجموع	**35**	**100**

الشكل رقم (32): طريقة معالجة المشكلات الاجتماعية المتعلقة باللغة



تشير المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه أنّ نسبة 51.43 %، من المستجوبين والبالغ عددهم 18 أستاذا جامعيا، يرون أنّ طريقة معالجة المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، في البرامج التعليمية في الجامعة الجزائرية، تتمّ بشكل نظري، وفي المرتبة الثانية، نسبة 37.14 %، وعددهم 13 أستاذا جامعيا، يرون أنّ طريقة معالجة المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، في البرامج التعليمية في الجامعة الجزائرية، تتمّ بشكل نظري وتطبيقي (معا).

في حين نسبة 11.43 %، وعددهم 4 أستاذ جامعي، يرون أنّ طريقة معالجة المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، في البرامج التعليمية في الجامعة الجزائرية، تتمّ بشكل تطبيقي.

ونلاحظ أنّ مجموع المشاركات 35 مشاركة أي أنّ 15 مشاركا لم يقدّموا إجاباتهم وفضّلوا التحفظ على هذا الطرح.

يمكن تفسير المعطيات الإحصائية والنسب والأرقام أن سبب اختيار الرأي الأوّل نابع من الخلفية النظرية للأساتذة حيث أن الكثير من الأساتيذ يدرسون المشكلات الاجتماعية دراسة نظرية محضة دون الاهتمام بتطبيقات أو تنزيل المعرفة النظرية إلى تجربة واقعية، وهذا التوجه معول به في اللسانيات حيث يرى **عبده الراجحي** الذي يقول: "أشرنا من قبل إلى أنّ «علم اللغة» يعني دراسة اللغة على منهج «علمي»، وأنه ينهض على دعامتين: نظرية لغوية، ووصف للغة. ومعنى ذلك أن «الوصف» هو الذي يقابل «النظرية»، وليس «علم اللغة التطبيقي» – على ذلك – مقابلا «لغلم اللغة النظري»"[1]، وهذه الدراسات كما

[1]– عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم اللغة العربية**، ص11.

هو موضّح في المثال السابق تبنى على قواعد يتقابل فيه الجانب النظري بالجانب الوصفي، وكلها دراسات منغلقة على ذاتها سواء من ناحية النظرية اللغوية أو من ناحية وصف اللغة بناء على هذه النّظريات.

وفي المرتبة الثانية هناك من يجمع على أنّ طريقة معالجة المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، في البرامج التعليمية في الجامعة الجزائرية تكون عن طريق الدراسات النظرية والتطبيقية معا، وهذا من خلال معالجة المشكلات عبر مسائلة السياق الذي تنحصر فيه المشكلة.

كتحليل الخطاب مثلا يمكن الوصول إلى الخطابات من خلال الرّسائل الإخبارية في وسائل الإعلام والاتصال، فهذه الوسائل تعجّ بالرسائل التي تتصدى لمشكلات وهذه الرسائل بدرورها تتضمن مشكلات كالإيديولوجيا فالإيديولوجيا في الخطاب الإعلامي موضوع مهم للدراسات التطبيقية حيث يقول **سعيد بكار**: "وتجدر الإشارة إلى أنّ التحليل النقدي للخطاب يعي أهمية جنس الخطاب ووسيطه الإدراكي، لذلك فقد عالج هذه المواضيع في سياقات مختلفة سواء في وسائل الإعلام (مثل: الأفلام، والجرائد، والتلفزة، والإذاعات الإخبارية، والأنترنت، والبريد الإلكتروني ...إلخ)، أو في الخطابات والتفاعلات اليومية على اختلاف أنواعها سياسية كانت أو إعلامية أو تربوية إلى غير ذلك. وإذا كانت الصيغة المهيمنة في أعمال رواد التحليل النقدي للخطاب صيغة لغوية، فإن أعمال كانثر كريس وتيو ڤان ليڤن ودايڤد ماشين رائدة في تحليل الصيغ البصرية"[1]، وتعتبر وسائل الإعلام الحديثة وسائط مهمّة والواجب التركيز على هذه النوعية من الوسائط من خلال البحث عن الإيديولوجيا الكامنة وراء الخطابات الإعلامية.

[1]– سعيد بكار، **التحليل النقدي للخطاب: مفهومه ومقارباته**، مجلة الخطاب، عدد 2، مج 16، 2021، (معلومات المجلة) ص451.

فيمكن تبرير سبب اختيار أفراد عيّنة الدراسة لهذا التوجّه، ما يعرض لهم من موضوعات لها ارتباط ببعض المشكلات اللغوية، كتحليل الخطاب مثلا (ما ألمحت إليه سابقا)، فطريقة مقاربة الخطابات تكون عن طريق تطبيق نظريات التحليل على الخطابات فهذا نوع من دراسة المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية التي يمكن أن نجدها في المقررات الدراسية.

فيما يرى بعض المستجوبين أنّ طريقة معالجة المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، في البرامج التعليمية في الجامعة الجزائرية تكون عن طريق الدراسات التطبيقية فقط، وهذا التأسيس قد يكون على خلفية أن الدراسات تبدأ من التطبيق وتنتهي إلى الوصول إلى النظرية أي من العام إلى الخاص وهذا التوصيف ليس شاذا حيث يرى **الشويرخ** الذي اقتبس من إيلز (Ellis) أن هناك نوعين من الدراسات البحوث الأول يبدأ بالنظرية وينتهي بالبحث (وهو البحث الاستنتاجي)، والثاني يبدأ بالبحث وينتهي بالنظرية (وهو البحث الاستقرائي)[1]، وبناء على هذا التأسيس لا بأس أن نقول إذا أنّ طبيعة البحوث قد تكون تطبيقية مباشِرة، على اعتبار أنّ التأسيس للنظرية المستنتجة ستكون في مرحلية بعدية، من التطبيق.

في حين عدد معتبر من المستجوبين فضّلوا البقاء على حياديتهم فلم يقدموا رأيا واضحا، فيما يخص الاستفسار السابق، وهذا يمكن تبريره على أنّه رفض لكون المقررات الدراسية تهتم بالمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، فيمكن أن تكون المقرّرات الدراسية بعيدة تماما في أعين هؤلاء عن الواقع.

وبالعموم فإن هذا التوصيف لواقع اهتمام الباحثين الجزائريين بالقضايا والمشكلات الاجتماعية ذات

---

[1]– Voir Ellis, **A response to Gregg. Applied Linguistics**

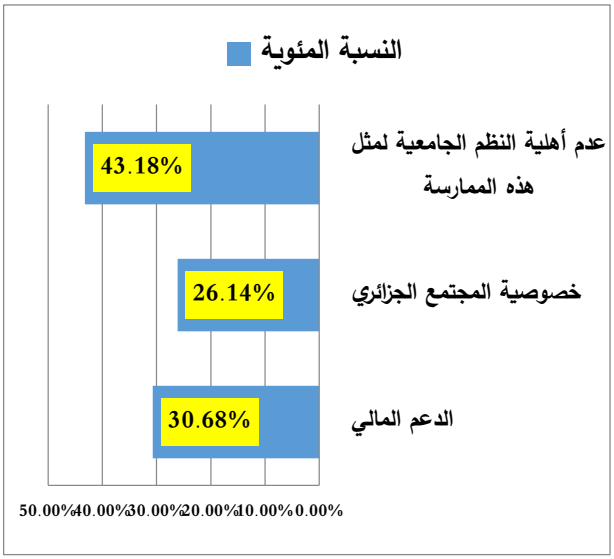
نقلا عن: صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص17.

الطبيعة اللغوية يعكس تفاوت الأساتيذ الباحثين أثناء ممارساتهم البحثية، وتعدّد أدوارهم ومهامّهم في دراسة وتأطير الموضوعات العلمية، وهذا يعكس الخلفية القرائية لمجتمع الدراسة وتنوّعه بين التأسيس النظرية، والتطبيقي، والنظري والتطبيقي معا.

الجدول رقم (31): التحديات التي يمكن أن يواجهها الباحث في دراسته للمشكلات الاجتماعية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
الدعم المالي	27	30.68
خصوصية المجتمع الجزائري	23	26.14
عدم أهلية النظم الجامعية لمثل هذه الممارسة	38	43.18
المجموع	**88**	**100**

الشكل رقم (33): التحديات التي يمكن أن يواجهها الباحث في دراسته للمشكلات الاجتماعية



من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 43.18 % من الباحثين والبالغ عددهم 38 أستاذا جامعيا، يرون أنّ أهم التحديات التي يمكن أن يواجهها الباحث في دراسته للمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية عدم أهلية النظم الجامعية لمثل هذه الممارسة، في حين يرى 30.68 % من المستجوبين والبالغ عددهم 27 أستاذا جامعيا، أنّ أهم التحديات التي يمكن أن يواجهها الباحث في دراسته للمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية الدعم المالي.

ويذهب 26.14 %، من المستجوبين وعددهم 23 استاذا جامعيا، إلى أنّ أهم التحديات التي يمكن أن

يواجهها الباحث في دراسته للمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية خصوصية المجتمع الجزائري، ونلاحظ أن مجموع المشاركات 88 مشاركة ما يدل على أن من المستجوبين من يرى أن هناك أكثر من مشكلة. يواجهها الباحث في دراسته للمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية.

وتفسّر هذه النتائج الإحصائية اعتبارا لما هي عليه مقرّرات التعليم والتكوين العالي فالموضوعات المطروحة للنقاش كلّها قضايا ضمن تعليمية اللغة إلّا فيما ندر، وعلي هذا يكون وصفها بعدم الأهلية، ويمكن أن يكون القصد من هذا عدم أهليتها معرفيا من ناحية المناهج البحثية المتّبعة فهي خاصة بموضوعات دون أخرى، فالمشكلات الاجتماعية لها إطارها المنهجي، وتحتاج إلى مرونة من الناحية المنهجية وابتكار العديد من المناهج وكذا طول النقاش واستمراريته وإعادة التحين كلّما دعت الحاجة والضرورة إلى ذلك حول مناهج البحث العلمية، وهذا ما لا نجده وتفتقر إليه موضوعات التكوين في التعليم العالي. فهم مقرّرات ثابتة ونفسها.

أما فيما يخص الدعم المالي، فنجد عددا لا بأس به من أفراد العيّنة يعزون أهم التحديات التي يمكن أن يواجهها الباحث في دراسته للمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية إلى الدعم المالي، وهذا يعبّر عن واقع الأبحاث التي تحتاج إلى نفقات، فالكثير منها متوقّفة بسبب عدم وجود السيولة المالية التي تغطّي مصاريف أبحاث وأتعاب الباحثين وخاصة الموضوعات التي ينظر إليها على أنّها هامشية.

ولأهميّة هذه الجزئية فإننا نورد أهم الإشكالات التي ينبغي طرحها للنقاش وإلى أي مدى يستحق البحث سيولة مالية منها:

ما هي الفائدة من وراء البحث؟، وهل يستحق توفير سيولة مالية له؟

هل من الممكن تعويض نفقات البحث وما هي السبل إلى ذلك؟

ما هي الموضوعات الاجتماعية التي يناقشها؟، وما مدى تأثير البحث في الوسط الاجتماعي المحلّي والدولي؟

هل يمكن تفويض وسيط خارجي يتحمّل النّفقات البحثة مع هامش ربح؟ (في حال كان الأمر فيه مخاطرة).

ما هي احتمالية الخسارة من وراء البحث؟، وإلي أي مدى يمكن أن يؤثر المشروع على الخطة المالية المتبعة؟

دراسة الجدوى للموضوع؟

ما مدى استدامة المشروع؟، وما هي الأطراف المستفيدة منه؟.

ما هي نوعية الموضوعات وهل يجب أن تدرس كلّها؟، هل تستحق موضوعات معيّنة من غيرها المناقشة والبحث أو لا؟.

ولا نقف عند هذه التساؤلات فقط بل يجب عرض الخبرة والرجوع إلى المتخصّصين للإفادة أكثر من خبرتهم، مع المراهنة على الصفقات الرابحة كالتطبيقات الإلكترونية: مثل المترجم الناطق، فهناك العديد من الجهات التي تستفيد منه (مواقع التواصل الاجتماعي، الاجتماعات للشركات، المحادثات الخاصّة، غرف الدردشة، التواصل المتعدّد اللغات، ...)، بلا شك يكون لمشروع مثل هذا عائد والاستثمار في نوعية المشاريع هذه له فائدته الأكيدة، وإن لم تكن آنية فم الوقت، طبعا كل هذا مع دراسة الجدوى للمشروع مع النظر إلى السوق والمنافسين.

أما بالنسبة للنتائج المتحصّل عليها من عيّنة الدراسة، فقد تكون المشكلات المالية ليست في عدم الحصول على تموين لمشترع البحث لكن في الموضوعات التي تستحق توفير سيولة مالية لها، فليست كل الموضوعات تستحق ذلك وخاصة فيما يتعلّق باللغة والأدب العربي، التي تفتقر كمعرفة وتخصص علمي إلى أبحاث نوعية، فكل الدعم المالي المخصص يكون إما لتظاهرات ثقافية في إطار نشاط وزارة الثقافة، مثل مسابقات الشعر أو مسابقات القراءة، وحفظ التراث، وحتى المشاريع العلمية التي يتم دعمها في إطار البحث العلمي هي أبحاث منغلقة أو رسائل نظرية وفي الكثير من الأحيان لا ترتبط بالواقع.

إن المساهمة في اقتصاد المعرفة والنظر إلى المعرفة وربطها بالاقتصاد، يُدرِج ويضع العمل المعرفي (اللغة ولأدب والنقد) في خانة وقانون العرض والطلب وهو السبيل إلى إخراج اللسانيات والتخصّصات اللغوية والأدبية من كونها فكر إلى كونها متغيّر يؤثر ويتأثّر بالعوامل المحيطة، والسياق الاجتماعي.

إنّ التسويق لهذه النوعية من النشاطات، يحتاج إلى تفعيل دوره في المجتمع والبحث في قيمته، ولا ندّعي بهذا أنّنا أمام رؤية جامحة وحالمة، وإنّما هذا واقع بالفعل وهناك من سبق إلى هذا التنظير، فكتب **روبرت جرين (Robert Greene)**، المتخصص في الأدب الكلاسيكي، تترجم إلى أكثر من أربعين (40) لغة، وتستضيفه دول وازنة في العالم لكي يكون مستشارا لهذه الدول ويناقش أزماتها الداخلية والخارجية والعالمية، كذلك فعّل دور الاستشارة في ثقافة المجتمع الأمريكي وأصبح مرجعا في القوّة يعتمد على أفكاره وتصوّراته، لم تكن لهذه الرؤية لتتحقّق لولا العمل على إضافة هذا المتغيّر للمجتمع وتفعيل دوره كقيمة وعنصر تفاعلي تؤثر وتأثر، في علاقته (التأثيرية التأثّرية).

أمّا فيما يخص الخيار الثالث وهو خصوصية المجتمع الجزائري، فلكل مجتمع خصوصيته وهذه مشكلة

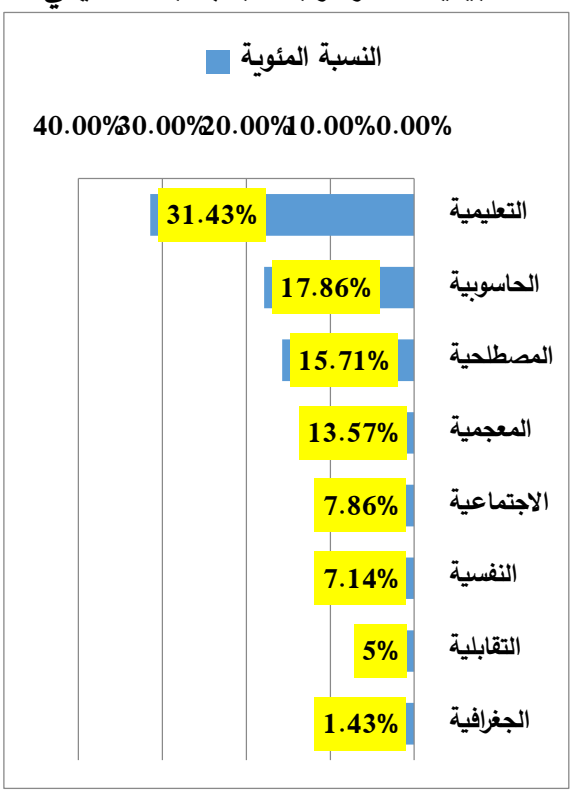
في كل المجتمعات، وهي من أهم التحديات التي يمكن أن يواجهها الباحث في دراسته للمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، وهذا يحتاج منا إلى النظر إلى هذه المشكلة ليس كعقبة، بل كإشكالية بحثية يمكن دراستها و العمل على حلّها، لأنّ الخصوصية هي مكوّن له جزئيات ينبى عليها فكل جزئية من جزئياتها لها تأثيرها على هذا المجتمع، أما الرؤية الاختزالية والكليّة دون الاهتمام بالتفاصيل تعيق البحث إذا ما أردنا أن نحدث تقدّما فعليّا.

وحاصل النظر فيما مضى أنّ من أهم التحديات التي يمكن أن يواجهها الباحث في دراسته للمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية كل ذلك وأكثر منه، فنحن نتعامل مع ظاهرة نتأسى إخضاعها للعلمية، ونرغب في مناقشة جوانبها معرفيا ومنهجيا، مع عدم مطواعيّتها لذلك، لكن يمكن النظر إلى ذلك كلّه على أنه استزادة في البحث وثراء معرفي، وإثراء لتخصص اللسانيات التطبيقية فالمشكلة هي موضوع نقاش يمكن أن تكون قضايا بحثية ومصدر معرفي لا تنضب، وتثري خزانة اللغة والأدب والنقد، في المقابل إن مناقشة هذه القضايا هو تقديم حلول نهائية أو جزئية لمشكلات معرفية وإنسانية حتى، والذي يقرأ كتب **روبرت جرين** يعي مدى المأزق الذي تعانيه الإنسانية بسبب مغيّرات ومتحوّلات لولا إخضاعها للبحث وأشكلتها وضعها في خانة المشكلة التي تحتاج إلى حل، لظلّت تلك القضايا لا نعرف عنها شيئا لكننا نتعامل مع نتائجها وتمظهراتها، فهي موجودة في الواقع حتى وإن أنكرتها وجهلتها عقولنا، فلماذا لا تعتمل فيها الملكة العارفة؟.

الجدول رقم (32): يمثل أكثر فروع اللسانيات التطبيقية الأكثر ارتباطا بالجانب الآكاديمي

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
اللسانيات التعليمية	44	31.43
اللسانيات الحاسوبية	25	17.86
اللسانيات مصطلحية	22	15.71
اللسانيات معجمية	19	13.57
اللسانيات الاجتماعية	11	7.86
اللسانيات نفسية	10	7.14
اللسانيات تقابلية	7	5
اللسانيات جغرافية	2	1.43
المجموع	**140**	**100**

الشكل رقم (34): يمثل أكثر فروع اللسانيات التطبيقية الأكثر ارتباطا بالجانب الآكاديمي



من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 31.43 %، من المستجوبين والبالغ عددهم 44 أستاذا جامعيا يرون أنّ أهم فروع اللسانيات التطبيقية التي ترتبط بالجانب الآكاديمي أكثر من الاجتماعي في أعمال الآكاديميين الجزائريين، هي اللسانيات التعليمية، وفي المرتبة الثانية نسبة 17.86 %، البالغ عددهم 25 أستاذا جامعيا، يرون أنّ أهم فروع اللسانيات التطبيقية التي ترتبط بالجانب الآكاديمي أكثر من الاجتماعي في أعمال الآكاديميين الجزائريين، هي اللسانيات الحاسوبية، في حين المرتبة الثالثة بنسبة 15.71 %، وعددهم 22 أستاذا جامعيا، يرون أنّ أهم فروع اللسانيات التطبيقية التي ترتبط بالجانب الآكاديمي أكثر من الاجتماعي في أعمال الآكاديميين الجزائريين، اللسانيات المصطلحية.

ونلاحظ أن نسبة 13.57 %، وعددهم 19 أستاذا جامعيا، يرون أنّ أهم فروع اللسانيات التطبيقية

التي ترتبط بالجانب الآكاديمي أكثر من الاجتماعي في أعمال الآكاديميين الجزائريين، اللسانيات المعجمية، أيضا نسبة 7.86 %، وعددهم 11 أستاذا جامعيا، يرون أنّ أهم فروع اللسانيات التطبيقية التي ترتبط بالجانب الآكاديمي أكثر من الاجتماعي في أعمال الآكاديميين الجزائريين، اللسانيات الاجتماعية.

كذلك نسبة 7.14 %، وعددهم 10 أساتذة جامعيون، يرون أنّ أهم فروع اللسانيات التطبيقية التي ترتبط بالجانب الآكاديمي أكثر من الاجتماعي في أعمال الآكاديميين الجزائريين، اللسانيات النفسية، ونسبة 5 %، وعددهم 7 أستاذ جامعي، يرون أنّ أهم فروع اللسانيات التطبيقية التي ترتبط بالجانب الآكاديمي أكثر من الاجتماعي في أعمال الآكاديميين الجزائريين، اللسانيات التقابلية، في حين وفي المرتبة الأخيرة، بنسبة 1.43 %، وعددهم 2 أستاذ جامعي يرون أنّ أهم فروع اللسانيات التطبيقية التي ترتبط بالجانب الآكاديمي أكثر من الاجتماعي في أعمال الآكاديميين الجزائريين، هي اللسانيات الجغرافية.

ونلاحظ أن عدد الإجابات المقدّمة من طرف المشاركين بلغت 140 إجابة ما يدلّ على أن هناك من المشاركين، مَنْ قدّم على أكثر من خيار من بين الاختيارات الموجودة في الاستبيان.

ويمكن تفسير النتائج الموضّحة أعلاه أنّ نسبة عليا من المشاركين (من عيّنة الدراسة) يرون أن اللسانيات التعليمية هي أكثر المجالات اهتماما لدن الباحثين الجزائريين ولها ارتباط بالجانب الآكاديمي أكثر من الاجتماعي في أعمال الآكاديميين الجزائريين، وهذا يعكس واقع البحث اللساني التطبيقي في الجامعة الجزائرية حيث أنّ النشاط البحث موجّه نحو الاهتمام بقضايا تعليمية اللغات، وهذا يعكس إجابة أكثر أفراد عيّنة الدراسة، إن هذا يعبّر عن طبيعة النشاط البحثي سواء القضايا العلمية المطروحة في موائمة التدريس، أو موضوعات الرسائل العلمية.

وفي المرتبة الثانية بنسبة مقبولة إلى حد ما نجد من المستجوبين من يرى أكثر المجالات اهتماما من طرف الباحثين الجزائريين ولها ارتباط بالجانب الآكاديمي أكثر من الجانب الاجتماعي تخصص اللسانيات الحاسوبية، ومما لا شك فيه أن اللسانيات الحاسوبية وفروعها لها منحى آكاديمي وخاصة ضمن قضايا كالترجمة الآلية، والذخيرة اللغوية، وكلّها موضوعات ضمن حوسبة اللغة وهي بعيدة كل البعد عن الجانب الاجتماعي، ونجد كذلك إشكالات كثيرة ضمن حتى تعليمية اللسانيات الحاسوبية، من بينها تداخل المصطلحات (المصطلحات اللسانية الحاسوبية، ومصطلحات علم الحاسوب)[1] فضلا عن كونها ترتبط بمشكلات المجتمع

وفي توصيفنا لواقع اللسانيات الحاسوبية في الجامعة الجزائرية فإن هذا الواقع الذي يوصف بأنه مشتّت بعض الشيء وغير موجه فإن هذا ليس مقصورا فقط على الجامعة الجزائرية يقول **يوسف سالم العريان:** "فالذكاء الاصطناعي يتيح وَكْلَ بعض مهام البشر للآلات، وفي بؤرته: تأليل معالجة اللغات. واللغة العربية فذة، لها فلسفات عظمى في رسمها، وفي لفظها، وفي صرفها وإعرابها وبلاغتها. لذلك تظافرت أبحاث اللغويين الحاسوبيين –عربا وعجما– وتسابقت للغوص عن مكنوناتها وحكمها، ولكنهم –للأسف– قصروا عن الانتهاء بجهودهم إلى تطبيقات عملية تصل ليد المستخدم العربي –أفرادا ومؤسسات–، إذا كانت أكثر الجهود متفرقة، والأهداف متشعبة"[2]، فمن خلال هذا المقتبس لا بدّ أنّ هناك الكثير من التطبيقات والاستعمالات للنظريات والأفكار ضمن اللسانيات الحاسوبية التي تحتاج إلى فهم ونشاط مركّزين ودؤوبين، إلّا أنّ واقع جامعاتنا لا يرقى إلى هذا المستوى من التكوين والبحث، حتى صارت رؤية الكثير من الباحثين

[1]– ينظر بن عربية راضية، **إشكالية المصطلح اللساني الحاسوبي عند الطالب الجامعي**، مجلة التعليمية، عدد 4، مج 6، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2019، ص49.

[2]– يوسف سالم العريان وأمجد يوسف أبو جبارة وآخرون، **تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة اللغة العربية**، ص9.

لفروع اللسانيات التطبيقية وخاصة اللسانيات الحاسوبية رؤية كلاسيكية كالمعجم الإلكتروني، وقاعدة البيانات لتسجيل بعض النصوص وقراءتها بعد ذلك، وكلّها تطبيقات بسيطة جدا.

وهذا التقييد للسانيات الحاسوبية يندرج ضمن القضايا البحثية الكلاسيكية، أمّا حديثا فقد أصبحت اللسانيات الحاسوبية ترتبط فعليا بالواقع لحاجة الكثير من التطبيقات إلى أسسها المعرفية يقول **عبدالله بن يحي الفيفي** عن علم اللغة الحاسوبي: "إذا بات أحد الأسس المهمة في صناعة التطبيقات الحاسوبية المستعملة في كثير من مظاهر الحياة اليومية"[1]، مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتطبيقات تنفيذ الأوامر الصوتية، وقوله في مظاهر الحياة اليومية أي أنّ هذه الاستعمالات وهذه التطبيقات تم بناؤها وبرمجتها لخدمة الإنسان وهذا الجانب الاجتماعي للسانيات الحاسوبية مهم جدا، ولا نراه في جامعاتنا إلّا فيما ندر، ومن خلال استقراء المعطيات الاحصائية فإني أريد أن أنبّه على مسألة مهمّة وهي وجوب إدماج طلبتنا وباحثينا في بعثات إلى شركات عالمية كشركة ميروسوفت (Microsoft)، و جوجل (Goolge)، قصد الاطلاع على ما يتعلّق بحوسبة اللغة لإفادة الجامعات ومراكز البحث العلمي بعدّه معرفية قصد استثمار المنتوج الوطني الجامعي من الطلبة الخرّجين وتهيئتهم إلى وظائف المستقبل وفتح المجال أمامهم للحصول على مناصب شعل في شكات ذات سمعة عالمية.

وقدّمت الباحثة **بن عربية راضية** مجموعة حلول ناجعة لتطوير مقررات اللسانيات الحاسوبية في الجامعة الجزائري منها[2]:

---

[1]- عبدالله بن يحي الفيفي، **مدخل إلى اللسانيات الحاسوبية**، ص6.

[2]- ينظر بن عربية راضية، **إشكالية المصطلح اللساني الحاسوبي عند الطالب الجامعي**، ص55.

1- انتهاج أسلوب الترغيب والتحبيب للسانيات الحاسوبية وفرعها لدى الطالب الجامعي.

2- إنشاء معجم للسانيات الحاسوبية وفرعها يوضع تحت تصرف الباحثين.

3- إدراج مقرر للسانيات الحاسوبية وفروعها لمرحلة ما قبل التعليم الجامعي كي يتم إعداد الباحثين المستقبليين في مرحلة متقدّمة.

4- توفير الكتب والمراجع والمصادر المهمة.

5- إنشاء مؤسسات علمية ومخابر بحث تعتم بموضوعات اللسانيات الحاسوبية.

6- التشجيع على البحث في هذا المجال من خلال: (الحوافز المادية المعنوية، مسابقات ...).

ولا شك أنّ الذكاء الاصطناعي مورد عمل مهم حيث أن هذه الآلة لم تعد صمّاء بل أصبحت توفر فرص للعمل للحوار والنقاش وتحتاج إلى من يؤهّلها لخدمة الإنسانية بشكل أفضل، مثل تطبيقات الواجهة **الدماغية للحاسوب (BCI)**[1]، التي يمكن أن تساعد العاجزين عن الحركة والمعاقين بنسب متقدّمة على التحاور لطلب ما يحتاجونه، وبما أنّ التحاور مع الآلة أصبح بلغة البرمجة فلا أفضل من طلبة اللسانيات أن يكونوا ضمن المخابر التي تشتغل على هذه التقنية.

ونجد الكثير من الباحثين يرون أن أكثر مجالات اللسانيات التطبيقية وفروعها بحثا من طرف الباحثين الجزائري وأكثر ولها ارتباط بالجانب الآكاديمي أكثر من الجانب الاجتماعي اللسانيات المصطلحية، فقضايا المصطلح هي تخصص دقيق تتوفّره بحثا وتمحيصا مؤسسات معرفية قائمة، وهي بحث آكاديمي معرفي

[1]- تعرّف واجهة الدماغ والحاسوب (BCI) بأنّها تكنولوجيا تساعد في التواصل بين الدماغ لبشري والحاسوب الإلكتروني: "تمكن واجهة دماغ حاسوب ما التواصل الثنائي الاتجاه بين دماغ وجهاز خارجي" (أنيكا بيناندجك وآخرون، **واجهات الدماغ والحاسوب التطبيقات العسكرية الأمريكية والتداعيات تقييم أولي**، RAND، www.rand.org/RR2996، 2020، ص7).

محض، لأن بناء المصطلحات هو عملية معرفية لتقييد العلوم والمعرفي فمفاتيح العلوم مصطلحاتها، ويمكن تفسير اختيار الباحثين لكون المصطلحية تندرج ضمن المجال الآكاديمي أكثر من المجال الاجتماعي، لأن كل المعارف تنطلق من البحث الآكاديمي، من ناحي التطوير والتخصصية، والبناء العلمي معرفيا ومنهجا، وكذا البحث وسبل التطوير، ...، كلها قضايا آكايمية محضة، ولهذا جانب من الصحّة ولا شك.

ولكن ينبغي أنّ نوضّح أنّ هناك الكثير من المعارف التي لها ارتباط بالجانب الاجتماعي وتندرج ضمن البحث المصطلحي، فالمعارف الإنسانية كثيرة ومتنوّعة ولها مصطلحاتها، وقضية الاصطلاح هي نشاط آكاديمي صحيح لكن البنية المعرفية للتخصصات عموما والمصطلح منها جزءا خصوصا قد تكون اجتماعية، كمصطلحات علم الاجتماع وعلم النفس ومصطلحات العلوم الطبيعية والرياضيات، فيتم صياغتها بمشورة اللساني المختص صحيح، لكنّها معارف لها تعلّق بالمجتمع حيث يعتبر بيئتها التي تحتضنها وتتطوّر ضمنها تأثيرا وتأثّرا.

ومن أفراد العيّنة من يرى أن اللسانيات المعجمية من الفروع المعرفية التي لها ارتباط بالجانب الآكاديمي أكثر من الجانب الاجتماعي، ويمكن تفسير هذا التوجه باعتبار النشاط المعجمي في الجامعة الجزائرية حيث تعتبر قضايا المعجمية كالمعجم التاريخي والمعجم الإلكتروني، ...، كلّها موضوعات تناقش ضمن إطار آكاديمي.

ولا ينبغي أن يغيب المعنى الاجتماعي وهو المعنى الذي يفهمه الأفراد ضمن السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد والذي يتداول فيه لغته، وأيضا يتعلّمه الأطفال الصغار[1]، لكن قضايا المعجمية نشاط

[1]- ينظر محمد أحمد أبو الفرج، **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**، ص18.

آكاديمي ونشاط تعاوني لأن بناء المعاجم يحتاج إلى التراكيمة المعرفية، كما يمكن أثراء النشا المعجمي فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية سواء معرفيا كالمعاجم المتخصصة في علوم مثل علم الاجتماعي أو اجتماعية كالمعاجم المتخصّصة في فنون العمل المختلفة من خلال بناء المعاجم الموضوعية أو المعنوية والمعاجم المتخصصة، فكليهما يجمع ألفاظ وموضوعات فن معين وتربط وترتب الألفاظ اللغوية بحسب موضوعاتها وعانيها[1].

ويمكن التركيز على المشكلات الاجتماعية فيما يتعلّق بقضايا المجتمع واللغة فيما يرتبط ببناء المعاجم، كصناعة معاجم متخصصة في أسماء الأماكن للسياح والزوّار، أو المعاجم المتخصّصة للأكلات وأنواعها، معاجم متخصصة للغة اليومية من الألفاظ الدارجة والمستعملة حديثا حتى تكون دليلا لمتعلّم اللغة العربية من الناطقين بغيرها.

يمكن إثراء النشاط المعجمي فيما يتعلّق بهذه الموضوعات وغيرها **كالمعاجم السردية**[2] لسرد قصص الأماكن والأحداث التاريخية ترتيبا بناء على الكلمات، مثل معجم سرد أحداث الثوة الجزائرية مخصص: (للأماكن، والشخصيات، والتواريخ، والأحداث، والتحوّلات، المعالم، ...)، في إطار تاريخي، وقد يكون معجم لأحداث الثورة الجزائرية في إطار اجتماعي، وقد يكون معجم لأحداث الثورية الجزائرية في إطار عسكري، ...

فهذا المعجم سيكون دليلا موجزا مفيدا للباحثين، مرتّبا ترتيبا لغويا، وخاصة الذين يتلقون كمّا معرفيا

[1]- ينظر أميل يعقوب، **المعاجم اللغوية العربية بداءتها وتطوّرها**، ص 15-17.

[2]- لا أعلم إن كان هذا المصطلح موجودا لكنه مقترح من ما أتصوّره.

كبيرا ويحصرون مدار اهتماماتهم في موضوعات بعينها، سيكون هذا المعجم عونا لهم لإثراء تصوراتهم بقضايا فرعية وجزئيات وأحداث، يسهل عليهم البحث عنها والبحث عن فروعها المتعلّقة بها، كالبحث عن شخصية ما، وتكون هذه الشخصية قامت بحدث ما، فيمكن البحث في الحدث، ويقود الحدث إلى زمن معين، أو مكان محدّد، فيتم البحث عن المكان، ثم يقود المكان إلى البحث في سياق نشوء وارتقاء تلك الشخصية وظروف وملابسات حياتها، ...، فلا يتم تحصيل كل هذه المعرف عن طريق قراءة كتاب التاريخ ولا أحسن من المعاجم السردية للتنقّل بين معارف ومفاهيم وتصوّرات يتعلّق بعضها ببعض.

أما فيما يخص باقي الخيارات فمن الملاحظ تأخر ترتيبها بالمقارنة بالتخصّصات السابقة، فاللسانيات الاجتماعية من التخصصات التي تهتم بعلاقة اللغة بالمجتمع، ووقع اختيار بعض أفراد العيّنة على اللسانيات الاجتماعية وفي رأي هؤلاء أن اللسانيات الاجتماعية لها ارتباط بالجانب الآكاديمي أكثر من الجانب الاجتماعي، والبالغ عددهم 11 أستاذا جامعيا، وهذه نسبة ملفتة للانتباه وبالأخص أننا عندما نُسائل تعاريف اللسانيات التطبيقية نجدها تركز على الارتباط بين اللغة والمجتمع، فهناك اهتمام ملحوظ للسانيين الاجتماعيين بالقضايا اللغوية التي تتعلّق بالمجتمع كالازدواجية اللغوية، والثنائية اللغة، والتعّدد اللغوية، وكلها قضايا تهتم بتنوّعات لغوية ولهجية يتم تداولها واستخدامها في السياق الاجتماعي، وتعد هذه القضايا جوهرية في البحث اللساني الاجتماعي وليست هامشية.

ويمكن تفسير سبب هذا الاختيار إلى اعتقاد البعض بأن الرسائل البحثية هي اهتمام آكاديمي محض حتى وإن نقشت القضايا الاجتماعية فمادامت تخضع للإشراف وفي إطار توجيه آكاديمين مختصين فهي ضمن النشاط البحث الجامعي أكثر من الاجتماعي، وهذ يحتاج إلى مناقشة فالرسائل العلمية وإن كانت

ضمن تأطير متخصّص فإذا تناولت القضايا الاجتماعية فهي تعد ضمن البحث الاجتماعي أو لها جانب من الاهتمام اجتماعي.

وفي نفس السياق وفي إطار الحديث عن التخصصات والفروع البحثية ضمن اللسانيات التطبيقية والتي لها ارتباط بالجانب الآكايمي أكثر من الجانب الاجتماعي في أعمال الآكاديميين الجزائريين اللسانيات النفسية، والملاحظ أنّ بعض الباحثين فضّلوا اختيار هذا التخصص على أنه ضمن المجالات الأقل اهتماما من طرف الباحثين وهذا ما يفيده قلّة الاختيارات الممنوحة لهذا الفرع من طرف عيّنة الدراسة.

وتفسير هذه النتائج بالعودة إلى المعطيات الإحصائية أن اللسانيات النفسية لها ارتباط بالجانب الآكاديمي، لكنّ أكثر الأبحاث تتم ضمن نشاط مخبري بعيدا عن المناقشة العلمية ومقرّرات الطلبة، وخاصة عندما نبحث عن اللغة في الدّماغ البشري، أو عمليات إدراك اللغة، أو أمراض اللغة والكلام، وغيرها، فمناقشة مثل هذه القضايا يتم في المخبر بمعزل عن السياق التعليمي إلّا وفق إطار نظري ضيّق بعض الشيء.

وهذا التوجّه البحثي ليس بعيدا أبدا عن الإطار الآكاديمي فنشاط مخابر البحث العلمي هو نشاط يتم تأطيره من طرف آكاديميين ومخبريين متخصّصين، لكن بمعزل عن السياق التعليمي وهنا تكمن الإشكالية في الارتباط بين مخابر البحث العلمي والمقرّرات الدراسية، وعلى هذا تطرح العديد من الأسئلة منها:

- كيف يمكن الربط بين النّشاط المخبري والنشاط التعليمي في اللسانيات التطبيقية؟.
- هل المشاريع البحثية في مخابر البحث في تخصص اللسانيات النفسية موجودة حقّا في الجامعة الجزائرية؟.

- هل النشاط البحثي لمخابر البحث العلمي هو نشاط مؤسس وله مخرجات واضحة؟، ويرتبط بإشكالات ويقدّم حلولا لهذه الإشكالات؟.
- ما هو عائد هذا النشاط البحثي المخبري فيما يخص المقررات التعليمية؟، وما طبيعة المعرفة التي يتم تقديمها للمتعلّمين؟، وكيف يمكن بناء حقائب تعليمية تسهم في تكوين خرّيج مهيّأ لسوق الشغل؟.
- وبناء على التساؤل السابق تبرز عديد الأسئلة الفرعية؟، منها هل نشاط مخابر البحث العلمي والمؤسسات الجامعية في تخصص اللغة واللسانيات واللسانيات النفسية يمكن أن يستثمر في عالم الشغل؟.
- إلى أي مدى يمكن رفض ذلك أو قبوله كمعطى متناول أو غير متناول؟، هل هناك قابلية لمناقشة مثل هذا الطرح؟.

ومن خلال هذه الأسئلة نجد أنفسنا أمام فجوة بين ما هو كائن وما يمكن أن يكون عليه النشاط البحثي في اللسانيات النفسية، وهذا يحتاج إلى تكثيف الجهود واكتشاف المشكلات البحثية الواقعية لمدارستها، وربطها بالواقع، مما من شأنه أن يثير موجة بحثية دؤوبة ومتواصلة لما تثيره المشكلات اللسانية النفسية فيما يتعلق بالواقع.

وبالعودة للتحليل الإحصائي فإننا نجد اللسانيات التقابلية بنسبة مقبولة يعتبرها الباحثين تخصص يندرج ضمن البحث الآكاديمي أكثر من الاجتماعي، وهذا راجع إلى أنّ علم اللغة التقابلي يدرس اللغات دراسة تقابلية بين لغتين ليستا من أسرة واحدة بناء على مستويات التحليل اللساني أيضا بالاعتماد على خطوات المنهج التقابلي والنظريات التي تؤطر البحث يقول **أحمد محمد قدور**: "ويتناول المنهج التقابلي (Contrastive) –وهو أحدث المناهج اللسانية– لغتين أو لهجتين أو مستويين من الكلام بالدرس

العلمي للوصول إلى الفروق الموضوعية بين الطرفين اللذين تبنى عليهما الدراسة (...) لا يشترط فيه أن يكون خاصا بدراسة اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة"[1]، فيتم التحليل بناء على مستويات التحليل اللساني ويكون هذا بعد وصف اللغة فالوصف هو ما يقابل النظرية[2] على حد تعبير **عبده الراجحي**، وبما أنّ المنطلق في التحليل التقابلي هو النظرية اللغوية ثم وصف اللغة بالاعتماد على هذه النظرية فإنّ الدراسة كلّها تتمحور حول اللغة المحظة وهذا بحث آكاديمي أكثر منه اجتماعي.

وعلى هذا نجد بعض أفراد العيّنة وقع اختيارهم على اللسانيات التقابلية وفق توصيفا السابق الذكر، إلّا أننا نجد في المقابل من لم يقع اختياره على هذا الخيار لأسباب عديدة يعود بعضها إلى عدم الالمام بهذا التخصّص وعدم معرفة قضاياه، أيضا بروز التعليمية على المشهد المعرفي، اقتصار الكثير من الباحثين على موضوعات ضيّقة جعل الكثير من الموضوعات يبتعد عنها الباحثون ويفضّلون الموضوعات الأكثر شيوعا.

أما عن اللسانيات الجغرافية فنجد عدد من الأساتيذ من يعتبر هذ التخصص نشاط آكاديمي أكثر منه اجتماعي لكن بنسبة ضئيلة جدا، ويمكن تفسير ذلك أن الباحثين المتخصصين في اللسانيات الجغرافية يهتمّون بالجانب الاجتماعي للغة أو بالأخص الحيّز الجغرافي، وهذا له ارتباط بالواقع والمجتمع، لأن التصنيف اللغوي الجغرافي يتم بتحديد الأبعاد الاجتماعية للغة، وأيضا فإن اللسانيات الجغرافية لا تدرّس في الكثير من الجامعات وعلى هذا لا نجد اختيارات كثير لهذا الفرع المعرفي ضمن اللسانيات التطبيقية.

---

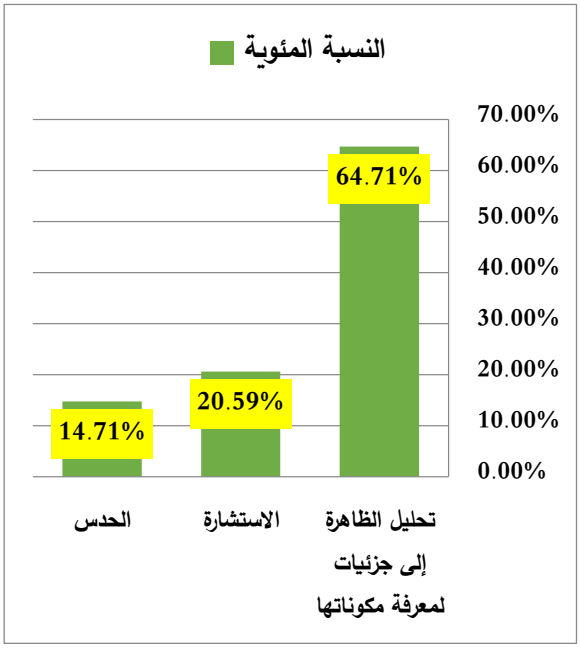
[1]- أحمد محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، ص29.

[2]- ينظر عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي تعليم العربية**، ص11.

الجدول رقم (33): يمثل فهم مكونات الظاهرة الاجتماعية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
تحليل الظاهرة إلى جزئيات لمعرفة مكوناتها	44	64.71
الاستشارة	14	20.59
الحدس	10	14.71
المجموع	**68**	**100**

الشكل رقم (35): يمثل فهم مكونات الظاهرة الاجتماعية



تمثل النتائج المتضمّنة في الجدول الإحصائي، أهم آراء الباحثين حول فهم طبيعة ومكونات الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع، حيث أن نسبة 64.71 %، والبالغ عددهم 44 أستاذا جامعيا، يرون أنّ فهم طبيعة ومكونات الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع ممكن من خلال تحليل الظاهرة إلى جزئيات لمعرفة مكوناتها.

فيما أنّ نسبة 20.59 %، وعددهم 14 أستاذا جامعيا، يرون أنّ فهم طبيعة ومكونات الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع ممكن من خلال الاستشارة، فيما كان رأي 14.71 %، والبالغ عددهم 10 أستاذ جامعي، يرون أن ذلك ممكن من خلال الحدس، والملاحظ أنّ مجموع عدد المشاركات هو 68 مشاركة ما يدلّ على أنّ هناك من المشاركين من حدد أكثر من خيار لفهم طبيعة ومكونات الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع.

يمكن تفسير هذه النتائج، بمسائلة الطرح المنهجي حيث أنّ فهم الظاهرة يتطلّب تأطيرا منهجيا ونجد غالبية أفراد العيّنة يرون أن فهم الظاهرة يكون عن طريق تقسيمها إلى أجزاء لمعرفة مكوّناتها ومن ثمّة مقاربة كل جزء على حدى إلى غاية الوصول إلى فهم كل الجزئيات ومن ثمة تقديم حل كلي وشامل في ضوء النتائج المتوصّل إليها. ويرى **الشويرخ** في هذا الصدد أن تقسيم البيانات عملية مهمة لكن بشرط أن تكون الفئات الجزئية متفرّعة عن البيانات الأصلية وتبرهن عنها[1]، أي أنّ الفئات الفرعية للظاهرة هي أدلة تبنى وتتأسّس عليها الظاهرة وهي جزء من كل، وهي الأجزاء التي تشكّل الكل.

وهذا التقسيم مهم وخاصة أمام الظواهر المتشعّبة بشكل كبير والتي لها الكثير من الفروع، ويعود اختيار أفراد العيّنة إلى هذا الطرح من منطلق أنّ الظاهرة المعقّدة هي كل يندرج ضمنه العديد من الجزئيات والمتغيّرات التي جعلت القضية ذات طبيعة مركّبة وبالتالي فإن فهم كل المتغيرات وتقديم حلول للجزئيات هو بلا شك فهم للظاهرة ككل.

ونبيح لأنفسنا القول في سبب هذا الاختيار أنه يعود لبعض الإشكالات المنهجية التي يصادفها المؤطرين والتي تعيق سيرورة البحوث العلمية، والتي تحتاج إلى فهم أعمق للظواهر المدروسة وهذا ما يحتم على الباحثين ابتكار طرق وآليات منهجية للوصول إلى الحلول أو مقترحات وإسهامات لاستيفاء بالمتطلبات المعرفية فيما يخص القضايا النوعية.

فيما نجد بنسبة مقبولة من الباحثين من يرى أنّه لفهم طبيعة ومكونات الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع ينبغي الاستشارة، ولتفسير ذلك لا بد من معرفة السبب وراء الاستشارة،

[1]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **منهجيات البحث في اللسانيات التطبيقية**، ص205.

ويكون ذلك من خلال مساءلة الخبراء والذين مرّوا بتجارب سابقة نفسها، إما عن طريق المعاينة المباشرة للموضوعات البحثية، أو من خلال المناقشات والورشات البحثية، وتكون الاستشارة عن الأبحاث والموضوعات التي يلاقي فيها الباحث صعوبة بالغة او يكون في حالة عدم اليقين.

وبالمجمل فإن اختيار بعض أفراد العيّنة لهذا الخيار من منظور التخصص فإن الباحثين يكون لهم إلمام بتخصص ما بشكل كلّي، في المقابل يكونون على معرفة بتخصصات مجاورة بشكل جزئي وهذا بفرض على الباحثين الاستشارة قصد إثراء رصيدهم المعرفي ومن ثمة تأطير الأبحاث بشكل معمّق ويقيني، وهذا ما هو ممول به في دوائر البحث العلمي، وهو ما يعطي للبحث الآكاديمي خصوصيته، من ناحية الممارسات البحثية.

أما عن الخيار الأخير فإن نسبة من أفراد العيّنة يرون أنّه لفهم طبيعة ومكونات الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع ينبغي لا بد من الاعتماد على الحدس، والحس المعرفي، وهذه من الأدوات العقلية التي يمكن للباحثين توظيفها لفهم القضايا المعرفية البعيدة عن الأدوات المنهجية والمعرفية، وفي حال انعدام وقصور العدّة المعرفية عن مقاربة الظاهرة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع في إطار المعرفة اللغوية.

وعندما نقول الحدس فإن هذا لا يعني العشوائية والتأويلات الخاطئة، وبناء النتائج على مقدّمات معرفية متناقضة أو تفتقر للأسس المعرفية الصحيحة إنّما يكون الحدس في توجيه الأبحاث للوصول إلى الحقائق ومن ثمّة اعتماد المنهج التجريبي بدل من التأويلات الفلسفية حتى نستطيع إخضاع الظاهر للسيرورة العلمية.

ويمكن تفسير سبب هذا الاختيار أنه يعود بشكل كبير إلى طبيعة الأبحاث الاجتماعية التي يكون الكثير منها غير مطواعة للبحث والممارسة العلمية، وتكون غير خارجة على نمط معين، والوصول إلى نتائج بعينها في تلك النوعية من الأبحاث يعيقه عدم خضوعها إلى منهجية بحثية معيّنة، وعدم مطواعيّتها لمناهج البحث العلمي، وهذا ما يضطر الكثير من الباحثين إلى اعتماد الحدس لتوجيه تلك الأبحاث للوصول إلى نتائج مثمر وتحقيق الأهداف البحثية منها.

ومن خلال مناقشة الأرقام والإحصاءات السابقة نلاحظ أن هذا الموضوع يحتاج إلى بسط نظر أكثر، إنّ فهم طبيعة ومكونات الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع، ممكن عن طريق كل من تحليل الظاهرة إلى جزئيات لمعرفة مكوناتها، والاستشارة، والحدس، وممكن أيضا عن طريق اعتماد طريقتين، أو الطّرق الثلاثة معا، إذا اقتضى الأمر ذلك، فلتحقيق الغايات والأهداف البحثية يصير لزاما علينا لا اختيارا توظيف كل الوسائل والطرق المتاحة وكذا ابتكار آليات خاصة لتوظيفها كخطوة نحو الحل للمعضلات البحثية.

إنّ هذا التأسيس هو خطوة أولية نحو جرأة علمية أكثر في النزول بالعدة المعرفية سواء منهجيا أو معلوماتيا، إلى دراسة ومقاربة القضايا والإشكالات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية والتي لها علاقة بالواقع، وهذا الربط بين كل هذه المتغيرات التي تبدو الكثير منها غير مترابطة، له معضلاته وعوائقه وخاصة أمام المنهج العلمي الصارم، وهو ما يكون غير مطواع أثناء الممارسة البحثية، ولهذا ينبغي أن تناقش هذه القضايا أكثر معلوماتيا ومنهجيا، وابتكار عدّة منهجية مرنة وكذا مناقشة حدود كل من هذه المنهجيات، والصلاحيات المعرفية والمنهجية لارتسام حدود جديدة أو التقليل منها.

ويمكن تقديم مقترحات أوّلية للمناقشة منها:

- قضايا مناهج البحث العلمي.
- قضايا التداخل بين الاختصاصات في مقاربة الظاهرة اللغوية.
- حدود التداخل بين المناهج البحثية.
- توظيف الوسائل المعرفية في دراسة الظواهر اللغوية، كالحدس، والاستشارة، والتأويل، التخيّل، والمعرفة بالضد، والاهتمام بالتأثير الذي يدل على وجود الفاعل في حال غياب التوصيف الدقيق للمؤثرات المتحكّمة في سيرورة الظاهرة، ....
- مدى كفاءة منطق معيّن في فهم ومن ثمّة مقاربة الظاهرة كمنطق المقدّمات والنتائج.
- إعادة التقييم الذاتي.

وغيرها من الأمور الكثير كلّها تحتاج إلى مناقشة لإعادة بناء هيكل معرفي أكثر دقّة وموثوقية وفعالية وكفاءة، في دراسة الظواهر اللغوية وحل المشكلات المتعلّقة بها بسبب ارتباطها بالعديد من المتغيّرات، كالمتغيرات الاجتماعية، والنفسية، والتكنولوجية المعلوماتية، والجغرافية المكانية والزمانية، والمعرفية النظرية، والتطبيقية الواقعية، والمتغيّرات الدخيلة، والمتغيّرات الغير قابلة للتعيين، والمتغيّرات الغير قابلة للمعرفة الحسيّة، ...، وكلّها مؤثرات مستقّلة تغير مسار وتؤثّر في المتغيّر التابع.

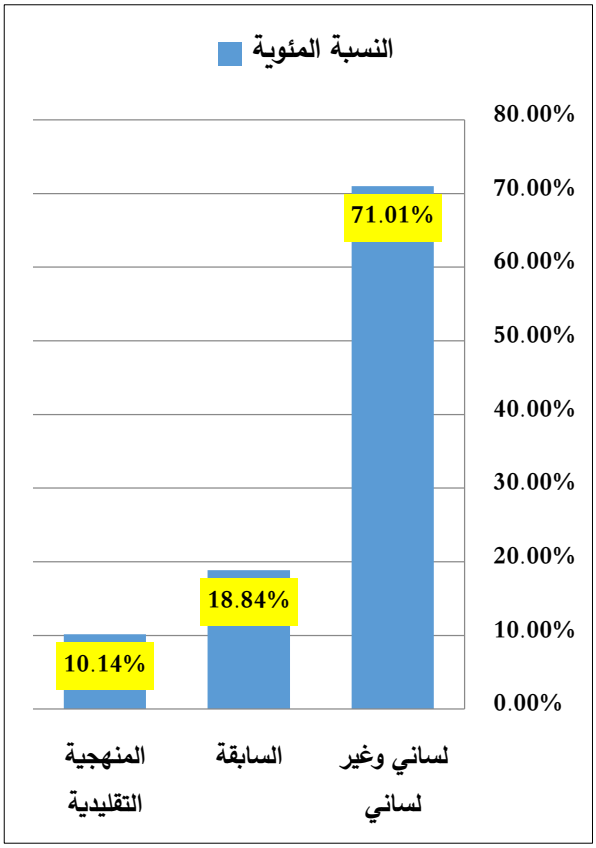
إن مناقشة كل هذه القضايا يثري ولا شك الملكة العارفة لدى الباحثين، ويعطي مساحة شاسعة للبحث والممارسة، وكذا يعمل على تجديد تخصص اللسانيات التطبيقية في جامعاتنا، ما يرتقي بها إلى المرئية المنشودة، وتصدر المشهد المعرفي، بالمقارنة بالجامعات العالمية التي لها سمعة راسخة في هذا

المجال.

الجدول رقم (34): يمثل طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
معرفة ما هو لساني وغير لساني ثمّ المقاربة كل منهما بشكل مستقل	49	71.01
اعتماد الطرق والتجارب السابقة للدراسات المماثلة	13	18.84
اعتماد الطرق المنهجية التقليدية على خطى الدراسات السابقة	7	10.14
المجموع	**69**	**100**

الشكل رقم (36): يمثل طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية



تبين النتائج في الجدول أعلاه، ما نسبته 71.01 %، والبالغ عددهم 49 أستاذا جامعيا، يرون أنّ طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع تتم عن طريق معرفة ما هو لساني وغير لساني ثمّ المقاربة كل منهما بشكل مستقل، وهناك من يرى أنّ طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع تتم عن طريق اعتماد الطرق والتجارب السابقة للدراسات المماثلة بنسبة 18.84 %، والبالغ عددهم 13 أستاذا جامعيا.

وفي المرتبة الأخيرة، نسبة 10.14 %، وعددهم 7 أستاذ جامعي، يرون أنّ طرق مقاربة الظاهرة

اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع تتم عن طريق اعتماد الطرق المنهجية التقليدية على خطى الدراسات السابقة، ونلاحظ أنّ إجمالي عدد المشاركات هو 69 مشاركة ما يدلّ على أنّ هناك من المشاركين من يرى اعتماد أكثر من طريقة في مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع.

يمكن تفسير النّتائج السابقة وخاصة اختيار أفراد العيّنة بنسبة متقدّمة لخيار معرفة ما هو لساني وغير لساني ثمّ المقاربة كل منهما بشكل مستقل، في حال مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية، والتي لها علاقة بالواقع أن سبب هذا الاختيار قد يكون في مرحلة قبلية لفهم مكوّنات الظاهرة وجزئياتها المشكّلة لها حتى يمكن دراستها، ومقاربتها، وهذا الخيار ضمن الخيارات المتوفّرة لدى الباحثين، وبالأخص في نوعية المعارف المتداخلة الاختصاصات، أو الإشكالات ذات الطبيعة المركّبة.

كذلك يعود سبب تفضيل هذا الخيار من قبل الآكاديميين إلى طبيعة الموضوعات المدروسة فالحل لهذه الموضوعات يكمن في معرفة جزئياتها وهذا ما نجده عند الباحثين أثناء تأطير البحوث، عن طريق المقاربة لكل موضوع على حدا، لكن النقاش هنا يكون عن طبيعة الموائمة في مراحل التعليم الجامعي هل هناك حديث عن هذه الموضوعات المنهجية في سيرورة الدوس أو لا؟.

فيما يرى آخرون اعتماد الطرق والتجارب السابقة للدراسات المماثلة، أثناء مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع، لماذا التجارب السابقة؟، لأنها أقرب طريق للوصول إلى حل محتمل، وهذا نلاحظه في الكثير من الأبحاث وخاصة على مستوى الطلبة الباحثين أثناء إنجاز رسائلهم البحثية فهم يطّلعون على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ذاته أو قريبة منه، للوصول إلى دراسة

موضوعاتهم، وخاصة على المستوى المنهجي، لذلك يمكن أن يكون اختيار بعض أفراد العينة لهذا الخيار من هذا المنطلق.

أيضا تعتبر الدراسات السابقة[1] دراسة أصيلة ومنطلق القول في ذلك الموضوع فهي دراسات تأسيسية أما الدراسات التي تنسج عل منوالها أو مكمل لها ما هي إلّا دراسات تابعة لها، وبالتالي فإن النظر إلى الموضوع من زاوية أقرب يعدّ تكملة ويحقق التراكمية المعرفية والتطور العلمي وهذا ما يمكن أن يقال عن اختيار أفراد العيّنة لهذا الخيار وتفضيل اعتماد الطرق والتجارب السابقة للدراسات المماثلة.

فيما يذهب عدد من أفراد العيّنة إلى اعتماد الطرق المنهجية التقليدية على خطى الدراسات السابقة، عند مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع والفرق بين هذا الخيار والخيار السابق أن هذا الأخير تتنوّع فيه الطرق والوسائل وكذا الاستفادة من التجربة البحثية ممكن أو هذ الخيار الذي ينص على اعتماد المنهجية التقليدية، يكون وفق سلّم علمي ومنهجي وفق العرف الآكاديمي دون النظر في الإمكانات الأخرى المتاحة.

ويكون هذا الخيار حلا أمام الباحثين المبتدئين الذين لا يملكون الخبرة الكافية للبحث والدراسة، ولا يملكون العدة المعلوماتية والمنهجية، أو ما يملكونه لا يفي بمتطلّبات الدراسة استيفاءا كاملا، وهذا ما نلتمسه أكثر عند الباحثين المبتدئين.

كذلك فإن اعتماد الطرق المنهجية التقليدية هو خيار لا محيد عنه للباحثين الذين لا يعرفون طبيعة

[1]– ينظر إبراهيم يحياوي، **الدراسات السابقة أهميتها وكيفية توظيفها في بحوث العلوم الاجتماعية**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، عدد 1، مج 10، جامعة محمد خيدر بسكرة، الجزائر، 2021م، ص321.

الموضوع أو يجدون أنفسهم أمام موضوعات لا يستسيغونها ولا يعتمل فيها ملكتهم العارفة فيعملون على مقاربة الظاهرة عن طريق توظيف خطوات البحث العلمية توظيفا جافا، والالتزام بخطوات البحث العلمي للوصول إلى النتائج المرجوّة، أي لتحقيق الأهداف البحثية على الأقل الحد الأدنى منها.

إن هذه القضية الجوهرية والتي تطرح تساؤلا هاما حول طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع، والتي وضعتنا أمام خيارات ثلاثة وهي: معرفة ما هو لساني وغير لساني ثمّ المقاربة كل منهما بشكل مستقل، و اعتماد الطرق والتجارب السابقة للدراسات المماثلة، واعتماد الطرق المنهجية التقليدية على خطى الدراسات السابقة، تباينت فيها الآراء لكن رجّحت كفّة الخيار الأوّل حيث أن أفراد عينة الباحث يجمعون بنسبة متقدّمة على أنّ مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع تتم عن طريق معرفة ما هو لساني وغير لساني ثمّ المقاربة كل منهما بشكل مستقل[1].

وإضافة على هذا الطرح ننهي إلى عناية القارئ الكريم أنّ الأمر في هذه القضيّة قد تجاوز التقسيم الذي ذكره **محمّد خاين** وهو معرفة ما هو لساني وما هو غير لساني، إلى نوع آخر من البيانات وهو البيانات والمعلومات الشبه لغوية وهي مرحلة متقدّمة جدا في تحليل الظاهرة، يقول **الشويرخ** عن هذه النوعية من البيانات: "البيانات شبه لغوية هي البيانات التي تتعلق بآراء مستعملي اللغة وقناعاتهم وتوجهاتهم تجاه استعمال اللغة وتعلمها، وكذلك استراتيجيات التعلم التي يستعملونها وأساليب التعلم التي يفضلونها وغير

[1]- ينظر محمد خاين، **اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص**، ص197.

ذلك. فهي ليست بيانات لغوية (ليست إنتاجا لغويا)، وإنما هي بيانات تتعلق باللغة واستعمالها وتعلمها"[1]، وعن استخدام وتوظيف هذه البيانات في الدراسة اللغوية يقول الباحث ذاته[2]:

- هي بيانات تستعمل أيضا للحصول على وصف للاستعمال اللغوي من قبل المبحوث أو ما يسمى التحليل اللغوي الموازي (metalinguistic analysis).
- تستعمل البيانات الشبه لغوية لتمثيل ما جرى اللفظ به أو إعادة بنائه.
- تستعمل كذلك للكشف عن وعي المبحوث بالظواهر اللغوية وتفسيرها.

ويضيف **الشويرخ** قائلا: "وتمثل البيانات شبه لغوية نسبة كبيرة من الدراسات والبحوث التي تجري في مختلف فروع اللسانيات التطبيقية. ويطلق على كثير من أدوات جمع البيانات شبه اللغوية مثل الاستبانة والمقابلة مصطلح أدوات التلفظ الذاتي self-report، حيث يتلفظ المبحوث بمعلومات عن نفسه"[3]، وما نلاحظه من تعريف الباحث أنّه يقصد الدراسات والبحوث التي تهتم بتعليمية اللغات لأن نوعية المعلومات التي يقصدها الباحث تندرج ضمن اهتمام الباحثين المتخصصين في تعليمية اللغات.

وهذا ما سأعمل على توسعته، وسنتجاوز هذا القيد إلى اعتماد البيانات الشبه لغوية في جميع البحوث والفروع المعرفية للسانيات التطبيقية لأن البيانات الشبه لغوية لها أهمية كبرى وسأقدم مقترحات عن البيانات الشّبه لغوية التي أرى أنها قريبة من البيانات اللغوية، وأنبّه القارئ الكريم أننا نناقش هذه المعلومات ولا نريد أن ننظر إلى اللسانيات التطبيقية في إطار تعليمية اللغات فقط بل نريد أن نتجاوز مقولة أن اللسانيات

---

[1]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **منهجيات البحث في اللسانيات التطبيقية**، ص314.

[2]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **منهجيات البحث في اللسانيات التطبيقية**، ص314.

[3]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **منهجيات البحث في اللسانيات التطبيقية**، ص314.

التطبيقية مجرد اسم رنان لتعليمية اللغات[1].

أما عن البيانات الشبه لغوية فيمكن أن تكون:

- لغة الجسد.
- نظريات تقيد استخدام اللغة، أو تقدم وصفا يتعلق باللّغة.
- أين يكمن تأثّر أو تأثير اللغة في ظاهرة ما أو سلوك ما، وكيف يمكن وصف هذا التأثير من ثمة المعرفة أكثر حول هذا المكوّن لتسهيل التحكّم فيه، وإخضاعه للمنهج التجريبي.
- مكوّنات الظواهر التي لها علاقة باللغة، لأنّ هذه المكوّنات لها علاقة تأثيرية تأثّرية باعتبار أنّ الظاهرة نظام متكامل.
- مستويات التأثير ونسبه.
- قياس التأثير حين خلوّ الظواهر من الوحدات اللغوية.
- لماذا وجود هذه المتغيرات اللغوية؟، ولماذا تستخدم بهذه الطريقة؟.

وعموما فإن الحديث عن هذه القضايا يحتاج إلى توضيح، وبحث أكثر، وإثراء، وكذا استدامة النقاش حولها، وتجديده في كل مرّة دعت فيها الضرورة لذلك، لأنّها قضايا فارقة في نوعية الدراسات وعامل تأثير في جودة الأبحاث، وموثوقيتها وثباتها أكثر.

---

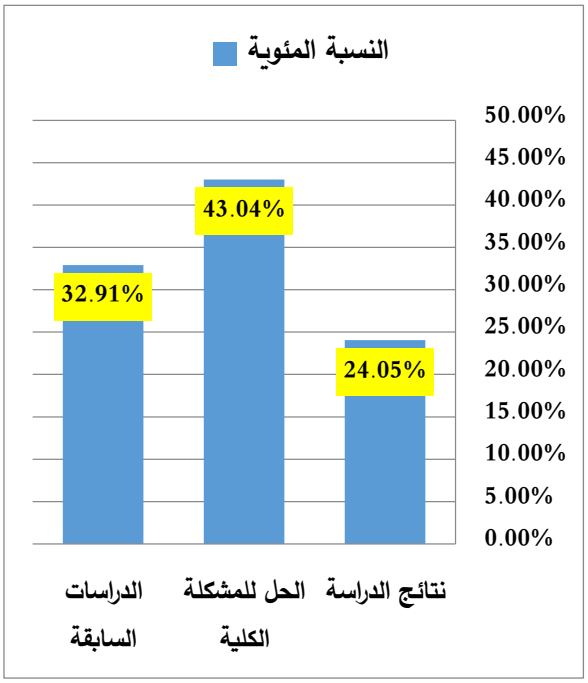
[1]– Voir Strevens, **Applied linguistics: an overview**, P17

نقلا عن صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص12.

الجدول رقم (35): طريقة وضع الحلول للمشكلات المدروسة

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
استنتاج الحلول بناء على نتائج الدراسة	19	24.05
بناء على خصوصية كل جزئية من جزئياتها المكونة لها بالحلّ الجزئي إلى الحل للمشكلة الكلية	34	43.04
الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة المماثلة	26	32.91
المجموع	**79**	**100**

الشكل رقم (37): طريقة وضع الحلول للمشكلات المدروسة



تشير الشواهد الكميّة في الجدول أعلاه، أنّ أعلى نسبة والمقدّر بـ: 43.04 %، والبالغ عددهم 34 أستاذا جامعيا، يرون أنّ وضع الحلول للمشكلات التي تنتجها الظواهر المدروسة يكون بناء على خصوصية كل جزئية من جزئياتها المكونة لها بالحلّ الجزئي إلى الحل للمشكلة الكلية، فيما يأتي بنسبة أقل من النسبة الأولى والمقدّرة بـ: 32.91 %، وعددهم 26 أستاذا جامعيا، يرون أنّ وضع الحلول للمشكلات التي تنتجها الظواهر المدروسة يكون عن طريق الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة المماثلة.

فيما نسبة 24.05 %، وعددهم 19 أستاذا جامعيا، يرون أنّ وضع الحلول للمشكلات التي تنتجها الظواهر المدروسة يكون عن طريق استنتاج الحلول بناء على نتائج الدراسة، كما نلاحظ أنّ المجموع الكلّي لعدد المشاركات يبلغ 79 مشاركة ما يدلّ على أن هناك من أفراد العيّنة من اختار أكثر من خيار.

وتفسّر هذه النتائج في ضوء الخبرات البحثية للأساتذة الجامعيين وتركيز النظر يكون حول خصوصية كل جزئية، وتتمثل هذه الخصوصية في الخصوصية المعرفية، وخصوصية المعالجة والمقاربة، وكذلك خصوصية التأثير في النظام الفكري والمعرفي، وكل من هذه القضايا السابقة من المهم الإلمام بها وفهمها لأن وضع الحلول للمشكلات البحثية يكون أكثر نجاعة وفعالية إذا فهمنا الظاهرة وفق خصوصيتها وتفرّدها بالمقابلة بما يشابهها من قضايا أخرى، وتجلية التقاطعات بينها.

ويمكن القول أنّ وقوف بعض أفراد العيّنة على هذا الخيار وخاصة الدراسات المتعلّقة بالقضايا اللغوية الاجتماعية، سببه أنّ وضع الحلول لهذه النوعية من الدراسات يكون عن طريق المقاربة الجزئية والحل الجزئي وصولا إلى الحل الكلّي للمشكلة، وهذا التقسيم يندرج ضمن التأطير المنهجي للبحوث العملية؛ يقول **علي منصوري:** "أما منهج التفكير العلمي فهو تتبع لما سبق، ويجري مجراه في محاولة إيجاد صيغة معينة تضع أمام الطالب كل المسائل التي تتعلق بالمعرفة العلمية وصفاتها وشرائطها، والتعريج على مصطلحات مركزية في هذا الصدد: كثنائية الموضوعية والذاتية، ومثلها الظن والقطع، ومثلها الكليات والجزئيات، وأشياء أخرى كالتعليل والقياس والاستدلال والاستقراء والاستنباط، والحدود والجدل ..."[1] فهذه الرؤية المنهجية أساسية في تأطير الباحث لإنجاز الأبحاث العلمية، وتعتبر نظرية الجزئيات والكليّات بالأهمية بما كان حيث أن الموضوع هو جزئياته المشكّلة لكليّته.

فمثلا: عندما يتعرّض اللساني التطبيقي لمشكلة مركّبة، كتحليل مدونة لغوية لاكتشاف توجهات الشباب

---

[1]- علي منصوري، **عقبات تدريس اللسانيات في الوسط الجامعي وقفة أخرى على إشكاليات: المصطلح والترجمة والمنهج، وأثرها في الدرس اللساني الجامعي –رؤية ومقترحات–**، مجلة اللغة العربية وآدابها، عدد 5، مج 2، جامعة البليدة2، الجزائر، 2014م، ص93.

في مواقع التواصل الاجتماعي في قضية ما، فإنّه يتعيّن عليه تقسيم هذه المشكلة إلى عدّة أقسام، (القسم الخاص بأبحاث اللغة، والقسم الخاص بأبحاث تكنولوجيا المعلومات)، وبالعودة إلى المثال السابق الذكر فإن التأطير المنهجي للإشكالية السابقة يكون كالآتي:

- أمّا القسم الأول (الخاص بأبحاث اللغة): فإنه يتعين على اللساني التطبيقي، أن يتوفر على الأدوات والنظريات التحليلية، كتحليل المضمون وتحليل الخطاب، والتحليل النقدي للخطاب، وكلها نظريات مقاربات لدراسة اللغة دراسة تحليلية لتحقيق الغايات والأهداف الموضوعة لهذه الدراسة والوصول إلى النتائج.
- أمّا القسم الثاني (الخاص بتكنولوجيا المعلومات): فإنه يتعين على اللساني أن يتوفر ويتقن استخدام
- العدة التكنولوجية، كبرمجيات تجريف البيانات، وأدوات تحليل البيانات مثل: (EXCEL، SQL)، ولغات

البرمجة، ....

ثم العمل على تصور عملية تحليل البيانات للوصول إلى حل مشكلة البحث في مثالنا: (معرفة توجهات الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي اتجاه قضية ما)، عن طريق الاهتمام بالمشكلات الجزئية:

- أولا: تحديد الهدف، ومشكلة البحث، ونوعية البيانات، وأين تتوفر البيانات.
- ثانيا: بناء الخوارزمية الخاصة بتجريف البيانات.
- ثالثا: الحصول على البيانات عن طريق تجريف البيانات.
- رابعا: تصنيف البيانات في جداول وفق الأهداف والغايات المحددة.
- خامسا: تطبيق نظريات التحليل، والقيام بعملية التحليل.

- سادسا: استخلاص النتائج.

فما نلاحظه من خلال المثال السابق أن كل مرحلة من مراحل دراسة ومقاربة وحل المشكلة البحثية الرئيسية وهي (معرفة توجهات الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي اتجاه قضية ما)، يتم عن طريق حل للمشكلات الجزئية التي تتكون منها المشكلة الكليّة.

فمثلا عملية بناء الخوارزمية –في المرحلة الثانية– هي مشكلة بحد ذاتها ويكون حلّها عن طريق استخدام المكتبات البرمجية المتوفّرة لذلك، وسؤال المتخصصين عن أنسب تكنولوجيا لموضوع البحث، فإذا توصلت إلى حل لمشكلة المرحلة الثانية وهي التوصل لحل لبناء خوارزمية التجريف، أَمُرُّ إلى حل مشكلة أخرى وهكذا، فالحل الجزئي للمشكلات الجزئية لوحدها يجعلنا نضع حلول للمشكلة الكليّة، والوصول في نهاية المطاف إلى مقاربة إشكالية البحث الرئيسية.

ونطرح تساؤلا هاما –وكنا من قبل قلنا أنّ وضع الحلول للمشكلات التي تنتجها الظواهر المدروسة يكون بناء على خصوصية كل جزئية من جزئياتها المكونة لها بالحلّ الجزئي إلى الحل للمشكلة الكلية– والتساؤل الذي نطرحه هو فيما تتمثل خصوصية كل جزئية من جزئيات المشكلة في مثالنا السابق؟، أي فيما تتمثل خصوصية الخوارزمية في مقاربة مشكلة البحث الكلية (معرفة توجهات الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي اتجاه قضية ما)؟، ونجيب عن هذا التساؤل بالقول أن خصوصية الخوارزمية في أنّها توفر الجهد في جمع البيانات بالمقارنة مع الطريقة اليدوية التقليدية (طريقة: القراءة والنسخ واللصق).

وتكمن خصوصية الخوارزمية في المثال السابق في أنّها معدّه خصيصا لتجريف نوعية محدّدة من البيانات، أي أنّ بناؤها المنطقي يتضمن طريقة محدّدة في جمع النصوص، على العكس من استخدام

خوارزميات التجريف العامّة التي تجمع كل النصوص إضافة إلى: (الرموز والأرقام، والأكواد البرمجية الخاصة ببناء الصفحة)، وبلغة تحليل وعلم البيانات، فإن البيانات التي تجمعها الخوارزميات العامة هي بيانات غير نظيفة ولا يمكن تحليل النصوص الغير نظيفة لأنها لا تعطي نتائج صحيحة.

إن الاهتمام بتجزئة المشكلة مع إعطاء كل جزئية خصوصيتها يضفي على دراسة المشكلة نوع من المهنية والاحترافية في البحث، وكذا وضع الحلول للمشكلات البحثية على ضوء الممارسات المنتظمة والمتسلسلة منطقيا، لتكون الحلول النهائية للمشكلات البحثية، مؤسسة ونهائية، وتخدم موضوع البحث، وعملية من ناحية أنها واقعية ونهائية.

ويرى بعض أفراد العيّنة أنّ وضع الحلول للمشكلات البحثية يكون عن طريق الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة المماثلة، ويمكن تفسّير سبب اللجوء إلى الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة لوضع حلول للمشكلات البحثية، أن الدراسات السابقة تعطي تصوّرا شاملا للمشكلة المماثلة وهذا يعين كثيرا الباحثين اللسانيين في تصوّر مشكلاتهم البحثية وتصوّر نوعية الحلول الأقرب إليها.

ولا شك أنّ هذا يعبّر عن وضعية فكرية أثناء الدراسات والممارسات البحثية التي يقوم بها الباحثون، وهنا نتساءل لماذا يلجأ الباحثون لهذه النوعية من الحلول؟، وهذا في تصوّري يعبّر عن قصور فكري من الناحية المعرفية، والمنهجية وخاصة أمام الإشكالات البحثية القابلة للبحث والتي تتوفر فيها المادة والقابلية للدراسة لأنّ مقاربة هذه النوعية من الأبحاث الهدف منه المعرفة الواقعية والحقيقية ومقاربة المشكلة البحثية في حد ذاتها، بما هو متوفر من معطيات، في إطار منهجي محدّد، وبالتالي ليس هناك توافق بين موضوعين تماما إلّا في بعض التقاطعات، وإلّا فإن هذا تكرار.

كما أنّ من أفراد العيّنة من يذهب إلى أنّ وضع الحلول للمشكلات البحثية يكون عن طريق استنتاج الحلول بناء على نتائج الدراسة، وهذه الجزئية بديهية لأن أي دراسة يستفاد من نتائجها لوضع حلول لمشكلة الدراسة، إلّا أنه من المستحسن مناقشة هذه القضية وطرح الأسئلة اللازمة لمنازعة هذا الطرح أحقيته في إثبات منطقيّته، وإلّا ما الذي يجعل الحقيقة حقيقة واليقين يقين؟، وهل دائما أن نتائج الدراسة هي حلول للمشكلات أم أنّ هناك مشكلات مغلقة على ذاتها؟، أو أنه هناك نتائج لا تقدّم حلولا ولا ترتبط بالمشكلات البحثية؟، وما هو سبب ذلك؟.

إنّ مناقشة هذه القضايا بالأهمية الكبرى إذا ما أردنا معرفة تأثير بين نظام اللغة والأنظمة الأخرى، ودفع هذه المعرفة إلى منتهاها، وكذا مسائلة الملكة العارفة ما الذي يكمن وراء الظواهر؟، وما الذي تقوله الرموز وما الذي ينبغي أن يقال ولم يتم ترميزه؟، ما الذي تختزنه العقول وتعجز اللغة عن البوح به؟، وهل ذلك ممكن؟.

وحاصل النظر فيما مضى فإن وضع الحلول للمشكلات البحثية التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية يكون بناء على خصوصية كل جزئية من جزئياتها المكونة لها بالحلّ الجزئي إلى الحل للمشكلة الكلية، أيضا الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة المماثلة، كذلك استنتاج الحلول بناء على نتائج الدراسة ذاتها، ويمكن أيضا الاستناد إلى أكثر من خيار من الخيارات السابقة أو أكثر من ذلك مما هو ممكن، لتحقيق الغايات والأهداف من البحوث والوصول إلى النتائج المرجوّة.

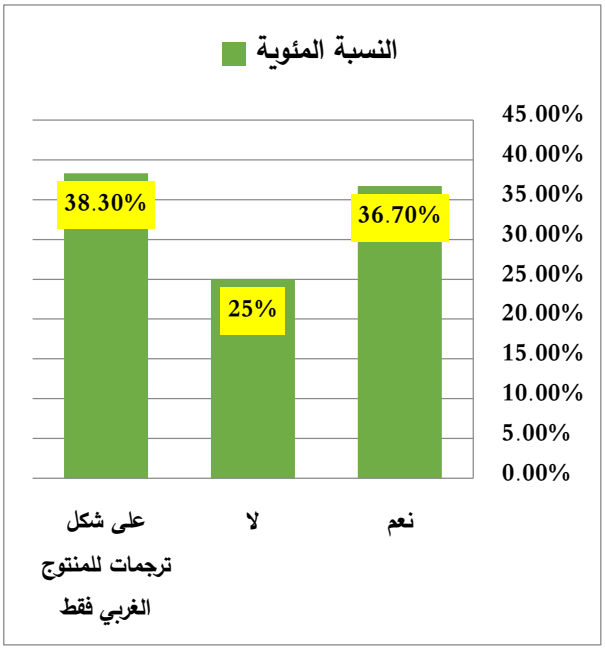
وما نخلص إليه من مناقشة هذه القضايا ومتعلّقاتها يحتاج إلى بسط نظر أكثر، وإلى مناقشة مستفيضة حول آليات وضع الحلول للمشكلات البحثية المتعلّقة بقضايا اللغة والواقع، والارتقاء بالفعل

اللساني بحثا وممارسة إلى تقديم رؤية بحثية واضحة وواقعية فيما يتعلق بالمشكلات البحثية.

الجدول رقم (36): تطوير اللسانيات التطبيقية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
نعم	22	36.7
لا	15	25
على شكل ترجمات للمنتوج الغربي فقط	23	38.30
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم(38):تطوير اللسانيات التطبيقية



نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية أعلاه أنّ نسبة 38.30 %، والبالغ عددهم 23 أستاذا جامعيا، يرون أن طبيعة النشاط البحثي من طرف الآكاديميين الجزائريين لتطوير حقل اللسانيات التطبيقية على شكل ترجمات للمنتوج الغربي فقط، أما نسبة 36.7 %، وعددهم 22 أستاذا جامعيا، يرون أن هناك نشاط بحثي من طرف الآكاديميين الجزائريين لتطوير حقل اللسانيات التطبيقية.

وفي المرتبة الأخيرة نسبة 25 %، وعددهم 15 أستاذا جامعيا، يرون أنه ليس هناك نشاط بحثي من طرف الآكاديميين الجزائريين لتطوير حقل اللسانيات التطبيقية.

ونلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية تفاوت بين المستجوبين في هذه القضيّة، بين رفض وتأييد،

ويمكن النّظر إلى هذه النتائج أنّ غالبية أفراد لعيّنة مقرّون بوجود نشاط بحثي لتطوير اللسانيات التطبيقية من طرف الآكاديميين الجزائريين إما عن طريق الترجمة أو نشاطات أخرى.

وهذا يعكس واقع تخصص اللسانيات التطبيقية وفروعها البحثية في الجامعة الجزائرية ولا شك أن تطوير اللسانيات التطبيقية يعقبه تغييرات معرفية ومنهجية وهذا ما نعمل على استجلائه، ونحن نعرف أنّ اللسانيات التطبيقية تخصص بيني تتجاسر فيه العلوم والمعارف، ويقول **الشويرخ:** "وقد أصبحت اللسانيات التطبيقية في نهاية القرن العشرين حقلا واسعا متنوعا تتقاطع فيه العلوم. ومع أن تعليم اللغة وتعلمها ظل هو جوهر اللسانيات التطبيقية، إلا أن اهتمامات هذا العلم شهد تحولات كبيرة"[1]، ومن هنا نريد التركيز علة متطلبّات التحوّل في الجامعة الجزائرية، وستورد قراءة عامّة للموضوعات التي دار حولها الموضوع البحث وما السبيل إلى إحداث تحوّل في واقع اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائري؟.

ونجد أن العديد من الموضوعات التي برزت وصاحبت فعل التحوّل والتطوّر الذي عبّر عنه **الشويرخ** وكلّها موضوعات تتطلّب تحوّلا وتكيّفا معرفيا ومنهجيا، منها التقاطعات بين اللغة معارف أخرى كعلوم الإعلام، والقانون، والسياسة، ...، والإشكالات التي تطرحها هذه الموضوعات وبالإضافة إلى هذا نجد إسهامات بحثية لجيل جديدة من الباحثين ساهموا في تطوير رؤى جديدة وطرح أسئلة جديد[2]، وهذا ما يحتاج إلى إثراء مكتبة اللسانيات التطبيقية بمؤلّفات جديدة، وموسوعات وكتب المنهجية وابتكار مناهج جديدة.

والملاحظ من خلال القيم الإحصائية أنّ هناك محاولات من طرف الآكاديميين الجزائريين مناقشة

---

[1]- صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص31.

[2]- ينظر صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص31-32.

قضية تطوير اللسانيات التطبيقية ويمكن أن نلتمس هذا من خلال الملتقيات والورش البحثية والمقالات والمؤلّفات ولا شك.

في المقابل نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية أن عددا معتبرا من أفراد عيّنة الدراسة يرون أنه ليس هناك محاولات لتطوير اللسانيات التطبيقية من طرف اللسانيين الآكاديميين الجزائريين في الجامعة الجزائرية، وها يعبر من جهته عن واقع أقر به المستجوبين من أفراد العيّنة الذين يتبنّون هذا الطرح، وتعبّر هذه النتائج عن قصور في عميلة تطوير اللسانيات التطبيقية، فربّما يقصد هؤلاء أنّ النشاط العلمي لتطوير اللسانيات التطبيقية ودعم التحول في نظامها المعرفي منهجيا ومعلوماتيا، غير كاف إذا اقتصرنا على الملتقيات العلمية فقط (النشاط الآكاديمي المرحلي)، بل لا بد من عمل دؤوب وغير منقطع وتراكمي.

ولا بد من أن لا ننظر لهذا التضارب في الآراء على أنّه نظرة تشاؤمية، إنّما الواجب علينا أن نعير كل الأطراف الاهتمام اللازم سواء من الذين ينظرون إلى واقع اللسانيات التطبيقية بنظرة تفاؤلية وأنّ هناك محاولات ورغبة حقيقية في التطوير، أو الذين يدفعون هذا التطوير أكثر وأكثر ويرون أنّ العمل غير كاف ولا بدّ من المزيد.

وعليه وفي خضم فوضى التصوّرات حول هذه القضية فإننا ينبغي أن نركز الاهتمام على واقع اللسانيات التطبيقية في الجامعة بمفهومها الحديث مع ما طرأ على هذا المجال من مستجدّات وما يعقبها من تحوّلات في السياق العالمي، لابد من مناقشة قضايا بذاتها، مثل:

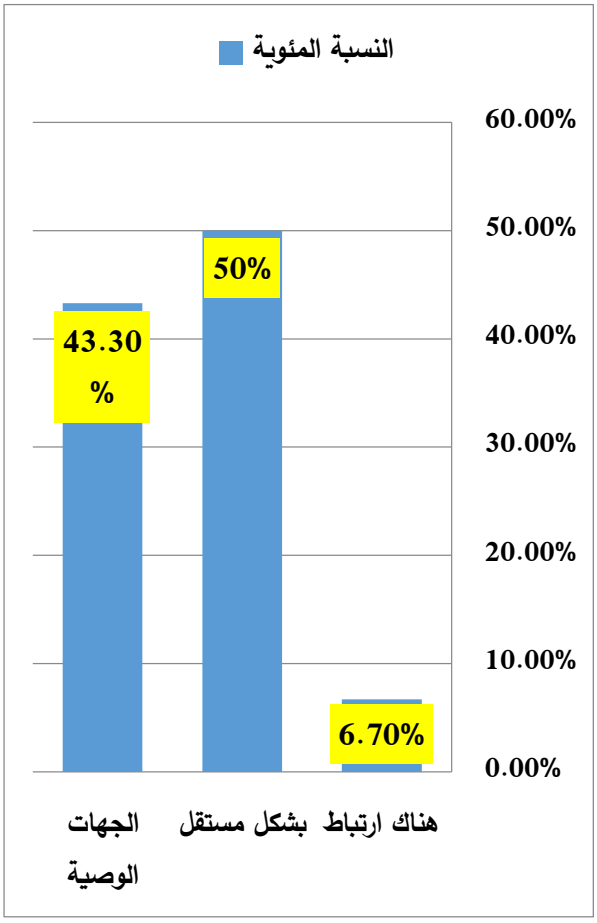
- قضية مناهج البحث العلمي والتداخل المنهجي.
- بناء الموسوعات في اللسانيات التطبيقية.

- القضايا المعرفية مثل: (المجالات والفروع البحثية، الموضوعات والقضايا، التفاعل مع المستجدات، الاستشراف، الحقائب المعرفية، التكوين المتخصّص للباحثين، فرص العمل، استحداث مهن وتخصّصات مثل: محلل بيانات لقنوات إعلامية عن طريق تزويد هذا المتخصص بحقيبة معرفية مهنية، ...).
- إعادة التقييم وحصيلة النتائج السنوية.
- الشراكات والبعثات العلمية.
- قضايا اقتصاد المعرفة.
- إثراء المكتبة الجامعية بكتب متخصّصة.
- دعم المشاريع الناشئة في هذا المجال، وتطويرها، مثل: (بناء شركة ناشئة في تكنولوجيا واجهة الدماغ والحاسوب BCI)، ودعم هذه الشركة عن طريق شراكات: التكوين والتطوير، رعاية العلاقات المهنية مع الأطراف: الشركات ورجال الأعمال، والزبائن المحتملون.
- إتاحة الفرصة والوقت المناسبين للنقاش وكذا العمل على إثراء الصورة الذهنية لهذا المجال لدى الباحثين.
- ربط اللسانيات التطبيقية بالواقع، كتنزيل متخصصين مستشارين للتفاعل مع المشكلات الاجتماعية الواقعية التي تحتاج إلى الاستشارة، ليتم بعد ذلك تفعيل عضوية هؤلاء المستشارين لدى الهيئات العليا، كالمجلس الأعلى للغة العربية، ورئاسة الجمهورية لتقديم الاستشارة بناء عل الخبرة الميدانية في حل المشكلات التي يواجهها هؤلاء المستشارين في عملهم مع القضايا الواقعية والاجتماعية، وبالتالي الاستفادة من خبرتهم الميدانية والواقعية، على العكس مع الأعضاء الذين يمتلكون الخلفية النظرية فقط.
- أرشفة الاجتماعات والمقترحات البحثية، واعتماد سلم تقييم المشاريع.

جدول رقم (37): يمثل تأثير نشاط مخابر البحث العلمي على البرامج الدراسية ضمن أبحاث اللسانيات التطبيقية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
هناك ارتباط بين نتائج الأبحاث لمخابر البحث العلمي والبرامج الدراسية	4	6.7
تعمل مخابر البحث العلمي بشكل مستقل عن النشاط التعليمي	30	50
تؤثر نتائج أبحاثها على النشاط التعليمي، لكن تغيير البرامج لا يتم مباشرة لارتباطه بجهات وصية يخول لها ذلك	26	43.3
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم (39): يمثل تأثير نشاط مخابر البحث العلمي على البرامج الدراسية ضمن أبحاث اللسانيات التطبيقية



تشير النتائج الإحصائية أن نسبة 50 %، والبالغ عددهم 30 أستاذا جامعيا، برون أنه ليس هناك تأثير لنشاط مخابر البحث العلمي على البرامج الدراسية ضمن أبحاث اللسانيات التطبيقية، حيث تعمل مخابر البحث العلمي بشكل مستقل عن النشاط التعليمي، في حين أن نسبة 43.3 %، والبالغ عددهم 26 استاذا جامعيا، برون أنّ طبيعة تأثير لنشاط مخابر البحث العلمي على البرامج الدراسية ضمن أبحاث اللسانيات التطبيقية منفصل، حيث تؤثر نتائج أبحاثها على النشاط التعليمي، لكن تغيير البرامج لا يتم

مباشرة لارتباطه بجهات وصية يخول لها ذلك.

أيضا نسبة 6.7 %، والبالغ عددهم 4 أستاذ جامعي، يرون أنّ هناك تأثير لنشاط مخابر البحث العلمي على البرامج الدراسية ضمن أبحاث اللسانيات التطبيقية، حيث أنّ هناك ارتباط بين نتائج الأبحاث لمخابر البحث العلمي والبرامج الدراسية.

ويمكن تفسير النتائج الإحصائية أنّ أغلب أفراد العيّنة يرون أن النشاط العلمي لمخابر البحث العلمي مفصول عن النشاط الآكاديمي (المقرّرات الدراسية)، ونجد أنفسنا أمام رأيين، الرأي الأول يرى أنّ نشاط مخابر البحث العلمي هو نشاط مفصول تماما عن المقررات ومجريات العملية التعليمية في أقسام اللغة، أما الرأي الثاني، يرى أن تأثير نشاط مخابر البحث العلمي ليس تأثيرا مباشرا، إنما هناك جهات مخوّل لها الربط بين نشاط المخابر والنشا التعليمي إذا لزم الأمر.

وهذا يعبر عن واقع مخابر البحث العلمي ضمن النشاط العلمي الآكاديمي في تخصص اللسانيات التطبيقية ويمكن إرجاع سبب هذا التوجّه أنّ التكوين القاعدي الذي يتلقّاه الطالب الباحث في السنوات الدراسة هو تكوين لأخذ الأبجديات المعرفية الأولى ضمن تكوينه كمتخصص في اللسانيات التطبيقية وفروعها، أمّا نشاط مخابر البحث العلمي فهو نشاط موجه لتحقيق أهداف مؤقّتة مرتبطة بغايات محدّدة، وهذا ما نلتمسه من خلال الخيارات ونسبة المشاركة.

وما نقصده من الربط بين مخابر البحث العلمي والمقرّرات الدراسية هو أن لا يكون نشاط مخابر البحث العلمي معزول تماما عن النشاط التعليمي، ويكون الربط بينهما عن طريق استحداث المقرّرات التعلمية، أو إضافة مقاييس جديدة، لتدريس القضايا المستجدة؛ حتى نضع الطالب الباحث على المسار

الصحيح في مقاربة الظواهر التي تمسّ مجتمعه بشكل مباشر، وضمن محيطة أيضا، وتنبيه الباحثين إلى المستجدات البحثية، ومتطلّبات المعرفة الراهنة، حتي يجدون لأنفسهم دورا في مستقبل المعرفة في تخصّصاتهم.

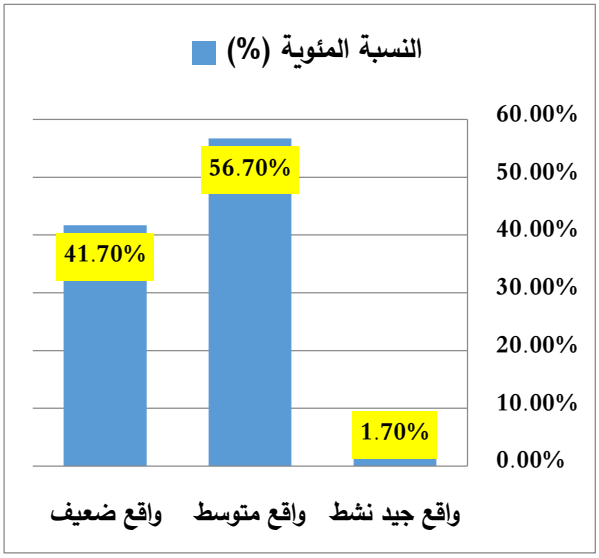
إن مخابر البحث العلمي تؤدي دورا حيويا، ووظيفيا، والكثير من المستجدّات ضمن القضايا البحثية تمرّ عبر المخابر لذلك فإنه نشاط هذه المخابر في سيرورة دائمة بالمقارنة بالنشاط التعليمية الذي هو مكرّر لنقل المعرفة نفسها، ولا ضرر بل من الأهمية الكبرى الحديث عن طبيعة المعرفة المستجدّة ونقلها للطلبة الباحثين.

ونرى من خلال المعطيات الإحصائية أنّ من أفراد العيّنة من يرى أنّ هناك ارتباط بين نتائج الأبحاث لمخابر البحث العلمي والبرامج الدراسية، وإن كان هذا الرأي محدود –بالمقارنة مع العدد الكلّي للإجابات–، لكن لا نهمله لأنه يعبّر عن رأي باحثين لهم اطلاع وعضوية في هذه المخابر ويعبّرون عن ما هو كائن بالفعل، فنشاط مخابر البحث العلمي ونتائجه يمكن توظيفها والاستفادة منها في المقررات التعليمية وطرح الموضوعات أمام الطلبة الباحثين، وهذا في رأي بعض أفراد العيّنة موجود بالفعل ومعمول به في الجامعة الجزائرية.

الجدول رقم (38): يمثل واقع مراكز البحث العلمي

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
واقع جيد نشط	1	1.70
واقع متوسط	34	56.70
واقع ضعيف	25	41.70
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم(40):يمثل واقع مراكز البحث العلمي



يمثل الجدول السابق واقع مراكز البحث العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية حيث تعبّر النتائج الإحصائية السابقة بنسب مختلفة عن مستوى هذه مراكز في طبيعة البحث العلمي، حيث نجد نسبة 56.70 % من أفراد العيّنة والبالغ عددهم 34 أستاذا جامعيا يرون أن واقع مراكز البحث العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية ذات مستوى متوسط، في حين نسبة من الباحثين المقدّرة بـ: 41.70 %، وعددهم 25 أستاذا جامعيا، يرون أن واقع مراكز البحث العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية ذات مستوى ضعيف.

وفي المرتبة الأخيرة نسبة 1.70 %، يرون أن واقع مراكز البحث العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية ذات مستوى جيد نشط.

ويمكن تفسير هذه النتائج الإحصائية كالآتي:

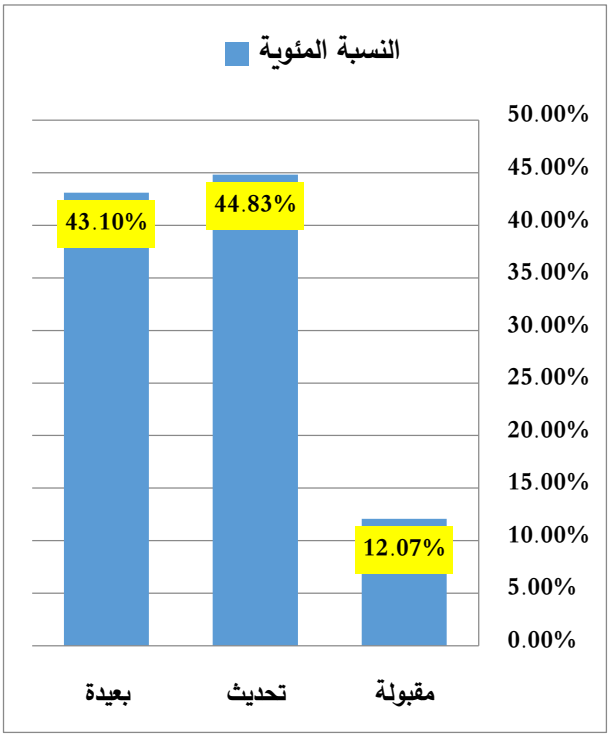
حيث أنّ أغلب أفراد العيّنة يرون أن طبيعة نشاط مراكز البحث العلمي من الضعيف إلى المتوسط،

بنسبة متقدّمة، ويمكن أن يكون هذا الرأي من منطلق توصيف لواقع مراكز البحث العلمي، وكذلك طبيعة الدعم لهذه المراكز لإجراء النشاطات البحثية، حيث أن المشاريع العلمية التي تكلّف بها هذه المراكز وخاصة في مجال اللغة قليل ومحدود، ويكون في إطار آكاديمي جامعي.

الجدول رقم (39): يمثل مستوى عروض التكوين

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
مقبولة ومتوافق مع احتياجات المجتمع	7	12.07
يحتاج إلى تحديث	26	44.83
بعيدة عن أهداف اللسانيات التطبيقية	25	43.10
المجموع	**58**	**100**

الشكل رقم(41):يمثل مستوى عروض التكوين



من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول السابق نلاحظ، أنّ نسبة 44.83 %، والبالغ عددهم 26 أستاذا جامعيا، يرون أن مستوى عروض التكوين للسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية تحتاج إلى تحديث، فيما يرى بعض من الأساتيذ والبالغ عددهم 25 أستاذا جامعيا، ما يعادل نسبة 43.10 %، أن مستوى عروض التكوين للسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية بعيدة عن أهداف اللسانيات التطبيقية.

وفـي المرتـبة الأخـيرة نسبة 12.07 %، وعددهم 7 أستاذ جامعي ، يرون أن مستوى عروض التكوين

للسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية مقبولة ومتوافق مع احتياجات المجتمع، ونلاحظ أنّ إجمالي عدد المشاركات 58 مشاركة، وأنّها لم تبلغ عدد العيّنة المقدّرة بـ: 60 مشاركة، ما يدل على أنّ هناك مشاركين لم يقدّما إجابتيهما.

ويمكن تفسير هذه المعطيات الإحصائية أن نسبة متقدمة من الباحثين يرون أنّ مستوى عروض التكوين للسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية بين البعيدة عن أهداف اللسانيات التطبيقية وبين أنها تحتاج إلى تحديث، وهذا التقييم يقدّم صورة عن واقع مقررات التكوين الخاصة باللسانيات التطبيقية من ناحية القضايا المعرفية والمنهجية، حيث يمكن أن يكون هذا التوجه بناء على خلفية معرفية، حيث أنّ أغلب الباحثين يشتغلون على تعليمية اللغات، أي أنّ اللسانيات التطبيقية هي في الواقع مجال بحث تهتم بقضايا تعليمية اللغات.

أما من ناحية أن عروض التكوين تحتاج إلى تحديث فإن تخصص اللسانيات التطبيقية تاريخيا –في تقدير الباحثين– عرف تطّورا نوعيا وخاصة في النصف الثاني من القرن الماضي حيث تنقسم التطبيقية إلى كلاسيكية ومعاصرة وهذا ما أقرّ به **صالح بن ناصر الشويرخ** قائلا: "النصف الثاني من القرن الماضي وبداية هذا القرن حتى ولدت اللسانيات التطبيقية المعاصرة وأصبحت حقلا استعلاميا ناقدا"[1]، وقد يكون هذا التوجه لأفراد العيّنة الذين وافقوا على هذا الاختيار نابع من رغبة في إعادة صياغة عروض التكوين بما يتوافق مع التطوّرات العالمية لهذا المجال.

وعلى خلفية ما سبق فأنّ عددا من أفراد العينة يرون أنّ عروض التكوين بعيدة عن أهداف

[1]– صالح بن ناصر الشويرخ، **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ص5.

اللسانيات التطبيقية، وهنا نطرح سؤال مهم ما هي أهداف اللسانيات التطبيقية التي هي بعيدة عنها مقرّرات التكوين؟، مما لا شك فيه أن النظر إلى اللسانيات التطبيقية كتعليمية اللغات له منطلقات ومرامي، فأهداف تعليمية اللغات هي الوصول إلى تحقيق الكفاية اللغوية، وله متطلّبات معرفية، أما اللسانيات التطبيقية المعاصرة –وهذا ما استعرضناه في الأدبيات النظرية– فبعيدة تماما ولا تقتصر فقط على تعليمية اللغات.

ومن هنا جاءت موافقة أفراد العيّنة على هذا الخيار فاللسانيات التطبيقية المعاصرة مجال متداخل الاختصاصات، يهتم بالمشكلات اللغوية وخاصّة المشكلات اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية، وهذا يحتاج إلى تحوّل معرفي ومنهجي، يقول **نواري سعودي أبو زيد:** "إننا والحالة هذه، يجب أن ننبه إلى أن المشتغل على قضايا اللسانيات التطبيقية ينبغي أن يعي أن مهمته أوسع من تعليم اللغة ولا، فما تقدمه اللسانيات العامة والنظرية يمكن الاستفادة منه في مجالات حياتية عملية عدة، وهي وجود اشتغال اللساني التطبيقي"[1]، ومن خلال هذا الرأي فالملحظ المهم الذي ينبغي التنبيه عليه هاهنا أنّ قضايا تعلمية اللغات لم تعد مجال الاهتمام الأوحد هنا، فاللسانيات التطبيقية تخصص موسّع ومجالاته كثيرة ولاشك أنّ ميل أفراد العيّنة مع هذا الطّرح هو دعوى إلى اتّباع نهج جديد في دراسة اللغة ومقاربتها في الجامعة الجزائرية وإعادة فتح نقاش واسع حول التحوّل المعرفي من ناحية القضايا المعرفية والأطر المنهجية.

لا ندّعي أنّ الرأي السابق هو اختيار كل أفراد العيّنة، حيث نلاحظ عددا مقبولا من المستجوبين من فضّل توصيف مقرّرات التكوين بأنّها مقبولة ومتوافق مع احتياجات المجتمع، ولهذا الرأي أهميّته؛ وخاصة أنه نسبة مقبولة من العدد الكلي للمشاركات.

---

[1]– نواري سعودي أبو زيد، **محاضرات في اللسانيات التطبيقية**، ص24–25.

ويمكن تفسير هذا الرأي، على ضوء الاحتياجات التعليمية، فاللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية تناقش بشكل مستفيض وتفي بالحاجات الاجتماعية في قضايا تعليمية اللغات، وأيضا قضايا ضمن اللسانيات الاجتماعية وعلى هذا الأساس نلاحظ ميل بعض أفراد العينة لهذا الخيار.

لكن في ضوء هذه المعطيات نجد أن القضايا الاجتماعية والمشكلات اللغوية ذات الطابع الاجتماعي في مقرّرات التكوين بنسب بسيطة وفي أطار العمل المؤسساتي ذات طابع خاص[1]، أكثر من الدراسات والأبحاث الآكاديمية الجامعية، ولا يخفى على الباحث أن هناك أبحاث تُنَاقَشُ ذات خصوصية بحثية، تهتم بموضوعات يتم مناقشتها والإشراف عليها في مراحل مختلفة في شكل رسائل وأطروحات ولها ارتباط وثيق بالمتغيرات الاجتماعية، لكن هل مقررات التكوين تدعم هذا التوجّه؟، أو أنها تقتصر على مناقشة قضايا تعلمية اللغة؟.

في خضم هذه الآراء التي تبدو أنها متناقضة ننبه إلى أهميّة تفعيل نظام تقييمي دوري، وإعادة مسائلة واقع تعليمية اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية، وإثراء النقاش حول القضايا المعرفية والمنهجية حتى نضع باحثينا على أرضية صلبة أمام هذا الزخم المعرفي الكبير والتحوّل الذي يطرأ على هذا التخصص المعرفي بين الفينة والأخرى.

وبالعودة إلى المعطيات الإحصائية نجد أن اثنان (02) من أفراد العيّنة لم يقدّموا إجابات عن السؤال السابق ولم يوافقوا على أي خيار من الخيارات السابقة، وهنا نحن أمام العديد من التأويلات لهذا

[1]– مؤسسات خاصة ذات طابع بحثي ومعرفي مستقل، مثل: (مراكز ومخابر البحث العلمي، مجامع اللغة، المجلس الأعلى للغة العربية، مؤسسات حكومية أخرى).

الرفض، فقد يكون هناك طرح تقييمي مخالف تماما لما نحن بصدد مناقشته وهذا يحملنا إلى تقديم رؤية تفسيرية لسبب الرفض الذي قد يكون:

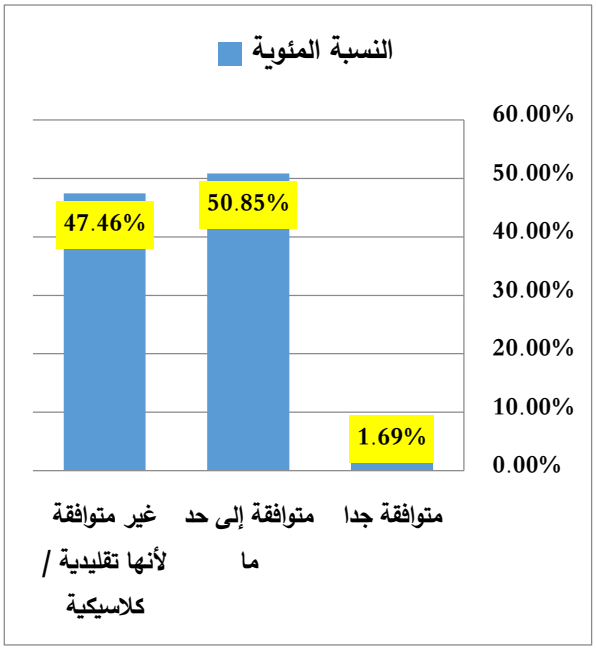
- هذا الطرح غير مقنع أساسا.
- ربما هناك قراءة أخرى لهذا السؤال.
- عدم مشروعية هذا السؤال في مثل هذا الموقف.
- عدم منطقية هذه الرؤية التقييمية، فهي رؤية جامحة ومجرّد تكهّنات لا أساس علمي لها. إلى غير ذلك ...

فكل الأقوال بشأن هذا الرفض مشروعة، لكن الدفاع عن هذا الطرح أيضا مشروع، فبدون مسائلة طبيعة مقررّات التكوين والنظر فيها فإننا نحافظ على نسبة ثبات على مستوى فكر الباحثين في إطار تعلمية اللغات لا أكثر، أمّا إذا أردنا تجاوز النظرة الكلاسيكية للسانيات التطبيقية والاهتمام فقط بالقضايا التعلمية، فلا بد من تجاوز القيود الفكرية بشأن أي طرح وعدم التخوّف من المجهول عند الخوض في المسائل ذات الطبيعة الاجتماعي بل جعلها هدفا أوسع يبنى عليه فكر الطالب الباحث.

الجدول رقم (40): يمثل توافق اللسانيات التطبيقية مع المعايير العالمية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
متوافقة جدا	1	1.69
متوافقة إلى حد ما	30	50.85
غير متوافقة لأنها تقليدية / كلاسيكية	28	47.46
المجموع	**59**	**100**

الشكل رقم (42): يمثل توافق اللسانيات التطبيقية مع المعايير العالمية



من خلال الجدول السابق نجد نسبة 50.85 %، من أفراد العيّنة والبالغ عددهم 30 أستاذا جامعيا، يرون أن اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية متوافقة إلى حدد ما مع المعايير العالمية، في حين نسبة من الباحثين والمقدّرة بـ: 47.46 %، وعددهم 28 أستاذا جمعيا، يرون أنّ تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائري غير متوافقة لأنها تقليدية / كلاسيكية مع المعايير العالمية.

وبنسبة ضئيلة لا تتعدى 1.69 %، وهذا الرأي لأستاذ واحد، يرى أن اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية متوافقة جدا مع المعايير العالمية، ونلاحظ أنّ المجموع الكلّي للإجابات (المشاركات) هو 59 مشاركة ما يدلّ على رفض أحد أفراد العيّنة المشاركة في الإجابة عن السؤال السابق.

وبناء على هذه المعطيات السابقة يمكن تقديم تفسير للأرقام والنسب السابقة كالآتي:

إن قياس النشاط المعرفي ضمن اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية ومحاولة مقارنة هذا النشاط بما تقدّمه الجامعات العالمية يحتاج منّا أن نحدد مواصفات اللسانيات التطبيقية أو على الأقل مقاييس ومعايير محدّدة، ومن خلال توصيف هذا المجال من لدن العديد من الباحثين يمكن أن نصل إلى ملامح عامّة لما عليه هذا المجال المعرفي في دوائر ومؤسسات البحث العملي ذات سمعة عالمية.

ومن خلال ما تقدّم نجد بعض أفراد عيّنة الدراسة يرون أن اللسانيات التطبيقية كمجال بحثي موافقة إلى حدٍ ما مع المعايير العالمية، ويمكن تفسير هذا التوجّه استنادا إلى عضوية هؤلاء المبحوثين (المستجوبين) أو انتسابهم ومزاولتهم النشاط البحثي في المجلات والمخابر الوطنية والدولية، إضافة إلى ذلك طبيعة مناقشة الموضوعات المعرفية عن طريق الملتقيات والندوات البحثية الدولية، ومن هنا نجد أنّ أفراد العيّنة ينطلقون في توصيفهم لواقع اللسانيات التطبيقية المحلّي مع طبيعة القضايا المدروسة عالميا، والتي يثار النقاش حولها بين الفينة والأخرى.

وبناء على ما تقدّم نجد أنّ اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية متوافقة مع المعايير العالمية إلى حدّ ما وخاصة في تعليمية اللغات، وهذا على اعتبار أنّ أكثر مجال يحوز على اهتمام الطلبة الباحثين هو تعليمية اللغات، وننبّه أنّ موضوعات بحثية مثل السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي هي موضوعات وقضايا داخلية تناقش في إطار خصوصية الدولة، لكن المبادئ العامة موضوعية وعالمية، ويحوز النقاش لمثل هذه القضايا على أهمّيته وخاصّة في إطاره النظري والمعرفي.

ومن جهة أخرى هناك من أفراد عيّنة الدراسة من يرى أن اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية غير متوافقة مع المعايير العالمية بسبب أنّها كلاسيكية / تقليدية، وهذا معيار آخر للحديث عن واقع مقررات

البحث العلمي في هذا التخصّص، ويقول **صالح غيلوس:** "البحث اللساني النظري والتطبيقي في عمومه، يتميز بالطابع التراثي في معظم الأحيان، أو يستعمل أدوات لسانية قديمة نسبيا، لأن أكثر الدراسات تساق فيها المعارف والآراء دون غربلة أو تمحيص، وحتى من يطالعها يحس وكأنها فقدت عنصر التجديد، فيقف الباحث محاولا أن يجد فيها المعلومات القيمة، فيعرض عنها لأنها مملوءة بالتعليلات المرهقة والألغاز والتمويه"[1]، فاللسانيات التطبيقية –كتخصص علمي– من هذا المنظور قدمت توصيفا معرفيا لدراسة اللغة وظّف في فترة بعينها وخدم واقعا معرفيا ماضٍ، وهنا نتطرّق إلى إشكالية مهمّة هل الموضوعات التي يتم مناقشتها في حاضرنا هي ذاتها المدرجة كموضوعات للنقاش في أقسام اللغة والأدب منذ فترة بعيدة في تخّصص اللسانيات التطبيقية؟.

ولا شك أنّ النشاط المعرفي ضمن اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية بناء على ما يقر به أفراد العيّنة يمتاز بنوع من الثبات النسبي والاهتمام بقضايا تعليمية اللغة، ولا ننكر وجود النقاش حول موضوعات بحثية كثيرة تقع تحت مظلّة هذا التخصص في أقسامنا خارج إطار التعليمية، لكن هل هي كافية لإثراء هذا الحقل المعرفي والارتقاء به إلى العالمية والانفتاح على موضوعات بحثية متقدّمة؟، هل عقل اللساني التطبيقي الجزائري مهيّأ لمثل هذه الممارسة البحثية؟.

ونحيط عناية القارئ لهذه الصفحات أنّ هذا الطرح المعرفي له أهميته الكبرى، وكحد أدنى يمكننا أن نـعرف هـل الموضوعات البحثية التي نناقشها فـي جامعاتنا في تخصص اللسانيات التطبيقية مازالت تخدم واقـعنا العلمي والمعرفي أم لا؟، ولا ضـير أن نعـترف بحدود ممارساتنا البحثية وأن نحيط بها إدراك إذا أردنا

[1]– صالح غيلوس، **اللسانيات التطبيقية بين الفردانية وغياب المنهج**، افاق للعلوم، عدد 3، مج 3، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، 2018م، ص138.

أن نحدث فرقا معرفيا، وأن نكون ضمن معادلة معرفية عالمية.

وبالعودة إلى المعطيات الإحصائية نجد من أفراد العيّنة من يرى أنّ اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية متوافقة جدا مع المعايير العالمية، وهذا الرأي وإن كان لا يقارن بالآراء السابقة من حيث الإجماع عليها، فإنه له أهميته ومشروعيته ولا بأس أن يكون زاوية نظر تطلعنا من جهة أخرى على واقع معرفي يخفى عن الكثير من المستجوبين، ويمكن تفسير هذا الرأي أنه استعراض للكثير من النقاشات ذات الصبغة العالمية، ولولا قابلية الباحثين لمثل هذه النقاشات لعرفت جامعاتنا وباحثينا عزلة معرفية، وهذا ما نرى ضدّه من خلال عقد الملتقيات والندوات البحثية، وهذا يحتاج إلى خلفية معرفية، وأن يكون نظام التكوين نافذة على الواقع المعرفي والبحثي في اللسانيات التطبيقية في العالم.

وهذه الجاهزية المعرفية حلقة وصل بيننا وبين أقطاب معرفية عالمية، ومن هنا لا نقول أن اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية لا ترتقي بحثا وممارسة إلى العالمية، على عكس الآراء السابقة، وهنا يلزم علينا أن نضع حدودا بين هذه التصوّرات، ونقدّم نقاشا موضوعيا:

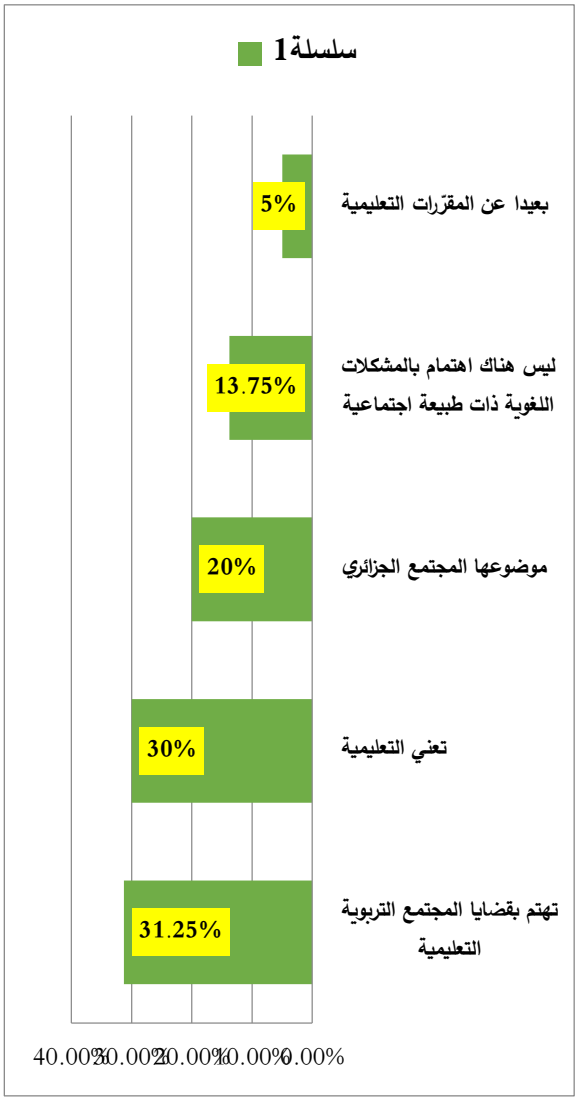
ليس بالضرورة القول أن اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية متوافقة مع المعايير العالمية بمجرّد أنّ هناك بين الفينة والأخرى انعقاد لملتقيات علمية، لأن المشاركات تعتبر مجهودات فردية والفضل ينسب للمشارك الذي ارتقى بورقته المعرفية لتحظى بقبول ضمن موضوعات كثيرة، وليس للنظام المعرفي ككل، وهذا له صعوباته التي يتحمّلها الفرد لتدارك الفجوة المعرفية، ومن هذا المنطلق نناقش هذا الموضوع لبناء قاعدة معرفية تساعد الباحثين في الحصول على تكوين نوعي ومعرفة أساسية متقدّمة لتيسير بعد ذلك التقدّم خطوات أخرى إلى الأمام.

ونلاحظ أن هناك رفض من قبل أحد المشاركين على المقترحات السابقة وهذا يفتح باب التأويل بحثا عن سبب هذا الرفض، ويمكن أن يكون سبب ذلك عدم تصوّر الباحث لطبيعة السؤال ولسان حاله هل يمكن تقييم تخصص دون دراسة علمية واستقصائية للمقارنة بين معطياته المعرفية محيا وعالميا، وهذا التصور ومشروع لكن النظر فيه ليس مستحيلا استنادا إلى المعطيات واستجوابا للملكة العارفة، فاللبنات الأساسية لهذا الطرح موجودة على المستوى الأدنى، كالتعاريف، والنقاشات حول القضايا المنهجية، وكذا النّدوات والملتقيات العلمية والمعرفية، ....

الجدول رقم (41): يمثل اهتمامات الباحثين في رسائلهم البحثية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
هناك الكثير من الدراسات على شكل رسائل وأطروحات ومقالات موضوعها المجتمع الجزائري	16	20
هناك اهتمام بقضايا المجتمع بعيدا عن المقرّرات التعليمية	4	5
ليس هناك اهتمام بالمشكلات اللغوية ذات طبيعة اجتماعية	11	13.75
الرسائل الجامعية ضمن اللسانيات التطبيقية تهتم بقضايا المجتمع التربوية التعليمية	25	31.25
الرسائل الجامعية ضمن اللسانيات التطبيقية تعني التعليمية	24	30
المجموع	**80**	**100**

الشكل رقم (43): يمثل اهتمامات الباحثين في رسائلهم البحثية



نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة 31.25 %، والبالغ عددهم 25 أستاذا جامعيا، يرون أنّ الرسائل الجامعية ضمن اللسانيات التطبيقية تهتم بقضايا المجتمع التربوية التعليمية، في حين نسبة 30 %، من عيّنة الدراسة والبالغ عددهم 24 أستاذا جامعيا، يرون الرسائل الجامعية ضمن اللسانيات التطبيقية تعني التعليمية، أما نسبة 20 %، وعددهم 16 أستاذا جامعيا، يرون أن هناك الكثير من الدراسات على شكل

رسائل وأطروحات ومقالات موضوعها المجتمع الجزائري.

وكما هو ملاحظ فإنّ 13.75 %، من المستجوبين والبالغ عددهم 11 أستاذا يرون أنّه ليس هناك اهتمام بالمشكلات اللغوية ذات طبيعة اجتماعية، في حين أنّ نسبة 5 %، وعددهم 4 أستاذ جامعي يقرّون بوجود اهتمام بقضايا المجتمع بعيدا عن المقرّرات التعليمية. والمجموع الكلّي للمشاركات هو 80 مشاركة ما يدلّ على أنّ هناك من الأساتيذ الجامعيّين من قدّم وافق على أكثر من خيار من ضمن الخيارات المتاحة.

من خلال ما تمّ ذكره في المعطيات السابقة يمكن تفسير هذه الأرقام والإحصاءات وفق ما يلي:

كما تشير النسب أعلاه فإن ما يقارب نصف أفراد العيّنة يقرّون بأنّ أغلب الرسائل الجامعية تهتم بقضايا المجتمع التربوية التعليمية، وقد اختار أفراد العيّنة هذا الخيار لأنه يعبّر عن واقع البحث العلمي في اللسانيات التطبيقية، فجل الرسائل الجامعية تناقش قضايا تعليمية اللغات، ولهذا أهميته الكبرى.

أما في المرتبة الثانية مفهوم اللسانيات التطبيقية هو تعليمية اللغات، وهنا نستطلع آراء أفراد العيّنة لمعرفة من يعتقد أن مصطلح اللسانيات التطبيقية يقصد به تعليمية اللغات، وليست التعليمية جزء من تخصص شامل وهو اللسانيات التطبيقية، وتفسّر النتائج السابقة هذا التوجّه فالكثير من الباحثين يعتبر مصلح اللسانيات التطبيقية هو مجرّد اسم رنان لتعليمية اللغات، فنرى من أفراد العيّنة من يعتقد ذلك.

وتعبّر النسب الإحصائية السابقة على توجّه صريح للباحثين نحو اعتبار اللسانيات التطبيقية علم يهتم بتعليم اللغة وما يحيط بهذا المصطلح من ملابسات، وهذا يحمل العديد من الباحثين الآكاديميين إلى مزاولة الـنشاط البحثي من هذا المنظور وهذا الطريق فلا يقدّمون إلّا من يراكم المزيد والمزيد من الأبحاث في نفس

التخصص.

كما نجد عددا معتبرا من أفراد العيّنة من يرى أنّ هناك الكثير من الدراسات على شكل رسائل وأطروحات ومقالات موضوعها المجتمع الجزائري، ويفسّر هذا الرأي بناء على معالجة أفراد العيّنة من الأساتيذ الجامعيين للعديد من القضايا البحثية موضوعها المجتمع عند الإشراف على رسائل التخرّج، وكذلك يعتبر هذا توجه بعض الباحثين أيضا أثناء نشر مقالاتهم البحثية حيث يهتمّون بقضايا ترتبط باللغة والمجتمع، وهنا ننبّه إلى مسألة مهمّه أنّ هذه النشاطات البحثية هي عبارة عن اهتمامات شخصية تتجسّد في شكل نشاط بحثي مستقل، وهذه يدل على أنّ هناك قابلية لمثل هذه النوعية من البحوث.

وخلاف ما سبق هناك من الباحثين من يرى أنّه ليس هناك اهتمام بالمشكلات اللغوية ذات طبيعة اجتماعية، ونبرر هذا التوجّه لانغلاق البحث العلمي على قضايا معرفية دقيقة بعيدة عن التقاطع بين اللغة والمجتمع، وخاصّة في علوم اللغة كالنحو والصرف والبلاغة واللسانيات النظرية العامّة، وقضايا كتعليمية اللغات، التي تناقش بشكل مستفيض المثلّث التعليمي[1]، وكاللسانيات النفسية التي تهتم بالاكتساب اللغوي وقضايا كإدراك اللغة واللغة والدماغ، أيضا اللسانيات الاجتماعية وموضوعاتها كالتخطيط اللغوية والسياسة اللغوية وقضايا كالتعدد اللغوي والازدواجية والثنائية اللغوية، والكثير من الموضوعات.

وفي خضم تنوّع زوايا النظر للموضوع واختلاف الآراء البحثية، نجد من الباحثين من يرى أنّ هناك اهتمام بقضايا المجتمع بعيدا عن المقرّرات التعليمية، وهذا ما نود أن نلفت الانتباه إليه، ورغم ضئآلة هذا

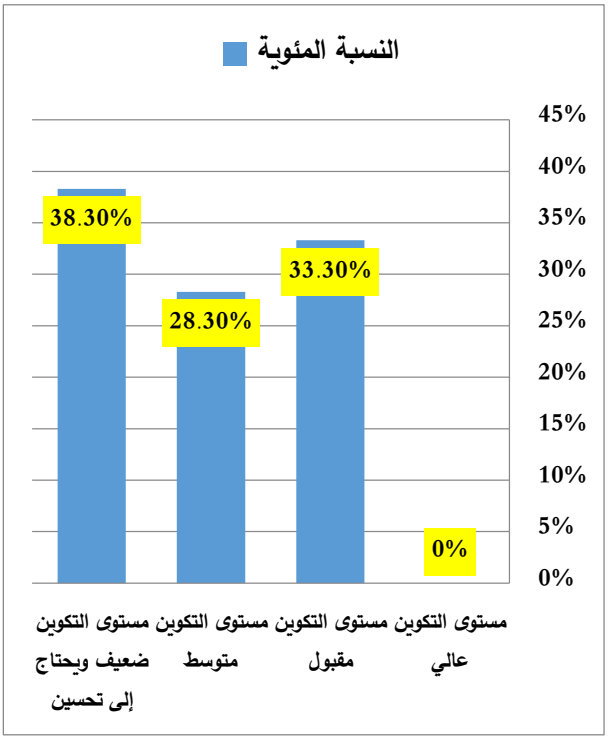
[1]- ينظر طيب هشام، **دور المثلث التعليمي في التربية**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد2، مج 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018م، ص52.

الخيار. إلّا أنه يعبر عن حالة البحث اللساني التطبيقي، وبمراجعة الخيارات السابقة نلاحظ تنوع في الآراء حول طبيعة النشاط البحثي في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية ويمكن القول باختصار أن الاهتمام بقضايا المجتمع في المقررات الدراسية ضئيل ومتواضع، ولا ننكر وجود اهتمامات بحثية وموضوعات للدراسة والنقاش العلمي تتعلّق بالمجتمع وتربط الجامعة بمحيطها.

الجدول رقم(42): يمثل مستوى مقررات التكوين

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية(%)
مستوى التكوين عالي	0	0
مستوى التكوين مقبول	20	33.30
مستوى التكوين متوسط	17	28.30
مستوى التكوين ضعيف ويحتاج إلى تحسين	23	38.30
المجموع	**60**	**100**

الشكل رقم(44):يمثل مستوى مقررات التكوين



تشير المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه، إلى نسبة 38.30 %، وعددهم 23 أستاذا جامعيا، يرون أنّ محاور مقررات مرحلة الليسانس والماستر ذات مستوى التكوين ضعيف ويحتاج إلى تحسين، ونلاحظ نسبة 33.30 %، من المستجوبين من إجمالي العدد الكلّي لأفراد العيّنة، والبالغ عددهم 20 أستاذا جامعيا، يرون أن محاور مقررات مرحلة الليسانس والماستر توصف بأنّها ذات مستوى تكوين مقبول.

في حين نسبة 28.30 %، وعددهم 17 أستاذا، يرون أنّ محاور مقررات مرحلة الليسانس والماستر توصف بأنّها ذات مستوى تكوين متوسط، وفي المرتبة الأخيرة لم يتم تحديد خيار مستوى التكوين عالي بنسبة منعدمة، وعدد الصفر أستاذ، أي أنه لم يتم تحديد الخيار من طرف المشاركين.

تعبّر المعطيات الإحصائية السابقة بالاستناد إلى المهام البيداغوجية التي يكلّف بها الأساتيذ الباحثون عن تقييم مستوى عروض التكوين في اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية، وتفسير تلك النسب الإحصائية بناء على ما يتعامل معه الأستاذ الجامعي أثناء مهامّه البيداغوجية، ونلاحظ أنّ عددًا معتبرًا من أفراد العيّنة يصفون مقررات التكوين في اللسانيات التطبيقية بأنها ضعيفة وتحتاج إلى تحسين، ويمكن النظر إلى هذا عدّة نواحي، فعروض التكوين قد تكون غير متلائمة مع الموضوعات التي تطرح للنقاش بين الفينة والأخرى، وخاصة بالنسبة للملتقيات الدولية، ونشاط مخابر ومؤسسات ومراكز وجمعيات البحث العلمي الدولية.

ومن جهة أخرى يمكن النظر إلى عروض التكوين أنها تعرض لموضوعات ثابتة وقديمة ومتكرّرة تحتاج إلى تحديث كل فترة وأخرى، وهذا من منطلق الخلفية النظرية التي يتلقّاها الباحث في تكوينه، فأفراد العيّنة هم باحثون وتدرّجوا إلى أن ارتقوا إلى مصاف الأستاذية وهنا يعبّرون عن حالة عروض التكوين ومدى استجابتها للمتطلّبات المعرفية.

في المقابل نلاحظ عددا مقبولا من الباحثين يبدون تقبّلهم لوضع عروض التكوين في تخصص اللسانيات التطبيقية، وهذا يحملنا إلى قراءة هذا التوجّه من زوايا نظر متعدّدة، أوّلا: نتساءل هل يقصد بأن عروض التكوين مقبولة في اللسانيات التطبيقية كتخصص علمي من ناحية قضاياه المعرفية والمنهجية، أم

عروض التكوين في تعليمية اللغات لأنّنا عرضا لهذا الرأي كثيرا في الصفحات السابقة، وهنا يُقبل من أفراد العيّنة الذين يرون أن عروض التكوين مقبولة من ناحية أنها تناقش قضايا تعليمية اللغات هذا التوجّه لأنها تناقش القضايا التعليمية بشكل مستفيض.

أمّا عن الذين يبدون تقبّلا لعروض التكوين في اللسانيات التطبيقية كتخصص علمي يناقش قضايا علاقة اللغة بالواقع، أو المشكلات اللغوية ووضع حلول لها، أو المشكلات الاجتماعية المتعلقة باللغة، أو اللسانيات التطبيقية بمفهومها الحديث، فإن هذا التوجه وهذا الاستحسان لعروض التكوين قد يكون بناء على ما يناقشونه من قضايا عموميات البحث العملي كالمنهجية البحثية وقضايا كتحليل الخطاب وغيرها في الرسائل والأطروحات، أو حتى المحاور التعليمية.

وهنا نطرح تساؤلا مهمّا هل هذه القضايا كافية لإعداد باحث في اللسانيات التطبيقية وفق متطلبات الواقع؟، وستكون الإجاب عن هذا التساؤل مفصلية لنتحقق من حقيقة هذا التوجّه الأخير.

في حين يرى عدد من أفراد العيّنة أن مستوى عروض التكوين في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية متوسطة، وقبل المواصلة في تحليل هذه النسب نشير إلى قضيّة لها أهميتها الخاصة، لنتحرى الموضوعية العلميّة على قدر المستطاع ولا نقع في فخ الأحكام التقييمية العشوائية لأن تقييم مستوى عروض التكوين لا يكون بناء على الآراء الشخصية أكثر منه يستند إلى دراسات وبحوث ومقاييس موضوعية.

وهنا أنبّه إلى أن هذا التقييم لمستوى عروض التكوين يكون بناءً على مخرجات هذه العروض، وكذا تأثيرها على مستوى تكوين الباحثين وهنا لا يخفى عن الكثير من الممارسين للمهام البيداغوجية والتعليمية

اطلاع أعضاء هيئة التدريس على وضعية التكوين في اللسانيات التطبيقية في أقسام اللغة والأدب العربي، وهذا نتاج الدراسات والأبحاث التي يقوم بها هؤلاء الباحثين، وبالتالي فإنّ مساءلة هؤلاء المتخصّصين عن مستوى عروض التكوين هو في الحقيقة مساءلة أصحاب خبرة وخلفية معرفية بوضع هده العروض.

أمّا بالنسبة للقول أن عروض التكوين توصف بأنّها ذات مستوى تكوين متوسط فهذا راجع أولا: إلى نمط التكوين وخاصة في مستوى التكوين التأسيسي في مرحلة الليسانس والماستر، وثانيا: إلى الأوّليّات المعرفية التي يتلقّاها الطالب الباحث في هذا المجال، وهنا ننظر إلى الأمر على أنّه مقبول على مستوى اللبنة الأساسية في مجال المعرفة اللغوية، وكذلك لا ننسى المجهودات الفردية التي تعتبر إضافة معرفية في الرّصيد التراكمي لهذا التخصص، كل هذا يعبّر عن طبيعة نشاط معرفي له وعليه، ووفق هذه النّمطية يقول الباحثين قولهم التقييمي الذي يكون متوسّطا على حسب اعتقادهم.

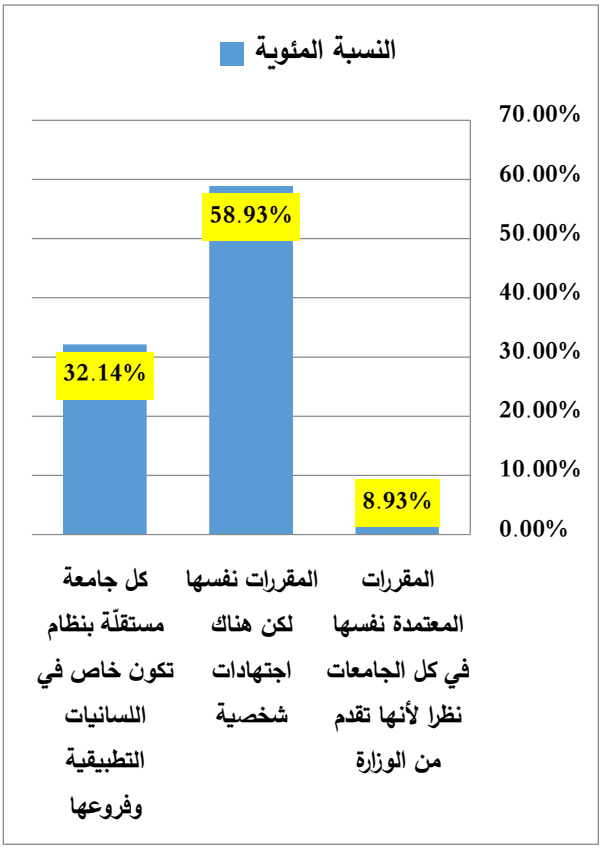
في حين يرفض كل أفراد العيّنة وصف مقررا ت التكوين بأنها ذات مستوى عالي، وهذا الرفض يكمن خَلْفَهُ تصّور أعمق لما ينبغي أن تكون عليه عروض التكوين، فما هو كائن هو رهان معطيات معرفية تبلور عنها وضع معرفي معيّن، يمكن تحسين هذا الوضع من خلال تصور ما ينبغي أن يكون عليه في حالات أخرى.

وهذا الرفض لهذا التوصيف هو دعوة كامنة لتحسين مستوى اللسانيات التطبيقية في جامعاتنا لنصل إلى الحالة المنشودة والمثالية للدفع أكثر بالوضع المعرفي في هذا التخصّص أكثر إلى المستوى المقبول من الناحية المعرفية عموما والمنهجية خصوصا، وما يمكن تقديمه كمقترحات بحثية رهان إعادة تشكيل الواقع الجديد تجاوزا للوضع المعرفي القائم، وهذا يتطلّب تكثيف الجهود وإثراء النقاش أكثر وبلا قيود.

الجدول رقم (43): يمثل خيار الاتفاق على مادة علمية موحدة

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
المقررات المعتمدة نفسها في كل الجامعات نظرا لأنها تقدم من الوزارة	5	8.93
المقررات نفسها لكن هناك اجتهادات شخصية	33	58.93
كل جامعة مستقلّة بنظام تكون خاص في اللسانيات التطبيقية وفروعها	18	32.14
المجموع	**56**	**100**

الشكل رقم (45): يمثل خيار الاتفاق على مادة علمية موحدة



من خلال الجدول أعلاه نلاحظ النسب الإحصائية الآتية، نسبة 58.93 %، والبالغ عددهم 33 أستاذا جامعيا، يرون أن المقررات المعتمدة في الجامعات نفسها لكن هناك اجتهادات شخصية، في حين يروى 32.14 %، من أفراد العينة وعددهم 18 أستاذا، يرون أنّ كل جامعة مستقلّة بنظام تكون خاص في اللسانيات التطبيقية وفروعها.

وفي المرتبة الأخيرة نلاحظ نسبة 8.93 %، وعددهم 5 أستاذ جامعي، أنّ المقررات المعتمدة نفسها في كل الجامعات نظرا لأنها تقدم من الوزارة، في حيين يبلغ العدد الإجمالي للمشاركات 56 مشاركة ما يدل على أنّ أربعة (04) من أفراد العينة يرفض الإجابة عن السؤال السابق أو يرفض المقترحات السابقة

للسؤال.

تعبّر المعطيات الإحصائية في الجدول السابق عن مقترح حول الاتفاق على مادة علمية موحدة تقدم للمتعلم في مستوى الليسانس والماستر في تخصص اللسانيات التطبيقية وفروعها فتباينت الآراء حول مقررات التعليم العالي كما لاحظنا، ويمكن تفسير هذه النتائج بالعودة إلى طبيعة المقررات ونظام التكوين في الجامعات.

وتعبّر النسبة الأعلى على أنّ المقررات نفسها في كل الجامعات لكن هناك اجتهادات شخصية في نظام التكوين، وهذه الاجتهادات تظهر أكثر وبنسب أعلى في الرسائل والأطروحات، فهي موضوعات خاصة بالباحثين وبناء على تمثّلاتهم الشخصية لموضوع الدراسة، حيث إن المقررات الدراسية نفسها وهذا من منطلق خبرات الأستاذ المعرفية في التكوين وخبرة تدريس المتراكمة في مزاولة النشاط التعليمي في العديد من الجامعات، وهذا يبرر اختيار بعض أفراد العيّنة لهذا الخيار، ومن خلال خبرتهم التدريسية فإن الأستاذ الباحث يجد نفسه في كل سنة يقوم بمهام تعليمية لمحتوى تعليمي موحّد وبشكل متكرّر كل سنة، وكذلك يشرف هذا الأستاذ على عدد من موضوعات البحثية، ومن هنا فإن التبيان بين الموضوعات وخاصة في الرسائل والأطروحات والكثير والبعض منها بعيد عن المقررات التعليمية يظهر نسبة المساهمة الشخصية في هذه الموضوعات.

وفي المرتبة الثانية نجد بعضاً من أفراد العيّنة من يرى أنّ كلّ جامعة مستقلّة بنظام تكون خاص في اللسانيات التطبيقية وفروعها، وهذا نلتمسه خاصة في مرحلة الماستر أين نجد بعض الجامعات تدرّس مقاييس لا تدرّسها بعض الجامعات الأخرى، وهذا أيضا يعبر عن اختلاف المهام البيداغوجية أستاذ من

جامعة إلى أخرى حال تنقّلهم وتغيير محيطهم ومكان عملهم بين الفينة والأخرى، وهذا التنوّع في التكوين من جامعة إلى أخرى يعبر عن خصوصية كل جامعة، وهذا يفتح باب التأويل على مصراعيه قد تكون كل جامعة لها خصوصية جغرافية وفكرية بناء على محيطها الاجتماعي فمثلا التكوين في اللسانيات والسياحة يكون في المناطق التي تشتهر بالسياحة، فنجد جامعة تدرّس هذا المقياس ولا تدرّسه جامعة أخرى.

وهذا التنوّع في مجالات اللسانيات التطبيقية وتنوع الجامعات في اختياراتها يدفعنا إلى التساؤل عن طبيعة التلقي والتناول لمثل هذه القضايا وتأثيرها وتأثرها على مجريات البحث العلمي؟.

في حين هناك من يرى أنّ المقررات المعتمدة نفسها في كل الجامعات نظرا لأنها تقدم من الوزارة، ولا خلاف في رأي هؤلاء بين المقررات التعليمية بين كل الجامعات، ويمكن تفسير هذا الرأي من خلال اعتبارات أساسية لدى هؤلاء الأساتيذ منها طبيعة نظام التكوين حيث يتم بناء الموائمة من طرف هيئة مختصّة وبعد ذلك يتم توزيعه واعتمادها وهذه الهرمية في نظام البحث والممارسة، هي الحالة الطبيعية لهيكلة التعليم والتكوين العالي، وهذا ما هو معمول به في جامعاتنا.

وحاصل النظر فيما مضى، إن مقترح إعادة النظر في مقررات التكوين يظل أمامه العديد من الاستجوابات والمسائلات عن أحقيته في النقاش، ويعبّر عن هذا، التضارب في الآراء السابقة فلا نستطيع التعبير عن حالة فكرية ثابته تحتاج منا اختزالا إعادة طرح الكثير من وجهات النظر للتمحيص فيما يخص هذا الموضوع، فإذا عملنا جزما بقرار إعادة النظر في المقررات فما مصير الجامعات ذات النظام المستقل في تقبّل مقترحات التغيير؟.

وهـذا ما تعبر عنه المعطيات الإحصائية وخاصة أننا أمام عدد من أفراد العيّنة مَنْ يرفض هذا السؤال

بتاتا، ويدل عليه الرفض من قبل بعض المستجوبين الإدلاء بأصواتهم بالنسبة لهذا السؤال، وقد يكون الرفض للمقترحات لا سؤال الرئيسي، وإنّنا والحال هذه نحمل هذا الرفض أولا: على أنه توجيه للباحث لإثبات أحقية هذا الطرح فيكون موقفنا هنا الدفاع على طرحنا، فما المانع أوّلا: من مناقشة قضية طبيعة نظام التكوين ومدى استجابة الجامعات لمقترح المادة العلمية الموحدة سواء أكان معمولا به أم لا؟، وكذلك فإن طرحنا هذا مكّننا من الحصول على نظرة أولية لواقع البحث العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية.

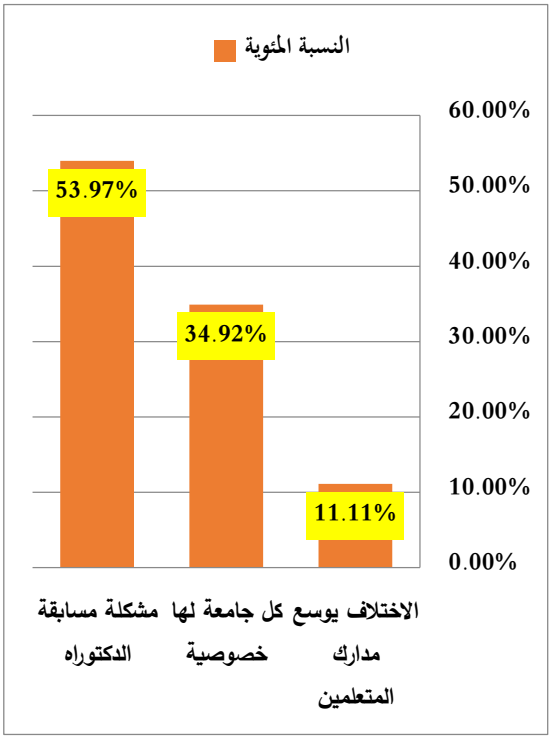
أمّا عن تقديم مقترحات فلا يُعاب هذا الأمر، وخاصة أنني فيما تطرّقت إليه في الأسئلة السابقة التمست قابلية للتحوّل المعرفي في هذا المجال وكما هو ملاحظ فإن أسئلة الاستبيان يبني منها اللاحق عن سابقيه، غنّ هذا الطرح أثبت نجاعته في أنه يثير جانبا هاما ويدعم تحوّلا منهجيا ومعرفيا أو على الأقل الإثراء لهذا المجال وإعادة تحيينه من ناحية قضاياه المعرفية: (المجالات، الاستشراف، الابتكار، إعادة التعريف، استثمار النظريات، إعادة النظر في الكثير من القضايا، ...)، وأنماطه المنهجية (التداخل المنهجي، تداخل الاختصاصات، حدود ونسبة التداخل المعرفي مع علوم أخرى، المناعة المعرفية والفكرية[1]، ...).

[1]– أقصد بها الإبقاء على خصوصية اللسانيات التطبيقية كمجال معرفي لغوي.

الجدول رقم (44): يمثل آثار الاختلاف في مقررات التكوين

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
الاختلاف في مقررات التكوين والمادة العلمية بين الجامعات يوسع مدارك المتعلمين	7	11.11
كل جامعة لها خصوصية في نظام التكوين	22	34.92
يعتبر مشكلة أثناء اجتياز امتحان مسابقة الدكتوراه في جامعة أخرى	34	53.97
المجموع	**63**	**100**

الشكل رقم (46): يمثل آثار الاختلاف في مقررات التكوين



يمثل الجدول أعلاه الأثار التي تنجم عن الاختلاف في مقررات التكوين بين الجامعات، حيث نلاحظ نسبة 53.97 %، وعددهم 34 أستاذا جامعيا، يرون أنّ الاختلاف في مقررات التكوين يعتبر مشكلة أثناء اجتياز امتحان مسابقة الدكتوراه في جامعة أخرى ، أما نسبة 34.92 %، وعددهم 22 أستاذا جامعيا، أنّ كل جامعة لها خصوصية في نظام التكوين.

أما نسبة ضئيلة من المستجوبين وتبلغ 11.11 %، وعددهم 07 أستاذا جامعي يرون أنّ الاختلاف في مقررات التكوين والمادة العلمية بين الجامعات يوسع مدارك المتعلمين، ونلاحظ أنّ العدد الكلّي للإجابات يبلغ 63 إجابة ما يدلّ على أنّ من أفراد العيّنة قدّم على أكثر من خيار واحد.

ويمكن تفسير النسب السابقة بناء على طبيعة المعطيات حيث أنّ أعلى نسبة من أفراد العينة يرون أنّ

اختلاف مقرّرات التكوين يعتبر مشكلة أثناء اجتياز امتحان مسابقة الدكتوراه، وهذا على خلفية التكوين الذي يتلقّاه الطالب الباحث، حيث أنّ الاختلاف عندما يكون في نص امتحان مسابقة الدكتوراه، يصادف أن الباحث عندما يجتاز مسابقة الدكتوراه في جامعة أخرى لا يجد في رصيده المعرفي أي معطيات كونه لم يلتقى نفس المادة المعرفية.

وهذه مشكلة، وهنا يصبح الطالب الباحث مطالب بالاطّلاع على مادّة معرفية كافية حتى يحصّل رصيدا معرفيا مقبولا وليس نهائيا، ونجد أن هذا الاعتراف من قبل أفراد العيّنة بناء على معاينة واقع امتحان مسابقة الدكتوراه، أنبه كذلك أن هذا الخيار له نقاط ضعف حيث أنه إذا كانت هذه مشكلة حقيقية فإن لجنة إجراء المسابقة لن توافق على أسئلة تبنى على خصوصية جامعة ما ونظمها التكويني، وحتى أعضاء لجنة مسابقة الدكتوراه ليسوا من جامعة واحدة بل هم نخبة من الأساتذة الجامعيون من جامعات مختلفة.

ومن زاوية أخرى يكون اختلاف مقررات التكوين أو استقلالية كل جامعة وكلية وقسم بنظام تكوين خاص سيؤثر على الباحثين المنتمين إلى القسم ذاته بعزلهم عن باقي الأقسام الأخرى أثناء اجتياز مسابقة الدكتوراه، أو أنّ هذا النظام سيؤثّر على الوافدين لهذا القسم لاجتياز هذه المسابقة أيضا.

وعليه فإن النظر لهذه القضية برؤية موضوعية يحتاج منّا الاهتمام بالمقرّرات والقضايا والموضوعات التي تقدّم للطلبة الباحثين، والنظر أيضا إلى امتحانات مسابقة الدكتوراه، عن طريق تحديد الأهداف والنتائج، ومراعاة الكثير من العوامل الموضوعية، كمتطلبات سوق الشّغل، أو حل المشكلات الموجودة في الواقع، ولا يتم ذلك إلّا باجتهادات خاصة من طرف أعضاء هيئة التدريس في مقاربة هذه الأهداف، وهنا نكون أمام نشاط موجّه وليس عشوائي ونحقق تقدّما على مستوى الأبحاث وكذلك نحقق الابتكار كلّما دعت إليه

الحاجة.

في حين يرى عدد معتبر من أفراد العيّنة، أنّ كل جامعة لها خصوصية في نظام التكوين، وهنا يمكن أن نستنتج الآثار التي تنجم عن الاختلاف في مقررات التكوين بين الجامعات، في أنها تعتبر مشكلة للجامعة في الحفاظ على خصوصيتها المعرفية، أيضا قد يعيق مسار هذا التحوّل الهوية المعرفية التي تتبناها كل جامعة وهذه الهوية لها وجه إيجابي ومحفّز في الحصول على التميّز والصدارة السيت والشهرة، لهذا الجامعة بالمقارنة مع الجامعات الأخرى.

ومن هنا لا نحمل هذه المقاومة لهذا التحوّل على الوجه السلبي، بل هي هوية معرفية لها أحقيتها في منح الأهمية العلمية للجامعات، أن تكون أو لا تكون في عالم المعرفة، وعلى هذا نجد من أفراد العينة من يعاينون هذا الخيار.

ويرى بعض أفراد العيّنة أنّ الاختلاف في مقررات التكوين والمادة العلمية بين الجامعات يوسع مدارك المتعلمين، وهذه زاوية نظر متفائلة وإيجابية، وهنا يكون التركيز على المتعلّم في الالتزام بالتحصيل العلمي والاطّلاع على المقرّرات التعليمية للجامعات الأخرى قصد تحصيل أكبر قدرٍ من المعرفة، وهذا يساعده في توسعه مداركه وكذا فهم الأنماط المعرفية ما يكسبه زوايا نظر متعددّة ومناهج معرفية مختلفة للتعامل مع المادّة العلمية والمعرفية.

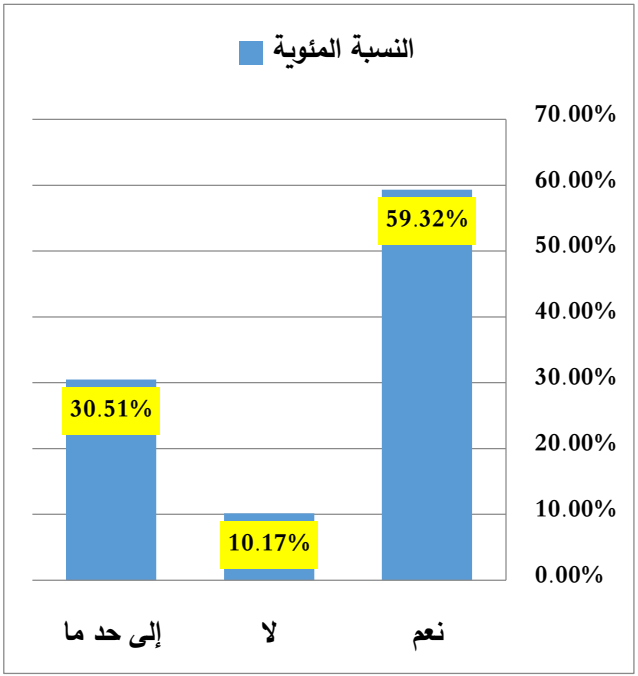
إن الآثار التي تنجم عن الاختلاف في المادة العلمية بين الجامعات كرؤية احترازية منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، ونذكّر هنا أننا بصدد توصيف واقع تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية، فمن الآثار السلبية لاختلاف المحتوى التعليمي مشكلات مسابقات الدكتوراه.

أما من الناحية الإيجابية فهو يعبّر عن خصوصية وهوية معرفية تبرز بها جامعة وتتصدر سلّم المعرفة، أيضا يوسّع هذا الاختلاف في المحتوى مدارك المتعلّمين مع تكثيف النشاط المعرفي، أما فيما يخص دور أعضاء هيئة التدريس فهو توجيه كل ذلك من خلال البناء على النتائج وتحقيق الأهداف، ومعاينة المخرجات.

الجدول رقم (45): يمثل توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية في كل الجامعات

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
نعم	35	59.32
لا	6	10.17
إلى حد ما	18	30.51
المجموع	**59**	**100**

الشكل رقم (47): يمثل توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية في كل الجامعات



من خلال الجدول السابق يعبّر عن المعطيات الإحصائية التي تناقش قضية الموافقة عن خيار توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية في كل الجامعات الجزائرية، حيث أن نسبة 59.32 % وهي نسبة عالية أكثر من نصف عدد المستجوبين والبالغ عددهم 35 أستاذا جامعيا يوافقون على توحيد المحتوى العلمي في كل الجامعات.

ونجد نسبة 30.51 %، من العدد الكلّي للمستجوبين، وعددهم 18 أستاذا جامعيا، يوافقون إلى حد ما على توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية، وفي المرتبة الأخيرة نسبة 10.17 %، وعددهم 06 أستاذا جامعي يرون بالرفض لتوحد المحتوى العلمي، ونلاحظ من العدد الكلّي للمستجوبين أنّ هناك من يرفض الإجابة على السؤال السابق، وهو أستاذ واحد.

ويمكن تفسير هذه النسب كالآتي:

إن الموافقة على توحيد النشاط يمكن أن يكون عامل مساعد في تكثيف النشاط العلمي لإحداث نقلة نوعية وفرق في فروع اللسانيات التطبيقية لذلك نجد من أفراد العيّنة من يوافق على هذا الخيار، حيث أنّ المعرفة تراكميّة وبيني بعضها على بعض، كما أن النشاط العلمي الموحّد نوعي من ناحية النتائج، ثم إن توجيه العقل نحو مجالات بذاتها يفتح نمط المعرفة التشاركية وهنا يكون مجال النقاش واسع وفضفاض وكذلك مفعّل وهو عامل مهم لترقية البحث وكذا دوام المعرفة.

في حين هناك من أفراد العيّنة من يرى أن توحيد المحتوى المعرفي (مقررات التكوين) مهم إلى حدّ ما ويمكن أن يكون هذا الرأي تركيزا على جوانب مهمة يمكن الاستفادة منها من خلال توحيد المحتوى العلمي، أيضا قد يؤثر توحيد المحتوى على المعرفة من جانب آخر، وهو المشكل والعقبة، وإذا أردنا أن نعرف هل لتوحيد المحتوى فائدة إلى حد ما، فإنه يؤثر على نمط السيرورة المعرفية بلا شك وهذا التأثير له نتائجه المرجوّة لكن ما هي عقبات ذلك؟، وما الذي يمكن أن يكون في سلّة المهملات؟.

وأقصد هنا ما الذي نهمله كي نحقق هذه السيرورة، بلا شك أنّ هناك الكثير ممّا لا نلقي له بالا عمدا لا اختيارا حتى نحقق الرؤية الموحّدة وإلّا لن يتحقّق لنا ذلك، وهذا ما نعتقده توجّه أفراد العيّنة الذين يركّزون

على كل الجوانب و يعدّدون زوايا النظر بدلا من الاكتفاء بما هو مرجو ومُتَأَمَّلْ.

ونجد على العكس من ذلك مَنْ يرى بالرفض والممانعة لخيار توحيد المحتوى العلمي في اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية، ويمكن تفسير هذا الرأي بأنه رغبة في الإبقاء على الحرية الفكرية من ناحية البحث والابتكار وطرقه، وعدم التقييد لحرية الباحث في طرق باب المعرفة بشتّى الطرق، وعلى هذا يكون توحيد المحتوى العلمي عائق للباحث وعدم قبول هذه المعرفة في الأوساط الآكاديمية وهنا يجد الباحث نفسه خارج المنظومة المعرفية بحثا وممارسة.

ومن زاوية نظر أخرى فإن الحفاظ على الهوية البحثية للجامعة ونمط التكوين الخاص والخاص جدا بكل جامعة أمر إيجابي من ناحية النتائج التي تحققها على مستوى القبول في الدوائر المعرفية، فنحد مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، في دولة المملكة العربية السعودية، مقصد للعديد من الباحثين وذو سمعّة عالمية، كما أنّ سمعة هذا المركز منحت الدولة السعودية سمعة أن تكون هي دولة اللغة العربية دون منازع.

وبناء على ما سبق فإن هذا الطرح يحتاج إلى الكثير من النقاش والكثير من الحوار في بابه، فلا نجزم برأي بعينه وخاصة وأننا أمام طرحين أثبتا أحقيتهما معا، فلكل منهما محاسنه.

فيما نجد أنّ إجمالي عدد المشاركات لم يبلغ العدد الكلّي لأفراد العيّنة وقد رفض أستاذ واحد الإجابة عن هذا السؤال، وهذا يحمل العديد من التأويلات:

منها: قد يكون هذا الأستاذ رفض الإجابة عن السؤال رفضا للاختيارات التي لم تكن مناسبة للسؤال

وأنّها تحمل رأيا شخصيا، بالموافقة وعدم الموافقة.

ومنها أيضا: أن هذا السؤال ثنائية ضدّية ولم يكن هناك خيار جامع بينهما، ولهذا أسبابه كوننا عبّرنا في أسئلة سابقة عن هذا الطرح، وإنما أردنا الدفع بهذه القضية إلى منتهاها.

ومنها أيضا: رفض المقترح من أساسه ولا نجاعة له كمقترح معرفي أصلا.

وهناك العديد إلا أننا مطالبون بتحقيق النظر في هذه التأويلات وأيضا تقديم حججنا في التعقيب عن كل هذه الأقوال، أما عن أحقيتنا في طرح هذا الموضوع للنقاش فإنه أوّلا رغبة في معرفة مدى أهمية الإبقاء على النمط المتعارف عليه في تخصص اللسانيات التطبيقية ولا نحدث شيئا، أو نعيد النظر في المقررات، بالإضافة إلى معرفة أهمية أن تكون المقررات الدراسية موحّدة.

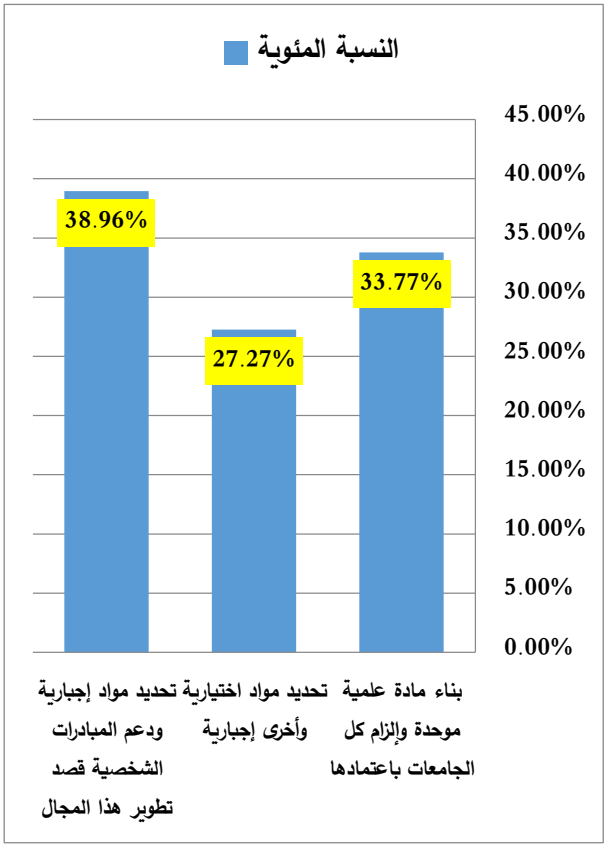
أمّا بالنسبة للمقترحات فقد تم الإجابة عنها في نص سرد التأويلات.

وبالنسبة لرفض الطرح كطرح من أساسه فلا مانع من مناقشته وإن أفضينا إلى عدم العمل به.

الجدول رقم (46): يمثل طرق توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية في كل الجامعات

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
بناء مادة علمية موحدة وإلزام كل الجامعات باعتمادها	26	33.77
تحديد مواد اختيارية وأخرى إجبارية	21	27.27
تحديد مواد إجبارية ودعم المبادرات الشخصية قصد تطوير هذا المجال	30	38.96
المجموع	**77**	**100**

الشكل رقم (48): يمثل طرق توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية في كل الجامعات



نلاحظ في الجدول أعلاه النسب الآتية، حيث أن نسبة 38.96 %، وعددهم 30 أستاذا، يرون أنّ طرق توحيد المحتوى العلمي في كل الجامعات تكون عن طريق تحديد مواد إجبارية ودعم المبادرات الشخصية قصد تطوير هذا المجال، أمّا نسبة 33.77 %، والبالغ عددهم 26 أستاذا جامعيا، يرون أنّ طرق توحيد المحتوى العلمي في كل الجامعات تكون عن طريق بناء مادة علمية موحدة وإلزام كل الجامعات باعتمادها.

وفي المرتبة الأخيرة 27.27 %، وعددهم 21 أستاذا، يرون أنّ طرق توحيد المحتوى العلمي في كل

الجامعات تكون عن طريق تحديد مواد اختيارية وأخرى إجبارية، كما نلاحظ أنّ إجمالي عدد المشاركات هو 77 مشاركة ما يدل على أن هناك من أفراد العيّنة من قدّم على أكثر من خيار.

وتفسّر هذه النتائج وخاصة الاختيار الأوّل والذي ينص على تحديد مواد إجبارية ودعم المبادرات الشخصية قصد تطوير هذا المجال، على أنه تفادي للمشكلات حين اجتياز مسابقة الدكتوراه، فتكون المواد المشتركة هي مدار مسابقة الدكتوراه في حين تكون المبادرات الشخصية لدعم وتعزيز وجود اللسانيات التطبيقية في الجامعة من ناحية وكذا ترقية البحث العلمي في هذا المجال، ولا شك أن هذا التوجيه احترازي بشأن مسابقات الدكتوراه وأيضا لا يضيّق مسار البحث اللساني التطبيقي.

أما التوجه الثاني، فإنّ من أفراد العيّنة من يرى أنه يجب بناء مادة علمية موحّدة وإلزام كل الجامعات باعتمادها، وهذا

الاختيار لهذه الطريقة يوجه مسار البحث العلمي باتجاه واحد، ويمكن تفسير لجوء بعض المستجوبين لهذا الاختيار، بسبب تعزيز

وجود اللسانيات التطبيقية في الجامعة بشكل ثابت، وأيضا تماشيا مع متطلبات العصر حيث أن النشاط للساني التطبيقي على أوجّه ويعد بالكثير في بابه، وهذا ما نعاينه في الملتقيات والمنشورات العملية وطنيا ودوليا، ولا ننسى أننا بصدد رأي حول طريقة توحيد المقررات التعليمية وإن كانت بعض الآراء قد تبدو متطرّفة إلى أنها لها سندها ومن يدعمها ومن يتبنّاها فكرا وممارسة.

أما بالنسبة للمواد الدراسية فإننا نجد من يرى أنّ أفضل خيار لتوحيد المحتوى العلمي هو تحديد مواد اختيارية وأخرى إجبارية، تقدم هذه المواد للطالب الباحث قصد تكوينه والاستزادة المعرفية، أما عن كون

المواد تنقسم إلى اختيارية وإجبارية، أولا لمعرفة توجه الطالب اتجاه المواد الاختيارية ولماذا هذا الباحث يميل لمواد دون أخرى؟، أيضا تعتبر المواد الإجبارية هي مواد أساسية وقاعدية، أما المواد الاختيارية فإنها أساسية لدعم ميل الباحثين نحو اتجاه معيّن، وهنا يتلقى الطالب الباحث مادة كافية للارتقاء بمستواه المعرفي حسب اختياره هو، ولا شك كنوع من التقييم لهذا السلوك التعليمي، أنه معزز وبناء على رغبة نابعة من ذات المتعلّم واختياراته المعرفية.

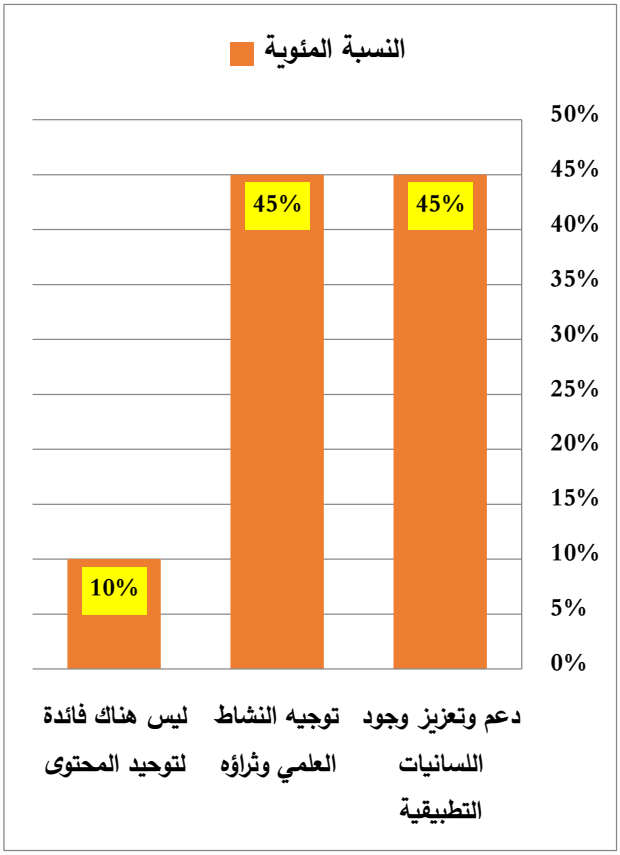
وفي خضم هذا الطرح فإن الملاحظ، هو تقارب النسب بين الاختيارات الثلاث لهذا السؤال، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أهمية هذه الاختيارات مجتمعة فكلّها متناسبة مع فكرة السؤال المطروح للنقاش، ولهذا قد نُجْمِلها في طرح جامع، يشمل كل هذه الخيارات وبُيَايِنُ بينها إذا دعت الضرورة لذلك.

وهنا نتساءل هل هناك قابلية وتناسب مع هذا الطرح؟، على أن يكون بداية لاستثمار المعرفة في هذا التخصص وتوجيهها توجيها أكثر تناسبا مع متطلبات الواقع، والقضايا الراهنة؟، وهل الجو الفكري العام مناسب لوضع لسانيات تطبيقية تهتم بقضايا المجتمع ومشكلاته المتعلقة باللغة؟، هذا الطرح وفق مقررات التكوين في التعليم العالي في هذا التخصّص، وأيضا وفق إطار آكاديمي يتناسب مع أفق البحث العلمي من ناحية عامّة وشخصية، من ناحية عامة وما هو متوفّر للباحث العلمي، ومن ناحية شخصية وقابلية الباحث للتعامل مع متطلبات المعرفة في هذا المجال.

الجدول رقم(47): يمثل فائدة توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
دعم وتعزيز وجود اللسانيات التطبيقية ضمن المقررات الدراسية في كليات الآداب واللغات	36	45
توجيه النشاط العلمي وثراؤه في هذا التخصص	36	45
ليس هناك فائدة لتوحيد المحتوى العلمي سوى تقييد الباحث بمحاور معينة	8	10
المجموع	**80**	**100**

الشكل رقم(49): يمثل فائدة توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية



تشير الشواهد الإحصائية في الجدول السابق إلى أن نسبة أن نسبة 45 %، والتي تعادل 36 من عدد الأساتيذ، كنسبة مزدوجة بين من يرى أنّ فايدة توحيد المحتوى العلمي تتمثّل في دعم وتعزيز وجود اللسانيات التطبيقية ضمن المقررات الدراسية في كليات الآداب واللغات، والنسبة نفسها من يرى أنّ فايدة توحيد المحتوى العلمي تتمثّل في توجيه النشاط العلمي وثراؤه في هذا التخصص.

في حين نسبة 10 %، والبالغ عددهم 8 أستاذ جامعي يرون أنه ليس هناك فائدة لتوحيد المحتوى العلمي سوى تقييد الباحث بمحاور معينة، ونلاحظ أن إجمالي عدد المشاركات هو 80 مشاركة ما يدلّ على

أن من أفراد العيّنة من قدّم على أكثر من خيار من الخيارات السابق.

ويمكن تفسير الاختيارات السابقة في ضوء المعطيات الرقمية، حيث أنّ هناك من يرى أنّ فائدة توحيد المحتوى العلمي تكمن في دعم وتعزيز وجود اللسانيات التطبيقية ضمن المقررات الدراسية في كليات الآداب واللغات، نظرا لافتقار العديد من المقررات لقضايا إشكالية معاصرة سواء من ناحية القضايا المنهجية أو المعرفية (كالمجالات، والموضوعات، والفروع البحثية، ...)، أيضا تنميط المعرفة في اللسانيات التطبيقية وترسيخها في كل الجامعات، ويعطي هذا الفرع المعرفي وجوده الفعلي من خلال طرح قضاياه المعرفية ضمن نظام التكوين.

وكذلك فإنّ إثراء النقاش في هذا المجال يكون من خلال توجيه الباحثين لقضاياه المختلفة، وهو أيضا تعزيز لوجوده كتخصص فمن خلال النقاش والبحث وتتنوّع المجالات وتتعدّد المحاور.

واستكمالا للطرح السابق نجد أيضا أنّ هناك من يرى أنّ فائدة توحيد المحتوى العلمي هي توجيه النشاط العلمي وإثراؤه في هذا التخصص، وهذا ما ذكرته سلفا ويفسر هذا التوجه على أساس أنّ هذا المجال قد يحتاج إلى تحسين من خلال العمل على تنظيم سيرورة البحث ضمن فروعه البحثية، وأيضا فإن المحتوى المعرفي الموحّد يفتح النقاش على مصراعيه وكذلك يعزز المنافسة البحثية ما يثري هذا المجال ولا شك.

في حين يميل بعض الباحثين إلى القول بأنّه ليس هناك فائدة لتوحيد المحتوى العلمي سوى تقييد الباحث بمحاور معينة؛ وهذا ما لا ينكره أي باحث في أي مجال من المجالات المعرفية، ومنها المتخصصة على وجد التحديد، فالمتخصصون في مختلف المجالات المعرفية في اللسانيات التطبيقية يهتمّون اهتماما معمّقا بهذا المجال بغض النظر إلى المجالات الأخرى.

ويمكن تفسير هذا التوجه من قبل أفراد العينّة وننحى به هذا المنحى على اعتبار أن المعارف الإنسانية سائرة نحو التخصصيّة، وهنا نورد قولا للباحثة **آمنة بلعلى:** "لا شك أن حاجة الدراسات المعاصرة إلى البينية، تعبّر عن رغبة الإنسان في تجاوز اليقينيات القاتلة والحقائق الجزئية لتي تؤدي إلى تكلس الفكر، وتأليه القناعات الشخصية، وهذه الرغبة هي التي تدفع الإنسان إلى إدراك الظواهر وتفسيرها باعتبارها ظواهر معقدة، لا يمكن النظر إليها دفعة واحدة، بل ينبغي عليه أن يغير موقعه في كل مرة تسفر له فيه عن وجه من وجوهها"[1]، ومن هنا نلاحظ أن التخصص قد يقيد الباحث وخاصة أنه يستنزف جهده ووقته، وهو ما يحول دون النظر إلى زوايا أخرى من المعرفة والتي تكون مستغلقة على الباحث لأنّه يجهلها وشغل عنها.

وهذا القيد نلتمسه لدى الكثير من الباحثين الذين يتخصصون في فرع من فروع المعرفة لا يمكنهم النظر في غيره من شتى المعارف الإنسانية، فمثلا المتخصص في تعليمية اللغة لا يكون لديه إلمام بغيرها كاللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية وكلها معارف ضرورية لرفع مستوى هذا الباحث وأساسية ضمن تكوينه، ولا ننكر هنا إطّلاع الباحثين على هذه الفروع كلها، لكنه اطلاع جانبي وليس أساسي في أولوية الاهتمام مثل التخصص الذي نلفي الباحث منكب عليه.

وهذا ما يعتبر قيد للباحث للاشتغال على معارف أخرى.

وفي خضم الآراء السابقة وثلاثية الصراع بين مؤيد ومعارض نجد من الباحثين أن أغلب الباحثين يؤيّدون الاتجاه نحو توحيد المحتوى المعرفي في هذا المجال، ومن هنا نرى أن توحيد المحتوى له إيجابياته التي يمكن الاستفادة منها، كما له سلبياته التي يمكن تجاوزها والعمل على تدارك النقائص.

---

[1]- آمنة بلعلى، **الدراسات البينية وإشكالية المصطلح العابر للتخصصات**، ص269.

رابعا: عرض وتحليل وتفسير نتائج الجداول المركّبة

سعيا منّا للتعمّق أكثر في بعص القضايا والفروّع المهمّة وحتى نحقق أقصى استفادة، عمدنا إلى بناء الجداول المركّبة وفق متغيّرين، إن الجداول المركّبة لها أهمّيتها الكبرى في تحديد توجهات أرافد العيّنة وإلى أي مدى يمكننا أن نقول أن هناك مسارا محدّدا أو موقفا معيّنا أو ثبتا يتّخذه فراد عيّنة الدراسة.

الجدول رقم (48): جدول مركب وفق متغيّرين تقسيم اللسانيات التطبيقية بدلالة الخبرة المهنية

			الخبرة المهنية			المجموع
			أقل من خمس سنوات	من خمس سنوات إلى عشر سنوات	أكثر من عشر سنوات	
تقسيم اللسانيات التطبيقية	تقليدية كلاسيكية / معاصرة	التكرارات	3	1	8	12
		النسبة المئوية (%)	5.08	1.69	13.56	20.34
	تطور ضمن مجالاتها فقط أما القضايا المعرفية فهي ذاتها	التكرارات	12	13	22	47
		النسبة المئوية (%)	20.34	22.03	37.29	79.66
المجموع		التكرارات	15	14	30	59
		النسبة المئوية (%)	25.42	23.73	50.85	100

يمثل الجدول أعلاه آراء أفراد العيّنة حول طبيعة التطور ضمن مجال اللسانيات التطبيقية بدلالة الخبرة، حيث نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية أن نسبة 79.66 %، والبالغ عددهم 47 أستاذا من أفراد العيّنة، يرون أنّ طبيعة التطوّر ضمن اللسانيات التطبيقية هو تطور ضمن مجالاته فقط أما القضايا المعرفية فهي ذاتها، وتنقسم هذه النسبة بناء على الخبرة، حيث نجد نسبة 37.29 %، من النسبة السابقة وعددهم 22 أستاذا يمتلكون خبرة مهنية أكثر من عشر سنوات، ونسبة 22.03 %، وعددهم 13 أستاذا بخبرة مهنية من خمس سنوات إلى عشر سنوات، ونسبة 20.34 %، وعددهم 12 أستاذا خبرتهم المهنية أقل من خمس سنوات.

وفي المقابل نلاحظ من أفراد العيّنة ونسبتهم 20.34 %، وعددهم 12 أستاذا جامعيا، يرون أن طبيعة التطوّر ضمن مجالات اللسانيات التطبيقية هو انقسامها إلى لسانيات تطبيقية كلاسيكية ولسانيات تطبيقية معاصرة، وتنقسم هذه النسبة بناء على الخبرة المهنية إلى الأقسام التالية، حيث أن نسبة 13.56 %، وعددهم 08 أستاذ جامعي يملكون خبرة مهنية أكثر من عشر سنوات، ونسبة 5.08 %، وعددهم 03 أستاذ جامعي بخبرة مهنية أقل من خمس سنوات، ونسبة 1.69 %، والتي يمثلها أستاذ واحد بخبرته المهنية من خمس سنوات إلى عشر سنوات.

ونلاحظ أنّ المجموع الكلّي لعدد المستجوبين هو 59 مستجوبا وتقابلها نسبة 100 %، وتنقسم هذه النسبة بناء على الخبرة المهنية إلى 50.85 % وعددهم 30 أستاذا جامعيا بخبرة مهنية أكثر من عشر سنوات، ونسبة 25.42 %، وعددهم 15 أستاذا جامعيا، بخبرة أقل من خمس سنوات، ونسبة 23.73 %، وعددهم 14 أستاذا جامعيا، خبرتهم المهنية تتراوح بين خمس سنوات إلى عشر سنوات.

ونلاحظ من خلال هذه النسب أنّ عددا معتبرا من أفراد العيّنة يملكون خبرة مهنية أكثر من عشر سنوات في قطاع التعليم العالي، وهي أعلى نسبة في عدد المشاركات الكلّي بنسبة أكثر من النصف، كما أنّ العدد الأكبر من هذه النسبة يرون أن طبيعة التطوّر لعلم اللسانيات التطبيقية هو تطور ضمن مجالاتها فقط أما القضايا المعرفية فهي ذاتها، وهذا يعبر عن ثبات نسبي في تطور اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية، وخاصة في يتعلّق باستحداث مجالات بحثية جديدة، ويمكن تفسير هذا التوّجه استنادا إلى قضية التخصص فالتطور ضمن المجالات يمس المجالات التي فيها عدد من المخصصين يطوّرونها، ومن جهة أخرى فإنها تبقى نفسها يتوارثها الباحثون بينهم.

وهنا ينبغي التنبيه على أنّ هذا الثبات النسبي هو مؤشر سلبي يؤثر على تطوّر هذا المجال، وكذا ربطه بالمستجدات المعرفية، وما يقال بين الفينة والأخرى، في هذا المجال وخاصة في الجامعات التي لها سمعة في تخصص اللسانيات التطبيقية.

وهذه المؤشّرات الإحصائية تؤكّد على أن هذا هو التوجّه العام للباحثين؛ فَهُمْ يرون أن هناك نسبة ثبات، وأن العمل هو على مجالات بعينها دون وتطويرها وليس هناك القطيعة يمكن أن نقول أن اللسانيات التطبيقية أدت بها إلى قفزة نوعية، وأنها تتحيّن بين الفينة والأخرى.

وقد عرفنا سابقا من رأي كل من **صالح بن فهد العصيمي** والباحث الجزائري **محمد خاين** أن اللسانيات التطبيقية قطعت شوطا واسعا وخاصة فيما يخص القضايا الاجتماعية فصار هناك لسانيات تطبيقية كلاسيكية ولسانيات تطبيقية معاصرة، إذا ما رأينا توجه أفراد العيّنة والتي تمثل مجتمع البحث وهو الأساتيذ الجامعيين الجزائريين فإنّنا ندرك واقع اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية وأن هذا التخصص ذات

طبيعة ثابتة وأحادية الاتجاه وتخصّصية أكثر مما هو معمول به في المؤسسات البحثية العالمية.

وهذا ما ينبغي تداركه ولا نستبق الأحكام لأن الواقع قد يعكس الكثير لكنّنا على الأقل ندعوا إلى تطوير نوعي على مستوى الأبحاث في هذا المجال.

الجدول رقم (49): جدول مركب وفق متغيّرين اللسانيات التطبيقية في المقررات التعليمية وعروض التكوين في الجامعة الجزائرية بدلالة الخبرة المهنية

			الخبرة المهنية			المجموع
			أقل من خمس سنوات	من خمس سنوات إلى عشر سنوات	أكثر من عشر سنوات	
اللسانيات التطبيقية في المقررات التعليمية وعروض التكوين في الجامعة الجزائرية	نعم	التكرارات	5	8	13	26
		النسبة المئوية (%)	8.3	13.3	21.7	43.3
	لا	التكرارات	1	1	2	4
		النسبة المئوية (%)	1.7	1.7	3.3	6.7
	إلى حد ما	التكرارات	9	5	16	30
		النسبة المئوية (%)	15	8.3	26.7	50
المجموع		التكرارات	15	14	31	60
		النسبة المئوية (%)	25.0	23.3	51.7	100

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه إلى الإجابة على التساؤل الآتي: حول وجود اللسانيات التطبيقية في المقررات التعليمية وعروض التكوين في الجامعة الجزائرية بدلالة الخبرة المهنية، وعلى هذا

جاءت النسب الإحصائية كالآتي:

نلاحظ نسبة 50 % من عدد المستجوبين والبالغ عددهم 30 أستاذا جامعيا، يرون أنّ اللسانيات التطبيقية في مقررات التكوين موجودة إلى حد ما، وهذه النسبة مقسّمة بناء على الخبرة المعنية حيث أن نسبة 26.7 %، ومن النسبة السابقة وعددهم 16 أستاذا خبرتهم المهنية في التعليم العالي أكثر من عشر سنوات، ونسبة 15 %، وعددهم 9 أستاذ جامعي، خبرتهم المهنية أقل من خمس سنوات، ونسبة 8.3 %، وخبرتهم المهنية من خمس سنوات إلى عشر سنوات.

في حين نسبة 43.3 %، وعددهم 26 أستاذا جامعيا، يرون أن اللسانيات التطبيقية موجودة حقا في المقررات التعليمية وعروض التكوين في الجامعة الجزائرية، وهذه السبة تنقسم بدلالة الخبرة المهنية إلى أقسام هي: نسبة 21.7 %، وعددهم 13 أستاذا جامعيا، بخبرة مهنية أكثر من عشر سنوات، ونسبة 13.3 %، وعددهم 8 أستاذ جامعي، يملكون خبرة مهنية من خمس سنوات إلى عشر سنوات، أمّا نسبة 8.3 %، وعددهم 5 أستاذ جامعي خبرتهم المهنية أقل من خمس سنوات.

وأقل نسبة من العدد الكلّي للمستجوبين وهي نسبة 6.7 %، يرون عدم وجود اللسانيات التطبيقية في المقررات التعليمية وعروض التكوين في الجامعة الجزائرية، وهذه انسبة بدورها تنقسم إلى نسب بدلالة الخبرة، فنسبة 3.3 %، وعددهم 2 أستاذا جامعي، بخبرة مهنية أكثر من عشر سنوات، ونسبة 1.5 %، مضاعفة بين الخبرة المعنية من خمس سنوات إلى عشر سنوات، و أقل من خمس سنوات.

وتفسّر هذه النتائج في ضوء المعطيات الإحصائية السابقة، أن النسبة الأكبر من عدد المشاركين في الاستجواب، كلهم يمتلكون خبرة مهنية أكثر من عشر سنوات، ونجد أن الممثّلون لهذه النسبة مقرّون بوجود

اللسانيات التطبيقية كفرع معرفي في مقررات التعليم العالي، وهذا يعكس الطابع الوظيفي لهؤلاء الأساتيذ حيث أنهم ومن خلال مزاولتهم للنشاط التعليمي، ومع المدّة الزمنية الطويلة، ومع التفاوت في المهام التعليمية في الجامعة وتنوّع هذه المهام فبلا شك أنّ هؤلاء على اطّلاع كافي، وفي إمكانهم تقديم وصف لوضع هذا المجال المعرفي في الجامعة، وبما أنّ أفراد العيّنة يتراوحون بين المقرّون بوجود هذا التخصص في مقررات التعليم العالي وبين من هم محافظون، فلا يمكن أن ننكر وجود هذا المجال بل ومزاولة النشاط فيه معرفيا.

وكوصف عام للجدول السابق فإنه يمكن القول أنّ جل فراد العيّنة بعض النظر عن الخبرة المهنية مقّرون بوجود اللسانيات التطبيقية في مقرّرات التعليم العالي، ونصف هذه النسبة يمتلكون خبرة مهنية طويلة أكثر من عشر سنوات وهذا يؤكّد مصداقية توجّه أفراد العيّنة إذا ما أردنا حقا أن نعزز هذا التحليل بالخبرة المهنية لأن الأقدر على توصيف مال معرفي من ناحية كونه معمول به وله عدد من المهتمّين وكذا هو نشاط يتم مزاولته وله موائمة من يمكنهم توصيف ذلك حقا هو أعضاء هيئة التدريس الأكثر خبرة، وخاصة أنّنا نستجوب رصيد مهني ومعرفي له خبرة وارتباط واطلاع معمّق على ما يجري في دوائر البحث العلمي.

وعليه لا مجال للشك في مزاولة النشاط المعرفي في تخصّص اللسانيات التطبيقية في الجامعة

الجزائرية، لكنّه نشاط بين المقبول والنسبي، إلى حد المقبول، وهنا لا نبدي الرضا على طبيعة هذا النشاط، في هذا المجال لكنّنا بصدد وصف نشاط من حيث الوجود وعدمه ليس أكثر.

الجدول رقم (50): جدول مركب وفق علاقة اللسانيات التطبيقية بالواقع الجزائري بدلالة دراسة المشكلات الاجتماعية في بحوث الجامعة الجزائرية

			دراسة المشكلات الاجتماعية في بحوث الجامعة الجزائرية			المجموع
			نعم	لا	في إطار ضيق	
علاقة اللسانيات التطبيقية بالواقع الجزائري	منحصرة في البحث الآكاديمي الجامعي	التكرارات	17	3	25	45
		النسبة المئوية (%)	28.3	5	41.7	75
	هناك بعض الاهتمامات بالقضايا الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية	التكرارات	7	0	8	15
		النسبة المئوية (%)	11.7	0	13.3	25
المجموع		التكرارات	24	3	33	60
		النسبة المئوية (%)	40	5	55	100

في الجدول السابق نتائج الاستقصاء حول متغيّرين هما علاقة اللسانيات التطبيقية بالواقع الجزائري بدلالة دراسة المشكلات الاجتماعية في بحوث الجامعة الجزائرية، وكانت النتائج الإحصائية كالآتي:

فنسبة 75 %، من المستجوبين، وعددهم 45 أستاذا جامعيا، يرون أن دراسة المشكلات الاجتماعية في بحوث الجامعة الجزائرية منحصرة في البحث الآكاديمي توصيفا لعلاقة اللسانيات التطبيقية بالواقع الجزائري، ونجد أنّ هذه النسبة تنقسم إلى أقسام فنسبة 41.7 %، وعددهم 25 أستاذا جامعيا يرون أن، دراسة المشكلات الاجتماعية في بحوث الجامعة الجزائرية، منحصرة في البحث الآكاديمي الجامعي، في

إطار ضيّق، وبنسبة أقل وتبلغ 28.3 %، وعددهم 17 أستاذا جامعيا يؤكّدون أنّ، دراسة المشكلات الاجتماعية في بحوث الجامعة الجزائرية، منحصرة في البحث الآكاديمي الجامعي، في حين نسبة 5 %، وعددهم 3 أستاذ جامعي يرفضون أن تكون دراسة المشكلات الاجتماعية في بحوث الجامعة الجزائرية، منحصرة في البحث الآكاديمي الجامعي.

ونلاحظ نسبة 25 %، وعددهم 25 أستاذا جامعيا، يرون أنّ هناك بعض الاهتمامات بالقضايا الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، وأنّ هناك قابلية دراسة المشكلات الاجتماعية في بحوث الجامعة الجزائرية، وهذه النسبة مقسّمة أيضا إلى أقسام، فنسبة 13.3 %، وعددهم 8 أستاذ جامعي، يرون أنّ هناك بعض الاهتمامات بالقضايا الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، وأنّ هناك قابلية دراسة المشكلات الاجتماعية في بحوث الجامعة الجزائرية، إلى حد ما، في حين نجد 11.7 %، وعددهم 7 أستاذ جامعي، يؤكّدون على أنّ هناك بعض الاهتمامات بالقضايا الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، وأنّ هناك قابلية دراسة المشكلات الاجتماعية في بحوث الجامعة الجزائرية، وفي المرتبة الأخيرة نسبة 0 %، يرفضون أنّ هناك بعض الاهتمامات بالقضايا الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، وأنّ هناك قابلية دراسة المشكلات الاجتماعية في بحوث الجامعة الجزائرية.

وتفسّر هذه النتائج وفق تصّور بعض الباحثين؛ حيث أن أغلب أفراد العيّنة يرون أنّ هناك ارتباط بين اللسانيات التطبيقية الواقع الجزائري، أي أن هناك اهتمامات من قبل الباحثين الجزائريين بالقضايا الاجتماعية فيما يتعلّق باللغة، وتوصف طبيعة دراسة المشكلات الاجتماعية في بحوث الجامعة الجزائرية،

بأنّها منحصرة في البحث الآكاديمي الجامعي، وهناك إقرار فعلي بأن هناك اهتمام بالقضايا الاجتماعية فيما يتعلق باللغة من قِبَلِ الآكاديميين الجزائريين.

أما عن كونها منحصرة في البحث الآكاديمي فهذا يعود إلى عدّة عوامل أولا الممارسة الآكاديمية المنظّمة للبحث العلمي فلا يمكن أن تقوم مؤسسات بحثية غير آكاديمية بالدور الذي تقوم به الجامعة وأيضا فإن النشاط المعرفي في مجال اللغة موجود ومدعوم أكثر ضمن النشاط الآكاديمي، وضمن سيرورة البحث في هذا التخصص اللغوي.

وهذا يصف واقع فلا يمكن لمؤسسات أخرى أن تقوم مقام الجامعة وأقسام وكليات الآداب واللغات في سيرورة الدراسات في هذا المجال، عموما والاهتمام بالقضايا اللغوية الاجتماعية خصوصا، وإذا ما أردنا توصيف طبيعة هذا النشاط وفق آراء أفراد العيّنة نجدة بين المحقق وفي الإطار الضيّق أي أن هذا النشاط منحصر، وبما أنه منحصر فإن هناك مستوى معرفي آخر ينبغي أن يكون عليه هذا المجال وهو المأمول بعكس ما هو واقع.

وتفيد المؤشرات الإحصائية أيضا أنّ الاهتمام بالقضايا الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية توصف بأنها في إطار ضيّق، أي أنّ الاهتمام بكل ما يتعلّق بالمجتمع هو اهتمام ضئيل لتكون القضايا اللغوية للمجتمع الجزائري واحدة من تلك، وهنا يعاد النظر في الفكر الآكاديمي عموما، في تخصص اللسانيات التطبيقية فيما يتعلّق باللغة، وقد تكون هذا ثقافة جامعية وهو انحصار الاهتمام بالقضايا الفكرية كالتعليمية والنظريّات اللسانيات، والدراسات التراثية، ...، وغيرها من الاهتمامات والتي توصف بالطابع المعرفي التجريدي على عكس القضايا المتعلّقة بالمجتمع والتي تكون ذات طابع حسي في أحيان كثيرة إلّا ما قُعِّدَ ونُظِّرَ له.

وللمزيد من التأكيد على هذا التوجّه لا نلاحظ أي نسبة إحصائية تدل على عدم وجود أو إنكار لِأَنْ يكون هناك اهتمام بالقضايا الاجتماعية فيما يتعلّق باللغة من قبل الآكاديميين الجزائريين، بل نؤكّد مرّة أخرى على وجود اهتمام باللغة والمجتمع إلّا أن هذا الاهتمام ضيّق، وتعقيبا على هذا الطرح فإن هناك حاجة ماسّة إلى رؤى منهجية ومقاربات معرفية موضوعها الواقع الاجتماعي، والمشكلات الاجتماعية فيما يتعلق باللغة.

الجدول رقم (51): جدول مركب وفق التداخل بين عناصر ومكونات الظاهرة المعرفية حتى تخفى معها الحدود الفاصلة بين جزئيّاتها بدلالة طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع

			طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع			المجموع
			اعتماد الطرق المنهجية التقليدية على خطى الدراسات السابقة	معرفة ما هو لساني وغير لساني ثمّ المقاربة كل منهما بشكل مستقل	اعتماد الطرق والتجارب السابقة للدراسات المماثلة	
التداخل بين عناصر ومكونات الظاهرة المعرفية حتى	أنّ الظاهرة محل الدراسة ذات طبيعة واحدة وليست مركبة	التكرارات	1	13	6	20
		النسبة المئوية (%)	1.47	19.12	8.82	29.41
	إن الظاهرة محل	التكرارات	6	35	7	48

تخفى معها الحدود الفاصلة بين جزئيّاتها، يعبّر بالضرورة	الدراسة التي ليست ذات طبيعة واحدة، لا ينف عنها ذلك صفة التعقيد بل هي معقدة إلى درجة كبيرة	النسبة المئوية (%)	8.82	51.47	10.29	70.59
المجموع		التكرارات	7	48	13	68
		النسبة المئوية (%)	10.29	70.59	19.12	100

تشير النتائج الإحصائية في الجدول أعلاه إلى أنّ نسبة 70.59 % وعددهم 48 أستاذا جامعيا يرون أنّ التداخل بين عناصر ومكونات الظاهرة المعرفية حتى تخفى معها الحدود الفاصلة بين جزئيّاتها، يعبّر بالضرورة يعبّر على أَنَّ الظاهرة محل الدراسة التي ليست ذات طبيعة واحدة، لا ينف عنها ذلك صفة التعقيد بل هي معقدة إلى درجة كبيرة، وتنقسم هذه النسبة إلى نسب فرعية بالنّظر إلى طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع، حيث أنّ نسبة 51.47 %، وعددهم 35 أستاذا جامعيا، يرون أنّ طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية التي لها علاقة بالواقع تتم عن طريق معرفة ما هو لساني وغير لساني ثمّ المقاربة كل منهما بشكل مستقل، أما نسبة 10.29 %، وعددهم 07 أستاذ جامعي يرون أنّ طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع تتم عن طريق اعتماد الطرق والتجارب السابقة للدراسات المماثلة، في حين نسبة 8.82 %، وعددهم 06 أستاذ جامعي يرون أنّ طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع تتم عن طريق اعتماد الطرق المنهجية التقليدية على خطى الدراسات السابقة.

في حين نجد نسبة 29.41 %، وعددهم 20 أستاذا جامعيا، يرون أنّ التداخل بين عناصر ومكونات الظاهرة المعرفية حتى تخفى معها الحدود الفاصلة بين جزئيّاتها، يعبّر بالضرورة على أنّ الظاهرة محل الدراسة ذات طبيعة واحدة وليست مركبة، وتنقسم هذه النسب إلى نسب أقل من حيث طرق مقاربة هذه النوعية من الظواهر حيث أنّ 19.12 %، وعددهم 13 أستاذا جامعيا، يرون أنّ طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع تتم عن طريق معرفة ما هو لساني وغير لساني ثمّ المقاربة كل منهما بشكل مستقل، في حين نسبة 8.82 %، وعددهم 06 أستاذ جامعي يرون أنّ طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع تتم عن طريق اعتماد الطرق والتجارب السابقة للدراسات المماثلة، أّما نسبة 1.47 %، وعددهم أستاذ واحد 01، يرون أنّ طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع يتم بالاعتماد على الطرق المنهجية التقليدية على خطى الدراسات السابقة.

في حين نرى أن العدد الكلّي للمستجوبين هو 68 مستجوبا ما يعادل نسبة 100 %، كما نجد هذه النسبة مقسّمة 70.59 %، من العدد الكلّي للمستجوبين وعددهم 13 أستاذا جامعيا، يرون أن طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع تتم عن طريق معرفة ما هو لساني وغير لساني ثمّ المقاربة كل منهما بشكل مستقل، في حين 19.12 %، وعددهم 13 أستاذا جامعيا، يرون أن طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع تتم عن طريق اعتماد الطرق والتجارب السابقة للدراسات المماثلة، أما نسبة 10.29 %، وعددهم 07 أستاذا جامعي ، يرون أن طرق مقاربة الظاهرة اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع تتم عن طريق اعتماد الطرق المنهجية التقليدية على خطى الدراسات السابقة، وهذه النسب الأخير لإجمالي المستجوبين مقسمة على

الخيارين السابقين للتداخل بين عناصر ومكونات الظاهرة المعرفية حتى تخفى معها الحدود الفاصلة بين جزئيّاتها، يعبّر بالضرورة، بين أنّ الظاهرة محل الدراسة ذات طبيعة واحدة وليست مركبة و أنّ الظاهرة محل الدراسة التي ليست ذات طبيعة واحدة، لا ينف عنها ذلك صفة التعقيد بل هي معقدة إلى درجة كبيرة.

وتفسّر هذه النتائج بناء على ما هو مصرّح به فمن خلال ما نلاحظه نجد أنّ أكثر أفراد العيّنة مجمعون على أنّ التداخل بين عناصر ومكونات الظاهرة المعرفية حتى تخفى معها الحدود الفاصلة بين جزئيّاتها، يعبّر بالضرورة على أنّ الظاهرة محل الدراسة التي ليست ذات طبيعة واحدة، لا ينف عنها ذلك صفة التعقيد بل هي معقدة إلى درجة كبيرة وأن هذه النوعية من الظواهر يتم مقاربتها عن طريق معرفة ما هو لساني وغير لساني ثمّ المقاربة كل منهما بشكل مستقل وهذا يكون للظواهر اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع، وهذا يبيّن توجّه أفراد مجتمع البحث نحو طبيعة الظواهر وطرق بحثها ومقاربتها، وخاصة الظواهر الاجتماعية، وهذا يدلّ على أن هناك جاهزية فكرية سواء من الناحية المعرفية أو المنهجية خصوصا لدراسة المشكلات الاجتماعية المتعلقة باللغة، فهذا الفهم لآلية دراسة الظواهر المركّبة وهو تقسيمها وتفكيكها ومقاربة كل جزئية من جزئياتها، وكذلك النظر إلى الكلّي وفهم جزئياته يعطي تشخصين أكثر دقة ومقربة للظواهر ومن ثمّة وضع الحلول بما يناسب كل مشكلة، وكل فرع من فروعها المكوّنة لها.

وهذا يتناسب مع البحث اللغوي لأن اللغة مكوّن أساسي في العديد من الظواهر، وقد تتداخل جزئيات الظاهرة بعضها مع بعض إلى أَنْ تخفى معها الحدود بينها وهنا تظهر مشكلات الخطأ في المقاربة ووضع الحلول، وهذا ما يحتاج إلى طرق منهجية دقيقة أساسها الوعي بطبيعة الظاهرة والانتباه لعدم الوقوع في

الخلط، وهنا نطرح جميع الإشكالات المتعلّقة بمنهجية البحث في اللسانيات التطبيقية، فمن المهم بسط النظر في القضايا المعرفية والمنهجية الخاصة بهذا المجال وفق ما يتماشى مع حاجيات المجتمع الجزائري لأن الجامعة هي القلب النابض والمحرّك للمجتمع وحتى نرتقي بالبحث في هذا التخصص (اللسانيات التطبيقية) لا بد من بحث الواقع والتنقيب في مشكلات المجتمع الجزائري فيما بتعلّق باللغة والفكر.

ملخص الفصل الرابع

تناول هذا الفصل الاستفسار عن واقع اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائري، وفق ثلاثة محاول أساسية ذُيِّلَتْ بأسئلة لجمع البيانات من المستجوبين الممثلين في عينة الدراسة، فتطرق المحور الأولّ: إلى مدى وضوح مفهوم اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية، لدى الأساتيذ الباحثين، وهيئة التدريس مفهوما ومنهجا، وكذا التمييز بين اللسانيات التطبيقية الكلاسيكية واللسانيات التطبيقية المعاصرة.

كما تمّ التطرّق إلى أهم القضايا المعرفية كالمجالات والفروع البحثية وأيضا والمنهجية كحدود التداخل بين الاختصاصات وإلى أي مدى يمكن تحقيق التجاسر العرفي للسانيات التطبيقية، والفروع البحثية المجاورة أثناء مقاربة المشكلات اللغوي، في ضوء الدعوة إلى التحوّل المعرفي.

وتحقيقا لما سبق حرّج الباحث على واقع الممارسة الآكاديمية للسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية، من خلال استشارة الخبراء والباحثين وأعضاء هيئة التدريس وكذا جمع البيانات المتعلّقة بالممارسة المهنية للسانيات التطبيقية في أقسام اللغة والأدب العربي.

ولتعميق البحث في القضايا السابقة تم عرض وتحليل وتفسير النتائج الإحصائية للجداول المركّبة لمعرفة مدى ترابط آراء الباحثين وانسجامها وكذا معرفة أهم الاتجاهات الثابتة والتي تعتبر عن رؤى راسخة لأصحابها، ومن ثمّة الدّفع أكثر بالدراسة الميدانية نحو حصر أفق التصور للقضايا البحثية وجزئياتها.

خاتمة

خاتمة

إنّ هذه الدراسة الموسومة بـ: "**اللسانيات التطبيقية والقضايا المعرفية والمنهجية دراسة في واقع الممارسة في الجامعة الجزائرية**" توصّلنا فيها إلى النتائج الآتية:

ليس للسانيات التطبيقية كتخصص علمي تعريف دقيق، بل إن الأمر مفتوح على جميع الاحتمالات، وكلّها مقبولة حين ننبري لتوصيف هذا العلم، إلّا أنه يمكن القول أن اللسانيات التطبيقية جاءت لحاجة إنسانية ملحة وهي مقاربة المشكلات اللغوية في العالم الواقعي.

يعرف هذا المجال تطوّرات مستمرّة، وتحول بناء على ما يعرض له من مشكلات بحثية، يصحب هذا التحوّل تحول آخر على المستوى المنهجي، وكل هذا بناء على خصوصية سياق البحث والتقصي.

هناك العديد من القضايا التي ينبغي الانتباه إليها حين التعرض للسانيات التطبيقية ودعم مسار التحوّل ضمن هذا المجال من بينها، القاطع المعرفي بين اللسانيات التطبيقية واللسانيات العامة، قضية النظرية وما يتعلق بها وسبل توظيفها في الأبحاث العلمية، قضية تداخل الاختصاصات ضمن البحث اللساني التطبيقي، هوية هذا الفرع المعرفي، وأيضا الخطوات الإجرائية حين مقاربة الظواهر.

يطرح أمام الباحثين اللسانيين إشكالية هامة مفادها ضرورة التعريف بتخصصهم وإيجاد قبول في العرف الآكاديمي فضلا عن المجتمع، حيث يتوقّع من هؤلاء المتخصصين توظيف مهاراتهم المعرفية والفكرية في ابتكار أنظمة معرفية لدراسة وحل مشكلات السلوك الإنساني ابتداءً من اللغة.

ترتبط فروع اللسانيات التطبيقية ومجالاتها البحثية بالقضايا الاجتماعية، وهذا ما يهمله العديد من الباحثين؛ حيث ينبغي تركيز الاهتمام على ربط فروع اللسانيات التطبيقية بالواقع، وربط الأبحاث بحاجيات المجتمع اللسانية ومشكلاته، كمشكلة التواصل وتحليل السلوك الاجتماعي فيما له علاقة باللّغة.

من المهم الانتباه إلى ما تقدّمه المقاربات اللسانية التطبيقية المعاصرة من خدمات للمجالات العليمة والمعرفية الأخرى، كلسانيات المدونات وما يمكن أن تقدمه للباحثين في علوم الإعلام والاتصال من أدوات تحليل المدونات، وأيضا اللسانيات الجنائية التي يمكن أن تقدم الكثير للتحقيقات الجنائية في الجرائم التي تكون اللغة عنصر أساسي فيها كالسرقات العلمية ورسائل التهديد والتحريض على الإرهاب.

الانفتاح على التطورات المعرفية والاقتصادية، وإثراء المقرّرات التكوينية من خلال بناء محتوى تعليمي لغوي متنوّع بتنوّع أهداف المتعلمين من الوافدين الأجانب إلى الجزائر، وتخصيص مراكز تعليم اللغة لأغراض خاصة، وهذا يتطلب التكوين النوعي، والإلمام بمعارف أخرى، وربطها بأهداف المتعلمين، واستشارة الخبراء في مجالات أخرى: كالطب، والصناعات المختلفة، والسياسات والاستراتيجيات، ....

عدم تبني الطرح التقييمي بين الفينة والأخرى لتخصص اللسانيات التطبيقية، ولمخرجات السياسات التعليمية التربوية في هذا التخصص، وكذا عدم وجود سلّم تقييمي، وعندما نقول بهذا فنحن بصدد التأسيس لنمط تقييم دوري وليس الاكتفاء فقط بمراجعة بين الفينة والأخرى، إنما نشاط تقييمي موازي للسيرورة المعرفية في هذا المجال قصد الارتقاء به وإعادة تحيين هذا المجال بناء على المخرجات البحثية لهذا النشاط التقييمي.

يمكن توصيف تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية بأنّه تطبيق للنظريات اللسانية حيث

أنّ الاهتمام بالجانب النظري ومحاولة تنزيله إلى الواقع هي ثقافة جامعية، على أساس أنّ الذي يمتلك الخلفية النظرية يمكنه –بعد ذلك– إيجاد المقولات التي ترتبط بالواقع.

يمكن القول أن أكثر اهتمام المتخصّصين في اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية بالقضايا التعليمية، وأن الاهتمام بالقضايا المتعلّقة بالمشكلات الاجتماعية محدود بعض الشيء وفي إطار ضيّق، حيث أن مفهوم اللسانيات التطبيقية في الجامعة ولدى المتخصّصين لا يخرج عن ذلك.

يمكن القول أن التطور في هذا التخصص إنما هو تطوّر ضمن مجالاته البحثية الثابتة وليس هناك تجديد وابتكار إلّا محدود نسبيا. وكذلك مصادره فإنّ الباحثين يستندون إلى المصادر الغربية والعربية إن وفرت، ومع توفر التقانة الحديثة صار الباحثون يعتمدون على الأنترنت في الوصول إلى مصادر البحث المتوفّرة، أما عن أي أفق ابتكار لأدوات منهجية أو تخصصات فرعية فإن هذا العمل محدود نسبيا.

لا يزال هناك اعتقاد سائد من طرف اللسانيين الجزائريين أن اللسانيات التطبيقية هي تطبيق للنظريات اللسانية، وأن اللسانيات النظرية هي الأساس في البحث وما اللسانيات التطبيقية إلاّ تابعين للبحث النظري، فيما نجد أن هذه النظرة تعتبر كلاسيكية وقد سادت خلال فترة محدّدة عف عليها الزمن.

فيما نجد أن الباحثين في اللسانيات التطبيقية المعاصرة صاروا يعتبرون النظريات اللسانيات مصدر معرفي مثله مثل أية مصادر أخرى يوظّف في البحث كلّما دعت الحاجة إليها وقد يتم الاستغناء عن النظريات اللسانيات إذا ما عوّضت بمصادر بحثية أكثر فائدة وموثوقية. وهذه الاستقلالية غير مرفوضة من قبل الباحثين الجزائريين بل الكثير منهم يؤيّدون هذا التوجّه.

وتعتبر هذه الدعوة نحو الاستقلالية مرغوبة لأسباب عديدة منها ترقية البحث العلمي في مجال

اللسانيات التطبيقية، وأيضا عدم الارتباط بالنظريات والتقيّد بمسارات ثابتة. أيضا النظر أحادية الاتّجاه تعتبر غير كافية وغير مؤدّية للغرض بشكل فعّال من ناحية مقاربة الظاهرة.

وهناك من الباحثين من يبالغ في هذا الطرح ويدعو المتخصّصين في اللسانيات التطبيقية إلى الاهتمام ببناء نظرياتهم الخاصّة بهم، وهذا لأسباب عديد منها أنّ المعاينة المتخّصّصة تساعد على وضع نظرية أقرب إلى توصيف الظاهرة منها إلى النظريات العامّة التي يتم استجلابها من علوم مجاورة. وهذا لا يعني الاستغناء عن النظريات من العلوم المجاورة.

وتعتبر الظواهر المدروسة سبب في هذا التحوّل نحو الاستقلالية والتخصصيّة والدقّة، حيث أنّ الظواهر المعقّدة تتطلّب فهما خاصّة وهذ ما نجده حاصل لدى الأستاذ الجامعي حيث أن الكثير منهم يعتبر يعتبرون أنّ الظواهر المعقّدة هي ظواهر مركّبة من جزئيات وليست ذات طبيعة واحدة.

من خلال هذا الطرح المنفتح والمتعدّد القراءات لموضوع الدراسة والذي فرضته الظاهرة محل الدراسة أصبحت اللسانيات التطبيقية فرع معرفي متداخل الاختصاصات وهذا ما هو متعارف عليه في دوائر البحث العلمي الجزائرية.

إن السبب الداعي إلى تداخل الاختصاصات لمقاربة الظاهرة هو طبيعة الظواهر المعقّدة، وخاصة المشكلات الاجتماعية التي لها علاقة باللغة، أيضا ما نشهده من تحوّلات في مسار الفكر الإنساني في علوم شتى ولا تكون اللسانيات التطبيقية في منأى عن هذه السيرورة.

إن استقلالية اللسانيات التطبيقية وفروعها المعرفية يدعم أفق الابتكار في هذا المجال، ولولا هذه الاستقلالية لما أصبحنا نرى فروع عديد للسانيات التطبيقية؛ كاللسانيات الحاسوبية، واللسانيات الاجتماعية،

ولسانيات المدوّنات، واللسانيات الجنائية، ....

هناك خلط في فهم وتصور اللسانيات التطبيقية كتخصص علمي يدرس اللغة في علاقتها بالواقع، واللسانيات التطبيقية كتخصص يهتم بتعليم اللغات، وهذا الخلط الفاصل فيه وجود اللسانيات التعليمية والتي موضوعها تعليمية اللغات، أما اللسانيات التطبيقية فهي مصطلح جامع يدرس كل ما يتعلّق بالمشكلات الواقعية فيما يتعلق باللغة.

إن تطوير اللسانيات التطبيقية يرتبط باستقلالية هذا العلم عن أي تصوّرات دخيلة وهو ما يجنّبنا إياه استقلالية هذا الفرع من ناحية جهازه المفاهيمي وعدّته المصطلحية.

يمكن القول أنّ هناك محاولات لتطوير اللسانيات التطبيقية من قبل الباحثين الجزائريين وهذا عن طريق إثراء النقاش حول هذا المجال إلّا أنّ هذه المحاولات تتّسم بالضعف.

إن أي محاولة لتطوير اللسانيات التطبيقية ينبغي أن لا تتقيّد فقط بقضايا تعليمية اللغات إنّما، وما يتبعها من نظريات تتعلق بالعملية التعليمية وهذا ما يتقيّد به الباحثون المتخصصون في اللسانيات التطبيقية وفروعها في الجامعة الجزائرية، حيث نجد أنّ أكثر الفروع نشاطا هو اللسانيات التعليمية.

هناك الكثير من المشكلات الاجتماعية فيما يتعلّق باللغة ويعتبر المجتمع مورد معرفي وفكري مهم للباحثين المتخصّصين في اللسانيات التطبيقية وفروعها وعليه فإنه من المهم إثراء النقاش حول تهيئة البيئة المعرفية وإعداد باحثين مؤهّلين معرفيا لمقاربة المشكلات الاجتماعية فيما يتعلق باللغة من خلال إعادة تحليل الأطر المعرفية والأدوات المنهجية المعمول بها في مقررات التكوين في هذا التخصّص.

إن الدعوة إلى إعادة النظر في القضايا المعرفية ومنهجية الخاصة بعلم اللسانيات التطبيقية، تأتي

للتوعية بأهمّية المتغيرات اللغوية وأهمية مقاربتها فيما يربط اللغة بالواقع، ومن ثمة دراسة المشكلات الاجتماعية المتعلّقة باللغة، بدل الاهتمامات النظرية التي تتصف بالطابع الآكاديمي المحض.

يمكن تجاوز العراقيل البحثية وربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي في مجال العلوم اللغوية، وهذا عن طريق الاهتمام بتخصّص اللسانيات التطبيقية، وبداية التحوّل في هذا التخصّص من الناحية المعرفية والمنهجية.

التركيز على جميع فروع اللسانيات التطبيقية، والانتباه إلى تعزيز هذا المجال بفتح النقاش عن القضايا الأخرى وليس ما هو معمول به في كليّات وأقسام اللغة فقط. وإضافة للمجالات البحثية الثابتة والتي ألفها الباحثون، يمكن أيضا تفعيل مجالات أخرى.

ومن أهم القضايا المنهجية التي ينبغي مناقشتها كمقترحات أوّلية من الناحية المنهجية: (آليات تحليل الظواهر ودراستها وحدود توظيف هذه الآليات والقيود التي تتعلّق بهذا التوظيف، قياس الإمكانات المعرفية والمنهجية وبحث مدى تطويرها لمقاربة الظواهر الاجتماعية، المساءلة إلى أي مدى يمكن بلوغ الهدف النهائي في مقاربة إشكالات الدراسة، ...).

هناك بعض النشاط من قبل الآكاديمين لمحاولة الارتقاء بتخصص اللسانيات التطبيقية وتطويره، لكن الأغلب الأعم هو الاعتماد على الترجمة واستيراد المعرفة من مؤسسات بحثية أخرى، خارجية. هذا ما ينبغي أن يقابله نشاط مكثّف لبناء لسانيات تطبيقية لها هوية مستمدّة من هوية الباحثين الجزائريين، لسانيات تطبيقية نابعة من خصوصية الجامعة والمجتمع الجزائري.

يمكن دفع النشاط المعرفي فيما يخص اللسانيات التطبيقية اكثر عن طريق الاستعانة بالمراكز البحثية

الخارجية، مع دعم وتعزيز وجود هذه النوعية من النشاطات وهذه النوعية من المراكز أيضا، حيث يجب بحث أمكانية المقاولاتية في هذا المجال.

يكن أن يوصف تأثير مخابر البحث العملي في اللسانيات التطبيقية على مقررات التكوين بأنه محدود وضئيل وهذا يحتاج ما ربط مخابر البحث العملي بالجامعة والاطلاع على المستجدات البحثية من الطلبة الباحثين وأعضاء هيئة التدريس، أيضا مناقشة هذه الإمكانات وما تقدّمه للمعرفة في هذا المجال.

يمكن وصف مقررات التكوين في اللسانيات التطبيقية بأنها تحتاج إلى تحديث وأنّها بعيدة عن أهداف للسانيات التطبيقية، وهناك قطية بين المقولات التي يكثر النقاش حولها وبين البحث الآكاديمي وخاصة بين الطرف المتلقي وهو الطلبة الباحثين وأعضاء هيئة التدريس ما يؤدي إلى فصل الجامعة والنشاط البحثي عما هو كائن، وما ينبغي أن يكون عليه النشاط المعرفي في هذا المجال.

نلاحظ أنّ تخصص اللسانيات التطبيقية والباحثون ضمن هذا المجال في حاجة إلى الانفتاح على

الجامعات العالمية والمراكز ذات السمعة الدولية في هذا المجال وهذا لكي نربط الجامعة بمحيطها العالمي ومن ثمّة معرفة النقاش الدائر حول هذا المجال، لكي نقدّم ونعرف بهوية الباحث الجزائري والجامعة الجزائرية في العالم، والإضافة لهذا النشاط الدولي والعالمي ضمن هذا المجال وأننا جزء من هذا الكيان ولسنا بمعزل عنه.

العمل على جاهزية الجامعة الجزائرية وتعزيز هذه الجاهزية لقيادة الجامعة نحو التحوّل المعرفي في تخصص اللسانيات التطبيقية وهذا عن طريق الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية فيما يعلّق باللغة أيضا تقديم نظريات يمكن أن توظف من قبل أهل الاختصاص في جامعات أخرى.

توصف مقرّرات التكوين بأنها مقبولة إلى ضعيفة في هذا المجال وهذا ما يحتاج إلى الارتقاء بمستوى مقررات التكوين أكثر لكي توائم عقول الباحثين واهتماماتهم ما يثير شغف البحث لديهم، وخاصة إذا ما وضعوا على طريق واضحة المعالم. لتحقيق الهدف من البحث وليس لهدر طاقات الأجيال في أشياء لا طائل منها سوى حلقة تكرارية لا نحسن الخروج منها.

من المقترحات لتحسين مستوى البحث الآكاديمي وتحقيق التراكمية، في هذا المجال توحيد النشاط البحثي وتكثيف الجهود البحثية، وتحديد أهداف واضحة وتعزيز التراكمية. وعدم الاكتفاء بما هو متوفر إنما دعم المبادرات الشخصية وفتح الباب أمام المهتمّين.

توصيات ومقترحات

توصيات ومقترحات

التوصيات:

الاهتمام أكثر بمجالات أخرى ضمن تخصّص اللسانيات التطبيقية وليس التركيز فقط على القضايا التعليمية بل تمكين تفعيل مجالات أخرى في الجامعة وتركها للباحثين حتي يعيدون تشكيلها وفق أنماطهم وقوالبهم وتصوّراتهم البحثية.

الانتباه إلى أنّ المقولات المعمول بها الآن في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية غير كافية في مقابل ما يمكن ويقدّمه هذا المجال المعرفي النشط والمتجدّد، وعليه يجب تبني فكر تجديدي وإعادة تحيين لهذا المجال كلّما سنحت الفرصة بذلك.

عدم التضييق على المهتمّين بهذا المجال والانفتاح على المجتمع الجزائري لدراسة المشكلات الاجتماعية فيما يتعلّق باللغة والتواصل وما يرتبط بذلك بل وتعزيز أفق الابتكار في هذا المجال وتذليل الصعوبات وتحطيم القيود، والربط بين الجامعة ومحيطها الداخلي المحلّي والخارجي الدولي.

دعم مجال اللسانيات التطبيقية من ناحية الإنتاج المعرفي كدعم مشاريع بناء الموسوعات، والمعاجم، والمؤلّفات والنشاط الفكري اللغوي عموما واللساني التطبيقي خصوصا وخاصة إذا ما قلنا أنّ اللسانيات التطبيقية جسر لربط النشاط اللغوي بالمحيط الخارجي.

عدم التقيّد بالأنماط السائدة والنظر إلى هذا المجال نظرة إيجابية وليست تشاؤميّة، وأنه لا يزال يعد

بالكثير، والعمل على تعزيز هذا المجال في عقول الطلبة الباحثين وخاصة مجالات كاللسانيات الحاسوبية، واللسانيات الجغرافية، واللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية، وكذا اللسانيات الجنائية ولسانيات المدونات وتوجيه الطلبة الباحثين نحو هذه المجالات.

تعزيز الرؤية العالمية وتفعيل الدور المعرفي للباحث الجزائري كجزء من الإنتاج العالمي، وكمتخصص له الحق في إبداء رأيه في هذا المجال لتحقيق إضافة وبصمة بهوية بحثية جزائرية ورؤية عالمية.

الربط بين الجامعة والمشاريع الاقتصادية مع شركات عالمية كشركة (ميكروسوفت)، وشركة (جوجل)، للمساهمة في المشاريع العالمية فيما يخص اللغة، وأيضا الشركات الاستشارية ذات السمعة العالمية كمؤسسة روبرت جرين للاستشارة، عن طريق الإسهام في توظيف المعارف اللسانية التطبيقية في الإنتاج العالمي سواء من ناحية الحصول على المشاريع البحثية وتكليف الباحثين الجزائريين بالعمل عليها من ناحية إنتاجها وتطويرها، أو من ناحية الابتكار وفتح أفق الشراكة والدعم لهذه المشاريع.

الاطّلاع على العمل المعرفي في تخصص اللسانيات التطبيقية وإرسال البعثات وتخصيص الغلاف المالي لذلك، وتفعيل دور الباحث الجزائري في تخصص اللسانيات التطبيقية داخليا وخارجيا، وتوجيه نشاط الباحثين الجزائريين نحو اقتصاد المعرفة، وعدم الاكتفاء بالطرح النظري المجرّد إنما ينبغي إيلاء الاهتمام بدرجة كبيرة بالجانب الاقتصادي المالي، وتحقيق الأرباح وخاصة وأننا أمام شركات تمنح صفقات عالية المستوى من ناحية التدفقات المالية مثل بناء أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تحتاج إلى المعرفة اللغوية، في الجانب الاستشاري أيضا، وكذا نقل وتوطين الخبرات المعرفية بين الأطراف المساهمة.

المقترحات:

كما أقترح أن تقدم هذه الدراسة للباحثين ليس فقط في التخصصات اللغوية، إنما كذلك الباحثون ضمن تخصصات أخرى، وهذا لأن الإطار النظري هو نقاش منهجي عام وييسّر للباحثين بناء تصور لما ينبغي أن تكون عليه الممارسة العلمية المعرفية، وخاصة فيما يتعلق بالنظرية، وأيضا حدود التداخل المعرفي أثناء حل المشكلات.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1- آلان بونية، **الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله**، ط بلا، تر علي صبري فرغلي، عالم المعرفة، الكويت، 1993م.

2- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، **معجم مقاييس اللغة**، تح عبد السلام محمد هارون، ط بلا، دار الفكر، بلد بلا، 1399هـ، 1979م.

3- عبد الرحمن بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، (ط. 2)، دار السلام للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2002.

4- محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، **لسان العرب**، ط3، دار الصادر، بيروت، 1414.

5- أحمد بن عبدالله الحقباني وجمعان بن سعد القحطاني، وآخرون، **تعليم اللغة لأغراض خاصة تجارب وتقويم (كتاب جماعي)**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1439هـ، 2018م.

6- أحمد حساني، **دارسات في اللسانيات التطبيقية -حقل تعليمية اللغات-**، إعادة ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون، 2014.

7- أحمد سليمان ياقوت، **علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية**، ط بلا، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1985.

8- أحمد مختار عمر، **صناعة المعجم الحديث**، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 2009م.

9- أحمد مصطفى أبو الخير، **علم اللغة التطبيقي بحوث ودراسات**، ط بلا، دار الأصدقاء للطباعة، المنصورة، 1427هـ، 2006م.

10- أحمد مطلوب، **بحوث مصطلحية**، ط بلا، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، 1427هـ، 2006م.

11- أسامة سيد علي، **المرجع في تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1438هـ، 2017م.

12- أليس كوراني، **اللغة والمجتمع عند العرب (الجاحظ أنموذجا)**، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1434هـ، 2013م.

13- إيفا م.فيرناندیز وهيلين سميث كيرنز، **أسس اللسانيات النفسية**، ط1، تر عقيل بن حامد الزماي الشمري، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2018.

14- أيمن الدكروري، **المدونات اللغوية ودورها في معالجة النصوص اللغوية**، ط1، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1439هـ، 2018م.

15- إيميل يعقوب، **المعاجم اللغوية العربية بداءتها وتطورها**، ط2، دار العلم للملايين مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، بيروت، 1985م.

16- آمنة بلعلى، **أسئلة المنهجية العليمة في اللغة والأدب**، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة، تيزي وزو، 2011.

17- أحمد محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، ط3، دار الفكر، دمشق، 2008.

18- بن عربية راضية، **محاضرات في اللسانيات الحاسوبية**، ط1، ألفا للوثائق، الجزائر، قسنطينة، 2017م.

19- بهاء الدين محمد مزيد، **من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي تبسيط التداولية**، ط1، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م.

20- توماس سكوفيل، **علم اللغة النفسي**، ط بلا، تر عبدالرحمن بن عبدالعزيز العبدان، مركز السعودي للكتاب، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، ت بلا.

21- جلال شمس الدين، **علم اللغة النفسي مناهجه ونظرياته وقضاياه**، ط بلا، ج 1، مؤسسة الثقافة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ت بلا.

22- جولييت غارمادي، **اللسانة الإجتماعية -LA SOCIOLANGUITTIAUE SOCIAL LINGUISTICS**، ط1، تر خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1990.

23- جين إتشسن، **اللسانيات مقدمة إلى المقدمات**، ط1، تر وتع عبدالكريم محمد جبل، المركز القزمي للترجمة، القاهرة، 2016.

24- حسن بن محمد الأسمري، **النظريات العلمية الحديثة مسيرتها الفكرية وأسلوب الفكر التغريبي العربي في التعامل معها دراسة نقدية**، ط1، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية، 1433هـ، 2012م.

25- حسن كزار، **اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة**، ط1، دار الرافدين للطباعة ولنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2018م.

26- حسني خاليد، **مدخل إلى اللسانيات المعاصرة**، ط بلا، مطبعة آنفو-برانت، فاس، ت بلا.

27- حلمي خليل، **دراسات في اللسانيات التطبيقية**، ط بلا، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2003.

28- د.هدسون، **علم اللغة الاجتماعي**، ط2، تر محمد عياد، مر نصر حامد أبو زيد ومحمد أكرم سعد الدين، عالم الكتب، القاهرة، 1990م.

29- رالف فاسولد، **علم اللغة الاجتماعي للمجتمع**، ط بلا، تر إبراهيم بن صالح بن محمد الفلاي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الإمام سعود، المملكة العربية السعودية، 1421هـ، 2000م.

30- رشدي أحمد طعيمة، **المهارات اللغوية: مستوياتها، تدريسها، صعوباتها**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1425هـ، 2004م.

31- روبي أحمد محمد، **البنك الشجري النحوي بناؤه وتوظيفه في إطار تقنيات الذكاء الاصطناعي**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1438هـ، 2017م.

32- رياض بن علي الجودي، **مدخل إلى علم تدريس المواد ديداكتيك – تدريسية – تعلّمية – تعليمية**، ط2، دار التجديد للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1441هـ، 2020م.

33- ريم بسيوني، **علم اللغة الاجتماعي**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة الملك فهد الوطنية، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1440هـ، 2018م.

34- زين كامل الخويسكي، **قطوف في علم اللغة التطبيقي**، ط بلا، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009.

35- شارل بوتون، **اللسانيات التطبيقية**، تر: قاسم مقداد ومحمد رياض المصري، (د.ط)، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، (د.ت).

36- ستيفن بنكر، **الغريزة اللغوية كيف يبدع العقل اللغة**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000م.

37- سلطان بن ناصر المجيول ومحمود عثمان الحاج، ، **لغويات المدونة الحاسوبية تطبيقات تحليلية على العربية الطبيعية**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض 1438هـ/ 2016م.

38- سمير شريف استيتية، **اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج**، ط2، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، إربد، عمان، 1429هـ، 2008م.

39- صالح بلعيد، **دروس في اللسانيات التطبيقية**، ط بلا، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

40- صالح بن فهد العصيمي:

- **اللسانيات الجنائية: تعريفها، مجالاتها، وتطبيقاتها**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز لخدمة اللغة العربية، مكتبة الملك فهد الوطنية، دار وجوه للنشر والتوزيع، 1441هـ، 2020م.

- **اللسانيات التطبيقية قضايا وميادين وتطبيقات**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 1440هـ، 2019م.

- **لسانيات المتون قضايا أساسية في التأصيل والتطبيق والمنهج**، ط1، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1439هـ، 2018م.

41- صالح بن ناصر الشويرخ:

- **قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية**، ط 6 ، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض 1438هـ/ 2017م.

- **منهجيات البحث في اللسانيات التطبيقية**، ط1، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 1445هـ، 2023م.

43- صلاح راوي، **المدارس المعجمية العربية، نشأته-تطورها-مناهجها**، ط1، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1411هـ، 1990م.

44- عبدالحميد محمد أبو سكين، **المعاجم العربية مدارسها ومناهجها**، ط2، الفاروق للطباعة والنشر، راتب، 1402هـ، 1981م.

45- عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي، **علم اللغة النفسي**، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المملكة العربية السعودية، 1427 هـ، 2006م.

46- عبدالمجيد الطيب عمر، **منزلة اللغة العربية بين اللغات المعاصرة دراسة تقابلية**، ط2، تق عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس ومحمد أبو موسى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، المملكة العربية السعودية، 1437 هـ.

47- عبدالقادر لورسي، **المرجع في التعليمية الزاد النفيس والسند الأنيس في علم التدريس**، ط بلا، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، المحمدية، 2016م.

48- عبده الراجحي، **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

49- عصام أبو الزلال، **مدخل إلى علم اللغة التطبيقي**، ط 6، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2016م.

50- علي عبدالواحد وافي، **اللغة والمجتمع**، ط4، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، جدة، الرياض، دمام، 1403هـ، 1983م.

51- علي عباس مراد، **الهندسة الاجتماعية صناعة الإنسان والمواطن**، ط1، ابن نديم، دار روافد ثقافية، الجزائر، لبنان، وهران، بيروت، 2017.

52- علي القاسمي:

- **المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق**، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2003م.
- **علم اللغة وصناعة المعجم**، ط2، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1411هـ، 1991م.

- **علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية**، ط2، صنائع، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، بيروت، 2019.

55- عيسى برهومة، **مقدمة في اللسانيات**، ط بلا، الجامعة الهاشمية، بلد بلا، 2005.

56- غسان بن حسن الشاطر وعلي بن ماجد آل رشيدة، **اتجاهات حديثة في اللغويات التطبيقية**، ط1، مركز عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1440هـ، 2017م.

57- فراس السليتي، **استراتيجيات التدريس المعاصرة**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، مكتبة بيروت، إربد، الأردن، روضة الغدير، 2015.

58- فوزي يوسف الهابط، **المعاجم العربية موضوعات وألفاظاً**، ط1، الولاء للطبع والتوزيع، بلد بلا، 1413هـ، 1992م.

56- فيرديناند ديسوسير، **علم اللغة العالم**، ط بلا، تر يوئيل يوسف عزيز، مر مالك يوسف المطلبي، آفاق عربية، بغداد، 1985.

60- قماز جميلة، **اللسانيات الحاسوبية: مفهومها – منهجها – ومجالات استخدامها، مجلة العربية**، مجلة العربية، عدد 2، مج 8، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2022

61- لويس جان كالفي، **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ط 1، تر حسن حمزة، مر سلام بزي – حمزة، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2008م.

62- موسى حامد موسى خليفة، **مدخل إلى اللغويات**، ط1، مكتبة الرشد – ناشرون، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1430هـ، 2009م.

63- ميشال زكريا، **قضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية**، ط1، دار العلم للملايين مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان بيروت، 1993م.

64- محسن رشوان والمعتز بالله السعيد، **الموارد اللغوية الحاسوبية**، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1441هـ، 2019م.

65- محمد أحمد أبو الفرج، **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**، ط بلا، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بلد بلا، 1966م.

66- محمد جلال الغندور، **البحث العلمي بين النظرية التطبيق**، ط1، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2015.

67- محمد عفيف الدين دمياطي، **مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي**، ط2، مكتبة لسان عربي للنشر والتوزيع، أندونيسا، جاوي الشرقية، مالنج، 1438هـ، 2017م.

68- محمد سرحان علي محمودي، **مناهج البحث العلمي**، ط3، دار الكتب، صنعاء، 1441هـ، 2019م.

69- محمد عبدالعال النعيمي، وآخرون، **طرق ومناهج البحث العلمي**، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

70- محمد محمد يونس علي، **مدخل إلى اللسانيات**، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، بيروت، 2004.

71- محمود اسماعيل صيني، اسحاق محمد الأمين، **التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء**، ط1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1402هـ، 1982م.

72- محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم اللغة**، ط بلا، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ت بلا.

73- منذر عبدالحميد الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ط1، جار ميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 1427هـ، 2007م.

74- منصور بن محمد الغامدي وعبدالعزيز بن عبدالله الميهوبي وآخرون، **مدخل إلى اللسانيات الحاسوبية**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1438هـ، 2017م.

75- مهدي صالح سلطان الشمري، **في المصطلح ولغة العلم**، ط بلا، كلية الآداب – جامعة بغداد، بغداد، 2012م.

76- موريس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ط بلا، تر بوزيد صحراوي وكمال بوشرف وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004م.

77- ميشيل مكارثي، **قضايا في علم اللغة التطبيقي**، تر عبدالجواد توفيق محمود، ط6، عدد 800 ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

78- مجموعة من المؤلفين، **التحليل النقدي للخطاب مفاهيم ومجالات وتطبيقات**، تحرير وإشراف محمد يطاوي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.

79- مجموعة من الباحثين، **مباحث في اللسانيات التطبيقية**، ط1، وحدة البحث اللساني وقضايا اللغة العربية في الجزائر، ورقلة، الجزائري، 2022.

80- ناصر بن عبد الله بن غالي، **نحو لسانيات اجتماعية عربية من النظرية إلى التطبيق**، ط1، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 1445هـ، 2023م.

81- نبيل علي، **اللغة العربية والحاسوب (دراس بحثية)**، ط بلا، تق أسامة الخولي، تعريب، بلد بلا، 1988.

82- نصر الدين بوحساين، **مدخل إلى اللسانيات التطبيقية**، ط بلا، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، ت بلا.

83- نوال محمد عطية، **علم النفس اللغوي**، ط3، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995م.

84- نواري سعودي أبو زيد، **محاضرات في اللسانيات التطبيقية**، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العلمية، 2012م.

85- هادي نهر، **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، ط1، الجامعة المستنصرية، 1408هـ، 1988م، بلد بلا.

86- هايل محمد طالب، **دراسات في اللسانيات التطبيقية**، ط 6، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2017.

87- هادي نهر، **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، ط1، الجامعة المستنصرية، 1407هـ، 1988م.

88- يوسف سالم العريان وأمجد يوسف أبو جبارة وآخرون، **تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة اللغة العربية**، ط1، مركز عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، فهرسة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1441هـ، 2019م.

الرسائل الجامعية:

الدكتوراه:

1- خنك فتيحة، **الموسومة بواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية –دراسة ميدانية على عينة من أساتذة جامعة جيجل–**، رسالة دكتوراه، إشراف: بواب رضوان، جامعة: محمد الصديق بن يحي، جامعة: جيجل، كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم: علم الاجتماع، السنة الجامعية: 2021-2022.

2- كايسة عليك، **المرجعية اللّسانية للمقاربة التواصلية في تعليم اللغات وتعلّمها مكوّنات لكفاية التواصلية لدى متعلمي السنة الخامسة من التعلّم الابتدائي نموذجا**، (أطروحة دكتوراه)، إشراف صالح بلعيد، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولوج معمري، تيزي وزو، 2014.

المقالات:

1- آمنة بلعلى، **الدراسات البينية وإشكالية المصطلح العابر للتخصصات**، سياقات اللغة والدراسات البينية، مج 2، عدد 5، جامعة الفيوم، أفريل 2017.

2- إبراهيم يحياوي، **الدراسات السابقة أهميتها وكيفية توظيفها في بحوث العلوم الاجتماعية**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، عدد 1، مج 10، جامعة محمد خيدر بسكرة، الجزائر، 2021م.

3- أمبارك بن مصطفى، **اللسانيات القانونية –دراسة في المفهوم والمجال–**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2022.

4- أنيكا بنناندجك وآخرون، **واجهات الدماغ والحاسوب التطبيقات العسكرية الأمريكية والتداعيات تقييم أولي**، RAND، www.rand.org/RR2996، 2020.

5- إيمان قليعي ونورة مراح، **إسهامات وجهود صالح بلعيد في خدمة وترقية اللغة العربية**، مجلة جسور المعرفة، عدد 4، مج 7، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2021.

6- بن عربية راضية:

- **إشكالية المصطلح اللساني الحاسوبي عند الطالب الجامعي**، مجلة التعليمية، عدد 4، مج 6، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2019.

- **مدخل إلى اللسانيات المصطلحية**، مجلة جسور المعرفة، عدد5، مج 2، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2016.

8- بشير إبرير، **التعليمية معرفة علمية خصبة**، مجلة اللغة العربية، عدد 10، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، الأبيار، خريف 2004م.

9- سعاد طبعة، **مقدمة في اللسانيات الجنائية وواقعها في العالم العربي**، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 5، مج 9، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، 2022م.

10- سعيد بكار، **التحليل النقدي للخطاب: مفهومه ومقارباته**، مجلة الخطاب، عدد 2، مج 16، 2021، (معلومات المجلة).

11- سيمون فيرونو وآخرون، **الطباعة ثلاثة الأبعاد**، ط بلا، RAND، https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE229.html، 2017م.

12- صالح غيلوس، **اللسانيات التطبيقية بين الفردانية وغياب المنهج**، افاق للعلوم، عدد 3، مج 3، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، 2018م.

13- طيب هشام، **دور المثلث التعليمي في التربية**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد2، مج 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018م.

14- عبدالرحمن بن حسن العارف، **توظيف اللسانيات الحاسوبية في خدمة الدراسات اللغوية العربية "جهود ونتائج"**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، عدد 73، 1428هـ، 2007م.

15- عبدالرحمن حاج صالح، **مدخل إلى علم اللسان الحديث(4): أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية**، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني في تطوير للغة العربية، مج 4، عدد 1، الجزائر، 1973/12/25.

16- عدار الزهرة، **اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية: إشكالية التعريف وخصوصية الانتماء**، مجلة ميادين للدراسات في العلوم الإنسانية مجلة إلكترونية علمية دولية محكمة ISSN 2412-2676 ،

عدد خاص 1، المؤتمر الدولي الافتراضي مقررات اللغة العربية في التعليم الجامعي، (https://madjalate-almayadine.com)، 2020.

17- عز الدين صحراوي، **اللغة بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية**، مجلة العلوم الانسانية، عدد 5، مج 3، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2003م.

18- علي غرامة الشهري، **لسانيات المدونات: تعريف، ومجالات الإفادة**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، عدد 3، مج 8، فلسطين، 2022.

19- علي منصوري، **عقبات تدريس اللسانيات في الوسط الجامعي وقفة أخرى على إشكاليات: المصطلح والترجمة والمنهج، وأثرها في الدرس اللساني الجامعي –رؤية ومقترحات–**، مجلة اللغة العربية وآدابها، عدد 5، مج 2، جامعة البليدة2، الجزائر، 2014م.

20- عمر يكن، **مقاربات تحديثية في مناهج وطرق تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها**، مجلة ميادين للدراسات في العلوم الإنسانية ، عدد 1، www.madjalate-almayadine.com، 2020م.

21- كيفوش ربيع، **تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من المقاربة التواصلية إلى تعليم اللغة لأغراض خاصة**، مجلة اللغة العربية، عدد 2، مج 24، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، 2022.

22- محمد خاين:

اللسانيات التطبيقية من ملابسات النشأة إلى تشعّبات التطور، العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، مجلة دولية –محكمة– نصف سنوية، ط بلا، عدد 7، مج 4، الجزائر، المسيلة، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد بوضياف، 7 فيفري 2019.

اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص، مجلة اللسانيات العربية، عدد 7، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، 1439هـ، 2018م.

24- محمد فارح، **البصمة اللسانية وأثرها في البحث الجنائي**، مجلة اللسانيات التطبيقية، عدد 2، مج5، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2021.

25- محمد مكاكي، **الدراسات البينية: المفهوم و الأصول المعرفية**، جسور المعرفة، ع5، مج7، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ديسمبر 2021.

26- موسى سهام، وداسي وهيبة، **مساهمة أنترنت الأشياء في خلق القيمة –دراسة تحليلية–**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مج 10، عدد 5، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020م.

27- نادية حسناوي، **المصطلحات المفاتيح في اللسانيات الحاسوبية نهاد موسى أنموذجا**، ندوة: تحدي الرقمنة باللغة العربية، ج2، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2019.

28- نعيمة رحماني ونصيرة بكوش، **إشكالية توظيف الخلفية النظرية في البحوث العلمية**، Route Educational and Social Science Journal، مج 2،عدد 4، أنطاكية، 2015.

29- نور ليلى، **تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة: تطبيقية لطلبة التمريض**، المانر، العدد 7، الرقم 1، 2016.

30- وشنان حكيمة، **النظرية العلمية وعلاقتها بالبحث العلمي البحث الاجتماعي نموذجا**، مجلة آفاق للعلوم، عدد7، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017م.

الندوات العلمية:

1- صالح بلعيد، **تحدي الرقمنة**، أعمال ندوة وطنية، **تحدي الرقمنة باللغة العربية**، المجلس الأعلى للغة العربية، ديدوش مراد، الجزائر، 2019.

التقارير:

1- **الدراسات البنية**، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، CSRWS، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وزارة التعليم، بلد بلا، 1438هـ، 2017م.

وثائق أخرى:

1- بسام محمد أبو عليان، **الوجيز في النظرية الاجتماعية**، جامعة الأمة للتعليم المفتوح، قسم الخدمة الاجتماعية، 2012م، (20 ورقة).

المراجع الأجنبية:

1- Alan Davies, **An Introduction to Applied Linguistics**, Edinburgh, Edinburgh University Press, 1999-2007.

2- Alan Davies and Catherine Elder, **The Handbook of Applied Linguistics**, USA، Blackwell Publishing Ltd, 2004.

مواقع الأنترنت:

1- https://aila.info

2- https://www.dubaifont.com

3- https://www.techterms.com

ملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي – البليدة2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

استمارة استبيان

اللسانيات التطبيقية والقضايا المعرفية والمنهجية
دراسة في واقع الممارسة في الجامعة الجزائرية

مشروع أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص لسانيات تطبيقية

في إطار إنجاز رسالة دكتوراه تخصص لسانيات تطبيقية، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان حول واقع اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية:

وأنبّه سيادتكم أنّ هذا الاستبيان موجه لكل الأساتذة الذين درّسوا اللسانيات التطبيقية، أو أحد فروعها، أو لهم معرفة بمحاورها.

كما أرجو من سيادتكم الإجابة عن أسئلة هذا الاستبيان، وأحيطكم علما أن هذا الاستبيان موجه لأغراض علمية بحتة، وأنّ هذه المعلومات تبقى سرية وشكرا.

ملاحظة: من فضلكم ضع علامة (X) أمام الخانة المناسبة لاختياركم

إعداد الطالب:

عبدالكريم روينة

إشراف الأستاذ:

أ.د/ علي منصوري

السنة الجامعية: 2023/2022

البيانات الشخصية

الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

الرتبة العلمية:

☐ دكتوراه ☐ ماجستير

التخصص الدقيق: .....

الرتبة الوظيفية:

☐ بروفيسور ☐ أستاذ محاضر أ ☐ أستاذ محاضر ب ☐ أستاذ مساعد أ ☐ أستاذ مساعد ب

الخبرة المهنية:

أقل من خمسة سنوات ☐

من خمسة سنوات إلى عشرة سنوات ☐

أكثر من عشرة سنوات ☐

العضوية في مخابر البحث العلمي:

الوطنية:

☐ لست عضوا ☐ عضو حالي ☐ عضو سابق ☐ عضو في أكثر من مخبر

الدولية:

☐ لست عضوا ☐ عضو حالي ☐ عضو سابق ☐ عضو في أكثر من مخبر

العضوية في المجلات العلمية:

الوطنية:

☐ لست عضوا ☐ عضو حالي ☐ عضو سابق ☐ عضو في أكثر من مجلة

الدولية:

☐ لست عضوا ☐ عضو حالي ☐ عضو سابق ☐ عضو في أكثر من مجلة

المحور الأول: مدى وضوح مفهوم اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية.

1/ هل درّستم اللسانيات التطبيقية؟:

- نعم ☐
- لا ☐

2/ هل درّستم اللسانيات التطبيقية بصفتكم؟:

- أستاذ دائم ☐
- أستاذ مؤقت ☐

3/ هل درّستم مادة لسانيات التطبيقية؟:

- محاضرة ☐
- حصص أعمال موجهة ☐
- حصص تطبيقية ☐

4/ بناء على اطلاعكم على اللسانيات التطبيقية ما هو أقرب تعريف لها؟:

- لسانيات تعليمية اللغة ☐
- تطبيق للنظريات اللسانية ☐
- حلول للمشكلات الاجتماعية ذات طبيعة لغوية ☐

5/ من خلال التطور التاريخي لحقل اللسانيات التطبيقية هل أنتم مع الطرح القائل بتقسيم اللسانيات التطبيقية إلى؟:

- تقليدية كلاسيكية / معاصرة ☐
- تطور ضمن مجالاتها فقط أما القضايا المعرفية فهي ذاتها ☐

6/ هل نستطيع اليوم أن نقول أنّ دراسة المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية ممكنة في بحوث الجامعة الجزائرية وهل هناك جاهزية معرفية لمثل هذه الممارسة من قبل الآكاديميين؟:

- نعم ☐
- لا ☐
- في إطار ضيق ☐

7/ ماهي أهم مصادر اللسانيات التطبيقية المعتمدة في الجامعة الجزائرية؟:

- المصادر العربية والغربية ☐
- الشبكات الرقمية بأنواعها ☐
- ابتكار آليات وطرق خاصة في رصد الظواهر القابلة للدراسة ومن ثمة الاستناد إلى مرجعية معرفية (مصادر) لدراسة وحل هذه المشكلات ☐
- أخرى:.....

.....

.....

.....

المحور الثاني: القضايا المعرفية والمنهجية للسانيات التطبيقية.

8/ ما العلاقة بين اللسانيات التطبيقية واللسانيات العامة؟:

- علاقة جزئية ☐
- علاقة تكاملية ☐
- لا علاقة بينهما ☐

9/ هل من الممكن أن تكون اللسانيات التطبيقية فرعاً مستقلاً بذاته له نظريته الخاصة؟:

- نعم ☐
- لا ☐

10/ إذا كانت الإجابة بنعم ما طبيعة هذه النظرية في رأيكم؟:

- خاصة تبنى من طرف المتخصصين في اللسانيات التطبيقية ☐

- يمكن أن يستعين الباحث بنظريات من علوم أخرى ☐
- المزاوجة بينهما ☐

11/ إنّ التداخل بين عناصر ومكوّنات الظاهرة المعرفية حتى تختفي معها الحدود الفاصلة بين جزئياتها، يعبر بالضرورة عن:

- أنّ الظاهرة محل الدراسة ذات طبيعة واحدة وليست مركبة ☐
- إنّ الظاهرة محل الدراسة التي ليست ذات طبيعة واحدة، لا ينف عنها ذلك صفة التعقيد بل هي معقدة إلى درجة كبيرة ☐

12/ يرى بعض الباحثين أن اللسانيات التطبيقية فرع متداخل الاختصاصات (بيني)؟:

- نعم ☐
- لا ☐

13/ إذا كانت إجابتكم بنعم ما الدّاعي لهذا الملمح؟:

- طبيعة القضايا اللغوية المعقدة ☐
- حداثة هذا التوجه لارتباطه بالمشكلات اللغوية التي لها علاقة بالمجتمع ☐
- يعد هذا التوجّه رد فعل واقعي اجتماعي بالنسبة للباحثين ضمن اللسانيات التطبيقية ☐

14/ هل أنتم مع الرأي القائل أنّ فروع اللسانيات التطبيقية تحولت إلى تخصصات مستقلة؟:

- نعم ☐
- لا ☐

15/ إذا كانت إجابتك بنعم فما هي أهم ملامح استقلالية تلك العلوم عن التخصص الأم؟:

- .....

.....

.....

.....

المحور الثالث: واقع الممارسة الآكاديمية للسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية.

16/ هل اللسانيات التطبيقية موجودة حقا في المقرّرات التعليمية في –عروض التكوين– الجامعة الجزائرية بصورة جادة؟:

- نعم ☐
- لا ☐
- إلى حدٍ ما ☐

17/ ما مدى حركية النشاط البحثي في تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية؟

- نشاط يتطور مع الوقت ☐
- نشاط مكثف ☐
- نشاط ثابت ☐
- نشاط ضعيف ☐
- نشاط يضعف مع الوقت ☐

18/ بناء على خبرتكم التعليمية في اللسانيات التطبيقية وفروعها، ما أكثر الفروع نشاطا في حركية البحث العلمي، وأكثر استقطابا للطلبة الباحثين؟

- اللسانيات التعليمية ☐
- اللسانيات النفسية ☐
- اللسانيات الاجتماعية ☐
- اللسانيات الحاسوبية ☐
- اللسانيات المعجمية ☐
- اللسانيات المصطلحية ☐
- اللسانيات التقابلية ☐
- اللسانيات الجغرافية ☐

19/ ما طبيعة علاقة اللسانيات التطبيقية بالواقع الجزائري؟:

- منحصرة في البحث الآكاديمي الجامعي ☐
- هناك بعض الاهتمامات بالقضايا الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية ☐

20/ هناك العديد من الفروع للسانيات التطبيقية تعالج المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية، هل هذا التوجّه معمول به في البرامج التعليمية في الجامعة الجزائرية؟

- نعم ☐
- لا ☐

21/ إذا كانت إجابة بنعم هل هو؟:

- نظري ☐
- تطبيقي ☐
- معا ☐

22/ ما أهم التحديات التي يمكن أن يواجهها الباحث في دراسته للمشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة اللغوية؟:

- الدعم المالي ☐
- خصوصية المجتمع الجزائري ☐
- عدم أهلية النظم الجامعية لمثل هذه الممارسات ☐

23/ ما أهم الفروع ضمن حقل اللسانيات التطبيقية التي لها ارتباط وثيق بالجانب الآكاديمي أكثر من الجانب الاجتماعي في أعمال الآكاديميين الجزائريين؟:

- اللسانيات التعليمية ☐
- اللسانيات النفسية ☐
- اللسانيات الاجتماعية ☐

- اللسانيات الحاسوبية ☐
- اللسانيات المعجمية ☐
- اللسانيات المصطلحية ☐
- اللسانيات التقابلية ☐
- اللسانيات الجغرافية ☐
- أخرى:.....

.....

.....

.....

24/ كيف يمكن فهم طبيعة ومكونات الظواهر اللغوية ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة بالواقع ؟:

- تحليل الظاهرة إلى جزئيات لمعرفة مكوناتها ☐
- الاعتماد على الحدس بسبب عدم قابلية الظاهرة للاستيعاب والفهم ☐
- الاستشارة ☐
- أخرى:.....

.....

.....

.....

25/ وما هي طرق مقاربتها ودراستها؟:

- اعتماد الطرق المنهجية التقليدية على خطى الدراسات السابقة ☐
- تحليل وتفكيك الظاهرة لمعرفة ما هو لساني (ذات طبيعة لغوية)، وما هو غير لساني (ذات طبيعة غير لغوية) ومن ثمة مقاربة كل منهما بشكل مستقل وفق مبادئ البحث العلمي ☐
- اعتماد الطرق والتجارب السابقة للدراسات المماثلة ☐
- أخرى:.....

.....

.....

.....

26/كيف يمكننا وضع الحلول للمشكلات التي تنتجها الظواهر المدروسة؟

- يمكن استنتاج الحلول للمشكلات بناء على نتائج الدراسة ☐
- تكمن الحلول للظواهر المركبة بناء على خصوصية كل جزئية من جزئياتها المكونة لها، ومن ثمة مقاربة كل ظاهرة بشكل مستقل ووضع الحلول لكل جزئية حتى نصل للحل للمشكلة الكلية التي تحتوى على الجزئيات السابقة ☐
- يمكن الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة والمماثلة وتخمين الحل الأنسب والأقرب للظاهرة المركبة وهذا أفضل من الناحية الجهد والتكلفة والوقت لها ☐
- أخرى:.....

.....

.....

.....

27/ هل هناك نشاط بحثي من طرف الآكاديميين الجزائريين لتطوير حقل اللسانيات التطبيقية؟:

- نعم ☐
- لا ☐
- على شكل ترجمات للمنتوج الغربي فقط ☐

28/ إذا كانت الإجابة بنعم ما هي أهم مخرجاته؟:

- .....

.....

.....

.....

29/ ما تأثير النشاط البحثي لمخابر البحث العلمي على البرامج الدراسية ضمن أبحاث اللسانيات التطبيقية؟

- هناك ارتباط بين نتائج الأبحاث لمخابر البحث العلمي والبرامج الدراسية ☐
- تعمل مخابر البحث العلمي بشكل مستقل عن النشاط التعليمي ☐
- تؤثر مخابر البحث العلمي على النشاط التعليمي من خلال نتائج الأبحاث، لكن تغيير البرامج الدراسية لا يتم بشكل مباشر لأنها ضمن نشاط بحثي لجهات وصية مخول لها بناء البرامج الدراسية ☐

30/ ما واقع مراكز البحث العلمي في مجال اللسانيات التطبيقية؟

- واقع جيد نشط ☐
- واقع متوسط ☐
- واقع ضعيف ☐

31/ ما هو تقيمكم لمستوى عروض التكوين للسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية؟

- مقبولة ومتوافق مع احتياجات المجتمع ☐
- يحتاج إلى تحديث كل (.....) ☐
- بعيدة عن أهداف اللسانيات التطبيقية ☐

32/ إلى أي مدى يمكننا القول أن تخصص اللسانيات التطبيقية في الجامعة الجزائرية يتوافق مع المعايير العالمية؟

- متوافقة جدا ☐
- متوافقة إلى حد ما ☐
- غير متوافقة لأنها تقليدية / كلاسيكية ☐

33/ إلى أي مدى يمكننا القول أن الرسائل الجامعية (ماستر – دكتوراه) اللسانيات التطبيقية في الجامعات الجزائرية تفي بالمتطلبات الاجتماعية:

- هناك الكثير من الدراسات على شكل رسائل وأطروحات ومقالات موضوعها المجتمع الجزائري ☐
- هناك اهتمام بقضايا المجتمع بعيدا عن المقرّرات التعليمية ☐
- ليس هناك اهتمام بالمشكلات اللغوية ذات طبيعة اجتماعية ☐
- اللسانيات التطبيقية موضوعها تعليمية اللغات وهذا التوجه يجعلنا نهتم بقضايا المجتمع التربوية التعليمية ☐
- اللسانيات التطبيقية تعني اللسانيات التعليمية ☐

34/ إلى أي مدى يمكننا القول أن محاور مقررات مرحلة الليسانس والماستر ترقى إلى المستوى المطلوب في تكون الطالب الجامعي:

- مستوى التكوين عالي ☐
- مستوى التكوين مقبول ☐
- مستوى التكوين متوسط ☐
- مستوى التكوين ضعيف ويحتاج إلى تحسين ☐

35/ هل هناك اتفاق على مادة علمية موحدة تقدم للمتعلم في مستوى الليسانس والماستر في تخصص اللسانيات التطبيقية وفروعها؟:

- المقررات المعتمدة نفسها في كل الجامعات نظرا لأنها تقدم من الوزارة ☐
- المقررات نفسها لكن هناك اجتهادات شخصية ☐
- كل جامعة مستقلّة بنظام تكون خاص في اللسانيات التطبيقية وفروعها ☐

36/ إذا كان هناك اختلاف في مقررات التكوين بين الجامعات هل هناك آثار سلبية تنجم عن اختلاف المادة العلمية بين الجامعات؟

- اختلاف المحتوى العلمي يفيد المتعلمين ويوسع مداركهم ☐
- كل جامعة لها خصوصية معرفية في نظام التكوين ☐
- اختلاف المحتوى العلمي يعتبر مشكلة أثناء اجتياز امتحان مسابقة الدكتوراه في جامعة أخرى ☐

37/ هل ينبغي توحيد المحتوى العلمي في تخصص اللسانيات التطبيقية وفروعها في كل الجامعات:

- نعم ☐
- لا ☐

- إلى حد ما ☐

38/ ما هي طرق توحيد المحتوى العلمي في كل الجامعات؟:

- بناء مادة علمية موحدة وإلزام كل الجامعات باعتمادها ☐
- تحديد مواد مشتركة إجبارية وأخرى اختيارية ☐
- تحديد مواد مشتركة إجبارية ودعم المبادرات الشخصية قصد تطوير هذا المجال ☐

39/ ما هي فائدة توحيد المحتوى العلمي؟:

- دعم وتعزيز وجود اللسانيات التطبيقية ضمن المقررات الدراسية في كليات الآداب واللغات ☐
- توجيه النشاط العملي وإثراءه في هذا التخصص ☐
- ليس لتوحيد المحتوى العلمي أية فائدة سوى تقييد الباحث بمحاور معينة ☐

40/ ما هو أفق الابتكار في حقل اللسانيات التطبيقية من قبل الأكاديميين الجزائريين؟:

- .....

.....

.....

.....